دولة ليبيا

جامعة الزاوية

الإدارة العامة للدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد الزاوية

قسم العلوم السياسية

تأثير الهوية الثقافية على صنع السياسات العامة في ليبيا

(2011-2021)

رسالة مقدمة لنيل درجة الإجازة العالية "الماجستير" في العلوم السياسية

إعداد الطالب

صبري مولود عمر أبو رقعة

إشراف

د. إلياس أبوبكر الباروني

العام الدراسي: خريف 2025 - 2026

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الحجرات / الآية "13"

الإهداء

إلى من جعلهما الله سببا في وجودي ، وأمرني ببرهما والإحسان إليهما

أمي الحبيبة، وأبي الغالي ، أهدي ثمرة جهدي هذا لكما، عربونًا للوفاء وحبًا وامتنانًا لا ينقطع

وإلى أخوتي واهلي الكرام، الذين كانوا لي وطنًا حين ضاقت بي المسافات، وملاذًا حين تاهت خطواتي

وإلى أساتذتي الأجلَّاء، من أضاءوا لي عتمة الفكرة، وأعادوا صياغة الأسئلة في عقلي، ومنحوني من علمهم وخبرتهم بسخاء غير منقطع.

وإلى أصدقائي الأوفياء، من حملوا معي أثقال الطريق، واقتسموا معي ضحكةً تُنعش الروح على الرغم من وعورة الدرب.

لكم جميعًا أهدي ثمرة جهدي هذا، عرفانًا بالفضل، وامتنانًا يليق بقلوبكم النبيلة.

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي علَّم الإنسان ما لم يعلم، ووفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع بعد فضلٍ منه وعونٍ، وأنه منَّ علي بتوفيقه وكرمه وعطائه في إنجاز هذه الدراسة المتواضعة التي أبتغي بها وجهه ورضاه..... خدمةً لديني ووطني.

انطلاقًا من حديث الحبيب المصطفى محمد ﷺ " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " فحاولت لملمة كلماتي، وجمع الجمل ورسم العبارات، لكي أعبر عن عميق شكري وامتناني، فألتمس منكم العذر إن لم تكن كلماتي بقدر المقام.

خالص امتناني وتقديري وشكري لمشرفي الكريم / **الدكتور إلياس أبوبكر الباروني**

الذي كان لي نعم المشرف، باتساع صدره وحسن تعامله ووضع لمساته؛ لتخرج هذه الدراسة بأفضل حلة شكلًا ومضمونًا، وإنه لم يبخل عليَّ بوقته الثمين ولا بتوجيهاته السديدة ومساعدتي على تخطي جميع المصاعب والعراقيل من أجل إتمام هذه الدراسة.

والشكر موصول إلى من شُرِّفت بقبولهم مناقشة دراستي، فأثروها بخبرتهم بأدق الملاحظات والتوجيهات البناءة؛ لتجويد الدراسة وتحسينها.

ومسك الختام .. الشكر والتقدير والاحترام لكل من ساهم وكانت له بصمة في إنجاز هذا العمل .

الملخص

تتناول هذه الدراسة العلمية تأثير الهوية الثقافية بمكوناتها المختلفة في رسم وتشكيل وصياغة السياسات العامة في ليبيا ، ومن هنا تتركز مشكلة الدراسة السؤال الجوهري المتمثل في : ما أثر الهوية الثقافية على صنع السياسات العامة في ليبيا خلال الفترة التي شهدتها البلاد بعد سنة2011، وما نتج عنها من تحديات أمام عملية بناء الدولة الليبية واستقرارها، وتهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم الهوية الثقافية وتأثيرها في عملية صنع السياسات العامة، وتوضيح أثر تحديات الهوية الثقافية على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا، وإبراز مدى تأثير الهوية الثقافية في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا، حيث اتبع الباحث في دراسته اهم المناهج وهي: المنهج الوصفي للكشف عن جوانب الهوية الثقافية في ليبيا وكيفية انعكاسها على صنع السياسات العامة، كما تمَّ استخدام المنهج التحليلي؛ لتوضيح وتحليل المعلومات والحقائق في الجوانب الاجتماعية والسياسية في المجتمع الليبي، كما تمَّت الاستعانة بالمنهج التاريخي لرصد أهم مراحل تطور الهوية الثقافية في الدولة الليبية ؛ولفهم الخلفيات التاريخية والثقافية والسياسية التي عملت على تشكيل الهوية الثقافية ؛ وكيف انعكست على عملية صنع السياسات العامة في ليبيا، وتوصلت الدراسة إلى اهم النتائج أهمها : إن ضعف المؤسسات الثقافية في ليبيا وخصوصًا في مرحلة كانت مليئة بالحكومات المتعاقبة ساعدت على إقصاء وتهميش وطمس الموروث الثقافي، الأمر الذي جعل من عملية إدماج البعد الثقافي في صنع القرار السياسي محدودة جدًا، ويوصي الباحث بالشروع في صياغة دستور وطني جامع يعكس التعدد الثقافي للمجتمع الليبي، ويقرّ باللغات الأمازيغية كلغات رسمية للدولة بما يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي، وترسيخ الاندماج الوطني، وتهيئة بيئة تؤمن بالتعدية لتطور المجتمع، إضافة إلى إحداث أثر إيجابي مباشر في تحسين عملية صنع السياسات العامة في ليبيا من خلال توسيع قاعدة الشرعية، وتعزيز شمولية القرار العام، ورفع كفاءة الاستجابة لمتطلبات التنوع المجتمعي، كما أكدت الدراسة على أهمية النظر في القوانين والأعراف التي قد تحمل تحيزًا أو تهميشًا لصالح طرف على آخر.

Abstract:

This study examines the impact of cultural identity with its various components on the formulation, shaping and drafting of public policies in Libya. The problem of the study is concentrated in the core question: What is the impact of cultural identity on making public policies in Libya during the period that the country witnessed after 2011, and the challenges that arose from it in the face of the process of building the Libyan state and its stability. The study aims to identify the concept of cultural identity and its impact on the process of making public policies, and to clarify the impact of cultural identity challenges on the process of making public policy in Libya, and to highlight the impact of cultural identity on economic and social stability on the process of making public policy in Libya. The researcher followed in his study the most important approaches, which are: the descriptive approach to reveal the aspects of cultural identity in Libya and how it is reflected on making public policies. The analytical approach was also used to explain and analyze information and facts in the social and political aspects of Libyan society. The historical approach was also used to monitor the most important stages of the development of cultural identity in the Libyan state; and to understand the historical, cultural and political backgrounds that worked to shape the cultural identity; and how it was reflected on the process of making public policies in Libya. The study reached the most important results, including: The weakness of cultural institutions in Libya, especially in a stage that was filled with successive governments, helped to exclude, marginalize and obscure the cultural heritage, which made the process of integrating the cultural dimension into political decision-making very limited. The researcher recommends starting with the drafting of a comprehensive national constitution that reflects the cultural diversity of Libyan society, and acknowledges the Amazigh languages as official languages of the state, which would help to enhance political stability, consolidate national integration, and create an environment that ensures the evolution of society, in addition to having a direct positive impact on improving the process of making public policies in Libya by expanding the base of legitimacy, and enhancing the inclusiveness of public decision-making, and improving the efficiency of response to the requirements of societal diversi

فهرس المحتويـــــــــات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
الملخص	د
ABSTRACT:	ه
فهرس المحتويـــــــــات	ز
المقدمـــــة	1
الفصل الأول: **مفهوم الهوية الثقافية وتأثيرها في عملية صنع السياسة العامة**	**15**
المبحث الأول: مفهوم الهوية الثقافية والعوامل المؤثرة في عملية صنع السياسة العامة	18
المطلب الأول: تعريف وأهمية الهوية الثقافية	19
المطلب الثاني: العوامل التي تساعد الهوية الثقافية على عملية صنع السياسة العامة.	41
المبحث الثاني: تأثير الهوية الثقافية على عملية صنع السياسات العامة	63
المطلب الأول: التأثير الثقافي واللغوي والتاريخي للهوية الثقافية في عملية صنع السياسة العامة	64
المطلب الثاني: التحديات والفرص المتعلقة بتطبيق الهوية الثقافية في صنع السياسة العامة	79
الفصل الثاني: **أثر تحديات الهوية الثقافية على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا**	**90**
المبحث الأول: الهوية الثقافية وتأثيرها على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.	92
المطلب الأول: التأثير المباشر للقيم الثقافية والمعتقدات والتقاليد على توجيه القرارات السياسية في ليبيا.	93
المطلب الثاني: التحديات الناتجة عن تعارض الثقافات في عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.	109
المبحث الثاني: التحديات الثقافية والقبلية على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.	114
المطلب الأول: التحديات الثقافية وتأثيرها على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.	115
المطلب الثاني: التحديات القبلية وتأثيرها على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.	131
الفصل الثالث: **تأثير الهوية الثقافية في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.**	**142**

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول: تأثير الهوية الثقافية في الاستقرار الاقتصادي على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.	145
المطلب الأول: دور الهوية الثقافية في الاستثمار الاقتصادي وتأثيرها على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.	147
المطلب الثاني: تعزيز الهوية الثقافية كمورد اقتصادي وتأثيرها على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.	165
المبحث الثاني: تأثير الهوية الثقافية في الاستقرار الاجتماعي على عملية صنع السياسات العامة في ليبيا	176
المطلب الأول: دور الهوية الثقافية في تعزيز الانتماء الوطني وتأثيرها على عملية صنع السياسات العامة في ليبيا	177
المطلب الثاني: دور الهوية الثقافية في تعزيز السلم الاجتماعي وتأثيرها على عملية صنع السياسات العامة في ليبيا	182
الخاتمـــة	200
المصادر والمراجع:	204

المقدمـــــــة

تعد الهوية الثقافية أحد العوامل الهامة التي تؤثر بشكل كبير على صنع السياسة العامة في ليبيا حيث تعتبر الهوية الثقافية جزءً أساسيًا من الوجدان الوطني والهوية الوطنية للشعب الليبي، حيث تؤثر على القيم والمبادئ التي تستند إليها القرارات السياسية، ويتأثر صنع السياسة العامة في ليبيا بشكل كبير بتاريخها الثقافي الذي نتج عنه مزيج من العادات والتقاليد والقيم التي تميز الهوية الثقافية الليبية بالإضافة إلى تركيزها على اتجاهات وآراء الناس تجاه القضايا السياسية والاجتماعية حيث تشكل القيم والمعتقدات الثقافية للفرد جزءً لا يتجزأ من تفكيره وسلوكه السياسي، وبالتالي فإن فهم الهوية الثقافية لليبيا يساعد على فهم الدوافع التي تحكم صنع القرارات السياسية، وتشكيل السياسات العامة في البلاد دون إقصاء او إبعاد، وليبيا تعد دولة متنوعة ثقافيًا نتيجة لتاريخها الطويل والمتشعب، حيث تتميز بتنوع في السكان والعادات والتقاليد الأمر الذي يعني وجود خلفيات وآراء متنوعة بين السكان، مما يجعل تشكيل السياسات العامة أمرًا معقدًا، فالثقافة تلعب دورًا حاسمًا في تحديد الأولويات والاهتمامات والقيم التي يجب تضمينها في السياسات العامة، ويصعب تحقيق الوحدة والتوافق بين جميع الأطراف المختلفة، تحت تأثيرها إلَّا بضمان تمثيل جميع شرائح المجتمع ودراسة وفهم ثقافتهم لخلق جو يسوده التوافق والتفاهم بين مكونات المجتمع الليبي، بالإضافة إلي أن الهوية الثقافية تلعب دورًا هامًا في تحديد الأولويات والاحتياجات السياسية للشعب الليبي، حيث تسهم في توجيه السياسة العامة نحو تلبية احتياجات الناس، وتحقيق تطلعاتهم وبالتالي، فإن دراسة تأثير الهوية الثقافية على صنع السياسة العامة في ليبيا تعتبر ضرورية، لفهم الديناميكيات التي تحكم الحياة السياسية في البلاد وأي تجاهل أو إقصاء لسياسات معينة من قبل صناع القرار تجاه الهوية الثقافية لبعض فئات في المجتمع الليبي يؤدي إلى زيادة التوتر والانقسام في المجتمع، وعدم تحقيق التنمية المستدامة ؛ لذلك يجب على صانعي السياسات في ليبيا أن يأخذوا بعين الاعتبار الهوية الثقافية للشعب، ويضعوا استراتيجيات وسياسات تُعزِّز التنوع الثقافي، وتعمل على بناء جسور التواصل والتعاون بين مختلف الفئات الاجتماعية والثقافية في البلاد.

أولًا– أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر موضوع تأثير الهوية الثقافية على صنع السياسات العامة موضوعًا جوهريًا وأساسًيا، خصوصًا في توضيح أهمية الهوية الثقافية في تحديد قيم ومبادئ المجتمع، وتوجهاته وكيفية توظيف الهوية الثقافية في صياغة السياسات العامة ؛ لتلبية الأولويات والاحتياجات الأمر الذي يخلق نوعًا من التوازن والعدالة الاجتماعية، ومن هذا المنطلق يوجد لديَّ العديد من الأسباب وراء اختيار هذا الموضوع للدراسة ؛منها الذاتية (الشخصية) ؛ومنها الموضوعية أبيِّنها على النحو التالي:

الأسباب الذاتية:

1. تعتبر دراسة تأثير الهوية الوطنية على صنع السياسة العامة في ليبيا موضوعًا هامًا ويستحق البحث والتحليل.
2. لديَّ دوافع كثيرة وفضول لفهم ودراسة التركيبة الرئيسية للهوية الثقافية وفهم ثقافة الشعوب، والوقوف على هذا التاريخ للوصول لنقطة يمكن من خلالها تمكين الهوية الوطنية في صنع وصقل السياسة العامة.
3. لديَّ الرغبة في التعمق في مواضيع محددة، وإجراء البحوث والدراسات حولها، وقد يكون تأثير الهوية الثقافية على صنع السياسات موضوعًا مثيرًا للاهتمام يستحق الدراسة.

الأسباب الموضوعية:

1. الهوية الوطنية تلعب دورًا مهمًا في تشكيل هذا التاريخ، وصنع السياسات العامة ؛ولأنه تحليل تأثير الهوية الثقافية على صنع السياسات يمكن أن يكشف عن التحديات والفجوات في النهج الحالي لصنع السياسات، وبالتالي يمكن تحسينها وتطويرها بشكل أفضل.
2. فهم الهوية الثقافية، وتأثيرها على صنع السياسات يمكن أن يساعد في بناء استراتيجيات فعَّالة لتعزيز الوحدة الوطنية
3. دراسة وفهم وتحليل العوامل التي يمكن أن تساعد في التخفيف من التوترات الاجتماعية والعرقية وتعزيز السلم والتواصل الفعَّال بين أفراد المجتمع

ثانيًا– مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة البحث في معرفة تأثير الهوية الثقافية على السياسات العامة خاصةً في ليبيا؛ لأن دراسة تأثير الهوية الثقافية في صنع السياسات العامة في ليبيا تعتبر ضرورية؛ لضمان تطوير استراتيجيات وسياسات فعَّالة تحقق التقدم والازدهار للبلاد ولشعبها، والسؤال الجوهري هنا ما تأثير الهوية الثقافية على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا؟

ثالثًا– تساؤلات الدراسة:

ينحدر من المشكلة الرئيسية بعض الأسئلة الفرعية وهي:

1. ما مفهوم الهوية الثقافية وتأثيرها في عملية صنع السياسات العامة؟
2. ما أثر تحديات الهوية الثقافية على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا؟
3. ما تأثير الهوية الثقافية في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا؟

رابعًا– فرضيات الدراسة:

الفرضيات الثابتة:

1. الهوية الوطنية للفرد تؤثر على اتجاهاته السياسية، وقراراته في صنع السياسات العامة في ليبيا.
2. تاريخ ليبيا وتراثها الثقافي يلعب دورًا هامًا في تحديد اتجاهات صناع السياسات العامة وأولوياتهم.

الفرضيات المستقلة:

1. هل يمكن للتوترات القبلية والعرقية أن تؤثر على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا؟
2. هل الارتباط بالعمق التاريخي والثقافي للمكونات الليبية المختلفة يؤثر بشكل كبير على قرارات صانعي السياسات العامة؟

خامسًا– أهمية الدراسة:

1– من الناحية العلمية:

أ– تعتبر الهوية الثقافية أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على صنع القرارات والسياسات العامة في البلاد، فالهوية الثقافية تعكس تاريخ وتقاليد الشعب الليبي، وتمثل القيم والمعتقدات التي يعتمدها أفراد المجتمع.

ب– يعتبر تأثير الهوية الثقافية على صنع السياسات العامة في ليبيا موضوعًا مهمًا للدراسة والبحث العلمي، حيث يساهم في فهم الديناميات الاجتماعية والثقافية التي تحدد عملية صنع السياسات وتأثيرها على تطور المجتمع والدولة.

2– من الناحية العملية:

أ– التعددية الثقافية: حيث أن ليبيا تضم مجموعة كبيرة من القبائل والمجموعات العرقية، وكل منها لديه ثقافته الفريدة، وتقاليده الخاصة التي تحتاج الحكومة إلى مراعاة هذا التعدد الثقافي عند صياغة السياسات، لضمان تمثيل جميع الشرائح الثقافية في البلاد

ب– التنمية المستدامة: يمكن أن تكون الهوية الثقافية مصدرًا للطاقة والإبداع، وبالتالي يمكن استخدامها كقوة دافعة؛ لتعزيز التنمية المستدامة في ليبيا، يجب على الحكومة دمج الهوية الثقافية في سياستها التنموية لاستثمار الثروات الثقافية لصالح التنمية الشاملة. [1]

سادسًا– أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى:

1. التعرُّف على مفهوم الهوية الثقافية وتأثيرها في عملية صنع السياسات العامة.
2. توضيح أثر تحديات الهوية الثقافية على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.
3. كشف تأثير الهوية الثقافية في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.

---

(1) حميدة عبدالسلام أحمد العباسي، التنمية المستدامة في ليبيا (الواقع– التحديات)، مجلة كلية الدراسات العليا – كلية الدراسات العليا– جامعة الزيتونة، ليبيا، 2021

سابعًا- حدود الدراسة:

1- في المجال الزمني:

ينحصر الحد الزمني لهذه الدراسة في الفترة الزمنية الواقعة ما بين 2011 إلى 2021م، التي تشكل منعطفًا حاسمًا في التاريخ الثقافي الليبي، والتي تعتبر مرحلة مفصلية محفوفة بالتحديات والمعوقات، حيث تميزت بتحولات سياسية واجتماعية وثقافية كبيرة، الأمر الذي يعكس الظروف والتطورات السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة من هذا العقد، حيث تأثرت ليبيا بثورات الربيع الديمقراطي، وبحروب أهلية وتداخل المصالح الخارجية، وظروف ثقافية أخرى أثَّرت بشكل كبير على صنع السياسات العامة في ليبيا، منها الملتقيات والندوات والاتفاقيات والقرارات التي تنادي بالاعتراف ودمج الثقافات الأخرى، وهدفها وطن يسمو بالثقافات المتعددة والمتفقة على أن ليبيا وطن واحد يجمعنا، ويقوم على " مبدأ الوحدة في التنوع " بعيدًا عن الإقصاء والتهميش، ومن أبرز المحطات المؤسسية التي تندرج ضمن هذا الإطار الزمني، صدور القرار رقم 299 لسنة 2021 بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي، واختصاصات وزارة الثقافة والتنمية المعرفية على مستوى البلاد، والذي يُمثّل خطوة رسمية نحو ترسيخ التنوع الثقافي ضمن البنية المؤسسية للدولة، ويعكس هذا القرار توجهًا واضحًا نحو إدماج الثقافة المحلية في عملية صنع السياسات العامة، باعتبارها أداة من أدوات الحوكمة وتأكيدًا على أهمية الاعتراف بالتعدد الثقافي كمرتكز للوحدة الوطنية في ليبيا.

2- في المجال المكاني:

تمثل الحدود المكانية لدراسة تأثير الهوية الثقافية على صنع السياسات العامة في دولة ليبيا.

3- في المجال الموضوعي:

إن الحدود الموضوعية للدراسة تكمن في دراسة تأثير الهوية الثقافية على صنع السياسات العامة في ليبيا.

ثامنًا– مصطلحات الدراسة :

1. **الهويـة الثقافيـة:** هي الشعور بالانتماء إلي مجموعة ما نظرًا لإمكانية تأثر هذا الشخص بهوية المجموعة الثقافية. [1]
2. **السياسات العامة:** هي اقتراحات لحل مشكلة ذات صلة في المجتمع من خلال البرامج التي يتم تنفيذها.
3. **التحـولات الثقافيـة:** تشير إلى التغييرات التي تحدث في القيم والمعتقدات والسلوكيات الاجتماعية في المجتمع على مر الزمن. قد تكون هذه التحولات نتيجة لعوامل مختلفة، مثل التطور التكنولوجي، العولمة، التغيرات الاقتصادية وغيرها
4. **التنوع الثقافي:** هو مصطلح يشير إلى وجود مجموعة متنوعة من الثقافات والتقاليد والقيم في مجتمع معين.
5. **السلم الاجتماعي:** يقصد به وجود حالة السلام والوئام الإنساني داخل بيئة المجتمع المعاش كعنصر أساسي من عناصر تقدم وتطور بناء المجتمع وأفراده... وتتحدد عوامل دراسة وتقييم طبيعة سلوك وممارسات هذا المجتمع أو ذاك بواقع السِلم الاجتماعي والأهلي السليم من خلال بروز ظواهر حسن روابط بناء علاقاته المجتمعية، وقبوله بواقع حالة التعايش السلمي البيني، ومد جسور التواصل الاجتماعي بين مختلف أفراده وشرائحه.
6. **اللحمة الوطنية:** هي ذلك الشعور الجمعي المشترك الذي يربط أفراد المجتمع بوطنهم، ويعبر عن الانتماء إلى هوية وطنية جامعة تتجاوز الانقسامات الفرعية، وتُعزِّز التعايش السلمي والتعاون بين المواطنين[2].

تاسعًا– منهج الدراسة:

1 – المنهج الوصفي:

يتبع الباحث المنهج الوصفي من خلال وصف دراسة مفاهيم الهوية الثقافية وكيفية تأثيرها على عملية صنع السياسات العامة في البلاد. كما يمكنهم استخدام هذا المنهج في توضيح أهم

(1) عبد العلي الودغيري، اللغة والدين والهوية، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2000، ص67.

(2) البلوشي، سيف. (أسس المواطنة والهوية الوطنية) دار النهضة العربية، مصر 2018.

العوامل التي تؤثر على صنع السياسات العامة في ليبيا، وكيف يمكن توجيهها بما يتناسب مع الهوية الثقافية للشعب الليبي.

2 – المنهج التحليلي النقدي:

اعتمدت هذه الداراسة على استخدام المنهج التحليلي النقدي لتناسبه وانسجامه مع طبيعة الموضوع ، فقد اتاح هذا المنهج تحليل كافة الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بصانع القرار السياسي ونقد الخطابات السياسية وتحليل كافة ابعادها ، كما ساعد في توضيح كيفية توظيف مكونات الهوية الثقافية في تشكيل السياسات العامة .

3- المدخل التاريخي:

تمَّ استخدام المدخل التاريخي ؛ لتتبع تطور الهوية الثقافية في ليبيا وفهم تأثير الأحداث السياسية والاجتماعية، منذ عام 2011م على صنع السياسات العامة، واستقراء الدروس التاريخية؛ لتوجيه عملية اتخاذ القرار مستقبلًا .

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات السابقة ذات صلة بموضوع البحث نذكر منها:

1. دراسة محمد عبد الرحمن بالروين بعنوان: الليبيون والهوية المفقودة، سنة 2021

خُلَصت الدراسة إلى معرفة على كل قيم وتجارب، وعلاقات وسلوكيات الشعوب، والقبائل والمكونات التي تتشكل منها مصطلح «الشعب الليبي» الذي يساهم في خلق إحساس مشترك للمواطن بذاته، وبوطنه، وبكل من حوله، وعند ذلك سنعرف «هويتنا»، وما هي الطرق المشتركة التي نفكر بها، والأساليب التي يجب أن نتعامل بها، مع بعضنا البعض، ومع العالم.

إنّ تحديد معنى «من نحن» سيُحقق لنا ما يمكن أن نطلق عليه «الهوية الليبية الجامعة»، التي يمكن اعتبارها نقطة انطلاق لإعادة بناء الدولة، والتي من دونها لن يستطيع الليبيون تحقيق مفهوم الوطن الذي يحلمون به، ويرفعونه شعارًا لهم.

تهدف الدراسة إلى:

الوصول إلى (الذات الوطنية) التي من خلالها تتطابق مواهب المواطنين وإمكاناتهم، مع الأدوار السياسية والاقتصادية والاجتماعية الممكنة والمتاحة لهم، وتقوّي انتماءهم واعتزازهم

بوطنهم، ويكونون بذلك قادرين على تحديد نقاط قوتهم، ويستطيعون اتخاذ القرارات الصعبة ومعرفة كيفية التعامل معها بنجاح.[1]

ومن أهم نتائج الدراسة:

1. التعاون والتآزر، للخروج من هذا النفق المُظلم، الذي يعيش فيه شعبنا هذه الأيام.
2. التواصل الفعال و الإيجابي، لتحقيق الأهداف المشتركة.
3. البحث عن المشتركات التي توحدهم وتجمع شملهم .

من خلال ما تقدم من الدراسات أستطيع القول أنني (أتفق مع رأي الباحث في الدراسة السابقة؛ لأن فهم سلوكيات وأنماط الأفراد داخل المجتمع يزيد من التقرُّب منهم، وفهم ما يريدون الأمر الذي يعكس طبيعة التعامل معهم، ويزيد من انتمائهم لوطنهم والتمسك بهويتهم الثقافية).

2. المؤتمر المنعقد في جامعة بنغازي تحت عنوان (موروثنا الثقافي بمنظور الاستدامة) سنة 2023

خُلَصت الدراسة إلى أن تطور المشهد العالمي بشكل كبير جدًا في مواجهة تحديات متعددة ومتشابكة في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي دفعت البلدان إلى أن تكون أكثر مرونة في تصميم وتنفيذ سياساتها العامة ؛لتحسين أدائها في ضمان التنمية المستدامة لمجتمعاتها.

تهدف الدراسة إلى:

1. الحفاظ على دور الموروث الثقافي بجميع أبعاده، في تحقيق التنمية المستدامة، وتشكيل الهوية الليبية مع الحفاظ على النمو الاجتماعي والاقتصادي
2. خلق فرص لتنوع التخصصات الأكاديمية والبحث العملي، والمجالات العملية للمساهمة في الحفاظ على الثقافة وتعزيزها، وتطوير الصناعات الثقافية.
3. تشكيل سياسة ثقافية شاملة ومتكاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
4. توفير إطار عام لمتخذي القرار في ليبيا، يراعي دور الموروث الثقافي في استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة.
5. محاولة لتقريب وجهات النظر والحد من التوترات العرقية والقبلية .

---

(1) علي قاسم البكالي، الذات الوطنية (دور الذات في بناء الدولة وإنجاز النهوض)، مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر ، القاهرة ، مصر 2019.

ومن أهم نتائج الدراسة:

1. الحفاظ على الموروث الثقافي، وصونه من أجل التنمية المستدامة
2. تعزيز العمل المشترك بين الثقافة والتعليم
3. مساهمة الثقافة في تشكيل الهوية الاقتصادية والتنمية

من خلال ما تقدم من الدراسات أستطيع القول أنني(أتفق مع أهداف المؤتمر ؛ لأن للعادات والتقاليد دور مهم، في الفهم والتضمين الثقافي في عملية صنع السياسات العامة، لضمان استقرار وتذليل الصعاب التي قد تواجه العملية السياسية).

3. د / عون علي الخصاونة، دراسة بعنوان: (أثر الأوضاع السياسية التي يمر بها الوطن العربي في تماسك شخصية الهوية الثقافية عند فئة المثقفين في المجتمع الأردني) سنة 2014

تهدف الدراسة إلى:

التعُّرف على أثر الواقع السياسي في وحدة الهوية الثقافية لدى أفراد المجتمع الأردني؛ ولتحقيق ذلك قام الباحث بتصميم استبانة تكوَّنت من (36) فقرة موَّزعة على أربعة مجالات هي: القيم الاجتماعية، القيم الدينية، القيم التاريخية، اللغة، والهوية الثقافية

ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي:

وجود اختلاف في آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر الواقع السياسي في وحدة الهوية الثقافية، يُعزَّى لمتغير الجنس لصالح الذكور؛ ويعود السبب في ذلك إلى أن الذكور أكثر تفاعلًا مع الواقع السياسي من الإناث المنشغلات بأمور الأسرة، كما أظهرت النتائج وجود اختلاف في آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر الواقع السياسي في وحدة الهوية الثقافية (القيم الاجتماعية، القيم الدينية، القيم التاريخية، اللغة والهوية الثقافية) يُعزَّى لمتغير العمر لصالح الفئة العمرية (أكثر من 50سنة) ؛ ويعود السبب في ذلك إلى أن الأفراد الأكبر عمرًا لديهم معرفة وخبرة أكثر في تأثير العولمة على وحدة الهوية الثقافية

من خلال ما تقدم من الدراسات أستطيع القول أنني (لا أتفق مع رأي الباحث، لأن الهوية الثقافية والوطنية لا يحكم فيها عامل السن ولا الفرق بين الجنسين).

4. **دراسة د /مبروكة فراوي بعنوان: المصالحة الوطنية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا "دراسة ميدانية على عينة من أبناء القبائل المتنازعة في الجنوب (مدينة سبها نموذجًا)**

هدفت الدراسة إلى معرفة عوامل نجاح المصالحة الحقيقية والوقوف على المعوقات التي تقف حائل دون الوصول للمصالحة الحقيقية الوطنية بين مكونات المجتمع الليبي كافة، ومعرفة أهم الأليات المتبعة من قبل لجان المصالحة في حل النزاع بين الأطراف المتنازعة، والاستفادة من تجارب دولية سابقة واستخلاص الدروس منها، وكذلك تقديم مقترحات تهدف إلى تحقيق استقرار سياسي والخروج من الأزمة الراهنة، كما تعد الدراسة من ضمن الدراسات الاستطلاعية التي اعتمدت على الاسلوب الوصفي في تحقيق أهدافها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج أهمها:

1. أثبتت الدراسة أن لجنة المصالحة لم تتوصل لحل نهائي وحقيقي وجاد ينهي الخلافات المتكررة
2. كما توصلت لتطبيق المصالحة الوطنية على أساس حوار وطني سليم وإعادة النظر في قانون العزل السياسي .

من خلال ما تقدم من الدراسات أستطيع القول أنني (أتفق مع هذه الدراسة من ناحية قانون العزل السياسي الذي لابد من النظر فيه، وتطبيقه وتفعيله بالصورة الصحيحة).

5. **دراسة أ – (أسماء أحمد الحميدي)، بعنوان (العولمة وآثارها الثقافية والسياسية على الوطن العربي) سنة 2008.**

خلُصت الدراسة إلى هناك مجموعة من المتغيرات المصاحبة للعولمة، التي أخذت تُشكِّل تحديات تفرض نفسها على الساحة العربية، وتستلزم ضرورة العمل على تعظيم الإيجابيات على قدر الإمكان وتقليل السلبيات التي يمكن أن تُلقي بظلالها على واقع السياسة والثقافة العربية، فهذه الدراسة تناقش آثار العولمة، وتحدياتها على مستقبل الأمة العربية، وكيفية مواجهتها في مختلف المجالات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، وهي تحديات متداخلة يصعب فهمها بشكل منفصل .[1]

(1) سهير عبداللطيف، التحديات التي تواجه الهوية الثقافية الإسلامية لدى طلاب جامعة أسوان" دراسة ميدانية، ديسمبر 2019، ص 82–124.

تهدف الدراسة إلى:

1. تستلزم ضرورة العمل على تعظيم الإيجابيات على قدر الإمكان، وتقليل السلبيات التي يمكن أن تلقي بظلالها على واقع السياسة والثقافة العربية .
2. مناقشة آثار العولمة وتحدياتها على مستقبل الأمة العربية، وكيفية مواجهتها في مختلف المجالات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، وهي تحديات متداخلة يصعب فهمها بشكل منفصل.

ومن أهم نتائج الدراسة أنها تتمثل في العولمة التي تعد ظاهرة تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والجمركية وتسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كُلُّه كسوق عالمية، مما يعني انفتاح الحدود الاقتصادية والتشريعات التي تسمح للنشاطات الاقتصادية الرأسمالية بتوسيع حقل عملها ليشمل العالم كله، فالعولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة الدول الصناعية الكبرى وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ، تكون العولمة بذلك، هي العملية التي عن طريقها تصبح الأسواق والإنتاج في الدول المختلفة معتمدةً كل منهما على الأخرى بشكل متزايد ؛بسبب ديناميات التجارة في السلع والخدمات، وتدفق رأس المال والتكنولوجيا[1].

من خلال ما تقدم من الدراسات أستطيع القول أنني (اتفق مع رأي الباحثة ؛ لأنه العالم في تطور مستمر، ونحن علينا مواكبة العالم، ومواكبة ومتابعة هذه المتغيرات)

6. دراسة للدكتورة د. لؤلؤة بنت عبد الكرمي القويفلي بعنوان (تعزيز الحرية الثقافية المنضبطة) سنة 2018.

خَلُصت الدراسة إلى دراسة ضمانات حماية الهوية الثقافية والخصوصية المجتمعية، والتحديات والإشكاليات والآفاق التي يطرحها هذا الواقع النوعي في كافة المجالات الرئيسية لحياة أبناء لغة الضاد، في ظل العولمة والثورة الثقافية في ظروف توفر الكم الهائل في مجالات الاتصالات والمواصلات، وتحول العالم إلي قرية صغيرة تتفاعل تكاملًا وتناقضًا، ومن هنا صارت التحديات تفرض نفسها على مجتمعنا، وأصبحت تتطلب بلورة رؤية خاصة نستطيع من خلالها الحفاظ على هويتنا الثقافية.

---

(1) د.محمود صالح نصيرات، العولمة الثقافية وآثارها التربوية في الوطن العربي وسبل مواجهتها – دراسة نظرية تحليلية، 2020) . مجلة العلوم التربوية والنفسية, جامعة بغداد 4(39) , 161-148.

تهدف الدراسة إلى: العمل على تأصيل الحرية الثقافية، والهوية الثقافية، بما يتفق مع ثقافة المجتمع، بحيث يؤدي ذلك إلى تجاوز التحديات التي تضعف تلك الهوية، كما يسعى إلى تنمية الوعي بالحرية الثقافية المنضبطة، وبالهوية الثقافية وأهميتها لدى الشباب العربي، وإلى بيان آثار وثمار حرية الرأي على الأفراد والأمم. ويهدف أيضًا إلى إبراز دور معززات الحرية الثقافية المنضبطة، وتوجيه أنظار المعنيين بالأمر إلى أهمية دور الحرية الثقافة في تنمية الهوية الثقافية وتعميق الانتماء، من خلال تحديد المهام والإجراءات المَنوُطة بالمجتمع في تعزيز الهوية الثقافية.

اما عن نتائج الدراسة فتتمثل في:

إن الحرية المنضبطة قرينة الإبداع والخلق، ولعل مؤشر قمع الحرية داخل المجتمع يكون سببًا واضحًا في تكييف الإبداع بكل مجالاته سواء قبل ممارسته أم بعدها مباشرة، بمعنى أن المبدع عندما يعرف بحكم خبرته ومعرفته وتجربته الخاصة أن إبداعه وعمله سوف يلقيان منعاً في موقف ما أو موقفاً معاديًا، فإنه يمارس على نفسه نوعًا من الرقابة الذاتية، بمنع نفسه من ممارسة حريته الكاملة في إبداع بتأثير مؤشر القمع والمنع، فيخرج ناقصًا وضعيف البنية .

ومن خلال ما تقدم من الدراسات أستطيع القول إنني (أتفق مع رأي الباحث ؛لأنه لابد من تغيير نظرتنا لموضوعات الهوية الثقافية وتحديث رؤيتنا اتجاهها؛ لأن العالم في تغير مستمر، فلابد من تغيير نظرتنا التقليدية).

7. دراسة للدكتور (برهان غليون) بعنوان (تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي فى المنطقة العربية) سنة 2005

خَلُصت الدراسة إلى أن مشكلة العالم العربي في مواجهة العولمة ترجع إلى ما عاشه من عزلة وانطواء على الذات خلال أكثر من نصف قرن، ومن خضوعه لأنظمة سياسية عملت على تكريس هذه العزلة، ليس بالنسبة للمنطقة ككل فقط، ولكن حتى بالنسبة للأفراد والجماعات، وإلى ما أشاعه ذلك الوضع من نمط تفكير وممارسة وردود أفعال منفصلة إلى حد كبير عن العالم وعن المعايير المتبعة فيه ، لكن الانفتاح الذي يحصل الآن بعد عقود من العزلة، تحت ضغط الظروف والقوى الخارجية، ومن دون رؤية بعيدة وسيطرة اجتماعية، يعمل بشكل حثيث على تفكيك، بل تفجر النظم القائمة جميعًا، بداية من النظام الإقليمي حتى النظم الاجتماعية وهو يقود بالضرورة نحو حالة من الفوضى العامة التي تفتقر فيها الدول والمجتمعات والأفراد معًا إلى

قواعد واضحة وثابتة ومقبولة لتنظيم شؤونهم العامة واليومية وما نعيشه على المستوى الجيوسياسي، وعلى المستوى السياسي في العديد من البلدان، وما شهدناه في أكثر من قطر عربي من نزاعات وحروب أهلية، هو التعبير عن هذا التفكك والانفجار، وما يعنيه من تفتت النظم المجتمعية، وتطاير أشلائها من دون أن تكون هناك حتى الآن فرص واضحة لإعادة بنائها على أسس جديدة وبوسائل جديدة.

تهدف الدراسة إلى لملمة الوضع العربي من جديد، أفرادًا وشعوبًا ومجتمعات وجماعة، حركة قوية لقلب الاتجاه، واستعادة المبادرة لجعل حركة التحويل والإصلاح من الداخل خاضعة لحاجات المجتمعات العربية، ومرتبطة بتحقيق أهدافها ومطالب شعوبها. ويستدعي إطلاق حركة الإصلاح الشامل الذي يساهم في إعادة مركزية العالم العربي حول نفسه، واستعادة المجتمعات العربية لقرارها، وبلورة أجندة عربية قطرية وإقليمية معًا لمواجهة العولمة.

ومن أهم نتائج الدراسة تتمثل في: مفتاح التقدم في اتجاه التكيف الخلاَّق مع عصر العولمة واستعادة العالم العربي لاستقلاليته وتنمية ديناميكيات المساواة والاندماج داخل مجتمعاته يتوقف قبل أي شيء آخر على إعادة المجتمع إلى ميدان القرار السياسي والاجتماعي والثقافي معًا تماما كما أعتقد أن أصل تخلُّف العالم العربي عن التجمع العالمي يكمن في استبعاد هذا المجتمع وتهميشه، وفرض الوصاية السياسية والاجتماعية والفكرية عليه، وتحويله إلى مجتمع قاصر بهدف السيطرة على موارده، وحرمانه من المطالبة بحقوقه .

ومن خلال ما تقدم من الدراسات أستطيع القول أنني (أتفق مع رأي الباحث، لأنه أولا علينا دراسة طبيعة نفوس الافراد وخصوصا ما عاشوه خلال حقبة من الزمن كانت مليئة بالقمع والتشدد وتكميم الأفواه والعزلة) .

8. دراسة: يوسف محمد بالقاسم الصيد (2017)، بعنوان المصالحة الوطنية وانعكاساتها على التنمية في المجتمع الليبي (مدينة سبها) نموذجًا .

حيث خَلُصت الدراسة للإجابة حول مجموعة من التساؤلات ومنها:

1. ماهوا مفهوم المصالحة الوطنية والتنمية؟
2. ماهي تحديات المصالحة الوطنية ؟
3. من هم الوسطاء الاكثر ضمانا للنجاح المصالحة الوطنية ؟
4. ماهوا النهج الصحيح للمصالحة الوطنية ؟

5. ماهي أكثر المعوقات بروزًا في وجه المصالحة الوطنية ؟

حيث أجريت دراسة عينة قوامها (100) شخص من مدينة سبها، من عدة مستويات تعليمية واجتماعية مختلفة، واعتمدت الدراسة على أسلوب العينة العشوائي، وأداة الدراسة والاستبيان المنهج الوصفي، حيث توصلت الدراسة لجملة من النتائج:

1. هناك ترابط وثيق بين مفهوم المصالحة والتنمية، حيث تعمل المصالحة على توفير مناخ امن وسليم، الأمر الذي يدفع لتحقيق مستوى عالي من التنمية الاقتصادية .
2. تساهم المصالحة في بث روح التعاون والتأخي بين الأفراد في الوطن الواحد، وتقبل فكرة التعايش السلمي، الأمر الذي يخلق حالة من الاستقرار السياسي ويدفع بعملية التنمية والبناء للأمام، فمن الصعب أن تكون التنمية في سياق النجاح مالم يتوفر لها مناخ سياسي مستقر .
3. الاهتمام والتركيز بجدية حول الالتزامات الحاسمة لنجاح المصالحة الوطنية، مثل جبر الضرر، وعودة النازحين، ودفع التعويض .

ومن خلال ما تقدم من الدراسات أستطيع القول إنني (أتفق مع هذه الدراسة وضرورة التركيز بجدية تامة على مقومات المصالحة الوطنية المتمثلة في العدالة سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو سياسية ؛ لأنها كفيلة بتوفير وتهيئة مناخ سياسي معتدل لبناء التنمية داخل المجتمع.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت الهويات الثقافية في ليبيا، والدراسات التي اهتمت بتحليل صناعة السياسات العامة إلَّا أن هناك ندرة في الأبحاث التي دمجت بين البُعدين، وحلَّلت بشكل معمّق أثر الهوية الثقافية بأبعادها الفرعية (القبلية، الجهوية، اللغوية) على مسارات صنع السياسات العامة في ليبيا بعد 2011 وهذه الفجوة تبرز حاجة مُلحّة إلى دراسة العلاقة بين التفاعلات الثقافية، وتوجيه السياسات بما يسهم في صياغة مقاربات أكثر ملاءمة للواقع الليبي

الفصل الأول:

مفهوم الهوية الثقافية وتأثيرها في عملية صنع السياسة العامة

المبحث الأول: مفهوم الهوية الثقافية والعوامل المؤثرة في عملية صنع السياسة العامة

المطلب الأول: تعريف وأهمية الهوية الثقافية

المطلب الثاني: العوامل التي تساعد الهوية الثقافية على عملية صنع السياسة العامة.

المبحث الثاني: تأثير الهوية الثقافية على عملية صنع السياسات العامة

المطلب الأول: التأثير الثقافي واللغوي والتاريخي للهوية الثقافية في عملية صنع السياسة العامة

المطلب الثاني: التحديات والفرص المتعلقة بتطبيق الهوية الثقافية في صنع السياسة العامة

الفصل الأول

مفهوم الهوية الثقافية وتأثيرها في عملية صنع السياسة العامة

تمهيد:

في ربيع عام 2011، لم تكن الثورة في ليبيا مجرد حدث سياسي أطاح بنظام دام أكثر من أربعة عقود، بل كانت لحظة انفجار مكبوت لهويات ظلَّت لسنوات طويلة حبيسة الظل، بمجرد أن سقطت واجهة السلطة المركزية، اندفعت تلقائيًا إلى السطح تعبيرات ثقافية متنوّعة، بعضها كان مستورًا، وبعضها الآخر ظلَّ يتوارى خلف خطاب "الوحدة الوطنية" المهيمن وما بدا حينها كتحرر من الاستبداد السياسي، كان أيضًا استيقاظًا لهويات محلية وقبلية وجهوية كانت تبحث عن اعتراف وعن دور فعّال في بناء الدولة الجديد، وفي تلك اللحظة الفاصلة، لم يكن السؤال فقط عن شكل النظام السياسي القادم، بل عن أي ليبيا نريد؟ وأي سردية ثقافية يجب أن تُكتب في الوثائق الدستورية والخطط التنموية؟ فجأة أصبحت اللهجات، والأزياء والأعياد، وحتى الأسماء المحلية، جزءً من النقاش العام، لا من هامش الثقافة، واكتشف الليبيون بعد عقود من التماثل القسري، أنهم ليسوا صورة واحدة، بل صورًا متعددة تشكّل لوحة فسيفسائية لبلد متنوّع ثقافيًا بعمق لكن هذا التنوّع الذي كان يمكن أن يُوظف كمصدر قوة، تحوَّل في كثير من الأحيان إلى عامل توتّر، نتيجة غياب بنية سياسية قادرة على إدماج الهويات المختلفة ضمن إطار وطني شامل. لقد كشفت مرحلة ما بعد 2011) هشاشة التصور الرسمي للهوية، وأظهرت إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الانتماءات الثقافية – بما تحمله من قيم ورموز ومعتقدات – في صياغة السياسات العامة، بل وفي توجيهها أو تعطيلها، فبدلًا من إنتاج سياسات جامعة، كثيرًا ما انزلقت الدولة نحو محاصصة مبنية على الولاءات الجهوية والقبلية، أو نحو تجاهل مطالب ثقافية مشروعة، الأمر الذي عمّق الفجوة بين المجتمع ومؤسسات الحكم.

وبين عامي (2011و2021) لم تكن السياسة في ليبيا مجرَّد صراع على السلطة، بل كانت مرآة لصراع أعمق حول الاعتراف، وحول من يحق له أن يُمثّل "ليبيا" في بعدها الثقافي، فمن مطالب الأمازيغ بالاعتراف بلغتهم، إلى إحياء الموروث الطرابلسي والجبالي، ومن استدعاء الرموز

الصوفية في مناطق معينة إلى سياسات فرض الهوية الدينية المحافظة في أخرى، كانت الهوية الثقافية تحضر – وإن بشكل غير مباشر أحيانًا – في خلفية كل قرار سياسي

تهدف هذه الرسالة إلى دراسة التأثير الفعلي والمباشر للهوية الثقافية على مسار السياسات العامة في ليبيا خلال عقد التحول (2011-2021)، من خلال تحليل كيفيات التفاعل بين الدولة والمجتمع في ظل هذا التنوع الثقافي، والبحث في التحديات التي واجهت صُنّاع القرار عند التعامل مع قضايا الهوية، وكذلك الفرص التي وفَّرها الاعتراف بالتعددية الثقافية لبناء سياسات أكثر شمولًا وعدالةً، وتنطلق هذه الدراسة من فرضية أن الفهم العميق للهوية الثقافية الليبية، ليس فقط ضرورة لفهم تعقيدات السياسة العامة، بل أيضًا مدخل مهم لإعادة بناء الدولة على أسس أكثر واقعية وإنصافًا، بعيدًا عن محاولات الصهر القسري أو التجزئة الانفعالية .

المبحث الأول:

مفهوم الهوية الثقافية والعوامل المؤثرة في عملية صنع السياسة العامة

تُعد الهوية الثقافية من المفاهيم المحورية في فهم الديناميكيات الاجتماعية والسياسية التي تحكم المجتمعات المعاصرة، إذ تشكل الإطار الذي تُبنى فيه الرؤى، والمعتقدات، والقيم الجماعية، بل تمثل الهوية الثقافية نسقًا مركبًا من القيم والرموز والتقاليد واللغة والذاكرة الجماعية التي تُمكّن الجماعة من تمييز نفسها عن غيرها، وهي بذلك ليست معطى ثابتًا بل كيان ديناميكي يتفاعل مع التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويتأثر بالعولمة وما تفرضه من تحديات على الخصوصيات المحلية، وهي في جوهرها تعبير عن الخصوصية الحضارية التي تميز مجتمعًا عن آخرًا[1]، و تتجسد الهوية الثقافية في اللغة، والدين، والعادات، والتقاليد، والتصورات الجمعية وهي بذلك تمثل قوة رمزية تؤثر في سلوك الأفراد وتوجهاتهم، كما تفرض حضورها على مختلف مجالات الحياة، ولا سيما في ميدان السياسات العامة.

لقد بات من المُسلَّم به في الفكر السياسي الحديث أن عملية صنع السياسات لا تقتصر على عوامل اقتصادية أو سياسية محضة، بل تتأثر بمنظومة من العوامل الثقافية والاجتماعية التي تُعبر عن تطلعات الشعوب وهوياتها المتعددة، فالهويات الثقافية تساهم في تحديد الأولويات، وتوجيه الخطاب السياسي، بل وفي رسم ملامح البرامج الحكومية، خاصةً في المجتمعات المتنوعة ثقافيًا، وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه يعالج العلاقة التفاعلية بين الهوية الثقافية من جهة، والسياسات العامة من جهة أخرى، موضحًا كيف أن تجاهل الأبعاد الثقافية قد يؤدي إلى اختلال في السياسات، ورفض شعبي لها، بينما يُعد إدماج الهوية الثقافية في السياسات العامة شرطًا أساسيًا ؛لتحقيق التماسك المجتمعي والتنمية الشاملة.

في هذا المبحث، سنسلط الضوء أولًا على مفهوم الهوية الثقافية، ونتتبع تطوره ودلالاته المختلفة ثم ننتقل إلى دراسة أبرز العوامل التي تؤثر في عملية صنع السياسات العامة، مثل البنية الاجتماعية، والتركيبة السكانية، والأنماط الثقافية، والظروف التاريخية، ومدى انفتاح النظام السياسي، ويهدف هذا التناول إلى فهم أعمق لكيفية انسجام السياسات مع الواقع الثقافي، وضمان فعاليتها واستدامتها .

1- الجابري، محمد عابد. الهوية الثقافية والعولمة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص15.

المطلب الأول:

تعريف وأهمية الهوية الثقافية

الهوية الثقافية هي الإحساس بالانتماء إلى جماعة ثقافية معينة، تتشارك في اللغة، الدين، القيم، العادات، التقاليد، والتاريخ المشترك. وهي تشكل جزءً أساسيًا من هوية الفرد، وتحدد طريقة تفاعله مع الآخرين ومع المجتمع الأوسع.[1]

والهوية الثقافية هي التي ترتبط بمفهوم الثقافة التي يتميز فيها مجتمع ما، وتعتمد بشكلها الاساسي على اللغة التي تتميز الهوية الثقافية بنقلها لطبيعة اللغة بصفتها من العوامل الرئيسية في بناء ثقافة الأفراد في المجتمع[2]

وتُعد الهوية الثقافية نتاجًا لعمليات اجتماعية وتاريخية معقدة، حيث يتم بناؤها وتشكيلها عبر الزمن من خلال التفاعل بين الفرد والمجتمع، وبين الثقافات المحلية والعالمية

تتفق أغلب المعاجم والقواميس على أن الهوية تعني الامتياز عن الغير، فالهوية في **اللغة** كما عرَّفها المعجم الفلسفي " اسم مشتق من حرف الرباط الذي يدل على ارتباط المحمول بالموضوع في جوهره .[3]

مفهوم الهوية لغةً واصطلاحًا:

الهوية في جوهرها هي إجابة عن سؤال "من أنا؟" أو "من نحن؟"، وهي ليست ثابتة تمامًا، بل تتفاعل وتتأثر بعوامل الزمان والمكان، لكنها تحتوي على عناصر ثابتة نسبيًا تشكل الذات والخصوصية، تمثل الهوية شعورًا بالانتماء والاستمرارية، فهي تربط الماضي بالحاضر وتمنح المجتمع تماسكه ، تتكون من أبعاد فردية وجماعية وثقافية ووطنية تتفاعل فيما بينها

في ظل العولمة تواجه الهوية تحديات الاستلاب والذوبان الثقافي.

والهوية بضم الهاء من هو فلان ؟ أو هي مجموعة الخصائص والمميزات التي ينفرد بها الفرد أو الشعب أو الأمة والتي تتوارث عن ماضي ذا تاريخ وتراث، وبما في التراث من لغة أو دين

1-علي، سعيد، الهوية الثقافية أمس واليوم وغدًا -جامعة عين الشمس، كلية التربية 2017، القاهرة ص 16-38

2-محمد، عياد، علي، و نوح، عبد الله – الهوية الثقافية والادبية في ليبيا -جامعة بنغازي، كلية الآداب، 2020ليبيا، ص 224

3-عبد المنعم حنفي، المعجم الفلسفي، ط1، (القاهرة، الدار الشرقية، 1999م) ص369

وما للأمة من انتصارات وانعكاسات وطموحات وانتماءات، وخصائص تجعل من ينتمي إليها ذا ذاتية متميزة عن غيره [1].

ويرى عبد الوهاب المسيري أن الهوية هي "إحساس داخلي بالتمايز والاستمرار، مبني على مجموعة من المرجعيات الثقافية والدينية والتاريخية".

ويُعرِّفها محمد عابد الجابري بأنها: "البنية العميقة التي تحدد انتماء الفرد أو الجماعة في التاريخ، وتحكم تفاعلهم مع الآخر" والهوية مأخوذة من الضمير العربي "هو"، وأُضيفت إليها الياء المشددة للدلالة على الذات أو الحقيقة الجوهرية للشيء.

وقد وردت في بعض المعاجم بصيغ مثل:

"الهوِّيّة" (بضم الهاء وتشديد الواو): وهي ما يُعرف به الإنسان أو الشيء، ويتميز به عن غيره وقد ورد في "لسان العرب" لابن منظور أن "الهوية" تعني حقيقة ما به الشيء ذاته، أي ما يجعل الشيء نفسه، لا غيره.

مفهوم الثقافة لغةً واصطلاحًا:

يعتبر مصطلح الثقافة من أهم المصطلحات وأكثرها استعمالًا وتداولًا، وأكثر ما يميزه هو تباين مدلوله لدى الباحثين وعلماء الاجتماع والمفكرين؛ بسبب اختلاف التعريفات الموضوعة له وحداثة عهده من جهة أخرى، ولم يصل هؤلاء إلى قول فصل في تعريف الثقافة والجدل مزال مستمرًا فيه حول طبيعة الثقافة، وحقيقتها والفرق بينهما وبين الحضارة .

إن مصطلح الثقافة كان ومازال من أكثر المصطلحات استحواذًا على اهتمام الباحثين والمهتمين، حيث تعدَّدت تعريفاته تبعًا للخلفيات الأيديولوجية والانتماءات المعرفية، حيث وصلت إلى ما يقارب (160) تعريفًا حسب رأي علماء الأنثروبولوجيا (الفرد كروبر وكلاكهون).

إن كلمة الثقافة تشتمل على الكثير من المعاني، وتستخدم في مجالات متعددة، فهناك الثقافة الدينية والثقافة الجمالية والثقافة الغذائية الأمر الذي ساعد على نجاحها وتطورها واستمرارها.

فالثقافة في **اللغة:** تعني ثقف الرجل ثقافةً، صار حاذقًا، وثقف الشي حذقته، والرجل المثقف هو الرجل الحاذق الفهمً .

1- جمعة الاحول، الثقافة العربية الافريقية في ظل العولمة، ندوة الثقافة العربية الأفريقية، مركز الدراسات طرابلس – سبها، 2004، ص 6.

وقبل الخوض في تحليل وفهم العلاقة بين الهوية و الثقافة، من الضروري الوقوف على تعريفها لغةً واصطلاحًا، حيث تعددت وجهات النظر حول مفهوم الثقافة باختلاف الخلفيات المعرفية والمنهجية، فمن علماء السياسة وعلماء الاجتماع من عرَّفها كالاتي:-

أولًا-الدكتور محمد عابد الجابري:- هي البناء التاريخي المركّب الذي تتشكل فيه الذات الجماعية من خلال تفاعلها مع تراثها الثقافي، وقيمها الرمزية وتجاربها التاريخية، في مواجهة الآخر، وبما يُمكّنها من إدراك ذاتها كوحدة متماسكة

قادرة على التكيف، والتجدد دون فقدان أصالتها [1] يربط الجابري الهوية الثقافية بـ"العقل العربي"، ويُحلل مكوناتها من خلال الثقافة، اللغة، الدين، التاريخ، والوعي الجماعي، حيث يرفض الجابري أن تُختزل الهوية الثقافية في الماضي فقط، بل يؤكد أنها كائن تاريخي حي، يتفاعل مع المتغيرات، ويُعيد إنتاج ذاته ضمن شروط العصر، ويشدد على أن أزمة الهوية في العالم العربي ناتجة عن الصراع بين الأصالة والمعاصرة، وغياب مشروع عقلاني حديث يُعيد بناء العلاقة بين التراث والحداثة.

ثانيًا - بنديكت أندرسون (Benedict Anderson)

يرى أندرسون أن الهوية الثقافية، ضمن مفهوم "الجماعات المتخيلة" (Imagined Communities)، هي شعور جماعي بالانتماء يبنى على رموز ومشتركات ثقافية، تُستخدم لتشكيل هوية وطنية أو جماعية حتى بين أفراد لا يعرفون بعضهم شخصيًا.

وعَّرف: "الهوية الثقافية هي الإطار الرمزي الذي من خلاله تُبنى الجماعة الوطنية كجماعة متخيلة تشترك في لغة وتاريخ ورموز ثقافية موحدة".

ثالثًا- صموئيل هنتنغتون (Samuel P. Huntington)

يؤكد في كتابه "صِدَام الحضارات" أن الهوية الثقافية هي المُكوَّن الأساسي للصراعات السياسية الحديثة، وأنها تُعبّر عن الانتماءات الحضارية والدينية والثقافية التي تُحدد سلوك الدول والجماعات.

وعرَّف: "الهوية الثقافية تمثل الانتماء الحضاري العميق الذي يحدد المواقف السياسية للجماعات والدول، ويشكل محورًا للصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة.

رابعًا- ستيوارت هول (Stuart Hall)

1- الجابري، محمد العابد، العولمة والهوية الثقافية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية 1998، لبنان، ص22.-24

وهو من أبرز منظّري الهوية الثقافية في السياق السياسي والاجتماعي، حيث يرى أن الهوية الثقافية ليست شيئًا ثابتًا، بل هي بناء اجتماعي يتشكل عبر الزمن من خلال التفاعل مع الآخر والسلطة ، حيث عرَّف الهوية الثقافية بأنها ليست جوهرًا ثابتًا أو معطىً نهائيًا، بل هي عملية مستمرة في التشكّل وإعادة التشكيل، تنشأ من خلال التاريخ والثقافة والذاكرة المشتركة، وتُبنى في سياق التفاعل مع الآخر، المحلي والعالمي معًا[1].

هذه الرؤى المتنوعة تؤكد أن الثقافة تتجاوز حدود العادات والتقاليد البسيطة، بل هي إطار شامل يمس كل جوانب حياة الإنسان، ويشكل مفاتيح لفهم ذاته وعلاقاته بالآخرين، ولذا فإن دراسة الثقافة تتطلب تعددية منهجية وفهمًا عميقًا يتجاوز التعريفات السطحية إلى رؤية متكاملة تستوعب تعدد أبعادها وأدوارها .

العلاقة بين الهوية والثقافة:

توجد علاقة قوية بين الهوية والثقافة، بحيث يتعذر الفصل بينهما، فالعلاقة بينمهما عكسية تكاملية، أي أن كلًا منهما مكمل للآخر والعلاقة بينهم ليست ثابتة، بل ديناميكية ومتغيّرة، حيث يمكن أن تتأثر الهوية بتغير الثقافة المحيطة، خاصةً في ظل العولمة والانفتاح الثقافي، فالثقافة تشكَّل المُكوِّن الرئيسي للهوية، وهي التي تعطي الاسم والصورة والمعنى لجماعة ما، وهي البيئة التي ينشأ فيها الفرد، ويكتسب من مجتمعه ثقافته، ويستوعب من خلالها منظومته القيمية والأخلاقية، مما يسهم في تكوين شخصيته وهويته وتشمل اللغة، والعادات، والتقاليد، والدين، والفنون، وأنماط التفكير والسلوك، بينما الهوية هي الإحساس بالانتماء والتميّز الذي يحمله الإنسان تجاه جماعته أو مجتمعه أو وطنه أو حتى ذاته.

على سبيل المثال، يتعلم الإنسان منذ صغره اللغة التي يتحدث بها مجتمعه، ويتشرَّب العادات المتبعة، ويكتسب الشعور بالانتماء إلى جماعة ما، وكل ذلك يكوِّن ملامح هويته.

في المقابل، تُعبِّر الهوية عن هذه الثقافة وتجسِّدها. فحين يتحدث الإنسان بلغته الأم، ويلبس زيه التقليدي، ويحتفل بأعياده الدينية أو الوطنية، فهو بذلك يُعبِّر عن هويته الثقافية التي استمدها من مجتمعه. ومن هنا يمكن القول: إن الثقافة تمنح الإنسان هوية، والهوية تُظهر وتمثل الثقافة في حياة الأفراد والجماعات.

1- هول، ستيوارت. الهوية الثقافية والشتات. ضمن: جون رذرفورد (محرر)، الهوية: المجتمع، الثقافة، الاختلاف. لندن: دار لورنس وويشارت ، 1990، ص 225.

وتمثل الثقافة دورًا رئيسيًا في تشكيل الهوية الفردية، وهي ما يميّز الشخص عن غيره، وأيضًا في تشكيل الهوية الجماعية التي يشترك فيها أفراد المجتمع، مثل الهوية القومية أو الدينية. فعندما يشعر الأفراد أنهم ينتمون إلى نفس القيم والعادات والرموز، تتكون لديهم هوية جماعية موحّدة.

أهمية الهوية الثقافية:

تُعد الهوية الثقافية عنصرًا أساسيًا في تشكيل شخصية الأفراد والجماعات، إذ تمنحهم الإحساس بالانتماء والتميّز، وتوفر إطارًا مرجعيًا لفهم الذات والعالم المحيط. وتبرز أهمية الهوية الثقافية في دورها المحوري في تعزيز التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات، حيث تُسهم في بناء روابط مشتركة بين أفراد الجماعة الواحدة على أساس اللغة، الدين، العادات والتقاليد، والتاريخ المشترك. كما تُعد الهوية الثقافية وسيلة للتعبير عن الخصوصية الثقافية والحقوق الجماعية، خاصةً في المجتمعات المتنوعة أو في السياقات التي تشهد صراعات حول الانتماء والاعتراف.

والهوية الثقافية يمكن أن توصف بأنها النواة الحية للشخصية الفردية والجماعية والعامل الذي يحدد السلوك ونوع القرارات والأفعال الأصلية للفرد والجماعة[1]، وتزداد أهمية الهوية الثقافية في ظل التحديات التي تفرضها والتغيرات السياسية والاجتماعية، حيث تصبح أداة للمحافظة على الخصوصية الثقافية ومواجهة التهميش أو الذوبان في ثقافات مهيمنة على مستوى السياسات العامة، وتُعد مراعاة الهوية الثقافية شرطًا لتحقيق العدالة الثقافية، وضمان مشاركة جميع المكونات المجتمعية في صنع القرار، ما يسهم في بناء دولة شاملة ومستقرة. ومن هذا المنطلق، فإن تعزيز الهوية الثقافية يُعد خطوة جوهرية نحو تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في الدول المتعددة الثقافات مثل ليبيا، وفي زمن العولمة والانفتاح الواسع على الثقافات الأجنبية، بات من الضروري التوقف عند أهمية الهوية الثقافية، ودورها في الحفاظ على التوازن الاجتماعي، وتعزيز الوحدة الوطنية، ومقاومة الذوبان في ثقافات أخرى قد تهدد أصالة المجتمعات.

ومن هذا المنطلق، تتجلى الحاجة لفهم عمق الهوية الثقافية، وأسباب التمسك بها، وسبل حمايتها في عالم متغير، ومن هنا نبين أهمية الهوية الثقافية القومية كونها عاملًا أساسيًا في:

1-هويدا علي، العولمة والهوية الثقافية في افريقيا، مجلة ودراسات، مركز الدراسات، طرابلس، 2002، ص66.

1. تعزيز الوحدة الوطنية والتلاحم الاجتماعي، من خلال شعور المواطنين بأنهم جزء من ثقافة واحدة تشكّل مرجعيتهم الفكرية والسلوكية.
2. حماية الأمة من الاستلاب الثقافي والتبعية الحضارية، إذ تمكِّن الشعوب من مقاومة الذوبان في ثقافات أخرى تفرضها العولمة أو الهيمنة الإعلامية والسيطرة على العنف والتعسف الثقافي ومحاربته بالهوية الثقافية لان الانسان لايولد انسانا وانما يؤنسن بالثقافة والتربية والهوية الثقافية والكلمة الطيبة والعاطفة النبيلة [1]
3. تحفيز الإبداع والتطور ضمن الإطار الثقافي المحلي، مما يسمح بتحقيق نهضة متوازنة تراعي الأصالة وتواكب المعاصرة.
4. ترسيخ الهوية لدى الأجيال الناشئة، ما يعزز ثقتهم بأنفسهم، ويقوي انتماءهم لوطنهم وأمتهم.

وعليه، فإن الحفاظ على الهوية الثقافية القومية لا يُعد ترفًا فكريًا، بل ضرورة وطنية واستراتيجية؛ لضمان استمرار الشخصية القومية ومكانتها بين الأمم.

إن الوعي بأهمية الهوية الوطنية له آثار إيجابية تنعكس على المجتمع بصفة عامة، فالثقافة مستخلصة من التثقيف، والتثقيف من معانيه التهذيب، فالثقافة هيا تثقيف النفس بالأفكار[2] فالشعور بالهوية الوطنية يُعزِّز السلم الأهلي ويحقق الاستقرار والنسيج الاجتماعي، ويساعد البلد على التقدم في شتى المجالات العلمية والاقتصادية والصناعية والثقافية؛ لذلك أصبح من الضروري على النخب الحاكمة ومنظمات المجتمع المدني الارتقاء بمسؤولياتها الوطنية والعمل كفريق من أجل تبني استراتيجياته وسياساته التي تهدف إلى استكمال عملية بناء الدولة، وتفعيل أداء المؤسسات بما يتوافق مع المبادئ الديمقراطية القائمة على تحقق العدالة والمساواة، والتوزيع العادل للثروات، والمشاركة السياسية لجميع المواطنين في الحياة السياسية، وصنع القرار دون تهميش، وتعزيز الحوار بين مختلف الفرقاء الليبيين من أجل تحقيق وحدة الهوية الوطنية التي تسهم في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي ؛ لتحقيق الاستقرار السياسي الذي يتوقف على تأكيد الهوية الوطنية الجامعة.

1–غليون، برهان. (2005). حين تنحسر الثقافة ينفجر العنف. في نقد السياسة: الدولة والدين والعنف (ص. 45–62). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

2–محمد عماره، ازمة الفكر السياسي المعاصر، دار الشرق الاوسط للنشر، القاهرة 1990م، ص 84.

التحديات المعاصرة التي تواجه الهوية الثقافية:

في عالم يشهد تغيرات سريعة وتداخلًا غير مسبوق بين الثقافات بفعل العولمة والتكنولوجيا الحديثة، تواجه الهوية الثقافية الوطنية والقومية تحديات كبيرة تهدد استقرارها واستمراريتها، فبينما تتسارع وتيرة التواصل، وتنتشر القيم والأساليب الثقافية عبر الحدود، يزداد خطر تراجع الخصوصية الثقافية، وفقدان الأفراد لحس الانتماء الحقيقي، والعمل على تشويه التقاليد والاعراف الثقافية السائدة [1]، هذه التحديات المعاصرة لا تؤثر فقط على المظاهر الخارجية للثقافة، بل تمتد إلى الأعماق الفكرية والنفسية للمجتمعات، مما يُحتِّم البحث عن حلول فعَّالة للحفاظ على الهوية وحمايتها في زمن التغير المتسارع، ومن هنا تظهر الحاجة لفهم التحديات التي تواجه الهوية الثقافية في العصر الحديث، والعمل على مواجهتها للحفاظ على خصوصية كل أمة وتميزها الحضاري، و من أبرز هذه التحديات:

1. العولمة الثقافية: تؤدي إلى انتشار قيم وأنماط حياة وثقافات عالمية مختلفة، غالبًا ما تتعارض مع الخصوصيات الثقافية المحلية؛ مما يسبب نوعًا من الذوبان أو التشويش على الهوية التقليدية.
2. وسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة: تتيح وصول المعلومات والمنتجات الثقافية من كل مكان بسرعة كبيرة، مما يُسهم في فرض ثقافات أجنبية على المجتمعات قد تكون بعيدة عن هويتهم الاصلية او النمطية ، خاصة بين فئات الشباب ويقلل من ارتباطهم بهويتهم الأصلي[2]ة.
3. التغيرات الاجتماعية والاقتصادية: مثل الهجرة الداخلية والخارجية، والتي تؤدي إلى تداخل ثقافات متعددة داخل المجتمع الواحد، ما يثير أحيانًا صراعات على الهوية والتماسك الاجتماعي.
4. الصراعات الطائفية والعرقية: التي تؤدي إلى انقسام المجتمع، وتضعف الشعور بالانتماء الوطني المشترك، ما يؤثر سلبًا على الهوية الثقافية الجامعة.

1- ايمان المغربي . مخاطر العولمة على المجتمعات النامية وكيفية مواجهتها، مجلة الحياة والمجتمع، نوفمبر 2022

2- ساطوروفا، م.، وأورزيبيكوف، ف. (2025). ما دور وسائل الإعلام في تشكيل الهويات والقيم الثقافية؟ مجلة تدقيقات، 62(6)، 125-130.

5. ضعف دور التعليم والإعلام الوطني: في تعزيز الهوية الثقافية، إذ يؤدي ضعف المناهج التعليمية أو انتشار المحتوى غير المحلي إلى تراجع وعي الأفراد بهويتهم الثقافية.
6. القضاء على القيم الاخلاقية الإنسانية العربية الأصيلة، ونشر الأفكار والقيم المشوهة التي تتماشى مع القيم العربية والإسلامية[1] .

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبحت الهوية الثقافية عرضة لمخاطر متعددة تهدد استمراريتها وتماسكها. فالعولمة، والتطور التكنولوجي، والتغيرات الاجتماعية، تسهم جميعها في إضعاف الروابط الثقافية الأصيلة إذا لم تُواجه بوعي جماعي وجهود مدروسة.

مكونات الهوية الثقافية:

تتسم ليبيا بخليط عظيم من الفنون والثقافات المتعددة، وذلك لموقعها الجغرافي المميز الذي يتوسط عدة دول متعددة الثقافات، فمن أفريقيا جنوبًا وحضارتهم وثقافتهم الممزوجة بين البساطة والعراقة، ومن الشرق دولة مصر وما تتميز به من قدم وأصالة مختلفة الحضارات، وغربًا بلدان المغرب العربي، والتي تعتبر ثقافتهم فرانكفونية نوعًا ما، كل ذلك جعل ليبيا تتمتع بتراث ثقافي غني يشمل الثقافة الشعبية في الممارسات والمعتقدات والأفكار والتعبيرات التي يتقاسمها عدد كبير من الناس في داخل المجتمع الليبي، حيث أن مكونات الهوية الثقافية مترابطة ومتداخلة وفهم هذه المكونات ضروري لأي محاولة لفهم كيفية تأثير الهوية في مختلف المجالات، خصوصًا في مجال السياسات العامة في مجتمعات مثل دولة ليبيا التي تتسم بالتنوع الثقافي والاجتماعي ومن هذه المكونات:

أولًا: اللغة

تُعد اللغة من أبرز وأقوى مكونات الهوية الثقافية لأي شعب، فهي ليست مجرد أداة للتواصل، بل هي وعاء يحمل بداخله التاريخ، والتراث، والقيم، والعادات التي تُميز كل أمة عن غيرها، ومن خلال اللغة يتشكل وعي الإنسان بانتمائه الاجتماعي والثقافي، ويترسخ شعوره بالانتماء إلى مجتمعه وهويته وتعتبر كوسيلة لحفظ التراث، وأداة التي ينتقل من خلالها التراث من جيل إلى جيل، سواء كان في شكل قصص شعبية، أمثال، شعر، حكم، أو أناشيد تراثية، ومع كل كلمة

1- الواعر، علي، الطاهر، الثقافة والهوية الثقافية واشكالياتها في ظل العولمة مجلة كلية التربية، ع1، ص 290، جامعة الزاوية، 2014.

يتم نقل جزء من الثقافة والتجربة التاريخية للمجتمع كما أنها تعكس طريقة خاصة في التفكير وتُعبّر عن منظومة القيم والمفاهيم الأخلاقية والاجتماعية للمجتمع، فعلى سبيل المثال بعض المفردات لا يمكن ترجمتها حرفيًا، لأنها ترتبط بثقافة معيّنة، وفهم خاص للعالم، وتعتبر اللغة الوطنية خط الدفاع الأول في وجه الغزو الثقافي، فحين تهيمن لغة أجنبية على الإعلام أو التعليم يتراجع استخدام اللغة الأم، مما يؤدي إلى فقدان الخصوصية الثقافية، وتبعية فكرية وحضارية، ففقدان اللغة يعني فقدان القدرة على نقل الثقافة والتاريخ والقيم، مما يؤدي إلى ذوبان الهوية وسط ثقافات أخرى.

ثانيًا: الدين والمعتقدات:

إن ما تمتاز به الثقافة الإسلامية من مرجعية دينية تعتمد على الحقائق اليقينية، وتسمو بالإنسان الى عالم المحبة والرحمة والخير والجمال جعلها كل ذلك ضرورة إنسانية لسيادتها[1]، يعتبر الدين والمعتقدات من أهم مكونات الهوية الثقافية للأفراد والمجتمعات، وذلك لما لهما من تأثير عميق وشامل على جوانب الحياة المختلفة، فالدين لا يقتصر على أداء الشعائر والعبادات، بل يمتد ليشمل منظومة متكاملة من القيم والمبادئ التي تُوجّه سلوك الأفراد وتحدد علاقتهم بأنفسهم وبالآخرين وبالبيئة المحيطة، من خلال الدين يكتسب الإنسان مفاهيم مثل الخير والشر، الصح والخطأ، العدل والظلم، وهذه المفاهيم تُصبح جزءً من ثقافة الفرد والمجتمع، كما أن المعتقدات الدينية تُسهم في تكوين الوعي المجتمعي، فهي تزرع في الناس الشعور بالانتماء إلى جماعة تتشارك نفس الإيمان والعقيدة، مما يُعزِّز التماسك الاجتماعي، ويُرسّخ الهوية الجماعية.

تظهر آثار الدين بوضوح في العادات والتقاليد، مثل الاحتفال بالأعياد الدينية، طقوس الزواج مراسم الجنازات، طريقة اللباس، وأنواع الطعام المسموح بها. وكل هذه المظاهر تُعبر عن ثقافة دينية معينة تُميز مجتمعًا عن آخر و للدين دور مهم في تشكيل الإنتاج الثقافي والفني أيضًا حيث نجد أن كثيرًا من الأعمال الأدبية، والقصائد، والفنون المعمارية، واللوحات الفنية، مستوحاة من تعاليم دينية ورموز عقائدية، وقد تركت الأديان أثرًا عميقًا في اللغة، من خلال الأمثال والحِكم والتعابير التي لها أصل ديني.

1-على، الطاهر الواعر، مرجع سابق، ص282.

كما أن الدين يُشكل جزءً من التاريخ الثقافي والحضاري، فالحركات السياسية، والثورات، والنظم القانونية في كثير من المجتمعات استندت إلى خلفيات دينية، مثل حرب الثلاثين عامًا (1648-1618) نزاع بين الكاثوليك والبروتستانت في أوروبا، والثورة الإيراني(1979) حيث كانت ذات طابع ديني (حركة شيعية) قادها آية الله الخميني ضد نظام الشاه محمد رضا بهلوي، فاستخدم قادة الثورة الخطاب الديني لإثارة مشاعر الجماهير.

تُظهر هذه الأمثلة أن الدين يمكن أن يكون قوة دافعة قوية وراء التغيير السياسي، سواء لتحرير الشعوب، أو لإقامة أنظمة جديدة تستند إلى مبادئ دينية، أو لمواجهة أفكار تُعد مهددة للهوية الدينية للمجتمع، لذلك فإن الدين والمعتقدات ليست فقط عناصر دينية بحتة، بل هي مكونات أساسية تُشكّل الثقافة، وتُوحد الجماعة، وتُرشد السلوك، وتربط الإنسان بجذوره وتاريخه، ولهذا يُقال **إن الدين هو روح الثقافة، والمعتقد هو قلب الهوية.**

ثالثًا: العادات والتقاليد

إن العادات والتقاليد رصيدًا تاريخيًا متوارثًا، تساهم في تشكيل الهوية الثقافية للأمة، فهي ليست مجرد ممارسات اجتماعية، بل رموز ودلالات تعكس منظومة القيم والمعايير التي تميز مجتمعنا عن غيره[1]، وما يميز ليبيا إلى جانب كل ذلك بالاختلاف الداخلي في الدولة نفسها، فهي خليط متعدد بين عرب وأمازيغ والتبو وطوارق والكل لازال إلى وقتنا الحالي محافظ على ثقافته التي ورثها، لأنها تُعبّر عن نمط حياتهم، وطرق تفكيرهم، وتعاملهم مع مختلف المواقف، فالعادات هي السلوكيات المتكررة التي يعتاد الناس على ممارستها في مناسباتهم المختلفة، أما التقاليد فهي الموروثات الاجتماعية والثقافية التي تنتقل من جيل إلى آخر، وتحمل في طياتها القيم والمعاني الرمزية للمجتمع، حيث تُعتبر هذه العادات انعكاسًا للثقافة الخاصة بكل مجتمع، فهي تختلف من مكان إلى آخر، حتى بين الشعوب التي تتحدث نفس اللغة أو تدين بنفس الديانة، وهذا ما يُضفي على كل ثقافة طابعًا مميزًا وفريدًا .

فعلى سبيل المثال في الاحتفالات الدينية: مثل عيد الفطر وعيد الأضحى في المجتمعات الإسلامية، وعيد الميلاد في المجتمعات المسيحية، هذه الأعياد ليست فقط مناسبات دينية، بل ترتبط أيضًا بعادات وتقاليد اجتماعية مثل التجمعات العائلية وتقديم الهدايا والطعام، بالإضافة

1-أبو زيد جابر، الهوية الثقافية: العولمة والعادات والتقاليد، القاهرة:دار الفكر العربي، 2004، ص57 .

الي اللباس التقليدي: مثل الزي الوطني الليبي (البدلة الليبية) او"العباءة" و"الثوب" في الخليج أو "الجلابة" في المغرب، أو "الساري" في الهند ، هذا اللباس يُعبّر عن الانتماء الجغرافي والثقافي، ويُرتدى خصوصًا في المناسبات الرسمية والدينية.

بالإضافة إلى أساليب إحياء حفلات الزواج والمناسبات: مثل الرقصات الشعبية (المزامير والطبول ورقصة الكاسكا في ليبيا، العرضة في الشام، العيّالة، الرّاي في المغرب العربي وغيرها) والتي تُؤدى في الأعياد والمناسبات العامة، وتُعد وسيلة للتعبير عن الفرح والانتماء الثقافي.

هذه الأمثلة توضّح كيف تتجلى الهوية الثقافية من خلال ممارسات يومية وطقوس متوارثة، كما تُعتبر هذه التقاليد وسيلة لتربية الأجيال الجديدة على مبادئ مجتمعية مثل الاحترام، التعاون والارتباط بالأرض والوطن. وكلما حافظ المجتمع على عاداته وتقاليده، حافظ على هويته الثقافية، وتمكن من مواجهة تحديات العولمة والتلاشي والذوبان الثقافي، وخلاصة القول، إن العادات والتقاليد ليست مجرد مظاهر خارجية، بل هي تجسيد حي لثقافة المجتمع، وتُشكّل أحد الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها الهوية الثقافية، فهي تُعبر عن تاريخ الشعوب، وتقاليدهم وقيمهم، وطرق تفكيرهم، مما يجعلها من أهم مكونات الهوية التي تُميز كل أمة عن غيرها.

رابعًا: التاريخ المشترك

إن التاريخ بوصفه أداة لتعزيز هذه الهوية الوطنية يؤسس لحالة من ترسيخ الانتماء للأرض وتقوية الارتباط بها، والفخر بمضمونها على كافة الاصعدة، وذلك من خلال توفير عوامل تحقيق ذلك، عبر مواطن مشرقة من سجلات ماضيها، ومحطات فاصلة في الزمن الفائت، مما يمكن أن يجمع ولايفرق، ّ ويقرب ولا يبعد ، ودونما وقوع في فخ التعصب أو اغفال دروس الماضي ونكباته[1].

تلعب الذاكرة التاريخية المشتركة دورًا محوريًا في تشكيل الهوية الثقافية الليبية، حيث إن الأحداث التاريخية الكبرى، مثل مقاومة الاستعمار الإيطالي، ومراحل الاستقلال، وثورة الفاتح ومن ثم ثورة 17 فبراير، وكل هده المراحل التي مرت بليبيا ساهمت في تكوين شعور وطني عام يتجاوز الانتماءات القبلية، حيث يرتبط الليبيون بتراث مقاومة مشترك، يُجسّد في رموز وطنية كعمر المختار، وشعارات مثل "الله، الوطن، الحرية"، وهي تعبيرات عن هوية وطنية نابعة من تضحيات

1–خيرو ، عامر ممدوح .التاريخ بوصفه اداة لتعزيز الهوية الوطنية(قراءة في رسائل فضل الاندلس .مجلة مداد الاداب، الجامعة العراقية ع1،2020.

جماعية، كما أن التفاعل مع الحضارات القديمة – الفينيقية، الإغريقية، الرومانية، ثم الإسلامية وعلى الرغم من التعدد الثقافي (العرب، الأمازيغ، الطوارق، التبو)، فإن لحظات التاريخ المشترك، كالحروب أو الكفاح ضد الأنظمة القمعية، خلقت نوعًا من التضامن بين مكوّنات المجتمع الليبي.

و التاريخ المشترك لا يقتصر فقط على الماضي، بل يشكّل أداة حيوية في الحاضر، تُستخدم لتأطير خطاب الوحدة الوطنية، والمطالبة بالمساواة، والمصالحة المجتمعية وبالتالي، ففهم التاريخ المشترك هو مدخل لفهم الهوية الثقافية الليبية، ومعالجة أزماتها الحالية.

خامسًا: الحيِّز الجغرافي والانتماء المكاني.

تعتبر العلاقة بين الحيِّز الجغرافي، والانتماء المكاني أحد العناصر المركزية في تشكيل الهوية الثقافية في ليبيا، إذ تؤثر البيئة الجغرافية في أنماط التفكير، العادات اليومية، والروابط الاجتماعية. فالتنوع الطبيعي بين الساحل والصحراء، وبين الجبل والوادي، انعكس على أنماط العيش وتعبيرات الهوية و السكان في الساحل الغربي مثلاً تأثروا عبر التاريخ بالمدن المتوسطية ما جعل ثقافتهم أقرب للتمدّن والتنوع التجاري، في حين حافظ سكان الجنوب الصحراوي على طابع بدوي أكثر يتجلى في أنماط اللباس، العمارة، والعلاقات الاجتماعية المبنية على القبيلة فالحيِّز المكاني والجغرافي لا يمثل مجرد إطار مادي لحياة الإنسان فقط ، وإنما يعدّ عاملًا حاسمًا في تشكيل الهوية الثقافية للأفراد والجماعات، حيث أن المكان بما يحمله من موارد طبيعية وخصوصيات بيئية وتاريخية يساهم في صياغة أنماط التفكير والسلوك، ويمنح الأفراد إحساسًا بالانتماء والتميز الثقافي[1].

إذًا، فالانتماء إلى المكان يُعزِّز الشعور بالهوية، حيث يرى الفرد نفسه جزءً من مجتمع محلي له خصوصيته، وتقاليده، ولهجته ويضفي عليه سمات خاصة من خلال الخصائص الجغرافية والبيئية والتاريخية، الأمر الذي يعزِّز شعور الانتماء والتمييز[2]، وتظهر في ليبيا لهجات متعددة تُعبّر عن البيئة التي نشأت فيها مثل اللهجة البدوية، أو الأمازيغية في جبل نفوسة، أو التارقية في الجنوب، وعلى الرغم من هذا التعدد إلَّا أن الانتماءات المكانية لا تتناقض مع الهوية الوطنية الليبية، بل تُثريها وفي السياق السياسي ساهم الحيِّز الجغرافي في تشكيل توجهات

1–حجازي، حلمي. الهوية والثقافة: جدلية المكان والانتماء. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2009، ص 64.

2–فريدمان، جون. الهوية والمكان: جدليات الثقافة والجغرافيا. ترجمة أحمد زايد. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012.

سياسية مختلفة أحيانًا، فظهرت أقاليم تاريخية، مثل برقة وطرابلس وفزان، وهي ليست فقط مناطق جغرافية، بل كيانات لها ذاكرة جماعية ومطالب خاصة، ما يجعل من الإنصاف المكاني شرطًا من شروط الاستقرار الوطني، بالتالي يمكن القول إن الحيِّز الجغرافي والانتماء المكاني في ليبيا لا يصنع فقط حدودًا فيزيائية، بل يشكِّل الإطار الذي تتكون فيه الثقافة، وتنمو فيه الهوية، وتتفاعل من خلاله المكونات المختلفة لبناء هوية ليبية جامعة تحترم التعدد، وتُعزِّز الانتماء المشترك

سادسًا: الرموز الثقافية

إن الرموز الثقافية تشكل الوعاء الذي تختزن فيه الجماعة قيمها وتاريخها وذاكرتها، فهي تؤدي وظيفة أساسية في المحافظة على الهوية وإعادة إنتاجها عبر الأجيال، كما تمنح الأفراد إحساسًا بالانتماء والتميز في مواجهة الآخر[1]، فالرموز الثقافية ليست مجرد شعارات أو رسومات، بل قد تكون كلمات، ألوان، أزياء، موسيقى، طقوس، أو حتى أطعمة، بل أنها تمثل جوهر الثقافة ذاتها، فهي تعبيرات مادية و معنوية تحمل في طياتها دلالات مشتركة بين أفراد المجتمع، ومن خلالها تُنقل القيم والمعاني وتُصان الهوية الجمعية[2]، الأمر الذي يجعلها مميزة هو قدرتها على تمثيل هوية جماعية بشكل مبسط وسريع ؛لأنها تحمل معاني عميقة تتجاوز شكلها الظاهري، فحين نرى علمًا، أو نسمع نشيدًا وطنيًا، أو نلمس لباسًا تقليديًا، والأثار والمعالم فإننا ندرك على الفور الانتماء الذي يحمله هذا الرمز، لأنها أدوات تواصل ثقافي غير مباشر تفهمها الشعوب وتتعامل معها بحس رمزي مشترك هذه الرموز تُغرس في نفوس الأفراد منذ الطفولة، من خلال التعليم، والتقاليد، ووسائل الإعلام، ما يجعلها جزءً من الوعي الجمعي، وعندما يتعرض المجتمع لأي تهديد ثقافي، فإن الرموز تصبح وسيلة للدفاع عن الهوية.

كذلك، تُستخدم الرموز الثقافية في تمثيل الدولة خارجيًا، في المؤتمرات والفعاليات الدولية، حيث تعكس صورة البلد وهويته الحضارية، كما تُساهم في الترابط الداخلي، لأنها تخلق شعورًا مشتركًا بالانتماء والوحدة، وفي ظل العولمة والانفتاح الثقافي، تبقى الرموز الثقافية من أهم أدوات الحفاظ على الهوية، فهي تمنع الذوبان في الثقافات الاخرى، وتُعيد ربط الإنسان بجذوره وتاريخه.

سابعًا: القيم الاجتماعية

1-أبو زيد، جابر. الهوية الثقافية: العولمة والعادات والتقاليد. القاهرة: دار الفكر العربي، 2004، ص 57.

2-غي، إريك. الثقافة والهوية: دراسة في الرموز والمعاني. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص 112.

تلعب القيم الاجتماعية دورًا محوريًا في تشكيل الهوية الثقافية في ليبيا، إذ تمثل هذه القيم مجموعة المبادئ والسلوكيات التي تنظم العلاقات بين الأفراد والمجتمع، وتحدد ما هو مقبول أو مرفوض في الحياة اليومية ، وتعمل على تماسك وترابط المجتمع وتُستمد هذه القيم من الموروث الديني، القبلي، والتاريخي، وهي متجذّرة في الحياة الليبية منذ قرون[1].

ومن أبرز القيم الاجتماعية الليبية: الاحترام المتبادل، الكرم، النخوة، صلة الرحم، الولاء للأسرة والعشيرة، حماية الضيف، والشرف، هذه القيم تنتقل عبر الأجيال من خلال التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة والمجتمع المحلي، وتُترجم في سلوكيات يومية مثل تقديم الضيافة، مساعدة الآخرين، وتجنب العيب أو "الحشمة" في الخطاب والسلوك.

وتلعب القبيلة دورًا مهمًا في غرس هذه القيم، حيث لا تزال المؤسسة القبلية تحتفظ بتأثير كبير في تنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية، على الرغم التحولات الحديثة.

ويُعد الانتماء القبلي جزءً من الهوية الثقافية التي تدمج بين ما هو محلي (القبيلة، المدينة) وما هو وطني (ليبيا كدولة).

و يبرز تأثير الدين الإسلامي كمرجعية للقيم، مما يجعل الدين والثقافة متداخلين في تشكيل الهوية وتُلاحظ مثلًا قيمة "الإصلاح بين الناس" أو "الستر على الآخرين"، وهي مفاهيم دينية تحوّلت إلى أعراف اجتماعية

لكن هذا التأثير لا يخلو من التحديات؛ فمع التحولات السياسية والتكنولوجية، بدأت بعض القيم في التآكل أو التغير، خاصةً بين فئة الشباب في المدن ومع ذلك، لا تزال القيم الاجتماعية تشكل مرآة حقيقية للهوية الثقافية الليبية، وتعمل كعنصر موحِّد في وجه الانقسامات السياسية أو الجغرافية؛ لذلك فإن فهم الهوية الثقافية في ليبيا لا يكتمل دون تحليل البنية القيمية للمجتمع، والتي تمثل الجسر الذي يربط الماضي بالحاضر، والخاص بالعام، والفردي بالجماعي

أنواع الهوية الثقافية:

تعد الهوية الثقافية من أبرز المفاهيم التي تُعبّر عن شخصية الفرد والمجتمع، فهي الإطار الذي يضم العادات والتقاليد، اللغة، الدين، والقيم المشتركة التي تميز جماعة بشرية عن غيرها. ومن

1- جعلاب عبد الله، بدران دليلة، يونسي عيسى. (2020). القيم بين تأثير العولمة والمُحافظة على الهوية الثقافية: مقاربة نقدية تحليلية». مجلة مفاهيم, 3(2), 381-390.

خلال الهوية الثقافية، يشعر الإنسان بالانتماء والارتباط بتاريخ وثقافة مجتمعه، ولأن الثقافة ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، فإن الهوية الثقافية بدورها تنقسم إلى أنواع متنوعة، يعكس كل نوع منها جانبًا معينًا من حياة الإنسان، وتفاعله مع محيطه سواء أن كان في بيئة داخلية او خارجية، وفيما يلي سنستعرض أهم أنواع الهوية الثقافية، لنفهم كيف تساهم كل منها في تشكيل صورة الفرد داخل مجتمعه، وتعزيز الشعور بالفخر والانتماء .

أولًا – الهوية الثقافية الفردية: وتتمثل في (الدين، اللغة، التاريخ)

في عالم يتسم بالتنوع الثقافي، يبحث الإنسان دومًا عن جذوره، وعن المعاني التي تُعرّفه وتُميّزه عن غيره، فوسط هذا التعدد الهائل في أنماط الحياة والقيم، تبرز الهوية كمرآة تعكس من نحن وما نحمله من معتقدات وتجارب وتاريخ، تُعدّ الهوية الثقافية الفردية محورًا أساسيًا في فهم علاقة الإنسان بذاته وبالآخرين، إذ تعبّر عن مجموع القيم والمعتقدات والمعاني التي يكتسبها الفرد من تفاعله مع محيطه الاجتماعي والثقافي، وتشكل الأساس الذي تُبنى عليه شخصيته وتميّزه عن غيره"[1] ، ومن هنا تنبع أهمية فهم الهوية الثقافية الفردية بوصفها تركيبة متكاملة من العناصر التي تساهم في بناء شخصية الإنسان، وتفاعله مع بيئته ومجتمعه ومن هذه العناصر:

1. الدين: إن الدين هو الذى يحدد للأمة فلسفتها في الحياة وغاية وجودها، لما له من تأثير هام وأساسي في تعميق الهوية الثقافية وإبرازها، وله دور أيضًا في توجيه أفراد المجتمع لشموله جوانب الحياة الفكرية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية وغيرها من جوانب الحياة، كما حدَّد إطارًا عامًا يشمل معظم الحياة المادية والاجتماعية والثقافية، لتكوَّن مصدرًا لهويتهم الثقافية، وقد رسخ الدين الهوية الثقافية، وأبرزها عن طريق تنظيم عددًا من العلاقات الاجتماعية كالتكافل والتعاون والإحسان، والتركيز على المثل الإخلاقية الإيجابية ونبذ السلبية منها، والتي تعمل على تقوية المجتمع، وتوجيهه نحو الصالح الاستقرار[2]، كما يعد الدين المرجع الرئيسي لمنظومة القيم التي يؤمن بها المجتمع، وهو مكون رئيسي من مكونات تشكيل الهوية الثقافية، فالدين يؤكد على تراث الأمة ووحداتها الثقافية، وهو المنبع الأصيل للقيم والفضائل .

1–عبد الرحمن، محمد حسن. (2016). الهوية والثقافة في زمن العولمة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

2–سويلم، هدى بنت محمد، واقع التعليم الاجنبي وتداعياته على الهوية الثقافية، مجلة الجامعة الإسلامية 2017، مصر، ع 46، ص 32–70.

2. اللغة العربية: تعتبر اللغة هي أهم أداة لنقل ثقافة الأمة إلى أبنائها، لذا حرصت كل الأمم على أن يتم التعليم فيها بلغتها ؛وذلك لأنه اللغة هي ذاكرة الأمة التي تختزن فيها تراثها ومفاهيمها وقيمها، وهى أداة التواصل بين الماضي والحاضر والمستقبل، وإذا كانت اللغة الأداة الرئيسة للثقافة والاتصال الإنساني، فإن فقدانها في حد ذاته يعتبر فقدان للثقافة، وفقدان الثقافة يؤدى لفقدان الهوية، وبذلك فإن اللغة جزء من نسيج الهوية، وتعد اللغة العربية أحد الثوابت الثقافية في الهوية الثقافية العربية، فهي لغة القران الكريم، وهى ذاكرة الأمة العربية، وقد أصبحت اللغة العربية تعانى من عزلة وقطيعة خاصةً من المسئولين عن مخاطبة الناس من الإعلاميين والكتاب مما يؤثر على تدعيم الانفصام الثقافي، وتشويه الفكر العربي، وتدعيم الانتماء لثقافات مغايرة لثقافتنا العربية، كما تم تقليص الاهتمام باللغة العربية في المؤسسات التعليمية، وذلك بإنشاء أنماط تعليمية بديلة يكون محور اهتمامها في العملية التعليمية باللغات الأجنبية على اختلافها؛ لذلك لابد من التأكيد على أهمية أن تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في مؤسساتنا التعليمية، وذلك لما تقوم به اللغة العربية من دور و لما تحققه من أمور، فهي توصل الهوية القومية والانتماء، وتحمي الخصوصية الثقافية، وتعزِّز من التماسك الاجتماعي والتطبيع الاجتماعي بين أفراد المجتمع .

3. التاريخ الوطني: إذا كانت اللغة هي روح الأمة وحياتها، فإن التاريخ هو بمثابة وعى الأمة وشعورها، فالتاريخ المشترك إلى جانب اللغة يعدان من أهم عوامل هوية الجماعة، وهناك اتفاق مشترك بين الباحثين على أن التاريخ يعد من أهم دعائم الهوية[1]، فالأمة لا تتوحد إلَّا بتاريخها المُوَّحد، فهو السجل الثابت لماضي الآمة ومفاخرها، ومدخر ذكرياتها وعلى هذا تسير الأمة من حاضرها إلى مستقبلها، وبذلك يعد التاريخ من أهم مقومات الهوية الثقافية المرتبطة بالحس القومي، ويتمثل في الأحداث والمواقف التي مرت بها الأمة، واستقرت في أعماق ذاكرتها وصهرت الناس داخل إطار وطني واحد، ولذلك فإن طمس التاريخ الوطني أو تشويهه يُعد سببًا لطمس هوية الأمة وتهميشها.

1-كريبة، كريمة محمد (2015) اللغة والهوية، مجلة الآداب، جامعة الملك سعود، مج27، ع1، ص 7-51.

ثانيًا – الهوية الثقافية الجماعية: (التربية الأخلاقية، العادات والتقاليد)

تتعرض الهوية الثقافية الجماعية في الوقت الحاضر إلى ضغوط متزايدة تهدد ركائزها الأساسية وفي مقدمتها منظومة الأخلاق، والتربية، والعادات والتقاليد، ففي مجال الأخلاق، نشهد تراجعًا واضحًا في بعض القيم الأساسية مثل احترام الكبار، الأمانة، المسؤولية، والتعاون، نتيجة التأثيرات السلبية لبعض وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي التي تروّج لأنماط سلوكية دخيلة لا تنسجم مع ثقافتنا المحلية أما على صعيد التربية، فقد أدى ضعف الدور التربوي للأسرة والمدرسة، والانشغال بالتقنيات الحديثة، إلى تراجع نقل القيم الثقافية من جيل إلى آخر، مما أضعف الارتباط بالموروث الثقافي وأوجد فجوة بين الأجيال.

وفيما يخص العادات والتقاليد، فإنها أصبحت مهددة بالتحريف أو الإهمال، نتيجة الانبهار بالثقافات الأجنبية والسعي وراء الحداثة دون تمييز. كثير من العادات الأصيلة المرتبطة بالضيافة، اللباس، المناسبات الاجتماعية، وحتى اللغة المحلية، بدأت تتراجع لصالح أنماط غريبة لا تعبّر عن هوية المجتمع، بل تسهم في تذويبها، إن استمرار هذه التحديات دون مواجهة حقيقية قد يؤدي إلى تآكل الهوية الجماعية، مما يتطلب وعيًا مجتمعيًا شاملاً، وإعادة اعتبار للأخلاق والتربية والعادات كأعمدة أساسية في بناء الثقافة والحفاظ على تماسك المجتمع.

أولًا: في مجال الأخلاق

1. انتشار مظاهر الانحلال الأخلاقي في بعض الفئات المجتمعية.
2. تأثير الإعلام ومواقع التواصل على سلوكيات الشباب.
3. تراجع القيم التقليدية مثل الاحترام، الحياء، والصدق.
4. تغيّر مفاهيم القدوة والتمييز بين السلوك الإيجابي والسلبي.

ثانيًا: في مجال التربية

1. ضعف دور الأسرة في غرس القيم الثقافية والأخلاقية.
2. اعتماد التربية الحديثة على الوسائل التكنولوجية بدلًا من الحوار والتوجيه المباشر.
3. بُعد المناهج الدراسية عن تعزيز الهوية الثقافية.
4. نقص التفاعل بين الأجيال ما أدى إلى ضعف نقل التجارب والقيم.

ثالثًا: في مجال العادات والتقاليد

العادات والتقاليد من أهم الركائز التي تحافظ على استمرارية الهوية الثقافية داخل المجتمعات فهي تشكل الإطار المرجعي الذي يحدد سلوك الأفراد ويضمن تماسك الجماعة، كما تمثل وسيلة عملية لنقل القيم والرموز من جيل إلى آخر [1]، وغياب العادات والتقاليد ينتج عنه الآتي:.

1. تراجع كثير من العادات الأصيلة لصالح مظاهر غربية مستوردة.
2. فقدان بعض المناسبات الاجتماعية لقيمها ومعانيها الثقافية.
3. تهميش اللباس التقليدي واللغة المحلية لدى الأجيال الجديدة.
4. الاستهزاء أو التقليل من شأن التقاليد القديمة بدعوى "التطور

إن التحديات في مجالات الأخلاق، والتربية، والعادات والتقاليد، يشكل خطرًا حقيقيًا على استمراريتها وفاعليتها. إن التغاضي عن هذه التحديات قد يؤدي إلى ضعف الانتماء وضياع القيم، وتفكك النسيج الاجتماعي، لذا فإن حماية الهوية الثقافية تتطلب جهودًا متكاملة تبدأ من الأسرة، وتُعزّز في المدرسة، وتُصان عبر الإعلام والثقافة والسياسات الوطنية الواعية، فبهذه الهوية نحافظ على ذاكرتنا الجمعية، ونصون مستقبل أجيالنا في عالم سريع التغير.

ثالثًا – الهوية الثقافية الوطنية:

إن الهوية الثقافية الوطنية أمرًا حيويًا ؛لتعزيز الوحدة والحفاظ على التاريخ، وتمييز الأمم وإلهام الإبداع، فهي تقوّي النسيج الاجتماعي، وتُعزِّز التنوع العالمي، وتساهم في تعزيز الشعور بالفخر والشعور بالانتماء إلى ثقافة أو مجتمع معين، وهي تتشكل من خلال مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك اللغة، والدين، والتاريخ، وتقاليد، وتقاليد المجتمع، والرموز الوطنية، مثل العلم والنشيد. هذه العناصر تشكل جوانب الهوية الوطنية التي تعكس القيم المشتركة والمعتقدات التي يتقاسمها الأفراد داخل الأمة، وعليه من الضروري فهم الهويات الثقافية الفريدة التي تميز كل أمة والاحتفاء بها والحفاظ عليها .[2]

إن الهوية الثقافية الوطنية ليست مجرد ماضٍ نعتز به، بل هي مشروع مستقبلي يجب أن نعمل جميعًا على حمايته وتعزيزه، فهي تمثل مرآة الحضارة وروح الأمة، وتمنح الشعوب الثقة

1–هول، ستيوارت. مصدر سابق، ص 225.

2–جمال الدين، نجوى يوسف، الهوية الثقافية: المفهوم والخصائص والمقومات، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، 2016، مج36، ع2، ص 23

والاستقرار في مواجهة التغيرات العالمية. ومن واجب كل فرد ومؤسسة في المجتمع أن يُسهم في صون هذه الهوية؛ لأنها تمثل جوهر وجودنا الجماعي وسرّ تماسكنا واستمرارنا كأمة

التحديات والعراقيل التي تواجه الهوية الثقافية الوطنية:

في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم اليوم، ووسط موجات العولمة والانفتاح الإعلامي والثقافي، أصبحت الهوية الثقافية تواجه ضغوطًا متزايدة تهدد ثباتها واستمراريتها، إن هذه التحديات التي تتراوح بين التأثيرات الأجنبية، وعولمة ثقافية وضعف الانتماء، ووسائل الاعلام، قد تؤدي إلى تآكل الخصوصية الثقافية للشعوب، وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للهوية الثقافية في الحفاظ على تماسك المجتمعات، إلَّا أنها تواجه اليوم العديد من التحديات والعراقيل التي تهدد بضعفها أو اندثارها في ظل المتغيرات المتسارعة، ومن هنا تبرز الحاجة إلى فهم أبرز العراقيل التي تعيق الحفاظ على الهوية الثقافية، والعمل على مواجهتها بوعي وتخطيط .

1. العولمة والانفتاح المفرط على الثقافات الأجنبية.
2. تراجع الاهتمام باللغة الأم لصالح اللغات الأجنبية.
3. ضعف التعليم الثقافي والتاريخي في بعض المناهج الدراسية.
4. وسائل الإعلام التي تروج لنماذج ثقافية غريبة

رابعًا – الهوية الوطنية القومية:

تُعد الهوية الثقافية القومية من أبرز مقومات تماسك الشعوب واستمرارية الأمم، فهي التعبير الحي عن الخصوصية الحضارية والتميّز التاريخي لأمة من الأمم، إنها الإطار الذي يجمع الأفراد ضمن منظومة قيم ومعتقدات وعادات مشتركة، ويمنحهم الشعور بالانتماء إلى كيان مُوَّحد له ذاكرة جماعية ولغة ورموز وتقاليد أصيلة، يمكن القول: إنها ليست مجرد شعور بالانتماء إلى وطن جغرافي محدد، بل هي بناء اجتماعي وتاريخي يتشكل من اللغة والدين والثقافة والذاكرة الجماعية، وهي تمثل أداة أساسية في توحيد الأفراد داخل إطار الدولة الحديثة[1]، تكمن أهمية الهوية الثقافية القومية في كونها عاملًا أساسيًا في:

1. تعزيز الشعور بالانتماء للوطن.
2. تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

1–سمير أمين. الهوية الثقافية في زمن العولمة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 31.

3. حماية المجتمع من الغزو الثقافي والتفكك.
4. -تنمية روح المواطنة والعمل الجماعي.
5. المحافظة على التنوع الثقافي ضمن وحدة وطنية.

عوامل تشكيل الهوية الثقافية القومية:

1. التاريخ: للتاريخ دورًا أساسيًا في تشكيل الهوية القومية، مثل النضال والثورات والشخصيات الرمزية ، حيث تساهم في توحيد أفراد المجتمع وتشكيل قيمهم ومعتقداتهم المشتركة.
2. التعليم: يلعب التعليم دورًا مهمًا في نقل الهوية الثقافية القومية للأجيال القادمة، ويسهم في تعزيز الوعي بالهوية القومية.
3. التواصل: يعد التواصل بين أفراد المجتمع دورًا مهمًا في تعزيز الهوية القومية، ويسهم في تبادل القيم والمعتقدات.
4. المجتمع المدني: يعتبر المجتمع المدني دورًا مهمًا في الحفاظ على الهوية الثقافية القومية، ويساهم في تعزيز القيم المشتركة .

أثر العولمة على الهوية الثقافية:

لقد أدت العولمة إلى بروز إشكالية الهوية الثقافية بصورة غير مسبوقة، حيث أصبحت الثقافات المحلية مهددة بالذوبان داخل الثقافة المهيمنة، مما يفرض على المجتمعات النامية تحديًا مزدوجًا يتمثل في الانفتاح على العالم المعاصر مع الحفاظ في الوقت نفسه على خصوصيتها الثقافية[1]. شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورًا هائلًا في وسائل الاتصال والتكنولوجيا، ما أدى إلى بروز ظاهرة العولمة، التي عمَّقت التداخل بين الشعوب والثقافات. وعلى الرغم من الفوائد الكبيرة للعولمة في تسهيل التواصل وتبادل المعارف، إلَّا أن لها تأثيرات سلبية واضحة على الهوية الثقافية، خاصةً في المجتمعات النامية. فقد أصبحت الثقافات المحلية مهددة بالذوبان في ثقافات عالمية مهيمنة، تُروَّج عبر الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي، والمنتجات الاستهلاكية العالمية ومن أبرز هذه التأثيرات:-

1. ضعف الانتماء الثقافي لدى الأجيال الجديدة؛ نتيجة التأثر بأنماط الحياة الغربية، فعندما تنبهر الأجيال الجديدة بأنماط الحياة الغربية –من ملبس، وموسيقى، وطريقة تفكير، وحتى

1-بلقزير ، عبدالاله ، عولمة الثقافة وثقافة العولمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 45.

في اللغة يبدأ لديهم ابتعاد تدريجي عن ثقافتهم الأصلية، مما يُنتج شعورًا بالاغتراب داخل مجتمعاتهم، هذا الاغتراب قد يضعف الإحساس بالانتماء للوطن، والتفاعل مع القضايا الوطنية أو الاجتماعية.

2. تراجع استخدام اللغة الأم لصالح اللغات الأجنبية (خاصةً الإنجليزية) بشكل مبالغ فيه في الحديث اليومي والتعليم وحتى في المنازل، يؤدي إلى تراجع استخدام اللغة الأم، وفقدان معانيها وتراكيبها، مما يُضعف الارتباط بالموروث الثقافي والأدبي.
3. انتشار القيم والسلوكيات الغريبة عن المجتمع المحلي، مما يُحدث صراعًا بين الأصالة والمعاصرة.

فالقيم الغربية ليست دائمًا متوافقة مع القيم العربية أو الإسلامية أو المحلية وتختلف دلالاتها ومقاصدها[1]، فحين تُستبدل مفاهيم مثل الاحترام، الترابط العائلي، أو الحياء بمفاهيم أكثر فردية أو استهلاكية، تبدأ الهوية القيمية بالتلاشي، ويحدث تصادم بين الجيل الجديد وكبار السن، مما يزيد من الفجوة المجتمعية.

4. إضعاف الإنتاج الثقافي المحلي بسبب سيطرة المحتوى الأجنبي على وسائل الإعلام أدى التوسع الكبير في وسائل الإعلام ووسائط التواصل الحديثة إلى سيطرة المحتوى الأجنبي على الفضاء الإعلامي، مما أسهم في إضعاف الإنتاج الثقافي المحلي بشكل ملحوظ. فقد بات الجمهور، خاصة فئة الشباب، أكثر انجذابًا للمسلسلات والأفلام والموسيقى الأجنبية التي تُقدَّم بجودة عالية وتسويق احترافي، في حين يعاني المحتوى المحلي من ضعف التمويل والدعم المؤسسي. هذه السيطرة تؤدي إلى تهميش الثقافة الوطنية، وتآكل الهوية، وانحسار الاهتمام بالتراث والقيم المحلية. كما يُضعف ذلك من فرص الإبداع المحلي ويؤثر سلبًا على الصناعات الثقافية مثل السينما والمسرح والأدب ؛ونتيجة لذلك تصبح المجتمعات أكثر تبعية ثقافية، وتفقد قدرتها على التعبير عن ذاتها بلغتها وقيمها. لمواجهة هذا التحدي، يجب على الحكومات والمؤسسات دعم الإنتاج الثقافي المحلي، وتوفير منصات لعرضه، وتشجيع الجمهور على استهلاكه كجزء من حماية الهوية وبناء الوعي الثقافي.

وعلى الرغم من هذه التحديات والصعاب، يمكن تحويل العولمة إلى فرصة؛ لتعزيز الهوية الثقافية من خلال الانفتاح الواعي، الذي يحترم الخصوصية الثقافية، ويستفيد من التقدم دون التفريط في

1 – حدادي، وليدة. (2019). القيم من المنظور الغربي والإسلامي. مجلة النداء التربوي، (23–24)، ص 44.

الجذور. ويتطلب ذلك دورًا فاعلًا للمؤسسات التربوية والإعلامية والثقافية في ترسيخ القيم المحلية، وتشجيع الإنتاج الثقافي، وتنمية وعي الأفراد بأهمية الحفاظ على هويتهم في ظل هذا العالم المتغيِّر لأنه بالطبع هذا الامر يفتح لهم مجالات خصوصا في خلق فرص العمل ومعالجة البطالة وامتصاص طاقة الشباب في المجالات المهمة[1]، فنحن في حاجة إلى التحديث؛ أي إلى الانخراط وخاصة الشباب في عصر العلم والتكنولوجيا كفاعلين مساهمين، ولكننا في الوقت نفسه في حاجة إلى مقاومة الاختراق وحماية هويتنا وخصوصيتنا الثقافية من الانحلال والتلاشي تحت تأثير موجات الغزو الذي يمارس علينا وعلى العالم أجمع بوسائل العلم والتكنولوجيا، وليست هاتان الحاجتان الضروريتان متعارضتين بل متكاملتين.

1.إلياس إمحمد مسعود شريحة. (2024). المشاركة السياسية كآلية لترسيخ قيم الانتماء والولاء في المجتمع الليبي. مجلة شروس, 4, 58-94.[1]

المطلب الثاني:

العوامل التي تساعد الهوية الثقافية على عملية صنع السياسة العامة.

تعد السياسات العامة جوهر العمل الحكومي وأداة مركزية في تحقيق التنمية، وتنظيم شؤون المجتمع، إذ تمثل استجابة الدولة للمشكلات العامة وتعبيرًا عن توجهاتها وأولوياتها، إلَّا أن هذه السياسات لا تنشأ بطريقة عشوائية أو ارتجالية، بل تمر بسلسلة من المراحل المنهجية والمنظّمة، تُعرف بمراحل صنع السياسات العامة، والتي تتكامل فيما بينها لتضمن إنتاج سياسة فعّالة وواقعية قابلة للتنفيذ و إن فهم هذه المراحل يُمكِّن من تحليل كيفية انتقال القضايا من كونها مشكلات مجتمعية إلى أن تصبح سياسات معتمدة تنفذها الدولة، كما يساعد في الكشف عن التحديات التي قد تواجه صناع القرار في كل مرحلة، سواء تعلق الأمر بتحديد أولويات الأجندة، أو صياغة البدائل، أو حتى تنفيذ السياسة وتقييم آثارها.

وقد أسهم العديد من الباحثين في بلورة نموذج نظري للتعريف بالسياسات العامة، وتوضيح أهم المراحل التي تمر بها، و من أبرزهم: جيمس أندرسون (James Anderson)، ووليام دن (William Dunn)، و كارل فريدريك (Carl Friedrich).

ولفهم هذا المصطلح فهمًا دقيقًا، لا بد من الرجوع إلى جذوره اللغوية، وما تحمله من معانٍ، ثم الانتقال إلى المعنى الاصطلاحي الذي صاغه المفكرون والفلاسفة والباحثون في ضوء التجربة البشرية المتراكمة وعليه، فإننا نقدم فيما يلي تعريف السياسة من الناحية اللغوية كما وردت في معاجم اللغة العربية، ومن ثم نعرض تعريفها اصطلاحًا كما استقر في الأدبيات الفكرية والسياسية **فالسياسة** في **اللغة العربية** مأخوذة من الفعل "ساس"، ويقال: ساس الناس سياسة، أي تولى أمورهم وقيادتهم، وورد في لسان العرب لابن منظور: "السِياسة: القيام على الشيءِ بما يصْلحه، والسياسة: فعل السائس، يقال: سوَّس فلانٌ الرعيةَ إذا قامَ بأمرها، يُقال: سَاسَ الناسَ يَسُوسُهم سِياسَةً إذا ملك أمرهم".[1]

التعريف الاصطلاحي للسياسة العامة:

تعددت تعاريف السياسة العامة باختلاف المدارس والمفكرين، ومن أبرز التعاريف:

1- الانصاري، ابن منظور جمال الدين، مادة سوس، معجم لسان العرب، دار المعارف للنشر والتوزيع القاهرة 1980-_1986)) ص 2149_2150.

أولًا: جيمس أندرسون (James E. Anderson)السياسات العامة هي سلسلة من الأفعال المقصودة التي تتخذها الجهات الحكومية المختصة، والتي تهدف إلى التعامل مع مشكلات أو قضايا عامة تهم قطاعات من المجتمع، بحيث تُتخذ هذه الأفعال من خلال عمليات سياسية وإدارية، ضمن إطار قانوني وتنظيمي، وباستخدام أدوات محددة لتحقيق أهداف عامة تخدم الصالح العام.[1]

ثانيًا: وليام دن (William Dunn) تشير السياسات العامة إلى استجابة مُنظّمة ومخططة تقوم بها المؤسسات الحكومية لمعالجة مشكلات محددة تواجه المجتمع، بحيث تتضمن هذه السياسات عمليات تحليل وصياغة وتنفيذ وتقييم، ويُراعى فيها استخدام الموارد المتاحة ضمن بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة، ويُفترض أن تكون تلك السياسات مبنية على قرارات عقلانية تحقق نتائج قابلة للقياس والتقييم.[2]

ثالثًا: كارل فريدريك (Carl Friedrich) السياسة العامة هي برنامج عمل يُصاغ من قبل سلطة سياسية شرعية، من خلال مؤسسات الدولة، ويتم تطبيقه عبر أجهزة تنظيمية وإدارية مختلفة، بهدف تحقيق نتائج مرغوبة تتعلق بقضايا مجتمعية ملحّة، ويجب أن يتم ذلك ضمن إطار قانوني وتشاركي يضمن الرقابة والمساءلة.

وعرَّفها الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة بأنها

خطة عمل حكومية تُصاغ استجابةً لمشكلة عامة، وتتضمن سلسلة من الأهداف والوسائل والإجراءات التي تتبناها مؤسسات الدولة للعمل على تحقيق المصلحة العامة في إطار بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية محددة [3].

والبعض عرَّفها بأنها هي برنامج عمل مقصود تتبناه السلطات العامة بهدف الاستجابة لمشكلة أو قضية تهمُّ المجتمع، وهي بذلك تعكس توَّجهات الدولة وخياراتها الاستراتيجية في مجالات مختلفة، اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية[4].

1-أندرسون، جيفري موير، جورج تشيشيراو، جيمس . صنع السياسات العامة، ط9، دار النشر: Cengage Learning، 2022.

2-ويليام ن. دن، تحليل السياسات العامة(نهج متكامل) ط6، دار النشر: روتليدج، 2017

3- حمدي عبد الرحمن حسن، تحليل السياسات العامة: نماذج نظرية وتطبيقات عربية، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2002)، ص 250.

4- سامي، نصر محمد. تحليل السياسات العامة: مدخل نظري وتطبيقي. القاهرة: دار النهضة العربية، 2012، ص 15.

ويمكن القول بأن:

السياسة العامة هي مجموعة من الخطط والبرامج والقرارات التي تتخذها السلطات الرسمية (مثل الحكومة أو البرلمان أو الرئاسة) لمعالجة قضايا تمس المصلحة العامة وتنظيم شؤون المجتمع، حيث يتم ذلك عبر مجموعة مراحل متتالية تعمل على فهم كيفية صياغة السياسة العامة، وتقييم فعاليتها، ومدى تحقق أهدافها في السياق السياسي والاجتماعي للدولة، مثل الحالة الليبية التي تتسم بتحديات بنيوية ومؤسساتية تؤثر في كل مرحلة من مراحل صنع السياسة.

خصائص السياسة العامة.

إن محتوى السياسات العامة يتمثل في سماتها التي يمكن التعرُّف على معالمها ومعانيها الرئيسية، كما أن تحديد مفهوم السياسة العامة واتجاهاتها نجده من خلال اتضاح مفهومها العلمي الذي يمكن التوصل إليه والتعمق أكثر فيه من خلال الكشف عن الخصائص المميزة للسياسة العامة التي يمكن حصرها في الآتي:

1- الطابع الرسمي:

تُصاغ السياسة العامة وتُنفَّذ من خلال مؤسسات الدولة الرسمية كالحكومة، والبرلمان، والهيئات العامة، وهي بذلك تحمل طابعًا قانونيًا ومؤسسيًا يمنحها الشرعية والإلزام.

فالحكومة هي التي تتبنى سياسة عامة معينة إزاء مشكلة ما ، وتصدر بخصوصها قانونا او مرسوما او تعليمات نظامية تحدد المسارات والانشطة والاهداف.

2- الهدف العام:

تهدف السياسة العامة إلى خدمة الصالح العام وتحقيق المصلحة العامة، لا المصلحة الخاصة ولا الاهداف العشوائية والعفوية التي تصدر من بعض المسؤليين ، من خلال مواجهة القضايا المجتمعية والاقتصادية والأمنية والتعليمية وغيرها.

3- الطابع الإلزامي والتنفيذي:

بمجرد اعتمادها، تصبح السياسة العامة مُلزِمة للفئات المستهدفة، وتُرفَق غالبًا بتشريعات أو لوائح تُحدِّد آليات التنفيذ والاجراءات المرتبطة بعدم الالتزام.

4- الطابع التشاركي:

غالبًا ما تكون نتيجة لتفاعل عدد من الأطراف، مثل الأجهزة الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، وجماعات الضغط، والرأي العام، مما يجعلها انعكاسًا لتوازن القوى داخل المجتمع.

5- المجال الواسع للتطبيق:

تتسم السياسة العامة بشمولية تطبيقها على نطاق وطني أو جهوي أو محلي، فهي تتسم بالطابع المجتمعي الشمولي ، وتؤثر على عدد كبير من المواطنين بشكل مباشر أو غير مباشر.

6- الاستمرارية والتعديل:

لا تتسم بالجمود، بل تخضع للتقييم المستمر وقد تُعدَّل أو تُلغى أو يُعاد صياغتها وفقًا للنتائج المحققة أو المتغيرات السياسية والاجتماعية، يمكن القول ان السياسة العامة لاتصاغ بمعزل عن الماضي ، بل تبنى على تجارب سابقة مع قابلية مستمرة للتطوير والتغيير.

7- الطابع المرحلي أو الدوري:

تمر السياسة العامة بعدة مراحل تبدأ بتحديد المشكلة، ثم صياغة السياسات، فاعتمادها، وتنفيذها، وأخيرًا تقييمها، مما يعكس طبيعتها الديناميكية والمؤسساتية.

8- الطابع المركّب والمتداخل:

تتناول قضايا معقّدة غالبًا ما تكون متشابكة وعامة (مثل الفقر أو الأمن أو التعليم)، وتتطلب تنسيقًا بين قطاعات مختلفة داخل الدولة، فالسياسات العامة لاتكون عامة الا إذا كانت متوافقة مع بيئتها وما يسود من قيم وعقائد وثقافات سائدة ملبية لمتطلباتها وتطلعاتها[1].

9- انعكاس التوجهات الإيديولوجية:

تعبّر السياسة العامة في كثير من الأحيان عن الفلسفة أو التوجه الإيديولوجي للنظام السياسي أو الحكومة القائمة، سواء كان ليبراليًا، محافظًا، دينيًا، أو تكنوقراطيًا.

10- البعد الاستراتيجي طويل المدى:

غالبًا ما تهدف السياسة العامة إلى إحداث تحوّلات هيكلية أو استراتيجية في المجتمع، ما يجعل نتائجها بعيدة المدى وتتطلب تقييمًا دوريًا لقياس الأثر.

النظريات المفسرة لتأثير الهوية الثقافية على السياسات العامة.

أولاً: النظرية الثقافية (Cultural Theory).

1- الكبيسي،عامر (2008)السياسات العامة مدخل لتطوير أداة الحكومات ص110-111، القاهرة ،المنظمة العربية للتنمية الادارية.

تسعى النظرية الثقافية إلى تحليل كيفية إنتاج المعاني وانتقالها داخل المجتمع، ودور اللغة والرموز والأساطير في تشكيل الوعي الجمعي وتوجيه السلوك الإنساني، كما تهتم بتفكيك علاقات القوة الكامنة وراء الخطابات الثقافية وتبيان كيف تُستخدم الثقافة كأداة للهيمنة أو المقاومة ومن هنا، أصبحت النظرية الثقافية أداة فعَّالة في فهم قضايا معاصرة مثل الهوية والعولمة، والاستعمار الثقافي، وصراع القيم، فهي لا تكتفي بتحليل الثقافة كمجموعة من العادات والتقاليد، بل تتجاوز ذلك إلى تفسير العلاقات الرمزية، والأنساق القيمية، والهويات الجماعية، وأنماط الهيمنة والتأثير، وقد ظهرت هذه النظرية كاتجاه نقدي يعيد النظر في المفاهيم التقليدية للثقافة، مستفيدة من ميادين متعددة كالأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع، والدراسات الأدبية، والفلسفة، ووسائل الإعلام.

ويمكن القول: بأن الثقافة هي شبكة من المعاني نسجها الإنسان بنفسه، وعلم الإنسان هو تحليل لتلك الشبكات لفهم السلوك الإنساني بوصفه دالاً ومحمّلاً بالمعاني[1]

إن تناول النظرية الثقافية لا يفتح فقط أفقًا لفهم البُنى العميقة للمجتمع، بل يسمح أيضًا بتحليل الدور المتنامي للثقافة في تشكيل السياسة والاقتصاد والإعلام في العالم المعاصر.

أهداف النظرية الثقافية:

1. فهم العلاقة بين الثقافة والسلطة: توضيح الية عمل الثقافة كوسيلة للهيمنة أو المقاومة.
2. تحليل الخطاب الرمزي: دراسة كيفية تشكيل المعاني من خلال اللغة والإعلام والفن والأساطير التي تؤثر على تصوراتنا للعالم وتعيد إنتاج السلطة داخل الثقافة.
3. تفسير الهوية والانتماء: كيف تتكوّن الهويات الثقافية والدينية والعرقية والسياسية
4. نقد الأيديولوجيا: كشف الأنساق الفكرية التي تسعى لفرض تصوّر معين للحقيقة أو للواقع، من خلال الأفكار والمعتقدات التي تُستخدم لتبرير السلطة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وتقوم النظرية الثقافية بنقدها وكشف بنيتها.

ثانيًا: نظرية الفعل الاجتماعي .

نظرية الفعل الاجتماعي هي إطار تحليلي طوّره عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (Max Weber)، وتهدف إلى فهم وتفسير سلوك الأفراد باعتباره فعلاً ذا معنى ودافعية، وليس مجرد

1- يرتز، كليفورد. تأويل الثقافات. ترجمة: فايز الصياغ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص 21.

استجابة آلية للمؤثرات الخارجية، حيث يرى فيبر أن الفعل الاجتماعي هو كل سلوك يقوم به الفرد ويعطيه معنى ذاتيًا، ويأخذ فيه بعين الاعتبار سلوك الآخرين، وردود أفعالهم[1].

أهمية النظرية:

1-تُركّز على المعنى الذاتي للفعل، وتُعدّ أساسًا لمدارس لاحقة مثل التفاعلية الرمزية

2-تقدم تفسيرًا مرنًا للسلوك الإنساني لا يعتمد على التفسير الاقتصادي أو البيولوجي وحده.

3-تدمج بين البنية الاجتماعية والنية الفردية

أهداف نظرية الفعل الاجتماعي:

1. تحليل الفعل الإنساني من منظور الذات والمعنى.
2. فهم الدوافع الاجتماعية وراء السلوك.
3. الكشف عن الأطر الرمزية والقيمية التي تحكم التصرفات الفردية.
4. تقديم نموذج تفسيري يوازن بين الفرد والبنية الاجتماعية.
5. رفض الحتمية المطلقة في تفسير السلوك البشري، كما تفعل بعض نظريات السلوك الآلي أو البيولوجي.

ثالثًا: نظرية النخبة والهوية الرمزية.

نظرية النخبة والهوية الرمزية هما مفهومان من مجالات مختلفة (العلوم السياسية والاجتماع السياسي والثقافة)، لكن بينهما علاقة تكاملية وتفسيرية مهمة في فهم آليات التأثير داخل المجتمعات، فنظرية النخبة تُشير إلى أن السلطة السياسية والاجتماعية تتركز في يد فئة صغيرة من المجتمع، تُسمى "النخبة" هذه النخبة قد تكون سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية، وهي من تضع السياسات وتوَّجه القرارات عبر مجموعة من المعاني والصور والرموز التي يُعرِّف بها الأفراد أو الجماعات أنفسهم، تسمى بالهوية الرمزية، وتُستخدم لتمييز جماعة عن أخرى، ولتعزيز الإحساس بالانتماء والتماسك الاجتماعي.

العلاقة بين نظرية النخبة والهوية الرمزية

1. التحكم في الرموز والمعاني:

1- فيبر، ماكس. الاقتصاد والمجتمع: الخطوط الأساسية لعلم الاجتماع التفسيري. ترجمة: فؤاد زكريا. القاهرة: دار النهضة العربية، 1995، ص 47.

النخبة غالبًا ما تتحكم في إنتاج وتوزيع الرموز الثقافية (اللغة، التاريخ، الأعلام، المناهج التعليمية)، فتقوم بإعادة تشكيل الهوية الرمزية للجماهير بما يخدم استقرار سلطتها.

2. إعادة إنتاج الشرعية:

تستخدم النخبة الهوية الرمزية لتبرير سلطتها، من خلال ربط نفسها بالقيم التاريخية أو الدينية أو القومية، مثل الزعم بتمثيل "الإرث الوطني" أو "الدين" أو "الهوية الثقافية الأصيلة".

3. إقصاء الآخر:

تُعيد النخبة صياغة الرموز لتحديد من هو "الوطني" ومن هو "الآخر"، وبالتالي تشرعن الإقصاء السياسي أو الثقافي أو حتى العرقي أحيانًا.

4. صناعة النخبة الثقافية:

ليس فقط النخبة السياسية من تتحكم في الهوية الرمزية، بل هناك أيضًا نخبة ثقافية (من مثقفين، فنانين، إعلاميين) تلعب دورًا في تشكيل الخطاب الرمزي العام، وقد تكون متحالفة مع النخبة السياسية.

5. الهيمنة الرمزية

إن النخبة تمارس ما يسمى بـ"العنف الرمزي"، أي فرض رموزها ومعانيها على المجتمع كأنها طبيعية وبديهية، مما يعزز سلطتها دون استخدام العنف المباشر.

مراحل صنع السياسات العامة:

تمر هذه العملية بعدة مراحل مترابطة، تبدأ بتحديد المشكلات العامة وتشخيصها، ثم صياغة السياسات المقترحة، تليها مرحلة اتخاذ القرار السياسي، ثم تنفيذ السياسات، وأخيرًا تقييمها ومراجعتها، وتُظهر هذه المراحل كيف تنتقل الفكرة من مجرد قضية مجتمعية إلى سياسة رسمية تؤثر في حياة الأفراد والمجتمع ككل.

إن عملية صنع القرار في السياسات العامة عملية معقدة تمر عبر مجموعة من التفاعلات والانشطة المنظمة وصولًا الى الهدف المطلوب، حيث يعتبر **ريتشارد سنايدر**[1] أن عملية صنع القرار السياسي، هي عملية ناتجة عن اختيار خطة ضمن عدد محدود وذات طابع سياسي و اجتماعي من البدائل التي تهدف الى صياغة وتحديد الموضوعات المستقبلية التي يعالجها

1-زهرة، صالح، صناعة القرار السياسي .سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية، عمان 2016، ص10.

صانعوا القرار السياسي، ولابد أن نشير إلى أن مفهوم صنع القرار السياسي يلتقي مع مفهوم صنع السياسات العامة، التي تعتبر بدورها مجموعة من الإجراءات التدبيرية التي تعتمدها الحكومة لمعالجة مشكلة معينة، باعتبارها جواب عن مطالب مجتمعية وتحويلها الى قرارات سياسية نافذة [1].

دراسة هذه المراحل لا تُعد فقط مدخلًا لفهم كيفية اشتغال النظام السياسي، بل تتيح كذلك تحليل نقاط القوة والقصور في السياسات المعتمدة، ومن ثم المساهمة في تحسين الأداء الحكومي وتحقيق التنمية الشاملة .

1 - تحديد الأجندة (تشخيص المشكلة):

تعتبر عملية تشخيص المشكلة العامة من أهم وأبرز المراحل التي تمر بها عملية صنع السياسة العامة، إذ تُشكّل هذه المرحلة الأساس المنهجي والمنطقي الذي يُبنى عليه باقي المراحل للسياسة العامة، مثل تحديد الأهداف، وصياغة البدائل، واتخاذ القرار، والتنفيذ والتقييم، فمن غير الممكن وضع سياسة فعَّالة أو ناجحة دون وجود فهم عميق وواضح للمشكلة المراد معالجتها، إن تشخيص المشكلة لا يعني فقط التعرف على وجود خلل ما، بل يشمل تحليل هذا الخلل من قبل صنَّاع القرار السياسي من جميع جوانبه، والبحث في جذوره، والوقوف على أسبابه المباشرة وغير المباشرة، فمن خلال التشخيص، يتم تحديد الجهات أو الفئات المتَّضرِّرة من المشكلة، ومدى اتساع تأثيرها، ونطاقها الزمني والمكاني لكي تتم الاستجابة لها [2]، فبعض المشكلات قد تكون ذات طابع محلي، بينما أخرى قد تكون وطنية أم عابرة للحدود، كما يُظهر التشخيص مدى تعقيد المشكلة، هل هي بسيطة يمكن حلَّها بقرار إداري؟ أم معقدة تتطلب تدخلًا تشريعيًا ومجتمعيًا طويل الأمد؟

ويساعد التشخيص على تجنّب ما يُعرف بـ **(التشخيص الخاطئ)** الذي يُعتبر من أخطر ما قد يواجه صانع السياسة العامة، إذ أن أي خطأ في فهم طبيعة المشكلة أو أسبابها قد يؤدي إلى صياغة سياسة غير مناسبة، ما يضيع الجهد والوقت والمال، بل و يؤدي إلى تفاقم المشكلة بدلًا

1–عبد الاله سطي، صنع القرار السياسي، بحث في المؤسسة والمؤسساتية بالنظام السياسي في المغرب، مجلة القضاء المدني، دار نشر المعرفة، طبعة 2017، ص17.

2– احمد، مصطفى الحسيني، تحليل السياسات العامة:مدخل جديد في التخطيط في الأنظمة الحكومية، دبي، مطابع البيان التجارية، 1994، ص25.

من حلها، وحتى الدول المتقدمة تخصِّص فرقًا بحثيةً وخبراتٍ متخصصةً ؛لتحليل المشكلات العامة بدقة قبل صياغة أي سياسات عشوائية .

ولعل أبرز مثال على ذلك، هو تعامل بعض الحكومات مع مشكلة التعليم من زاوية بناء المدارس فقط، دون النظر إلى جودة المعلم أو المناهج أو البيئة التعليمية، فيظهر لاحقًا أن البنية التحتية وحدها لم تحل المشكلة؛ لأن التشخيص لم يكن عميقًا وشاملًا ؛ لذلك فأن أهمية تشخيص المشكلة لا تقف عند كونها مرحلة أولى فقط، بل يُستخدم أيضًا كأساس لعملية تقييم السياسة لاحقًا. فبعد تنفيذ السياسة، يتم الرجوع إلى التشخيص الأولي لقياس مدى التقدم، ومدى تحقق الأهداف الموضوعة، وأي خلل فيها قد يؤدي إلى فشل السياسة ككل.

2- صياغة السياسات:

تعتبر هذه المرحلة جوهر عملية صنع القرار، حتى وإن كان لها طابع فني أو إجرائي، ولكنها في غاية الاهمية [1]، إذ يتم فيها تحويل المشكلات والتحديات إلى حلول وخطط فعلية تتخذ شكل سياسات واضحة قابلة للتطبيق. بعد أن يتم تشخيص المشكلة وتحليل أبعادها، تأتي مرحلة الصياغة ؛لتقديم البدائل والحلول الممكنة لمعالجتها، بطريقة منظمة ومنهجية، حيث يعمل صانعو القرار على وضع أهداف محددة، وتحديد الوسائل المناسبة لتحقيقها، مع مراعاة الموارد المتاحة، والقيود السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتُبنى السياسات عادةً في هذه المرحلة على دراسات وتحليلات معمّقة لضمان فعاليتها، فصياغة السياسة تشمل تحديد الأدوات والآليات المناسبة، مثل التشريعات، والبرامج التنفيذية، والتحفيزات الاقتصادية، أو التدخلات التنظيمية، كما يتم فيها مقارنة البدائل واختيار أفضل الحلول الممكنة بناءً على معايير مثل الكفاءة، والعدالة، والاستدامة، وتكمن أهمية هذه المرحلة في أنها تحدد اتجاه الدولة الرسمي تجاه قضية معينة، وبالتالي فهي تُعبِّر عن الإرادة السياسية وتوَّجهات الحكومة تجاه المشكلات العامة، كما تسهم في ترشيد عملية اتخاذ القرار من خلال إعطاء صورة واضحة عن الأهداف والوسائل، فالصياغة الجيدة تُسهم في تحسين فرص نجاح السياسة عند التنفيذ، بينما الصياغة الضعيفة أو الغامضة قد تؤدي إلى الفشل أو إساءة الفهم والتطبيق .

3 – اتخاذ القرار:

1-جيمس، أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999، ص15.

تعد مرحلة اتخاذ القرار من أبرز مراحل السياسة العامة؛ لأنها تمثل التحوّل الحاسم من التفكير والتخطيط إلى الفعل والتنفيذ، فبعد أن تمر السياسة بمراحل مثل تشخيص المشكلة، وتحليل البدائل، وصياغة الخيارات، ثم يحدد مفهوم اتخاذ القرار السياسي، والذي يقصد به التوصل الى صياغة واختيار البديل بين عدد معين من البدائل باعتبار أن هذا البديل هو الاكثر قدرة عن حل المشكلة بالشكل الذي يحقق الهدف المطلوب[1]، وتكمن أهمية هذه المرحلة في أنها تُترجم الجهود النظرية والعملية إلى توجه رسمي للدولة أو الجهة المختصة، فهي اللحظة التي يلتزم فيها صانع القرار سواء كان جهة تنفيذية، تشريعية، أو إدارية، باختيار سياسة معينة دون غيرها لمعالجة قضية عامة، وفي كثير من الأحيان، يتم اتخاذ القرار بالتعاون مع خبراء ومستشارين ؛لتقليل المخاطر وتعظيم الفوائد، فالقرار الجيد يُمهّد الطريق لتطبيق سلس وفعّال، في حين أن القرار المرتجل أو غير المدروس قد يؤدي إلى نتائج عكسية أو يواجه عقبات في التنفيذ أو يثير معارضة مجتمعية، كذلك لقرار السياسي العام لا يكون عشوائيًا، بل هو نتيجة توازن بين الرؤية السياسية، والمعطيات الفنية، والضغوط الاجتماعية والاقتصادية، كما أن هذه المرحلة تتأثر بعوامل عدة منها طبيعة النظام السياسي، قوى الضغط والمصالح, الرأي العام ؛ لذلك تعتبر هذه المرحلة اختبارًا حقيقيًا لقدرة صانع القرار على الموازنة بين البدائل، وتحمل المسؤولية، والتنبؤ بالنتائج

4- تنفيذ السياسات: (من التخطيط الي الواقع).

إن هذه المرحلة تستدعي التنفيذ الفعلي للسياسات أو البديل الذي تم تبنيه للقيام كبديل للسياسة العامة؛ لكي تصبح المقترحات والمشروعات واللوائح التي تعبر عن مضمونها مؤهلة لوصف السياسات العامة، والتي تكتسي بطابع الرضى لجميع الاطراف المعنية بها، والتي تم فيها اختزال حجم الصراعات والمساومات، وتفاوت الآراء بطريقة ائتلافية مرضية للجميع[2].

تُعد هذه المرحلة اختبارًا حقيقيًا لمصداقية السياسات، وقدرة المؤسسات على تحقيق ما وُعد به المواطنون، كما أنها تُمثّل التفاعل المباشر بين الحكومة والجمهور المستفيد من الخدمات والسياسات، وتشمل عملية التنفيذ مجموعة من الأنشطة كإصدار اللوائح التنظيمية، تخصيص

1-ثامر، كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، ص2004، ص71.

2-أحمد طليب، دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر-دراسة حالة المجلس الاقتصادي والاجتماعي- (مذكرة لنيل شهادة الماجستير) قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص19،

الموارد المالية والبشرية، التنسيق بين الجهات المختلفة، وتوجيه المسؤولين التنفيذيين، بالإضافة إلى ذلك، يتم في هذه المرحلة التعامل مع العقبات الواقعية مثل ضعف الكفاءة، البيروقراطية، أو مقاومة التغيير، والتي قد تعيق تحقيق النتائج المرجوة، ومن الضروري أن تكون هناك أجهزة إدارية فعّالة وكوادر بشرية مؤهلة لتنفيذ السياسات، كما يجب توفير آليات للمتابعة والتقييم؛ لضمان سير التنفيذ بالشكل المطلوب، وفي حال ظهور انحرافات أو مشكلات، يمكن إجراء التعديلات المناسبة لتصحيح المسار، ويتطلب تنفيذ السياسة تعاونًا بين مختلف الأطراف الفاعلة، من وزارات ومؤسسات حكومية إلى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ لأن هذه الجهات قد تسهم بموارد أو خبرات تسهّل تحقيق الأهداف، كما أن المشاركة المجتمعية في التنفيذ ترفع من فعالية السياسات وتجعلها أكثر توافقًا مع احتياجات المواطنين، فالتنفيذ هو المرحلة التي تتوقف عليها فعالية السياسة؛ لأن السياسات مهما كانت مثالية على الورق، قد تفشل إن لم تُنفذ بطريقة مدروسة وعادلة.

لذا فإن التركيز على تنفيذ السياسات العامة يُعتبر أمرًا محوريًا في نجاح الحكومات في تحقيق التنمية وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

5- تقييم السياسات: (الأداة المحاسبية)

إن تقييم السياسات العامة من أبرز وأهم مراحل دورة السياسة العامة، فهو يشكّل المرحلة التي يتم فيها فحص نتائج السياسة بعد تنفيذها لمعرفة مدى تحقيقها للأهداف المرجوة، والكشف عن أوجه القصور أو النجاح، فالتقييم لا يُعتبر مجرد مرحلة لاحقة للتنفيذ، بل هو أداة رقابية ومعرفية تسهم في رفع كفاءة وفعالية السياسات العامة[1]

وتبرز أهمية التقييم في كونه الأداة التي تربط بين نهاية دورة سياسة معينة وبداية دورة جديدة، إذ يوفر قاعدة معرفية لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاستمرار أو التعديل أو الإلغاء، ويهدف إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الجوهرية مثل: هل تم تحقيق أهداف السياسة؟ ما مدى رضا المستفيدين عنها؟ ما هي التكاليف مقارنة بالعوائد؟ وهل هناك نتائج غير متوقعة؟ من خلال هذه الأسئلة، يُمكن لصناع القرار أن يتعرفوا على الأثر الحقيقي للسياسة العامة على الأفراد والمجتمع والاقتصاد، كما يُعتبر التقييم أداة محاسبية مهمة، إذ يُستخدم لمحاسبة الجهات المنفذة ومراقبة

1-سامي، نصر محمد. تحليل السياسات العامة: مدخل نظري وتطبيقي. القاهرة: دار النهضة العربية، 2012، ص 145.

مدى أدائها، مما يُعزِّز من الشفافية والمسؤولية. ومن خلاله، يمكن أيضًا تبرير استمرار الإنفاق على سياسة معينة أو المطالبة بتعديلها بناءً على أدلة واقعية.

يشمل التقييم عدة أنواع، من أهمها التقييم التكويني (الذي يُجرى أثناء التنفيذ) والتقييم الختامي (الذي يُجرى بعد الانتهاء من تنفيذ السياسة)، وهناك أيضًا تقييم الأثر الذي يُركّز على تحليل التغيرات الناتجة عن السياسة، سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة[1].

إن عملية التقييم لا تقتصر فقط على جمع البيانات وتحليلها، بل تتطلب أيضًا إشراك أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات، بما في ذلك المواطنين، لما لذلك من دور في تعزيز مشروعية السياسة وزيادة فاعلية التوصيات الناتجة عن التقييم.

بالإضافة إلى نتائج التقييم التي تستخدم في مراجعة السياسات القائمة وتحسينها، أو في صياغة سياسات جديدة تعتمد على دروس الماضي. كما أن التقييم الجيد يساعد في توجيه الموارد بطريقة أكثر كفاءة وفعالية، ويمنع تكرار الأخطاء في المستقبل.

6- إنهاء أو تعديل السياسة:

هذه المرحلة عبارة عن نهاية أو إعادة صياغة لمسار سياسة معينة بعد تقييم آثارها ونتائجها، ويُعبِّر هذا عن نضج العملية السياسية والإدارية؛ لأن الاستمرار في سياسات لم تثبت فعاليتها يُعد هدرًا للموارد وإضرارًا بالمصلحة العامة، بينما التعديل أو الإنهاء يعكس مرونة النظام السياسي وقدرته على التكيّف مع المتغيرات.

إن إنهاء السياسة العامة يعني التوقف الكامل عن تنفيذها، وقد يتم ذلك لأسباب متعددة مثل فشل السياسة في تحقيق أهدافها، تغيّر الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية، انتهاء الحاجة إليها، أو استبدالها بسياسات أكثر حداثة وفاعلية. ومن جهة أخرى، فإن تعديل السياسة هو إدخال تغييرات جزئية على آليات تنفيذها بهدف تحسين فعاليتها أو التكيّف مع المستجدات.

حيث يتم اتخاذ قرار الإنهاء أو التعديل بناءً على نتائج التقييم والملاحظات الميدانية، وقد يكون نتيجة ضغط من الرأي العام، أو تغيّر القيادة السياسية، أو حتى نتيجة اكتشاف أخطاء جوهرية في تصميم السياسة، وتشمل التعديلات الممكنة تعديل الأهداف، تغيير الفئات المستفيدة، إعادة توزيع الموارد، أو تعديل الأدوات المستخدمة في التنفيذ.

1- باتون، مايكل كوين. التقييم الموجَّه نحو الاستخدام، الطبعة الرابعة، ثاوزند أوكس، كاليفورنيا: منشورات ساج، 2008، ص 39.

ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن تتم هذه العملية بطريقة منظمة ومدروسة، تتضمن تحليلًا دقيقًا للتكاليف والفوائد، وتقديرًا لردود أفعال الفئات المتأثرة، وخطة انتقالية واضحة إن تطلّب الأمر ذلك.

والجدير بالذكر أن تعديل السياسة لا يعني بالضرورة فشلها، بل قد يكون استجابة صحية وطبيعية لتغير الظروف فالسياسات العامة ليست ثابتة، بل يجب أن تكون ديناميكية تعكس تطورات المجتمع وتخدم احتياجاته المتجددة، وفي النهاية فإن مرحلة الإنهاء أو التعديل تُعبّر عن وعي إداري وسياسي متقدّم، وتُعتبر ضرورة لضمان بقاء السياسات العامة في خدمة الصالح العام بشكل فعّال ومستدام، فاستمرار المراجعة والتحديث يعزز من ثقة المواطنين في النظام السياسي ويجعل الإدارة العامة أكثر استجابة وكفاءة.

العوامل التي تؤثر على صنع السياسات العامة:

ان العوامل المؤثرة على صنع السياسة العامة تعتبر عاملا مهما في فهم كيفية صنع السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها[1] ، إن حل هذه المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول والشعوب، يتطلب وضع مجموعة من الخطط والبرامج التي يطلق عليها (السياسات العامة)، بهدف تحقيق آمال وتطلعات الشعوب، وتخفيف المعاناة عنهم من خلال خلق تنمية شاملة تعود بالنفع على الجميع ونظرًا لأهمية السياسات العامة في بناء الدولة الحديثة وتحقيق الاستقرار والتنمية، خصوصًا في الدول التي مرَّت بصراعات وحروب، ومراحل انتقالية متعددة، مما يتطلب حشد الإمكانات والموارد المختلفة واللازمة، ورسم وصياغة معالم السياسات العامة، وكيفية تنفيذها بالشكل الذي يؤدي الى زيادة فرص نجاحها، فالسياسات العامة يجب أن تصاغ بشكل صحيح ودقيق، وتعتمد جودة السياسات العامة على عملية التنسيق بين مؤسسات الدولة المختلفة، ويقع على عاتق المشرع بالدرجة الأولى مهمة صياغة السياسات العامة بما يحقق أهدافها من خلال إطار تشريعي محكم، يراعي كافة الظروف وواقع المجتمع والدولة، ومن أبرز العوامل المؤثرة على رسم وصنع السياسات العامة هي: البيئة السياسية التي تشمل طبيعة النظام السياسي، ومدى استقرار السلطة، وتوازن القوى بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية. كما تلعب

1- أغوان ،علي بشار.(علي بشار)التحليل الاستراتيجي للبيئة والعوامل المؤثرة على صنع القرار السياسي
http://www.nashiri.net/articles/politics and. events/4907 . 1102 . 70 . 92 . 02 . 30 . 41
html.. v15 4907

العوامل الاقتصادية دورًا حاسمًا، خاصةً في ما يتعلق بالإمكانات المالية المتاحة والظروف الاقتصادية السائدة مثل معدلات التضخم أو البطالة، كذلك تؤثر الاعتبارات الاجتماعية والثقافية في مدى تقبّل المجتمع للسياسات، حيث تُشكّل القيم المجتمعية والدين والهوية الثقافية جزءً من محددات القرار السياسي، ولا يمكن إغفال أهمية الفاعل الدولي، سواء من خلال الضغوط السياسية أو الاقتصادية أو عبر الالتزامات والاتفاقيات الدولية، كما يبرز دور وسائل الإعلام والرأي العام كقوة ضاغطة لها تأثير واضح على مسار السياسات العامة، خاصةً في ظل ثورة المعلومات ووسائل التواصل الحديث ومن خلال هذه الدراسة، سيتم التطرق إلى أبرز العوامل التي تؤثر على صنع السياسات العامة وتحليل كيفية تفاعلها وتداخلها، بما يساعد على فهم ديناميكية اتخاذ القرار الحكومي في السياقات المختلفة.

أولًا – العوامل السياسية:

تلعب العوامل السياسية دورا كبيرا في تشكيل السياسات العامة من خلال جانبيين رئيسيين هما الأيديولوجيا السياسية للنظام السياسي ، والافكار والمبادئ التي تقوم عليها الدولة[1]،يقصد بالأيديولوجيا مجموعة من المعتقدات التي تصاغ على شكل برنامج عمل تنتهجه الدولة في سياستها، كما تلعب بيئة النظام السياسي دورا كبيرا في اتاحة الفرصة امام مؤسسات المجتمع المدني وجماعات الضغط وجماعات المصالح والراي العام للمشاركة في صنع السياسات العامة وتقييمها ، فالعلاقة بين السياسة والهوية الثقافية علاقة تبادلية، إذ إن وجود بنية سياسية مرنة وتشاركية يُمكّن الهوية الثقافية من أن تكون فاعلًا حقيقيًا وفاعلا في رسم السياسات العامة، بما يُسهم في العمل على تعزيز الاستقرار، والعدالة والتماسك الوطني في البلد الواحد.

وفيما يلي تحليل مفصل للعوامل السياسية التي تمكّن الهوية الثقافية من التأثير في عملية صنع السياسات العامة.

1. الاعتراف الدستوري بالتنوع الثقافي.

يعد تضمين مكونات الهوية الثقافية (مثل اللغة، الدين، والعادات المحلية) في الدستور مؤشرًا قويًا على احترام التعدد، بل الاعتراف الدستوري يعتبر حلًا جذريًا للازمة الليبية [(2)].

2. النظام السياسي اللاَّمركزي.

1– أنسون، بروس س. (1997). الدولة الرفاهية المترددة: سياسات الرفاه الاجتماعي الأمريكية: الماضي، الحاضر والمستقبل. باسيفيك غروف: شركة بروكس/كول للنشر، ص. 234–235.

2– الباروني، الياس أبوبكر، مشروع الدستور: الاشكاليات وفرص الاستفتاء عليه .المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات العامة، أغسطس 2025 .

الأنظمة اللَّامركزية تعطي للمناطق صلاحيات أوسع في رسم السياسات، ما يسمح بتكييفها وفقًا للهويات الثقافية المحلية، خصوصًا في بلد مثل ليبيا الذي يشهد تباينًا جغرافيًا وثقافيًا واضحًا.

3. مشاركة مكونات المجتمع في السلطة.

عندما تُشارك المكونات الثقافية (مثل الأمازيغ، الطوارق، والتبو) في المؤسسات السياسية، فإنهم ينقلون مطالبهم وهويتهم إلى عملية صنع السياسات، ما يُعزِّز التعددية.

4. الاستقرار السياسي.

الاستقرار السياسي يُفسح المجال أمام مناقشة القضايا الثقافية بهدوء، ويُشجع على اعتماد سياسات تعليمية وإعلامية تعكس التنوع، مثل تعليم اللغات المحلية أو حماية التراث، وانعدامه يضعف الهوية الثقافية لدى الشعوب [1].

5. دور النخب السياسية والثقافية.

تلعب النخب السياسية والمفكرون دورًا كبيرًا في توجيه الخطاب العام نحو قبول الهوية الثقافية كجزء من بناء الدولة، وليس كتهديد لها، ما يؤثر بدوره على السياسات.

6. التحول الديمقراطي.

في ظل التحول نحو الديمقراطية، يُصبح مطلب التمثيل الثقافي أكثر إلحاحًا، ما يدفع الأحزاب والبرلمان لتبني سياسات تستجيب للهويات المختلفة للحفاظ على القاعدة الشعبية

7. الإعلام والسياسات الرمزية.

استخدام الرموز الثقافية في الإعلام الرسمي، والمناسبات الوطنية، يعكس اعتراف الدولة بالهوية الثقافية، مما يُترجَم إلى دعم سياسي مباشر لها عبر السياسات.

ثانيًا – العوامل الاقتصادية:

تلعب العوامل الاقتصادية دورًا مهمًا في تمكين الهوية الثقافية من التأثير في صنع السياسات العامة، خصوصًا في الدول التي تشهد تنوعًا ثقافيًا كبيرًا مثل ليبيا، ويمكن القول بأن العلاقة بين الاقتصاد والهوية الثقافية ليست علاقة ثانوية، بل علاقة بنيوية كلما حظيت الجماعات الثقافية بمكانة اقتصادية عادلة، زادت فرص تأثيرها في السياسات العامة، وكلما أُهملت اقتصاديًا، تحوّلت هويتها إلى أداة مقاومة أو انعزال ؛ لذلك هذه المشاكل هي التي تؤثر على صنع

1 - التاورغي، سرتية صالح حسين. إنعدام الاستقرار السياسي في ليبيا وأثره على الهوية الوطنية: دراسة حالة. مجلة القلعة، العدد 13، ديسمبر 2019، ص 130–154.

السياسات العامة مالم يجري تداركها بطرق حديثة وأسلوب تنموي جاد وصولًا لاتخاذ القرار المناسب وتطبيقه على أرض الواقع [1]، فإن الإدماج الاقتصادي العادل هو أحد مفاتيح إدارة التنوع الثقافي بفعالية ضمن سياسات الدولة

ومن أبرز العوامل الاقتصادية التي تدعم دور الهوية الثقافية في السياسات العامة:

1-العدالة في توزيع الثروة.

عندما تُوزَّع الموارد الاقتصادية بعدالة بين المناطق، تشعر الجماعات الثقافية بالتقدير، مما يعزز هويتها ويمكنها من المطالبة بمزيد من الاعتراف في السياسات العامة.

2-التمكين الاقتصادي للمناطق الثقافية.

المناطق ذات الخصوصيات الثقافية، مثل الأمازيغ في الجبل، أو الطوارق في الجنوب، تحتاج لسياسات تنموية خاصة تدعم خصوصيتها تثبّت دورها الاقتصادي والثقافي.

3- توظيف الثقافة بوصفها رافدا للنمو الاقتصادي.

باتت الثقافة احد المحركات الرئيسية للتنمية الحديثة ، اذ تسهم الصناعات الثقافية والابداعية في دعم الاقتصاد الوطني عبر تشجيع الصناعات التقليدية، والحرف اليدوية، والمهرجانات التراثية يمكن للهوية الثقافية أن تتحول من مجرد موروث رمزي إلى رافد اقتصادي فعّال[2].

4-دعم السياحة الثقافية

الهوية الثقافية الليبية الغنية (آثار، طقوس، لِباس، عادات) تمثل فرصة اقتصادية للسياحة، مما يجعل من الضروري إدراج الثقافة في السياسات الاقتصادية.

5-التنمية المتوازنة بين الأقاليم

التفاوت في الخدمات والبنى التحتية بين المناطق قد يولد شعورًا بالتهميش، ويضعف الهوية الوطنية. بينما التنمية المتوازنة تخلق شعورًا بالمساواة، وتقوّي الروابط الثقافية.

6-تخصيص ميزانيات للتراث والثقافة

وجود بنود مستقلة في الميزانية العامة للدولة تدعم الأنشطة الثقافية، والمتاحف، والتعليم الثقافي، يعني اعترافًا رسميًا بالهوية الثقافية كأداة للتنمية.

1–علي مراد كاظم, العوامل المؤثرة في صنع السياسة العامة في العراق بعد عام 2003, مجلة الباحث, جامعة كربلاء, المجلد 34, العدد 1,العراق.

[2] الخطيب، غسان. (2019). الاقتصاد الإبداعي ودوره في التنمية. عمّان: دار المسيرة، ص 45.

7-خلق فرص عمل في مجالات الثقافة

تشجيع المهن المرتبطة بالهوية (مثل المرشدين السياحيين، الحرفيين، الباحثين في التراث) يساعد في توظيف الثقافة داخل السياسات العامة التنموية

ثالثًا – العوامل القانونية والدستورية:

تلعب العوامل القانونية والدستورية دورًا حاسمًا في تنظيم العلاقة بين الدولة والمكونات الثقافية في ليبيا، وتؤثر بشكل مباشر على إمكانية الهوية الثقافية في التأثير على صنع السياسات العامة فحين يعترف الدستور بالتعدد الثقافي، ويتضمن مواد تحمي حقوق المكونات الثقافية واللغوية يُصبح ذلك أساسًا قانونيًا، لتضمين هذه الهويات في الخطط والبرامج الحكومية تُوفر القوانين والتشريعات أرضية لتمكين الهوية الثقافية عبر دعم سياسات تعليمية تعترف باللغات المحلية، أو سياسات إعلامية تُبرز الخصوصيات الثقافية، كما تساهم اللَّامركزية القانونية في منح المجتمعات المحلية صلاحيات تمكّنها من التعبير عن هويتها من خلال المجالس البلدية أو الإقليمية، ما يُسهم في تنوع السياسات وتكيّفها مع الواقع الثقافي للمناطق المختلفة.

تعد المساواة القانونية من أهم الضمانات التي تكفل عدم التمييز على أساس العرق أو اللغة أو الانتماء الثقافي، مما يُعزِّز الاندماج الوطني ويشجع الفاعلين الثقافيين على المشاركة في الشأن العام بثقة ، يمكن القول انه إحياء الوعي الدستوري شرط اساسي لبناء دولة ليبية حديثة ، وفي المقابل غياب الدستور والاعتراف القانوني بالهويات الثقافية[1]، أو عدم وجود تشريعات واضحة لحمايتها يؤدي إلى التهميش والاحتقان الاجتماعي، وقد يُفضِي إلى صدامات سياسية أو مطالبات بالانفصال، بالنسبة لدور المؤسسات القضائية والدستورية، مثل المحاكم العليا أو الهيئات الدستورية، فيكمن في حماية حقوق الأقليات الثقافية، وضمان عدم صدور سياسات أو قوانين تتعارض مع مبدأ احترام التعدد .

رابعًا – العوامل الإدارية والمؤسساتية:

تلعب العوامل الإدارية والمؤسساتية دورًا بالغ الأهمية في تمكين الهوية الثقافية من التأثير في صنع السياسات العامة، لا سيما في الدول التي تتسم بتعدد ثقافي مثل ليبيا.

1– الباروني، الياس، أبوبكر. غياب الدستور الدائم في ليبيا: إشكاليات الشرعية والتحول السياسي في ظل المرحلة الانتقالية . المؤتمر العلمي الدولي الثاني للدراسات الاقتصادية والسياسية ، جامعة نالوت،2025.

فالإدارة العامة ليست مجرد أداة تنفيذية، بل هي وسيط حيوي تفاعلي بين الدولة والمجتمع، وتؤثر بنيتها وآليات عملها في مدى استيعاب التنوع الثقافي، حيث تؤثر هياكل المؤسسات الحكومية في مدى تمثيل المكونات الثقافية في أجهزة الدولة. عندما تكون هذه المؤسسات مركزية ومغلقة، غالبًا ما تهمّش الهويات المحلية، أمَّا إذا كانت لامركزية وتشاركية، فإنها تسمح بإبراز التنوع الثقافي في السياسات وتعمل على قياس مدى كفاءة الإدارة في تطبيق سياسات ثقافية عادلة، فالخطط التي تهدف لحماية التراث أو دعم اللغات المحلية تتطلب أجهزة تنفيذية مدربة، قادرة على احترام الفروقات الثقافية دون تحيّز أوإهمال، وتساهم كذلك المؤسسات الثقافية الرسمية مثل وزارات الثقافة، والمراكز الوطنية، في تحويل الهوية الثقافية إلى برامج فعلية، سواء عبر تمويل الأنشطة الثقافية، أو دعم التعليم بلغات محلية، أو الحفاظ على التراث غير المادي؛ لأن الادارة الناضجة هي التي تُعد آليات التخطيط والإشراف أحد المداخل الأساسية لضمان دمج الهوية الثقافية في السياسات. إذ إن وجود أدوات متابعة وتقييم ثابتة داخل المؤسسات والإدارات مبنية على مؤشرات ثقافية تضمن احترام هذه الهوية تزيد من فاعلية وعمل الهوية الثقافية داخل سياسة الدولة .

خامسًا – العوامل التكنولوجية:

إن استخدام التكنولوجيا في رسم السياسات العامة قد أحدث تغييرًا كبيرًا في كيفية تنفيذها، خصوصًا أن التكنولوجيا تلعب دورًا مهمًا في تعزيز الفعالية والشفافية وتحسين وتقريب وجهات النظر والتواصل بين الحكومة والمواطنين، فقد وفّرت الأدوات الرقمية مساحة حرة للتعبير والتوثيق والنشر ونقل المطالب المجتمعية إلى صناع القرار، خصوصًا وسائل التواصل الاجتماعي التي فتحت المجال أمام الأفراد والمكونات الثقافية لتوثيق ونشر تراثهم، وتبادل الرؤى وإيصال صوتها إلى الفضاء العام دون وساطة، أدى لدعم و حضور الهوية الثقافية في النقاش السياسي وفرض مطالب جديدة على صانعي السياسات، مما خلق ضغطًا على صناع القرار لتبني سياسات أكثر شمولًا وعدالة[1].

كم وساهمت في رفع الوعي الجماعي حول الحقوق الثقافية، مما جعلها عنصرًا مؤثرًا في توجيه الخطاب السياسي والمؤسساتي وعملت الوسائل التكنولوجية على دعم تعليم اللغات المهددة

(1) السويسي، س، . (2018) الحوكمة المفتوحة: التحول نحو الشفافية والمشاركة، العدد 12، مجلة العلوم السياسية، 51-55.

والثقافات المحلية، خاصة في المناطق المهمشة، مما ساعد في إعادة دمج مكونات ثقافية لطالما أُقصِيت من المشهد الرسمي، وساعدت التقنيات الحديثة أيضًا مثل رقمنه الوثائق والمخطوطات، وتسجيل الأغاني والقصص الشفوية، في حفظ الموروث الثقافي الليبي، وجعلته متاحًا للأجيال القادمة، وهو ما يمكن تضمينه ضمن السياسات التعليمية والثقافية الرسمية في الدولة

سادسًا- الرأي العام ووسائل الإعلام:

يلعب الرأي العام ووسائل الإعلام دورًا أساسيًا وحاسمًا في التأثير على الهوية الثقافية وفي توجيه السياسات العامة، حيث تُشكّل هذه الوسائل منصّة للتعبير عن التنوع الثقافي، ولفت الانتباه ورسم تصورات أفراد المجتمع نحو قضايا المهمة مثل الهوية والانتماء الوطني[1]، وإن فعالية الرأي العام والإعلام في التأثير على الهوية الثقافية وصنع السياسات تعتمد على مدى حرية الإعلام، ووعي المجتمع، وانفتاح المؤسسات السياسية على التنوع الثقافي، وبالتالي فإن الرأي العام والإعلام يُعدّان حلقة الوصل الحيوية بين المكونات الثقافية للمجتمع الليبي، وصياغة السياسات العامة التي يجب أن تراعي هذا التعدد لضمان الاستقرار والعدالة الاجتماعية، ومن أبرز الركائز التي يعتمد فيها الرأي العام والإعلام على دعم وتمكين السياسة العامة:

1. تُمكّن وسائل الإعلام التقليدية والرقمية من إبراز الخصوصيات الثقافية للمجتمعات الليبية المختلفة، مثل الأمازيغ والطوارق والتبو، من خلال تسليط الضوء على لغاتهم، تراثهم، وأسلوب حياتهم، ما يُسهم في تعزيز حضورهم في النقاشات العامة والسياسية.
2. يُسهم الإعلام في صناعة رأي عام ضاغط على صناع القرار. عندما تتكرر المطالب الثقافية في الفضاء الإعلامي، فإنها تتحوّل إلى قضايا سياسية، تدفع الحكومة للاستجابة من خلال قوانين أو برامج تعكس هذا التوجه.
3. مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح الأفراد خاصةً الشباب، قادرين على توجيه النقاشات العامة حول الهوية والمواطنة والانتماء. فتشكّلت حملات رقمية تطالب بإدماج اللغة الأمازيغية في التعليم، أو حماية التراث الثقافي من الإهمال.

(1) الزغلول، مريم. وسائل الإعلام والسياسة الخارجية، القاهرة، دار المعارف، 2015.

4. تؤدي وسائل الإعلام دورًا مزدوجًا؛ فهي قد تُسهم في ترسيخ الوحدة الوطنية عبر خطاب جامع يُظهر التنوع كمصدر غنى، لكنها قد تُستخدم أيضًا بشكل سلبي لنشر الاستقطاب أو تغذية الانقسامات.
5. تُعزِّز وسائل الإعلام الوعي الجماعي بالقضايا الثقافية، وتُظهر كيف يؤثر الإقصاء الثقافي في تهميش مناطق بأكملها، ما يدفع باتجاه تبني سياسات عامة أكثر عدالة وشمولًا.

سابعًا- العوامل الدولية: ان حكومات الدول في العالم تعيش وشعوبها في ظل انماط معينة من حالات التغاير والتباين على مختلف الانشطة والمجالات ، وبالتالي فإنه هذا الواقع الدولي يفرض نمطا من العلاقات المتمايزة والمؤثرة على الدول من قبل بعضها إزاء بعضها الاخر ، نظرا لعدم وجود توازنات في خصائص تلك الدول حكومات وشعوبا الامر الذي يسفر عن عدم وجود مساواة اقتصادية بين الدول[1].

لم تعد الدول في العصر الحديث تصوغ سياساتها العامة بمعزل عن العالم الخارجي، وبشكل منفصل عن محيطها الدولي، بل أصبحت السياسات الوطنية تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالعوامل الدولية التي فرضتها العولمة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو قانونية أو ثقافية فالعولمة، والمنظمات الدولية، والمصالح المتداخلة، جعلت من السياسات العامة عملية مترابطة عالميًا ويعد فهم هذه العوامل الخارجية ضرورة لصانعي القرار، ليس فقط لتفادي الضغوط والإكراهات، بل أيضًا للاستفادة من الفرص التي تتيحها المنظومة الدولية سواء عبر التعاون مع المنظمات العالمية، أو من خلال الاستفادة من التجارب المقارنة والنماذج الدولية الناجحة.

ومن هنا تبرز أهمية التعرّف على أبرز العوامل الدولية التي تؤثر في عملية صنع السياسات العامة، لفهم أبعادها وآليات تأثيرها على المستويات الوطنية.

1- الاتفاقيات والمنظمات الدولية:

تؤثر الاتفاقيات والمنظمات الدولية على عملية صنع السياسة العامة لأنها تفرض على الدول التزامات قانونية ومعايير يجب الالتزام بها، كما تقدم ضغوطًا دولية وتوجيهات، وتربط المساعدات والدعم بـ شروط وإصلاحات محددة، إضافة إلى دورها في نقل الخبرات والمعايير

1- الفهدوي ، فهمي خليفة (2016) السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل ، عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الدولية، مما يدفع صانعي السياسة إلى إلغاء او تعديل أو تبني سياسات تتوافق مع هذه الالتزامات الدولية.

2- العولمة الاقتصادية:

لقد احدثت العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية تغييرا كبيرا في المفاهيم وتشجيع المشاركة العامة ، وساعد التقدم الهائل في طرق الاتصال والمواصلات وكذلك تدني تكاليفها على الوصول الى اكبر شرائح المجتمع كافة ، وقد يسرت انظمة المعلومات والاتصالات والكمبيوتر اشتراك المواطنين في السياسات العامة من خلال ما قدمته العولمة[1] .

3- الضغوط السياسية والدبلوماسية الخارجية: تشكل قضايا السياسة العامة والسياسة الدولية بما تتضمنه من اتفاقيات ومعاهدات محورًا أساسيًا في حياة الدول والشعوب، حيث تؤثر بشكل مباشر على مصالحها وامنها وازدهارها، بل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بسيادتها الوطنية وهويتها الثقافية[(2)] وقد تمارس بعض الدول الكبرى أو التكتلات الإقليمية (مثل الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة) ضغوطًا مباشرة أو غير مباشرة؛ لتغيير أو تعديل السياسات العامة في دول معينة، خصوصًا في قضايا مثل: الحريات وحقوق الإنسان وسياسات الهجرة والعلاقات مع إسرائيل أو روسيا أو الصين.

4- الشركات متعددة الجنسيات:

الشركات العملاقة العابرة للحدود تؤثر في السياسات العامة من خلال الضغط لتسهيل قوانين الاستثمار وتعديل قوانين الضرائب والتأثير على السياسات البيئية والاجتماعية حسب مصالحها.

المشاكل المتعلقة بعملية صنع السياسات العامة:

إن عملية السياسة العامة تواجه العديد من التعقيدات، وهذا بسبب مواجهة العديد من المشاكل والكثير من المعضلات تعد جزءً من هذه العملية، وبعضها الاخر يعد تطورًا للسياسات العامة جراء ماتفرضه عليها من تحولات وتغيرات علاوة عن ذلك بأنه بعضها يؤثر على الكفاءة وفاعليتها ، فتبدأ عملية صياغة السياسة العامة بوجود مشكلة معينة وعندها تنطلق عملية التحليل السياسي ، يمكن القول بأنه مشكلات السياسة العامة كثيرة ومتنوعة ويصعب اتفاق

1-الدعجة ، حسن عبدالله. صنع السياسات العامة ،وزارة الثقافة والمجتمع المدني ،عمان ، الاردن 2019.

2-أبو عياش، عبد الاله، (2010) الراي العام ودوره في صنع القرار السياسي، عمان: دار الفكر.

المعنيين على تحديد مكوناتها واسبابها واساليب التعامل معها مثل التضخم، البطالة ، الجريمة ، الفقر والتلوث[1].

ويمكن التطرق إلى هذه المشاكل من خلال التالي:

1. المشكلات المتعلقة بالمعلومات كعدم توفر المعلومات اللازمة لتحديد أهداف ومطالب شرائح المجتمع بصورة شاملة ودقيقة ناهيك عن تصور سلم ترتيبي لها وسرية معلومات وصعوبة جمعها لمعرفة كل السياسات البديلة .
2. القيود الدستورية التي وضعت تحديدات على المؤسسات المشاركة في ممارسة السلطة وأوجدت تفاوتات مختلفة فيما بينها على المستوى المركزي واللَّامركزي .
3. ضعف التغذية العكسية بسبب ضخامة الأجهزة الإدارية الحكومية وتعقيد هيكلتها، وعدم الاستفادة من معطيات البيئة والرأي العام ووسائل الإعلام والنشر بصورة واضحة فاعلة في طرح قضايا سياسية ومعالجتها .
4. حجم الحكومة والمشكلات التي تواجهها والدرجة العالية من التعقيد في تلك المشكلات .
5. المنافسة حول المصادر النادرة الأمر الذي يعكس في وضعها مصدر اهتمام وتركيز
6. المشكلات الشخصية لصانع القرار: كالتعامل المحدود مع القضايا حسب المعلومات المتوفرة والتركيز المعين على قضايا معينة وإهمال الأخرى

.

1- ليهام، سلالمه؛ وبارة ، سمير (2015)صنع السياسات العامة دراسة في المفاهيم والمنهجية والبيئة ، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

المبحث الثاني:
تأثير الهوية الثقافية على عملية صنع السياسات العامة

تُعتبر الهوية الثقافية من الركائز الأساسية التي تُشكّل ملامح المجتمعات وتحدد أنماط تفكيرها وسلوكها الجماعي. فهي تتضمن منظومة القيم، والمعتقدات، والعادات، والتقاليد التي تميز شعبًا عن آخر، وتنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على مختلف مناحي الحياة، بما في ذلك عملية صنع السياسات العامة. في السياق المعاصر، لم تعد السياسات تُبنى فقط على اعتبارات اقتصادية أو أمنية، بل باتت تعكس أيضًا التفاعلات الثقافية والاجتماعية للمجتمع. من هنا، يكتسب البحث في تأثير الهوية الثقافية على السياسات العامة أهمية بالغة، إذ يساعد على فهم كيف تُصاغ القوانين والتشريعات، وكيف تُرسم الأولويات الوطنية بما يتماشى مع الخصوصيات الثقافية للمجتمعات. يتناول هذا المبحث العلاقة بين الهوية الثقافية والسياسات العامة، مبرزًا دور الثقافة كعنصر فاعل ومؤثر في توجيه القرار السياسي وصياغة الخطط التنموية وفي ظل تزايد التعددية الثقافية وتنامي الوعي بالحقوق الثقافية، أصبح من الضروري الاعتراف بأن عملية صنع السياسات لا تجري في فراغ، وإنما تتأثر بالسياقات الثقافية والاجتماعية التي تنشأ فيها. فالسياسات العامة، سواء كانت في مجال التعليم أو الصحة أو الاقتصاد أو الأمن، تتفاعل مع القيم المجتمعية، وتتأثر بأنماط التفكير الجماعي، ما يجعل فهم الهوية الثقافية شرطًا أساسيًا لضمان فاعلية السياسات وتحقيق العدالة الاجتماعية.

إن تجاهل الخصوصيات الثقافية عند صياغة السياسات قد يؤدي إلى نشوء توترات اجتماعية، وفجوات بين الحاكم والمحكوم، كما قد يقوّض فعالية البرامج الحكومية ويعيق التنمية المستدامة. وعلى العكس من ذلك، فإن السياسات التي تنبثق من فهم عميق للهوية الثقافية قادرة على تعزيز الاستقرار السياسي، وتكريس الانتماء الوطني، وتحقيق التوازن بين مقتضيات الحداثة واحترام التراث الثقافي.

في هذا المبحث، سنحاول تسليط الضوء على الكيفية التي تؤثر بها الهوية الثقافية على مسارات السياسات العامة، من خلال تحليل العلاقة التفاعلية بين الثقافة والسلطة، واستعراض نماذج واقعية لسياسات تأثرت بالهوية الثقافية إيجابًا أو سلبًا. كما سنتناول التحديات التي تواجه صانعي القرار في المجتمعات متعددة الثقافات، وسبل تحقيق التوافق بين التنوع الثقافي ومتطلبات الحوكمة الرشيدة.

المطلب الأول:

التأثير الثقافي واللغوي والتاريخي للهوية الثقافية في عملية صنع السياسة العامة

إن الهوية الثقافية خليط من العوامل الجوهرية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في تشكيل السياسات العامة داخل المجتمعات، فهي لا تقتصر على المظاهر الخارجية للثقافة، بل تشمل منظومة متكاملة من القيم، والمعتقدات، والعادات، واللغة، والرموز التاريخية، التي يتبناها أفراد المجتمع، وتُسهم في توجيه سلوكهم وتطلعاتهم الجماعية، ويكتسب هذا التأثير بعدًا استراتيجيًا عندما تنعكس هذه المكونات على خيارات صناع القرار السياسي، الذين يسعون غالبًا إلى صياغة سياسات تتماشى مع السياق الثقافي والتاريخي للشعب، من أجل ضمان الشرعية السياسية والاستقرار الاجتماعي.

أما البُعد التاريخي، فيُعد مرجعية رمزية وقيمية تُستند إليها النخبة السياسية في شرعنه السياسات أو تبريرها، أو مقاومة الضغوط الخارجية وتؤدي الثقافة العامة للمجتمع دورًا حاسمًا في توجيه أولويات السياسات العامة، سواء في مجالات التعليم، أو الإعلام، أو التشريعات، حيث تفرض الهوية الثقافية حدودًا لما يمكن قبوله أو رفضه في السياسة العامة.

ومن هذا المنطلق، لا يمكن فهم أو تحليل السياسات العامة بمعزل عن السياق الثقافي الذي نشأت فيه، لأن الهوية الثقافية تشكّل الإطار المرجعي الذي يُحدد معايير الصواب والخطأ، والممكن والمستحيل، في سلوك الدولة تجاه مواطنيها.

أولًا – البعد الثقافي و اللغوي:

تُعد اللغة أحد الركائز اعمدة الهوية الثقافية وأكثرها تعبيرًا عن روح المجتمع وذاكرته الجمعية. فهي ليست فقط وسيلة للتواصل، بل أداة تحمل في طياتها القيم والتقاليد والرموز التي تشكّل وجدان الأمة وتوجه سلوك أفرادها ومن هذا المنطلق، تحتل اللغة مكانة مركزية كبيرة في تشكيل السياسات العامة إذ تؤثر بشكل مباشر في مجالات متعددة كالتعليم، والإعلام، والإدارة، والتشريع، وحتى في التوازنات السياسية داخل الدولة[1].

1– شهيب، عادل . (2006). الثقافة والهوية – إشكالية المفاهيم والعلاقة، ص45 . بيروت: دار الفكر العربي.

إن الهوية اللغوية تعكس التعدد الثقافي والعرقي في أي مجتمع، ويُصبح الاعتراف بها ضرورة سياسية ومجتمعية في الدول التي تتسم بالتنوع اللغوي، فاللغة تُستخدم لتعزيز الانتماء، وتُسهم في تعزيز الثقة بين المواطن والدولة، خاصةً عندما يشعر الأفراد أن لغتهم الأم معترف بها ومستخدمة في الخطاب الرسمي والسياسات العامة. وفي المقابل، قد يؤدي تهميش بعض اللغات أو فرض لغة واحدة قسرًا إلى الإقصاء الثقافي، وإثارة النزاعات، وتقويض الشعور بالمواطنة المتساوية.

من جهة أخرى، تؤثر اللغة على السياسات التعليمية من حيث لغة التدريس وإدماج اللهجات أو اللغات المحلية وغرس المبادئ والقيم التربوية[1]، كما تلعب دورًا في توجيه الإعلام الرسمي والخاص، وفي بناء الخطاب السياسي الذي يُخاطب الشعوب بلغتها ومفرداتها الخاصة. كذلك، تؤثر اللغة في إمكانية مشاركة فئات متعددة من الشعب في الحياة السياسية والاقتصادية، حيث يشكّل الحاجز اللغوي عائقًا أمام الفهم والمشاركة الفعَّالة إذا لم تُراعَ التعددية اللغوية في مؤسسات الدولة.

وفي سياق العولمة والانفتاح الثقافي، أصبحت السياسات اللغوية أكثر تعقيدًا، إذ لم تعد اللغة الوطنية وحدها محور الجدل، بل أضيفت إليها تحديات تتعلق بسيطرة لغات أجنبية، وتداخل الهويات، مما يدفع صناع القرار إلى الموازنة بين حماية الهوية الثقافية والانخراط في العالم المعاصر.

من هنا، فإن التأثير اللغوي للهوية الثقافية ليس أمرًا هامشيًا في صنع السياسات العامة، بل هو عامل حيوي يتطلب تفكيرًا استراتيجيًا ومقاربةً شاملةً تراعي التنوع، وتؤسس لتماسك اجتماعي طويل الأمد. وسيحاول هذا المبحث تحليل أبعاد هذا التأثير، وإبراز كيف يمكن للسياسات اللغوية أن تسهم في تحقيق العدالة الثقافية وبناء دول متماسكة تعترف بتعدد روافدها الحضارية.

مكونات البعد الثقافي و اللغوي للهوية الثقافية:

تنبثق الهوية الثقافية من مجموعة من عناصر تتفاعل فيما بينها؛ لتمنح الإنسان شعورًا بالانتماء والتميّز، ويأتي في مقدمتها البُعدان اللغوي والثقافي بوصفهما حجر الأساس في بناء الوعي الجماعي، وترسيخ الهوية عبر الأجيال ويعتبران إطار مرجعي لها.

1 – خضر، وفاء السيد. (2017). الإعلام التربوي: سياساته – تخطيطه. ص26 القاهرة: دار الكتاب الحديث.

فاللغة ليست مجرد أداة للتواصل، بل هي حاملة للمعاني والقيم والتقاليد، كما أنها وسيلة لحفظ الذاكرة الجماعية، وهي عبارة عن وعاء يحتوي على مكونات وجدانية ومعتقدات المجتمع[1] ، أمَّا الثقافة فهي الإطار الذي يتضمن العادات، والتقاليد، والمعتقدات، والرموز، التي تحدد نمط حياة الأفراد، وتوَّجه سلوكهم الاجتماعي والسياسي. وانطلاقًا من هذا التداخل العميق بين اللغة والثقافة، تتشكل ملامح الهوية الثقافية في بعدها المتكامل، لفهم هذه الهوية فهمًا أعمق لابد من الوقوف عند مكونات البعد اللغوي والثقافي لأنه اللغة ركيزة الثقافة[2] ، وتحليل أدوارها في بلورة الوعي الفردي والجماعي، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وحماية الخصوصية الحضارية في ظل التحديات المتزايدة للعولمة، والانفتاح الثقافي و,يمثّل البعد الثقافي واللغوي أحد الركائز الأساسية في تشكيل الهوية الثقافية، ويتضمن:

1-اللغة الأم:

اللغة الأم ليست مجرد وسيلة للنطق والتواصل، بل هي العمود الفقري للهوية الثقافية، ووسيلة لحفظ الذاكرة الجمعية، وبناء الوعي والانتماء فهي تحمل اللغة الأم في طياتها الموروثات التاريخية، والحكايات الشعبية، والأمثال، والمعتقدات، وكلُّها عناصر تُعبّر عن هوية المجتمع وثقافته ومن خلال هذه اللغة، تنتقل القيم والمعايير الاجتماعية من جيل إلى آخر، مما يعزِّز الاستمرارية الثقافية والانتماء الجماعي، فعندما يستخدم الفرد لغته الأم، فإنه يشعر بالارتباط بالجماعة التي يتقاسم معها نفس اللغة ما يُعزُّز الشعور بالانتماء والهوية الوطنية أو القومية، فاللغة تُغذِّي الروابط العاطفية والرمزية التي تجمع أفراد المجتمع، وتخلق لديهم إدراكًا مشتركًا للواقع والتاريخ وعندما تتعرض اللغة الأم للتهميش أو الإقصاء، سواء من خلال السياسات التعليمية أو الإعلامية بسبب الهيمنة الثقافية الأجنبية، يحدث نوع من الاضطراب في الهوية الثقافية، وقد يشعر الأفراد بالاغتراب الثقافي أو الانفصال عن جذورهم ولهذا فإن الحفاظ على اللغة الأم يعني في جوهره الحفاظ على الهوية نفسه.

1-السعيد، م. (2022، 18 مارس). اللغة والهوية. صحيفة الاقتصاد.
https://www.aleqt.com/2022/03/18/article_2281216.html

2- شهيب، عادل . الثقافة والهوية – إشكالية المفاهيم والعلاقة. مصدر سابق.

2- اللهجات المحلية:

تُستخدم اللهجات أحيانًا كوسيلة لتمييز الجماعات عن بعضها داخل المجتمع، سواء على مستوى القبيلة أو المنطقة أو المدينة و غالباً ما ترتبط اللهجة بمكان محدد أو جماعة معينة، ويمنح استخدامها شعورًا بالانتماء والخصوصية.

تحمل اللهجات المحلية مفردات ومصطلحات وتركيبات لغوية تعبّر عن التراث الشفهي المحلي، كالأمثال والحكايات الشعبية والأغاني التقليدية، ومن خلالها يتم نقل هذا التراث عبر الأجيال، مما يجعلها أداة قوية في حفظ الذاكرة الثقافية ، فعندما يتحدث الإنسان بلهجته المحلية، يشعر بالقرب من مجتمعه وبيئته الأصلية، وهذا يُعزِّز إدراكه لهويته وموقعه داخل النسيج الاجتماعي والثقافي العام ويجعله متميزًا، وهذا التميز قد يكون مصدر فخر واعتزاز بالهوية الثقافية، لكنه قد يتحول أحيانًا إلى مصدر للتهميش أو الصراع إذا لم يُدار ضمن إطار التعددية الثقافية.

يمكن القول إن اللهجات المحلية ليست فقط وسيلة تواصل، بل هي مُكوَّن جوهري من مكونات الهوية الثقافية، تعكس التنوع والانتماء والخصوصية. والحفاظ عليها وتقديرها يعني احترام تعددية الهوية الثقافية وتعزيز الارتباط بالتراث والبيئة المحلية.

3- المفردات والمصطلحات الثقافية:

المفردات والمصطلحات الثقافية ليست أدوات لغوية محايدة، بل هي محركات للوعي، وتُشكّل النسيج الرمزي الذي تُبنى عليه الهوية الثقافية وتنتقل من خلاله[1] ، كما أن لها تأثيرًا مباشرًا وغير مباشر على صنع السياسات العامة، من خلال تأثيرها على تصورات صانعي القرار، وتوجيههم نحو سياسات منسجمة مع القيم الثقافية للمجتمع ولهذا فإن فهم القاموس الثقافي السائد هو مفتاح لفهم خيارات الدولة، وتوجهات مجتمعاته، فهي تحمل في طياتها تصورات المجتمع حول مفاهيم كبرى مثل الشرف، الكرامة، الجيرة، العيب، البركة، وهذه الكلمات ليست قابلة للترجمة الدقيقة؛ لأنها مرتبطة بسياق ثقافي معيّن وبالتالي، فإنها تشكّل حجر الزاوية في فهم الذات الجماعية وتحديد الانتماء الثقافي، فالمفردات الخاصة بالثقافة تمثل هوية رمزية لأفرادها، وتساعدهم على التمايز عن المجتمعات الأخرى، فلكل مجتمع قاموسه الخاص الذي يعبر عن تاريخه وتجربته

1- أديتيا، فيقري، رافلي، زينال ، محمد عفيف، وإرلينا، إرلينا. (2025). اللغة العربية والهوية الثقافية: مراجعة منهجية للأدبيات السوسيولغوية. مجلة تعليمي: مجلة التربية العربية والدراسات العربية، 4(2)، 283–306.
https://doi.org/10.53038/tlmi.v4i2.312

الحضارية، فغالبًا ما تتأثر السياسات العامة بالمفاهيم السائدة في المجتمع، والمفردات التي تُعبّر عنها، فعلى سبيل المثال عندما تُهيمن مفاهيم مثل "الستر" أو "العيب" أو "التكافل" في الخطاب الاجتماعي، فإن السياسات المتعلقة بالأسرة، والرعاية الاجتماعية، والتعليم، تأخذ بعين الاعتبار هذه المرجعيات، وهذه المفردات قد تتحول من مجرد مفردات إلى محركات فعل سياسي وتشريعي، خاصةً في مجتمعات تمر بتحولات أو تواجه تهديدات ثقافية .

4– السياسات اللغوية:

السياسات اللغوية هي مجموع القرارات والتوجهات التي تعتمدها الدولة أو المؤسسات الرسمية لتنظيم استخدام اللغة داخل المجتمع وتشمل هذه السياسات: اختيار اللغة الرسمية أو الوطنية للدولة وتحديد لغة التعليم والإعلام والإدارة ودعم أو تهميش اللغات واللهجات المحلية وسياسات الترجمة .

فعندما تُعتمد اللغة الأم أو اللغة التراثية كلغة رسمية أو تعليمية، فإن ذلك يُعزِّز الهوية الثقافية الوطنية، ويقويَّ ارتباط الأفراد بتراثهم الثقافي واللغوي، فعند اعتماد لغة معينة كلغة وطنية يعكس توَّجه الدولة نحو تعزيز هويتها الثقافية. أما تهميشها لصالح لغة أجنبية، فيُضعف هذه الهوية، ويُحدث نوعًا من الاغتراب والانفصال بين الأفراد ومجتمعهم

5–القيم الثقافية والقرار السياسي:

إن القيم الثقافية من المرتكزات الأساسية التي تشكّل وعي الشعوب وتوجه سلوكهم، وهي اداءة رئيسية تنعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مختلف مجالات الحياة، ومنها المجال السياسي[1]، فالثقافة لا تقتصر على الفنون أو العادات، بل تتضمن منظومة من المبادئ والمعتقدات التي تؤثر على كيفية فهم المجتمعات للسلطة، والعدالة، والمصلحة العامة، ومن أهم هذه المبادئ احترام الأسرة والروابط الاجتماعية، وتقدير التعليم والعلم والولاة للوطن والتضامن المجتمعي، وفي هذا السياق تبرز أهمية القيم الثقافية باعتبارها مرجعية غير رسمية لكنها فاعلة في توجيه صناعة القرار السياسي، فهي تؤثر في تحديد أولويات السياسات العامة، وتضع إطار لكافة مواقف المجتمع من القرارات، وتشكل البيئة الأخلاقية التي يتحرك ضمنها صانع القرار الذي يسعى إلى الحفاظ الشرعية والاستقرار.

1 - ستون، ديبورا أ. (2012). مفارقة السياسات: فن اتخاذ القرار السياسي (الطبعة الثالثة). نيويورك: دار دبليو. دبليو. نورتون وشركاه. ص 3.

ثانيا – الثقافة كعامل مؤثر في السياسة العامة

تلعب الثقافة دورًا حاسمًا في تشكيل وصياغة السياسات العامة، إذ تمثل الإطار القيمي والمعياري الذي تتحرك داخله الدولة والمجتمع، فالثقافة لا تُختزل فقط في الفنون والعادات والتقاليد، بل تشمل منظومة متكاملة من التصورات والقيم الجماعية التي تُحدد كيفية فهم الناس للسلطة، والقانون، والمصلحة العامة، وهو ما ينعكس على عملية صنع القرار السياسي، فيذهب العديد من الباحثين إلى أن السياسة العامة لا يمكن أن تُفهم بمعزل عن السياق الثقافي الذي تنشأ فيه، فالثقافة تُحدِّد ما يُعتبر "مقبولًا" أو "مرفوضًا" في أعين المواطنين، كما تُشكّل رؤيتهم حول ما ينبغي أن تقوم به الدولة، فعلى سبيل المثال في المجتمعات ذات الطابع التقليدي، قد تكون السياسات التعليمية أو الصحية محكومة برؤية دينية أو قيمية محددة، ما يجعل عملية الإصلاح رهينة لتلك الثقافة[1]، مما يجعل عملية الإصلاح رهينة لتلك الثقافة .

بينما في المجتمعات الحديثة، قد تكون السياسات أكثر تحرُّرًا وتنوُّعًا، وتشير بعض الدراسات إلى أن التحولات الثقافية تؤثر بشكل مباشر على أولويات السياسة العامة، حيث تميل المجتمعات التي تنتقل من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية إلى المطالبة بسياسات بيئية وحقوقية أكثر من المطالبة بسياسات اقتصادية بحتة[2].

كما يُلاحظ أن الثقافة تؤثر في اختيار أدوات تنفيذ السياسة العامة، فالمجتمعات التي تحترم السلطة تميل إلى تقبل السياسات الفوقية، بينما تتطلب المجتمعات التشاركية سياسات تشاورية وتوافقية، كما أن اللغة كعنصر ثقافي تؤثر في محتوى السياسات، فالدول متعددة اللغات تواجه تحديًا في صياغة سياسات لغوية عادلة، كما هو الحال في كندا وبلجيكا، حيث تُراعي السياسات التنوع اللغوي لضمان الانسجام، ويفسر "جون ستيوارت ميل" في كتابه عن الحكم التمثيلي أن الثقافة المشتركة بين الشعب والحاكم تُعد شرطًا لتحقيق شرعية السياسات واستقرارها. أمَّا في البلدان التي تعاني من صراعات ثقافية أو انقسامات تعود إلى الهوِّية ، فتواجه السياسات العامة معضلة الشرعية والفعالية.[3]

1–هوستي، جيرهت. (2001) . عواقب الثقافة: مقارنة القيم والسلوكيات والمؤسسات والمنظمات عبر الدول (ط2) .ص256، ثاوزند أوكس، كاليفورنيا: دار نشر ساج للنشر الأكاديمي.

2–إينغهارت، رونالد. (1997) . التحديث وما بعد التحديث: التحول الثقافي والاقتصادي والسياسي في 43 مجتمعًا. برينستون، نيوجيرسي: دار نشر جامعة برينستون، ص4.

3–جون ستيوارت ميل. (1861) . الاعتبارات حول الحكم التمثيلي.(ط1) لندن: دار نشر Parker, Son and Bourn، ص. 230

إن تجاهل الثقافة في السياسة العامة قد يؤدي إلى سياسات شكلية أو مرفوضة شعبيًا، كما حصل في بعض برامج التنمية لذلك تنادي الدراسات بضرورة دمج الثقافة كعامل تفسيري لفهم اختلافات السياسات بين الدول وإن استيعاب الأبعاد الثقافية في التخطيط والتنفيذ والتقييم لا يجعل السياسات أكثر قبولًا فقط، بل يزيد من فاعليتها واستدامتها، فالسياسات التي تنبثق من الثقافة المحلية وتُراعي قيم المجتمع تكون أكثر ملاءمة ونجاحًا من تلك المستوردة أو المفروضة من الأعلى.

ثالثا– الثقافة كقوة ناعمة في توجيه القرارات السياسية:

عرف المفكر الأميركي جوزيف ناي (Joseph S. Nye) القوة الناعمة (Soft Power) بأنها: القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الجاذبية بدلًا من الإرغام أو دفع الأموال، وهي تنبع من جاذبية الثقافة والقيم السياسية، والسياسات التي يُنظر إليها على أنها شرعية أو ذات سلطة معنوية.

وحاول المفكر الأميركي جوزيف ناي الإشارة إلى قدرة الدول والمجتمعات على التأثير في الآخرين، وجذبهم دون استخدام القوة أو التهديد، بل من خلال الإقناع والرمزية والقيم المشتركة.

وتشكل الثقافة منظومة من الرموز، والقيم، والتقاليد، واللغة، والفنون، والمعارف، والسلوكيات الاجتماعية، وهي العناصر التي تُكسب المجتمعات طابعها الخاص، وتؤثر على كيفية تفكير الأفراد والجماعات واتخاذهم للقرارات. وعندما تُستخدم هذه العناصر في التأثير على صناع القرار، فإنها تتحول إلى قوة ناعمة ذات تأثير فعّال في التوجيه السياسي.

ففي السياسة الداخلية، تُستخدم الثقافة لتعزيز شرعية النظام السياسي من خلال الترويج للهوية الوطنية، واللغة الرسمية، والرموز الثقافية المشتركة مثل النشيد الوطني والأعياد العامة، كما تساعد الثقافة في تهيئة الرأي العام وتوجيهه، حيث تميل الحكومات إلى استخدام الأدب، والتعليم، ووسائل الإعلام لنشر قيم معينة تتماشى مع سياساتها، مما يسهل تمرير القرارات وتطبيقها.

أمَّا على المستوى الدولي، فتلعب الثقافة دورًا كبيرًا في تعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي للدولة، فالدول التي تمتلك ثقافة مؤثرة عالميًا (كالولايات المتحدة من خلال السينما والموسيقى، أو فرنسا من خلال اللغة والمطبخ، أو اليابان من خلال التكنولوجيا والفنون) تتمتع بقدرة أكبر على التأثير في السياسات الدولية، وكسب الحلفاء، وتوجيه السياسات العالمية

وفي حالة الأزمات و الحروب وما بعدها تُستخدم الثقافة كوسيلة لإعادة تشكيل صورة الدولة خارجيًا، فيما يعرف بـ"الدبلوماسية الثقافية" فالدول تسعى إلى تصدير ثقافتها من خلال برامج التبادل الثقافي، والمنح الدراسية، والمعارض الفنية، والبعثات التعليمية، وكلها وسائل تُعزِّز من جاذبية الدولة وتُكسبها قبولًا شعبيًا وسياسيًا في الخارج. بينما في السياقات غير الديمقراطية، قد تُستخدم الثقافة كذلك لتبرير السياسات القمعية، عبر توظيف مفاهيم دينية أو تقليدية لتثبيت بنى السلطة و في المقابل، في النظم الديمقراطية، تُستخدم الثقافة لتعزيز الحوار والمشاركة السياسية من خلال تنمية الوعي السياسي والثقافي لدى المواطنين.

كما أن المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التعليمية، والمراكز الثقافية تلعب، دورًا بارزًا في توظيف الثقافة لتوجيه النقاش السياسي وتشكيل السياسات، إذ تُعتبر هذه الفضاءات منابر لنشر قيم حقوق الإنسان، والمواطنة، والمساواة، مما يؤثر في صناعة القرار، خاصة في الدول التي تشهد تحولات سياسية أو اجتماعية، الجدير بالذكر أن الثقافات ليست دائمًا موَّحدة أو متجانسة، فالتعدد الثقافي داخل الدولة قد يؤدي إلى صراع بين الهويات، ما يجعل توجيه القرارات السياسية يتأثر بصراعات ثقافية داخلية، كما هو الحال في المجتمعات متعددة الأعراق أو الأديان، حيث تُستخدم الثقافة أحيانًا كأداة للتفاوض، وأحيانًا كذريعة للإقصاء.

إذًا، يمكن القول إن الثقافة قوة ناعمة بامتياز، لكنها مزدوجة التأثير: يمكن أن تكون عنصرًا للوحدة والإقناع والحوار، كما يمكن أن تتحول إلى وسيلة للهيمنة أو التفرقة، تبعًا لكيفية استخدامها ومن يستخدمها .

ثانيًا – البعد التاريخي:

ان الذاكرة التاريخية للهوية الثقافية هي الشاهد الوحيد على احداث الماضي والحاضر وما يمكن ان يسفر عن المستقبل[1] ، هذه الهوية التي تتكون من عناصر لغوية، دينية، اجتماعية، فنية وتاريخية ليست وليدة اللحظة، بل هي نتاج تراكم تاريخي طويل يعكس تجارب الشعوب، وتفاعلها مع محيطها ، ويُظهِر كيف أثّرت الذاكرة الجمعية في بلورة تصورات الجماعة حول ذاتها وعلاقتها بالأخرى ، من هنا ينبثق البعد التاريخي للهوية الثقافية باعتباره حجر الأساس في بناء رؤى استراتيجية مستدامة للسياسات العامة.

1–حسين ، محسن محمد ، طبيعة المعرفة التاريخية وفلسفة التاريخ (اربيل : مؤسسة موكرياني ، 2012) ص10 .

لقد عرفت المجتمعات على مر العصور تحولات جذرية بفعل الحروب، الاستعمار، الهجرات الثورات، والتغيرات الاقتصادية، وكلها عوامل أسهمت في إعادة تشكيل ملامح الهوية الثقافية الوطنية، غير أن الثابت في هذه التحولات كان سعي الشعوب إلى الحفاظ على جوهرها الثقافي مما جعل السياسات العامة في كثير من الحالات انعكاسًا واعيًا أو غير واعٍ لهذه الهوية المتجذرة في التاريخ، فالمشرّع حين يضع سياسة تعليمية، مثلًا، لا يمكنه أن يتجاهل اللغة الأم والتاريخ الوطني؛ لأنها تمثل عنصرًا من عناصر الانتماء والولاء.

في السياقات الوطنية المختلفة، كانت النخُب السياسية والثقافية تدرك أهمية استحضار البعد التاريخي للهوية الثقافية في عملية صنع السياسات، سواء أكان ذلك في ظل الأنظمة الاستعمارية التي سعت إلى طمس الخصوصيات المحلية، أم في فترات ما بعد الاستقلال، حيث اتجهت الدول نحو "بناء الدولة الأمة" وإعادة إحياء الرموز الثقافية، من هنا يصبح التاريخ الثقافي بمثابة مرجع استراتيجي لا يمكن تجاوزه، بل يجب الاستئناس به لتجنب القطيعة بين المجتمع وصنّاع القرار.

تظهر أهمية هذا البعد التاريخي بشكل جلّي في الدول التي شهدت صراعات داخلية أو انقسامات عرقية وثقافية، حيث تصبح الهوية عنصرًا حاسمًا في مشاريع المصالحة الوطنية وتزيد من الاحساس الاجتماعي للمواطن [1]، فالفشل في إدماج العناصر الثقافية المتنوعة ضمن سياسة عامة عادلة قد يؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي، و في المقابل فإن الاعتراف بالتعددية الثقافية والتاريخية في السياسة التعليمية، الإعلامية أو الثقافية، يفتح الباب أمام التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي.

من ناحية أخرى، لا يمكن الحديث عن الهوية الثقافية بمعزل عن الديناميات العالمية، حيث أصبحت السياسات العامة خاضعة لتأثيرات العولمة التي تهدد الخصوصيات الثقافية المحلية ومع ذلك، فإن المجتمعات التي وعت بتاريخها الثقافي، وتشبثت بجذورها التاريخية، استطاعت التكيّف مع هذه المتغيرات دون التفريط في هويتها، وهنا يظهر الدور الحقيقي للسياسة العامة في إيجاد توازن بين التحديث والانتماء.

إن التفاعل بين الهوية الثقافية والتاريخ والسياسات العامة ليس مجرد ترف فكري، بل هو ضرورة حيوية في عالم تتصاعد فيه الدعوات إلى الانفتاح من جهة، والتمسك بالخصوصيات من جهة

1-الشيخ ، رأفت ، تفسير مسار التاريخ ،(القاهرة :عين للدراسات والبحوث،2000)ص14.

أخرى، فكل سياسة عامة لا تنطلق من فهم عميق للسياق التاريخي والثقافي للمجتمع، تكون مهددة بالرفض الشعبي، أو بعدم الفعالية على المدى الطويل.

بناء على ما تقدم، يصبح من الضروري إعادة قراءة التاريخ الثقافي للأمم عند صياغة السياسات العامة، لأنه لا يمكن للمؤسسات الحديثة أن تنجح بعيدًا عن الإرث الثقافي المشترك و الرؤية الثقافية الجمعية التي تشكّلت عبر قرون من الزمن، فعملية صنع السياسات لا تصاغ من خلال مقاربات تقنية فقط، وإنما هي عملية ثقافية ذات أبعاد رمزية وتاريخية.

خصائص البعد التاريخي للهوية الثقافية

يظهر البعد التاريخي للهوية الثقافية كعنصر جوهري، لا يمكن فصله عن مكونات الهوية الأخرى، إذ يشكّل الخلفية الزمنية التي تحدد ملامح الانتماء، وتربط الحاضر بالماضي، وتوَّجه تصورات الأفراد والمجتمعات نحو المستقبل.

يمتاز هذا البعد التاريخي بعدة خصائص تميّزه عن غيره من الأبعاد منها:

أولًا – تراكمي: يتشكل بفعل تجارب متواصلة من الأجيال المتعاقبة، تحمل في طياتها قصص النضال، والهجرة، والتحول الاجتماعي والثقافي.

ثانيًا – رمزي: بحيث تُختزن فيه المعاني والدلالات التي تعبّر عنها الشعائر، والمعالم التاريخية، واللغة، والتراث الشعبي.

ثالثًا– يتصف البعد التاريخي بكونه مُؤسِّسًا للوعي الجمعي: حيث يمنح الأفراد شعورًا بالاستمرارية والارتباط بالجذور، ويُسهم في بناء مشاعر الانتماء والولاء للمجتمع أو الأمة.

رابعًا– متحرك وغير جامد: أي أن الهوية الثقافية ليست صورة ثابتة تُنقل من جيل إلى آخر دون تغيير، بل هي تتفاعل مع التغيرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتُعاد قراءتها وتأويلها وفق متطلبات العصر. فالتاريخ لا يُستحضر فقط بوصفه سردًا لما مضى، بل باعتباره أداة لفهم الحاضر وإنتاج المعنى في زمن التحولات .

لذلك نقول: إن فهم خصائص البعد التاريخي للهوية الثقافية لا يكتفي بمجرد استعراض الأحداث أو الوقائع، بل يتطلب تحليلًا عميقًا لكيفية تشكّل الذاكرة الجماعية، وكيف تُستثمر الرموز التاريخية في بناء السياسات العامة، وتشكيل الرأي العام وصياغة الخطاب الوطني، فكل مجتمع

يحمل في طيات هويته تجارب الماضي التي تحدد موقعه في الجغرافيا السياسية والثقافية، وتحدد كذلك كيف يواجه تحديات العولمة، والحداثة، والتغير.

مكونات البعد التاريخي للهوية الثقافية:

مكونات البعد التاريخي للهوية الثقافية تتضمن مجموعة من العناصر التي تشكل الذاكرة الجماعية للمجتمعات وتُسهم في صياغة وبلورة هويتهم عبر الزمن. هذه المكونات ترتبط بتجارب الشعوب المتراكمة، وتمثل المرجعية الرمزية التي تستند إليها المجتمعات في تحديد من تكون ومن أين أتت، وإلى أين تتجه. فيما يلي أبرز مكونات هذا البعد:

أولًا – الذاكرة الجماعية:

فهي تشمل الأحداث التاريخية الكبرى التي عاشها المجتمع، مثل الاستعمار، الثورات، الحروب، النكبات، الانتصارات، والتحولات السياسية والاجتماعية، كل هذه الأحداث تترسخ في الوجدان الشعبي، وتؤثر في رؤية المجتمع لذاته والآخر.

ثانيًا– الرموز الوطنية والتاريخية:

مثل الأبطال القوميين، الشهداء، الشخصيات التاريخية الملهمة في الذاكرة الجماعية، المعالم الأثرية، والأعياد الوطنية فتُستخدم هذه الرموز لتجسيد معاني الكرامة، والاستقلال، والانتماء، والصمود وتُستحضر في السياسات العامة لتوحيد الصف الوطني[1].

ثالثًا– التجارب الاستعمارية وحركات التحرر الوطني:

تشكّل الهوية الثقافية من خلال استمرارية الماضي المشترك المحفوظ في الذاكرة الثقافية، والتي تشمل الأحداث التاريخية، والسرديات التأسيسية، والرموز الدلالية التي تستعيدها الجماعة بوصفها جزءًا من تراثه ، فالتجربة الاستعمارية وما تبعها من حركات تحرر من أبرز مكونات البعد التاريخي، إذ تُشكّل وعيًا سياسيًا وثقافيًا مشتركًا، وتُعزز من قيمة السيادة والاستقلال في وجدان المجتمع، وتؤثر في التوجهات السياسية المعاصرة[2].

1– أحمدية، علي عبد اللطيف. (2005). صنع ليبيا الحديثة: الدولة، المقاومة، والأسطورة. ترجمة: محمد الطاهر الجراري. طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين.

2– آسمن، يان. (2011). الذاكرة الثقافية والحضارة المبكرة: الكتابة، الاستذكار، والخيال السياسي. مطبعة جامعة كامبريدج.

رابعًا –التراث الثقافي (المادي واللامادي):

يشمل العادات والتقاليد، الحرف، الموسيقى، الأزياء، الطقوس الدينية والاجتماعية، بالإضافة إلى المعمار، والمخطوطات، والآثار. هذا التراث يُشكل جزءًا أساسيًا من ذاكرة الشعوب، ويُستخدم كأداة للحفاظ على الخصوصية الثقافية والهوية الوطنية.

خامسًا– الخطابات التاريخية والرواية الرسمية للتاريخ:

طريقة الرواية التي تعتمدها الدولة في المناهج الدراسية، ووسائل الإعلام، والخطابات السياسية، تُعد أداة لصياغة وعي جماعي موجه، مما يؤثر على تشكيل الهوية الثقافية وتوجيه السياسات العامة، فالتاريخ الذي اصبح جزءا من أيديولوجية الامة ....ليس ما تم الاحتفاظ به رسميا وانما ماتم كتابته وتصويره وتعميمه[1].

سادسًا– العلاقات التاريخية مع الشعوب والأمم الأخرى:

تشمل التحالفات، النزاعات، الحروب والتبادلات الحضارية، والتي تؤثر في كيفية نظر المجتمع إلى الآخر، وفي بناء السياسات الخارجية وفقًا لذاكرة تاريخية معينة.

تحديات استثمار البعد التاريخي في صناعة القرار السياسي:

إن استثمار البعد التاريخي للهوية الثقافية في صناعة القرار السياسي مهم جدًا، فهو يعتبر أداةً فعَّالة في تعزيز الشرعية السياسية، وبناء خطاب وطني موِّحد، ودعم الانتماء الجماعي، إذ يشكل التاريخ، بما يحمله من رموز وأحداث وتجارب أحد أبرز مصادر الإلهام التي تستند إليها النخب السياسية في رسم السياسات العامة، وتوجيه الرأي العام، وتفسير التوجهات الرسمية ومع ذلك، فإن توظيف التاريخ في الحقل السياسي لا يخلو من الإشكالات والتحديات، خصوصًا عندما يتحول من مرجعية معرفية إلى أداة أيديولوجية ، فالسياسيون قد يلجؤون إلى قراءة انتقائية أو تأويلية للتاريخ بما يخدم مصالح آنية، مما يؤدي إلى تزييف الذاكرة الجماعية، أو تعميق الانقسامات داخل المجتمع، خاصة في الدول التي تعرف تعددية ثقافية أو صراعات تاريخية غير محسومة، من هنا تأتي أهمية تناول تحديات استثمار البعد التاريخي في القرار السياسي، لفهم كيف يمكن أن يتحول التاريخ من أداة توحيد إلى عنصر توتر، وكيف توازن الدول بين استدعاء

1–هوبسباوم، إ. ج.، ورانجر، ت. (محرران). (1983). اختراع التقاليد. ترجمة: [اسم المترجم إذا وُجد]. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.

الذاكرة الجماعية وتجنب إعادة إنتاج الأزمات الماضية، كما يُسلط هذا المحور الضوء على مخاطر الاستخدام الأيديولوجي للتاريخ، ودور المؤسسات التعليمية والإعلامية في تشكيل الوعي بالتاريخ، إضافة إلى الحاجة إلى قراءة نقدية ومتوازنة للماضي تخدم الحاضر والمستقبل دون الوقوع في فخ التقديس أو التلاعب .

أولًا – الانتقائية في قراءة التاريخ:

تعتبر الانتقائية في قراءة التاريخ من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات، لا سيما حين يتحول التاريخ من مجال معرفي يهدف إلى فهم الماضي، إلى أداة أيديولوجية يُعاد من خلالها تشكيل الحاضر وتوجيه المستقبل، وتعني "القراءة الانتقائية" اختيار أحداث أو شخصيات أو مراحل معينة من التاريخ، وتضخيمها أو إعادة تأويلها، وتجاهل أو طمس عناصر أخرى لا تتماشى مع الأهداف السياسية أو الأيديولوجية للجهة المسيطرة على الخطاب التاريخي.

في السياقات السياسية، غالبًا ما تُستخدم هذه الانتقائية لأغراض شرعنه الأنظمة، أو توحيد الهوية القومية، أو تبرير الإقصاء السياسي والثقافي، فبعض الأنظمة تسعى إلى تقديم نفسها بوصفها امتدادًا "شرعيًا" لمجد تاريخي سابق، أو "وريثًا" وحيدًا لثورة أو مقاومة وطنية، وتقوم بالتالي بإعادة صياغة الذاكرة الجمعية بما يخدم صورتها.

وقد حذَّر المؤرخ البريطاني إريك هوبسباوم (Eric Hobsbawm) في كتابه "اختراع التقاليد" (The Invention of Tradition, 1983) من هذا النوع من القراءة، مؤكدًا أن كثيرًا من الممارسات التي تبدو "تقليدية" أو "تاريخية" ما هي إلا اختراعات حديثة تُستخدم لبناء ولاءات قومية أو سياسية، كما يشير إلى أن التاريخ في أيدي السلطة، يتحول أحيانًا إلى "مسرح" يُنتقى منه ما يناسب السلطة، ويُقصى منه ما يهدد سرديتها[1]، ويحذر العديد من المؤرخين من أن هذا النوع من القراءة يُنتج تاريخًا رسميًا مشوّهًا، يفرض رواية واحدة على حساب التعدد، ويخلق فجوة بين الذاكرة الجماعية الحقيقية والخطاب العام، وفي العالم العربي تعتبر الانتقائية في قراءة التاريخ إحدى القضايا الحساسة، خصوصًا في الدول التي مرت بتجارب استعمارية أو انقلابات أو صراعات أهلية، ففي ليبيا يُمكن رصد ملامح واضحة للقراءة الانتقائية للتاريخ خاصةً خلال العقود الأخيرة من الحكم السابق (1969–2011) فقد اعتمد نظام معمر القذافي على إعادة

1- إريك هوبسباوم، تيرينس رينجر (تحرير) اختراع التقاليد، 1983 دار النشر Cambridge University Press لندن

صياغة التاريخ الليبي بشكل يخدم رؤيته الأيديولوجية والسياسية، حيث جرى تضخيم دور "ثورة الفاتح" في الخطاب الرسمي، وتقديمها بوصفها النقطة الفاصلة في تاريخ البلاد، مع تهميش فترات مهمة من التاريخ الليبي الحديث، خصوصًا عهد المملكة الليبية المتحدة (1951–1969)، الذي أُسقط من المناهج التعليمية والإعلام الرسمي، على الرغم كونه شهد الاستقلال وتأسيس أول دستور ومؤسسات وطنية، كذلك تم إقصاء بعض الشخصيات الوطنية التي لعبت دورًا بارزًا في مقاومة الاستعمار الإيطالي أو في بناء الدولة الحديثة، مقابل التركيز شبه الحصري على رمزية عمر المختار، الذي وظَّفته الدولة كرمز مقاوم جامع، بينما أُهملت مقاومات محلية أخرى أو لم تُمنح ذات الزخم الرمزي، مثل دور الحركة السنوسية أو الكتائب الشعبية في الجبل الغربي وفزان.

كما أن الصراعات القبلية والمناطقية التي شكَّلت جزءً من التاريخ الليبي، جرى تجاهلها في الخطاب السياسي لصالح سردية الوحدة الوطنية المطلقة، ما أدى إلى كبت النقاش حول التعدد الثقافي، وهو ما انفجر بعد (2011) في شكل مطالب بالاعتراف بالهويات الأمازيغية والتارقية والتعدد الثقافي واللغوي.

يشير الباحث الليبي علي عبد اللطيف أحميدة في كتابه "ما بعد الاستعمار: ليبيا بين الماضي والحاضر" [1](Postcolonial Libya) إلى أن أحد أخطر آثار الانتقائية التاريخية هو خلق "فجوة في الذاكرة الجماعية" بين الأجيال، إذ إن جيل ما بعد 1969 تشكل وعيه بناءً على خطاب تاريخي مجتزأ ومُوَّجه، وهو ما صعّب بناء سردية وطنية جامعة بعد الثورة، كذلك في مرحلة ما بعد 2011، برزت محاولات جديدة لقراءة التاريخ، لكنها أيضًا لم تخلُ من الانتقائية، حيث بدأت كل جهة أو فاعل سياسي في إعادة تأويل التاريخ لصالح مشروعه أو موقعه من الصراع، فبرزت قراءات تمجد عهد الملكية، مقابل قراءات أخرى لا تزال ترى في عهد القذافي رمزًا للتحرر، هذه التعددية غير المنظمة في الروايات التاريخية أدت إلى تضارب في الهوية الجماعية، وغياب إجماع وطني حول ما يمثّل "التاريخ الحقيقي" للبلاد.

1– إحميدة، ع. ل.، وعلي. (د.ت). دولة ما بعد الاستعمار والتحوّلات الاجتماعية في ليبيا، مجلة تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية، (م1، ع1)، ص16. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة _قطر.

وهنا تكمن خطورة الانتقائية: إذ إنها لا تقود فقط إلى تزييف الذاكرة، بل قد تؤدي إلى تفكك الهويات المشتركة، وتغذية الانقسامات المناطقية والقبلية، بدلًا من التأسيس لهوية جامعة تقوم على الاعتراف بالتنوع التاريخي والثقافي

ثانيًا – مخاطر تزييف وتضخيم الذاكرة الجماعية:

تزوير التاريخ وتضخيم الذاكرة الجماعية من أخطر الممارسات التي تهدد استقرار المجتمعات وتماسكها، فعندما يُزوَّر التاريخ، لا تُحرَّف الوقائع فحسب، بل يُعاد تشكيل وعي الأفراد والجماعات بطريقة انتقائية تخدم مصالح سياسية أو أيديولوجية، ان هذه القراءات المنحازة هي التي تنتشر بسهولة ، لأنه لديها ادوات تستطيع النشر من خلالها وتزوير التاريخ على حساب الحقيقة[1]، أما تضخيم الذاكرة الجماعية، فيتمثل في المبالغة في تمجيد أحداث أو شخصيات معينة، وتقديمها كحقائق مطلقة دون تمحيص، مما يخلق وعيًا زائفًا بالماضي، فيعتبر طمس الحقائق التاريخية من أبرز وأخطر وسائل التزوير التي قد تحمل دروسًا مهمة، وتقديم روايات مغلوطة تؤدي إلى قراءة خاطئة للواقع، وبهذا يصبح الماضي أداة للتضليل بدل أن يكون مرآة للفهم والتعلُّم.

كما أن تضخيم الذاكرة الجماعية قد يؤدي إلى تصعيد النزعة القومية المتطرفة أو الطائفية، حين يتم تمجيد مجموعة معينة على حساب أخرى، مما يولِّد شعورًا بالظلم والإقصاء ويُعدّ كِلا السلوكين – التزوير والتضخيم – أداة فعالة في بناء أنظمة استبدادية، تستخدم التاريخ كسلاح لفرض شرعية زائفة أو لتبرير ممارسات قمعية فيُربَّى المواطن على الطاعة والولاء لرموز الماضي دون تفكير نقدي وهذه الممارسات تقوّض الوحدة الوطنية وتفتح المجال لصراعات داخلية مبنية على سرديات تاريخية مفخخة.

كما يؤدي ذلك إلى شلِّ العقل النقدي للأجيال الجديدة، إذ يُدرِّس لهم تاريخًا خالٍ من التعددية في الرواية، ما يكرّس الجمود الفكري ويضعف القدرة على اتخاذ مواقف مستقلة من قضايا الحاضر وقد يستخدم تضخيم الذاكرة الجماعية في تأجيج الكراهية تجاه "الآخر"، سواء كان هذا الآخر داخليًا (من جماعة أخرى) أو خارجيًا (دولة أو ثقافة أجنبية) مما يؤدي إلى الانغلاق والتعصب.

1 - قاسم، قاسم عبده. (2008). تزوير التاريخ. عالم الفكر، المجلس الوطني للفنون والثقافة ، الكويت36(3)، 7-24.

المطلب الثاني:

التحديات والفرص المتعلقة بتطبيق الهوية الثقافية في صنع السياسة العامة

وفي ظل تزايد التداخل بين الثقافات بفعل العولمة والتطورات التقنية، تبرز أهمية الحفاظ على الخصوصيات الثقافية كعامل من عوامل الاستقرار المجتمعي والسياسي. ولأن السياسات العامة تُعبّر عن اختيارات الدولة وأولوياتها، فإن إدماج الهوية الثقافية في عملية صنع هذه السياسات يُعد ضرورة لضمان تفاعل الأفراد معها وتبنّيها بشكل فعّال.

لكن هذا المسعى لا يخلو من التحديات، إذ تواجه الدول (خاصة المتعددة الهويات) أو الخارجة من حقب استعمارية إشكالات تتعلق بكيفية تمثيل التنوع الثقافي بشكل عادل ومتوازن كما أن هناك صراعًا مستترًا أحيانًا بين مقتضيات الحداثة ومتطلبات الحفاظ على الموروث الثقافي[1]، ما يُثير تساؤلات حول حدود التوفيق بين الأصالة والتجديد وفي المقابل، يمكن النظر إلى الهوية الثقافية أيضًا كفرصة استراتيجية لتعزيز شرعية السياسات العامة، وتحقيق مزيد من الاندماج الوطني والتماسك الاجتماعي، لذلك يسعى هذا البحث إلى استكشاف أبعاد هذه الإشكالية من خلال تحليل التحديات التي تعترض إدماج الهوية الثقافية في السياسات العامة، والفرص التي تتيحها لتفعيل المشاركة المجتمعية، وتحقيق تنمية أكثر اتساقًا مع خصوصيات المجتمع.

اولا- التحديات المتعلقة بتطبيق الهوية الثقافية:

هذه التحديات لا تؤثر فقط على البنية الثقافية للمجتمع، بل تنعكس أيضًا على عملية صنع السياسات العامة، حيث يصبح صانع القرار أمام معادلة دقيقة بين الحفاظ على الهوية الثقافية من جهة، والاستجابة لمتطلبات الحداثة والانفتاح العالمي من جهة أخرى. فغياب التوازن بين هذين البعدين قد يؤدي إلى سياسات غير فعالة، أو تفاقُم الانقسام الاجتماعي، أو تُضعِف الانتماء الوطني، ومن هنا تبرز الحاجة إلى فهم عميق للتحديات التي تواجه الهوية الثقافية، وكيفية إدماج هذا الفهم في عملية رسم السياسات العامة بما يضمن التنمية الشاملة دون التفريط

1 – جوه، د. ب. س. (2007). من التعددية الاستعمارية إلى التعددية الثقافية في مرحلة ما بعد الاستعمار: تشكُّل الدولة، ومسألة التنوع الثقافي في ماليزيا وسنغافورة. (ص. 5).

بالخصوصية الثقافية، ومن أبرز هذه التحديات التي تواجه تطبيق الهوية الثقافية في السياسات العامة:

1- التعددية الثقافية وصعوبة التمثيل العادل:

أحد أبرز التحديات هو مسألة التمثيل العادل لهذه الفئات المتنوعة في مؤسسات الدولة وعمليات اتخاذ القرار، فغالبًا ما تكون بعض الجماعات أقلّ حضورًا في مواقع التأثير السياسي، إما بسبب التهميش التاريخي، أو لغياب آليات دستورية تضمن مشاركتها، أو بفعل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي تُعيق وصولها إلى دوائر صنع القرار، فالتعددية الثقافية قد تُفضي إلى شعور بعض الفئات بالاغتراب داخل وطنها، خاصةً إذا طُبّقت سياسات عامة لا تعكس خصوصياتها الثقافية أو تتجاهل لغتها وهويتها وهذا الأمر يؤدي إلى تقويض الثقة بين الدولة والمجتمع ويُضعف شرعية النظام السياسي، وقد يُفضي إلى نزاعات أو مطالبات انفصالية في بعض السياقات.

وتُشكل اللغة هنا مثالًا واضحًا، إذ أن فرض لغة رسمية واحدة في التعليم والإدارة دون الاعتراف بلغات الأقليات قد يُعتبر تهميشًا لثقافتهم، كما أن النظم التعليمية الموحّدة التي لا تراعي الخصوصيات الثقافية قد تخلق فجوات معرفية وهوية بين مكوّنات المجتمع، من ناحية أخرى فإن اعتماد السياسات الثقافية من منظور الأغلبية فقط يُعزِّز الهيمنة الثقافية، ويؤدي إلى تآكل التنوع، ما يتناقض مع قيم العدالة والإنصاف، فالدولة العادلة مطالبة بأن تُوفّر بيئة تُمكّن كل فئة ثقافية من التعبير عن ذاتها، والمشاركة الفعلية في صياغة السياسات التي تؤثر على حياتها.

وتكمن صعوبة التمثيل العادل أيضًا في الإشكاليات التقنية المرتبطة بتصميم النظم الانتخابية، فالنظام النسبي مثلًا قد يُعزز فرص الأقليات، بينما النظام الفردي قد يُقصيهم، كما أن بعض الفئات، مثل الشعوب الأصلية أو الجماعات الريفية النائية، تواجه تحديات مضاعفة في الوصول إلى منابر التأثير، بالإضافة إلى ذلك فإن التحول من الاعتراف الرمزي إلى التمثيل الحقيقي يتطلب إرادة سياسية جادّة، وإصلاحات قانونية ومؤسسية تضمن شمولية التمثيل، فالاعتراف بالثقافة في الدساتير لا يكفي، إن لم يصاحبه تطبيق عملي في توزيع الموارد، والتعليم، والإعلام، والخدمات العامة.

وفي المجتمعات الخارجة من الاستعمار أو النزاعات، تكون هذه التحديات أكثر حدّة، إذ تُحمّل الهوية الثقافية أبعادًا تاريخية وسياسية معقّدة، مما يتطلب مقاربة حساسة تعتمد على الحوار،

والمصالحة، والتدرّج في الإصلاح، إن ضمان التمثيل العادل في ظل التعددية الثقافية ليس رفاهية سياسية، بل ضرورة لضمان الاستقرار والتنمية والعدالة الاجتماعية. ولا يمكن للدولة أن تكون ديمقراطية بحق، ما لم تضمن لمواطنيها كافة الحق في التعبير والمشاركة دون تمييز على أساس ثقافي أو لغوي أو ديني.

2- الهيمنة الثقافية ودورها في رسم السياسات:

تُشير الهيمنة الثقافية إلى قدرة مجموعة أو طبقة اجتماعية على فرض قيمها، ومعاييرها، ورؤيتها للعالم على بقية أفراد المجتمع، بحيث تصبح هذه القيم مقبولة باعتبارها "طبيعية" أو "عامة" دون إدراك أنها تمثل فقط منظور فئة مهيمنة، وقد طور هذا المفهوم المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي، الذي رأى أن السيطرة لا تتم فقط عبر القوة المادية، بل من خلال نشر ثقافة مهيمنة تضمن الطاعة الطوعية للمجتمع ، فالهيمنة الثقافية هي العملية التي تمارس من خلالها طبقة مهيمنة قيادتها الأخلاقية والفكرية على الطبقات التابعة، مصوغةً قيمها ومعتقداتها بحيث يبدو النظام القائم طبيعيًا وحتميًا (غرامشي، مختارات من دفاتر السجن، ١٩٧١، ص ١٢-١٣، الناشرون الدوليون).[1]بمعنى أن الطبقة المسيطرة لا تفرض سيطرتها فقط بالقوة، بل بالموافقة الطوعية من الآخرين، لأنها تُمثّل مصالحها وثقافتها كأنها "المصلحة العامة" أو "الصالح الوطني " في سياق رسم السياسات العامة، تؤدي الهيمنة الثقافية دورًا بالغ التأثير، إذ تُمارس من خلال النخب السياسية والفكرية والإعلامية التي تمتلك أدوات إنتاج المعرفة وصياغة الخطاب العام، هذه النخب تُوجّه السياسات لتخدم رؤيتها للعالم، وغالبًا ما تُقصي الثقافات الفرعية أو المهمشة من المشاركة في تحديد الأولويات والسياسات، سواء في التعليم أو الإعلام أو التشريع.

على سبيل المثال، في الدول التي تُهيمن فيها لغة أو ثقافة واحدة، تُوضع السياسات التعليمية والإعلامية والتشريعية وفق تلك الثقافة، مما يؤدي إلى تهميش ثقافات الأقليات وإضعاف قدرتها على التأثير أو المشاركة الفعلية، وتُصبح القيم والمعايير المهيمنة بمثابة معيار عام يُقاس به "الصواب" و"الخطأ"، ما يُعزِّز من استمرارية النظام القائم من الناحية الثقافية كما تلعب الهيمنة الثقافية دورًا في توجيه الخطاب السياسي، بحيث يتم إقصاء بعض القضايا ذات البعد الثقافي، كحقوق الأقليات أو التعليم متعدد اللغات؛ لأنها لا تتوافق مع النموذج الثقافي المسيطر. وغالبًا

1- غرامشي، أنطونيو. مختارات من دفاتر السجن، تحرير وترجمة كوينتين هوار وجيفري نويل سميث -نيويورك: الناشرون الدوليون، 1971، ط1

ما يُبرّر هذا الإقصاء تحت مسمى "الوحدة الوطنية" أو "الهوية الجامعة"، بينما هو في حقيقته توحيد قسري لرؤية واحدة.

وفي المجتمعات ما بعد الاستعمار، تستمر الهيمنة الثقافية بصيغٍ جديدة، إذ قد تُملي النخب المتأثرة بالنماذج الغربية سياسات عامة تتنكر للهوية الثقافية المحلية، فتسود رؤية "حداثية" منفصلة عن واقع المجتمع وتقاليده ؛ونتيجة لذلك تفشل السياسات في تحقيق الانخراط المجتمعي الفعّال؛ لأنها لا تعكس قيم المواطنين ولا تتجاوب مع حساسياتهم الثقافية[1].

إن خطورة الهيمنة الثقافية لا تكمن فقط في التهميش، بل تقليل من شأن الثقافات الغير المهيمنة الأمر الذي يؤدي إلى الانسحاب، أو الاحتجاج، أو حتى العنف الرمزي والمادي ؛ولذلك فإن تجاوز هذه الهيمنة يتطلب انفتاحًا سياسيًا وثقافيًا يتيح مشاركة جميع الأطراف، واعترافًا بالتنوع بوصفه مصدر قوة لا تهديد.

في الختام، لا يمكن الحديث عن سياسات عادلة وشاملة دون تفكيك مظاهر الهيمنة الثقافية وإرساء مبادئ التعددية والمساواة في التعبير والمشاركة، فالثقافة ليست مجرد تراث رمزي، بل هي إطار لصياغة السياسات، وتوجيه التنمية وضمان التماسك الاجتماعي.

3– قلة الوعي السياسي:

إن المجتمعات التي يسود فيها ضعف الوعي السياسي، ينعكس ذلك سلبًا على عملية رسم السياسات، إذ تصبح هذه العملية محتكرة من قبل النخب أو الطبقات المهيمنة، دون مشاركة حقيقية من القواعد الشعبية أو الفئات الثقافية المتنوعة. وهنا يُصبح من الصعب أن تعبّر السياسات العامة عن احتياجات الناس الفعلية أو عن هويتهم الثقافية، لأنهم أصلًا لا يمتلكون أدوات المطالبة أو التأثير، والوعي السياسي لا يُقصد به فقط معرفة المواطن بالشأن السياسي أو الانتخابي، بل يشمل أيضًا إدراكه لدوره في المجتمع، وفهمه للعلاقات بين الدولة والمجتمع، وقدرته على التفاعل مع القرارات والسياسات العامة بوعي وفعالية، فعندما يفتقر الأفراد للوعي السياسي، فإنهم غالبًا ما لا يدركون أهمية الهوية الثقافية في تشكيل السياسات، ولا يطالبون بحقوقهم الثقافية في التعليم، والإعلام، والتمثيل السياسي ، فان غاب الوعي السياسي غابت معه

1 - غرامشي، أ. (1971). مختارات من دفاتر السجن ، مصدر سابق ، ص. 12.

حقوق الانسان[21] ، هذا الضعف في المطالبة والرقابة يؤدي إلى استمرار التهميش الثقافي والهيمنة الثقافية للنموذج السائد، دون مقاومة مجتمعية حقيقية.

ومن جهة أخرى، فإن قلة الوعي السياسي تُسهل تمرير السياسات المركزية الموحّدة التي لا تراعي التنوع الثقافي، فغياب الضغط الشعبي، والنقد المجتمعي، والمساءلة، يجعل الحكومات أقل التزامًا بإشراك الجماعات الثقافية المختلفة في عملية اتخاذ القرار أو تنفيذ السياسات.

كما أن ضعف الوعي السياسي يُؤدي إلى سهولة استغلال الهويات الثقافية من قبل بعض الأطراف لأغراض سياسية أو أيديولوجية، فيُختزل مفهوم الهوية في شعارات، دون أن يُترجم إلى سياسات حقيقية تحمي اللغة والثقافة والحقوق.

وفي السياقات التي تفتقر إلى التوعية السياسية، تكون برامج المشاركة المجتمعية والتعليم المدني ضعيفة أو غير موجودة، مما يترك المواطن فريسة لثقافة الاستسلام أو اللامبالاة، بدلًا من أن يكون فاعلًا في توجيه السياسات ودعم هويته الثقافية، ولعل من أخطر نتائج قلة الوعي السياسي أنها تُنتج أجيالًا لا تؤمن بقيمة التنوع الثقافي، أو لا ترى في الهوية الثقافية عاملًا مهمًا في التنمية، وبناء السياسات بل قد تنظر إليها على أنها سبب للخلاف، أو مصدر تهديد للوحدة الوطنية، مما يعمّق مشاعر الانقسام بدلًا من معالجتها، لهذا، فإن تعزيز الوعي السياسي عبر التعليم، والإعلام، والمجتمع المدني يُعد من أهم الخطوات الضرورية لتفعيل الهوية الثقافية في السياسات العامة، فمن دون مواطن واعٍ بحقوقه، ومُدرك لأهمية ثقافته، تبقى السياسات بعيدة عن الواقع، وتبقى الهوية الثقافية رهينة التهميش أو الاستغلال.

4- تسيس الهوية الثقافية وتوظيفها لأهداف فئوية:

يشير تسيس الهوية الثقافية إلى استخدام مكونات الهوية (كاللغة، الدين، العرق، التاريخ، الطقوس) في الصراعات السياسية أو التنافس الحزبي أو الخطابات الفئوية، بهدف حشد الدعم الشعبي أو إقصاء خصوم سياسيين، أو السيطرة على مؤسسات الدولة، هذا التسييس يُفضي إلى تحويل الهوية من عنصر توحيد إلى أداة استقطاب، ويُفكّك البنية الوطنية الجامعة لصالح الولاءات الضيقة.

[1] العازمي، ن. م. ع. (2023). الوعي السياسي: الاتجاهات النظرية المفسِّرة له والمفاهيم المرتبطة به. مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين الشمس، مصر 11(91)، 129-186.

يقول بندكت أندرسون (Benedict Anderson) في كتابه Imagined Communities: "الهويات الجمعية ليست كيانات طبيعية، بل تُبنى سياسيًا وتُوظف أيديولوجيًا"، وهو ما يفتح الباب أمام تلاعب الفاعلين السياسيين بالرموز الثقافية[1].

حيث تلعب الهوية الثقافية دورًا مركزيًا في تشكيل المجتمعات، إذ تُمثل مرجعية رمزية وقيمية تحدد أنماط الانتماء وتُسهم في بناء الشخصية الجماعية، غير أن هذا الدور الإيجابي قد يتحوّل إلى أداة انقسام وخطر على وحدة الدولة، حين تُستغل الهوية الثقافية من قبل أطراف سياسية أو فئوية لتحقيق مكاسب ضيقة[(2)] .

وفي السياق العربي ليبيا والسودان: شهدت كِلا الدولتين صراعًا حول تمثيل الهويات (العربية، الأمازيغية، الإفريقية، الطوارقية)، حيث تم توظيف الخطابات الثقافية في النزاعات السياسية، مما أثّر على تماسك الدولة وبناء سياسات موحّدة، فمنذ سقوط نظام القذافي عام 2011 دخلت ليبيا في حالة من الفراغ السياسي والانقسام المجتمعي والامني [3]، حيث برزت بقوة مطالب الهويات الثقافية المظلومة (مثل الأمازيغ، الطوارق، التبؤ)، التي كانت تُهمَّش رسميًا في عهد النظام السابق. رغم أن هذه الهويات تنتمي تاريخيًا إلى النسيج الليبي، إلَّا أن سياسات التعريب القسري ونفي الاعتراف بالتنوع الثقافي ساهمت في تراكم مشاعر الإقصاء والاغتراب الثقافي.

ومع انهيار الدولة المركزية، تحوَّلت المطالب الثقافية إلى مطالب سياسية وفدرالية، وتم توظيف الهويات في الصراع بين القوى المتنافسة على الحكم على سبيل المثال: الأمازيغ قاطعوا عدة مراحل من الحوار السياسي والدستور؛ بسبب عدم الاعتراف بلغتهم (الأمازيغية) كلغة رسمية بينما الطوارق والتبو طالبوا بتمثيل خاص ؛بسبب تهميشهم التاريخي في التنمية والخدمات، حيث تم استخدام الهوية كأداة تعبئة من قبل بعض القوى لتأجيج الصراع، بدلًا من توظيفها في مشروع وطني جامع[(4)].

1 أندرسون، ب. (2006). المجتمعات المتخيلة: تأملات في نشأة وانتشار القومية (الطبعة المنقحة)ص6. لندن: فيرسو.

2 أندرسون، بنديكت، المجتمعات المُتخيَّلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها، لندن: دار فيرسو للنشر، 1983، ص7.

3 يوسف خليفة يوسف ناعم. (2024). تداعيات الانقسام السياسي على السياسة الخارجية الليبية 2011 - 2023. مجلة شروس، جامعة نالوت ، (2), 352-37.

4 علي عبد اللطيف أحميدة، ما بعد الاستعمار: ليبيا بين الماضي والحاضر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021، ص155-158.

أما في السودان فقد شكّلت الهوية الثقافية واحدة من أعقد أوجه الصراع السياسي والاجتماعي، حيث سادت منذ الاستقلال في 1956 رؤية مركزية عربية–إسلامية أقصت الهويات الإفريقية أو غير العربية في الأطراف (كدارفور، جبال النوبة، النيل الأزرق، جنوب السودان سابقًا).

تم تسييس الهوية العربية واعتبارها أساسًا للانتماء الوطني، بينما تم التعامل مع المكونات غير العربية كأطراف "ناقصة المواطنة"، مما فجّر النزاعات المسلحة ومطالب الانفصال، كما حدث في: انفصال جنوب السودان عام 2011بعد عقود من الحرب بسبب التهميش الثقافي والديني، صراع دارفور الذي بدأ في 2003 ؛نتيجة الإقصاء العرقي وسياسات التهميش التنموي واستمرار الصراعات في مناطق أخرى مثل جبال النوبة، حيث يُطالب السكان بالاعتراف بهويتهم الثقافية والدينية.[1]

5- ضعف البنية المؤسسية الحامية للتنوع الثقافي:

يُعد ضعف البنية المؤسسية الحامية للتنوع الثقافي أحد العوائق البنيوية التي تُقوّض عملية إدماج الهوية الثقافية في صنع السياسات العامة، فغياب مؤسسات متخصصة تُعنى بحماية ورعاية المكونات الثقافية المختلفة داخل المجتمع يجعل من الصعب تحقيق الاعتراف الرسمي بالتعدد الثقافي، كما يُضعف جهود إدماجه بشكل عادل في مجالات التعليم، والإعلام، والإدارة، والتشريع.

ففي كثير من البلدان، خاصةً ذات التعدد العرقي أو اللغوي أو الديني، تكون المؤسسات الثقافية إما تابعة للدولة المركزية وتعكس رؤية واحدة، أو لا تمتلك الاستقلالية والموارد الكافية للقيام بدورها في صون التنوع. وينتج عن ذلك سياسات عامة تميل إلى التجانس القسري أو الإقصاء الرمزي للثقافات الفرعية، مما يُشعر الأقليات الثقافية بأنها غير مُمثلة أو مهمّشة، ويؤدي إلى توترات داخلية قد تصل إلى النزاع، إن ضعف البنية المؤسسية يتجلى أيضًا في غياب قوانين واضحة لحماية التراث غير المادي، أو في عدم وجود آليات إدارية تسمح للمكونات الثقافية المختلفة بالمشاركة في صنع القرار، مثل المجالس الثقافية، أو الهيئات التشاورية، كما أن غياب التمويل الحكومي المخصص للتنوع الثقافي يُعيق إنشاء المشاريع التي تُبرز الهويات المحلية أو تدعم المبادرات المجتمعية في هذا المجال.

---

1 دنغ، فرانسيس م. حرب الرؤى: صراع الهويات في السودان، واشنطن العاصمة: مطبعة معهد بروكينغز 1995، ط1، ص577.

ومن مظاهر هذا الضعف كذلك قلة الكوادر المؤهلة في المؤسسات الرسمية التي تفهم تعقيدات الهوية الثقافية وتملك أدوات إدارتها بطريقة عادلة ويُضاف إلى ذلك ندرة مراكز البحوث والمعطيات الإحصائية التي تُظهر حجم التنوع الثقافي واحتياجاته، ما يجعل صانع القرار يفتقر إلى الأساس العلمي لرسم سياسات دامجة.

وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن غياب إطار مؤسسي يُكرّس مفهوم "العدالة الثقافية" يُسهم في تفاقم الشعور بالإقصاء، خاصةً في المناطق الطرفية أو الريفية، حيث غالبًا ما تكون الثقافة المحلية حاضرة بقوة، لكن دون تمثيل رسمي أو اعتراف دستوري، إن بناء بنية مؤسسية قوية تحمي التنوع الثقافي يتطلب إصلاحًا تشريعيًا وإداريًا شاملًا، يشمل:

1- تضمين التعددية في الدستور.

2- إنشاء هيئات مستقلة تُعنى بالشأن الثقافي.

3- تدريب الموظفين الحكوميين على مبادئ إدارة التنوع[1].

4- دعم الإعلام والثقافة المجتمعية .

5- إشراك أصحاب المصلحة المحليين.

فإن أي حديث عن الاعتراف بالهوية الثقافية في السياسات العامة لا يمكن أن يتحقق فعليًا ما لم يتم تحصين هذا التوجه بمؤسسات رسمية قوية، مرنة، ودامجة، قادرة على أن تُترجم التنوع الثقافي إلى سياسات عادلة ومستدامة تعكس الواقع الاجتماعي بدل أن تُفرغه من مضمونه، وفي ضوء ما تم عرضه، يتبين أن الهوية الثقافية تؤدي دورًا مركزيًا في تشكيل السياسات العامة، سواء باعتبارها عاملًا محفزًا للتنمية والتماسك، أو عنصرًا محفوفًا بالتحديات عندما تُوظف بشكل انتقائي أو فئوي، فمن جهة تُقدّم الهوية الثقافية فرصًا واعدة لإنتاج سياسات أكثر عدالة وشرعية، تعكس التعدد المجتمعي وتعزّز الانتماء والمشاركة، وتُسهم في تنشيط الإبداع وتوظيف الثقافة في التنمية الوطنية ومن جهة أخرى، تبرز تحديات حقيقية تعيق هذا التأثير الإيجابي، مثل ضعف البنية المؤسسية، وتسييس الهويات، وهيمنة ثقافة واحدة، فضلًا عن غياب الوعي السياسي وضعف التمثيل العادل للمكونات الثقافية، هذه التحديات قد تحوّل الهوية الثقافية من عنصر تكامل إلى عامل انقسام، إذا لم تُدار بحكمة ضمن أطر ديمقراطية ومؤسساتية شاملة.

1- براندت، م. (2011). صياغة الدساتير والإصلاح: دليل إرشادي. منظمة إنتر بيس، الامم المتحدة ، جينيف ص. 23.

ثانيا- الفرص المتعلقة بتطبيق الهوية الثقافية:

في الوقت الذي تواجه المجتمعات المعاصرة تحديات بشأن تطبيق ودمج الهوية في السياسات العامة، بات من الضروري إعادة التفكير في العلاقة بين الهوية الثقافية وصناع القرار السياسي الفاعلون، لا بوصف الهوية مجرد موروث رمزي أو عنصر فولكلوري، بل باعتبارها إطارًا مرجعيًا لصياغة قرارات تعكس خصوصيات المجتمع وتعبّر عن تطلعاته، لقد أظهرت التجارب التاريخية أن السياسات التي تتجاهل البعد الثقافي غالبًا ما تفشل في تحقيق الانسجام الاجتماعي والتنمية الشاملة، بينما تُثبت السياسات التي تُراعي التنوع الثقافي أنها أكثر قبولًا، وأكثر قدرة على الحشد المجتمعي والاستجابة للاحتياجات الحقيقية للمواطنين، فالهوية الثقافية، بما تحمله من لغات وقيم ورموز وأنماط حياة، تمثل موردًا استراتيجيًا يمكن توظيفه في بناء سياسات عامة أكثر عدالة وفعالية. إن الاعتراف بالتعددية الثقافية لا يسهم فقط في تعزيز التماسك الوطني، بل يفتح المجال أمام تمثيل فئات اجتماعية طالما عانت من الإقصاء، كما يتيح الاستفادة من رأس المال الرمزي والمعرفي الكامن في المجتمعات المحلية.

من هنا، تأتي أهمية استكشاف الفرص التي يتيحها تطبيق الهوية الثقافية في صنع السياسات العامة، باعتبارها مدخلًا لبناء دولة ديمقراطية متعددة، تعترف بالاختلاف، وتؤسس لعقد اجتماعي جديد يربط بين الانتماء الثقافي والمواطنة المتساوية ومن هذه الفرص:

أولًا-تعزيز المشاركة السياسية:

تتحقق المشاركة السياسية الفاعلة من خلال نشر الوعي، وتوفير فرص متكافئة للجميع (بما فيهم النساء والأقليات) وضمان حرية التعبير والتنظيم، فتتحقق المشاركة السياسية الفاعلة من خلال نشر الوعي، وتوفير فرص متكافئة للجميع (بما فيهم النساء والأقليات)، وضمان حرية التعبير والتنظيم.

ثانيًا-تحقيق العدالة الاجتماعية:

تحقيق العدالة الاجتماعية هو هدف أساسي تسعى إليه المجتمعات الحديثة لضمان توزيع عادل للفرص والموارد والحقوق بين جميع الأفراد في ظل واقع سياسي وأمني شديد التعقيد تتداخل فيه

الأطراف الداخلية والخارجية، وتغيب فيه أسس العدالة الاجتماعية [1]، بغضّ النظر عن انتماءاتهم الطبقية أو الثقافية أو العرقية، وتعني العدالة الاجتماعية أن يحصل كل فرد على ما يستحقه من تعليم، وصحة، وسكن، وأمن، وفرص عمل، بما يضمن له حياة كريمة ومشاركة فاعلة في المجتمع. وهي ترتكز على مفاهيم المساواة، والإنصاف، ورفع التهميش، ومحاربة الفقر والتمييز، حيث تلعب الدولة دورًا محوريًا في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال السياسات العامة، مثل فرض الضرائب العادلة، وتقديم الدعم للفئات الهشة، وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية، وسنّ القوانين، كما أن المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والدينية تسهم بدورها في نشر ثقافة التضامن والتكافل، وتزداد أهمية العدالة الاجتماعية في المجتمعات المتنوعة ثقافيًا، حيث يجب أن تترافق مع الاعتراف بالهويات الثقافية المختلفة وضمان تمثيلها العادل، تجنبًا للإقصاء أو الشعور بالدونية.

إن غياب العدالة الاجتماعية يؤدي إلى تفكك المجتمع، وانتشار الفقر، وتزايد الصراعات، بينما تحققها يعزز الاستقرار والتنمية المستدامة والتماسك الوطني، لذلك فهي ليست مجرد قيمة أخلاقية، بل شرط أساسي لبناء مجتمعات عادلة متوازنة، وقادرة على التقدم.

ثالثًا–دعم الاستقرار الوطني:

دعم الاستقرار الوطني عبر الثقافة يُعد من أبرز الفرص التي تُسهم في توجيه وصنع السياسات العامة بطريقة أكثر شمولًا وفاعلية، فعندما تُدمج الثقافة في السياسات العامة باعتبارها ركيزة للهوية والانتماء، فإنها تُسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وتقلل من النزاعات الداخلية، وتقليل حدة النزاعات، وبناء أرضية مشتركة للتفاهم بين مختلف مكونات المجتمع[2].

فالثقافة ليست مجرد فنون أو تقاليد، بل هي منظومة من القيم والمعايير التي تنظّم العلاقات بين الأفراد، وتشكّل الوعي الجماعي. وعندما تُحتضن هذه المنظومة من قبل الدولة، وتُدرج في التعليم، والإعلام، والقوانين، فإنها تخلق بيئة من الانسجام والاحترام المتبادل، ما يدعم الاستقرار الوطني، كما تُسهم الثقافة في إنتاج مواطن واعٍ ومتصالح مع هويته وقادر على المشاركة السياسية والاجتماعية بفاعلية، مما يُعزّز شرعية الدولة وسياساتها، ويدعم الاستقرار الثقافي أيضًا

---

1 –الشيخ محمد عبد الحفيظ، خيار المصالحة الوطنية في ضوء تحديات المشهد الليبي الراهن، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، لبنان، العدد 21، 2018.

2– ناصر بن سعيد ،بن سيف .الهوية والثقافة دار الامل .الاسكندرية ، مصر 2018.

مكافحة خطابات التطرف والكراهية والانقسام، عبر التأكيد على قيم التعايش والتعدد والاحترام المتبادل، إذا يمكن القول بأن توظيف الثقافة في السياسات لا يُعزِّز فقط التنمية والهوية، بل يُعد أداة فعالة لبناء دولة مستقرة وآمنة تستند إلى قاعدة شعبية موحّدة ومتنوعة في آنٍ واحد.

رابعًا – تنشيط الإبداع والتنمية:

عندما يُدمج البعد الثقافي في السياسات العامة، تُصبح الدولة أكثر قدرة على دعم الاقتصاد الإبداعي، مثل الصناعات الثقافية (المسرح، السينما، التصميم، الصناعات اليدوية)، ما يُسهم في خلق فرص عمل جديدة ، وتعزيز السياحة وتنويع الاقتصاد، كذلك فإن الإبداع الثقافي يُحرّك التعليم والإعلام والسياسات الاجتماعية، ويُعزِّز التفكير النقدي والمبادرة الأمر الذي يؤدي إلى تنمية شاملة ومستدامة ويعمل على تأكيد الهوية المميزة للاماكن التي يزدهر فيها الابداع العام في المجتمعات المحلية[1] ، فالثقافة تلعب دورًا في نقل المعرفة، وتعزيز الهوية الوطنية، وهو ما يُساعد على تصميم سياسات أكثر انسجامًا مع الواقع المحلي واحتياجات المواطنين، كما تُمكن الثقافة من تحقيق التوازن بين الأصالة والمعاصرة، مما يجعل السياسات أكثر تفاعلًا مع تطورات العالم دون فقدان الجذور، بالتالي فإن تنشيط الإبداع الثقافي لا يُنتج فقط فنانين ومفكرين، بل يُنتج مجتمعًا فاعلًا يُسهم في صنع السياسات وصياغة مستقبل أكثر تنوعًا وعدالة.

1– اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013) .(UNESCO & UNDP). تقرير الاقتصاد الإبداعي 2013: الإصدار الخاص — توسيع مسارات التنمية المحلية. باريس.

الفصل الثاني:
أثر تحديات الهوية الثقافية على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا

المبحث الأول: الهوية الثقافية وتأثيرها على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا

المطلب الأول: التأثير المباشر للقيم الثقافية والمعتقدات والتقاليد على توجيه القرارات السياسية في ليبيا.

المطلب الثاني: التحديات الناتجة عن تعارض الثقافات في عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.

المبحث الثاني: التحديات الثقافية والقبلية وتأثيرها على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا

المطلب الأول: التحديات الثقافية وتأثيرها على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.

المطلب الثاني: التحديات القبلية وتأثيرها على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.

الفصل الثاني:

أثر تحديات الهوية الثقافية على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا

تمهيد:

تُعتبر الهوية الثقافية أحد المحاور الجوهرية التي تؤثر بعمق في بنية المجتمعات وتفاعلاتها مع الدولة، فهي تمثل الإطار المرجعي الجامع للقيم والرموز والمعايير التي تُحدِّد شكل الانتماء ومحددات المشاركة في الحياة العامة، كما أنها تُسهم في رسم مسارات السياسات وصياغة الأولويات الوطنية. وفي الحالة الليبية تكتسب هذه المسألة حساسية بالغة، نظرًا للطابع التعددي الذي يتسم به المجتمع الليبي على المستويين العرقي والثقافي، حيث تتعايش داخله مكونات متعددة كالهوية العربية والأمازيغية والتبو والطوارق، إضافة إلى الانتماءات الدينية والمذهبية، وهو ما جعل مسألة إدارة الهوية الثقافية من القضايا المعقدة التي تواجه عملية بناء الدولة الحديثة وقد ازدادت حدة هذه التحديات حين شهدت ليبيا تحولات سياسية واجتماعية عميقة أفرزت واقعًا جديدًا أعاد فتح ملف الهوية بشكل أكثر وضوحًا، فبرزت إشكاليات مرتبطة بالاعتراف بالتعددية وضمان التمثيل العادل وحماية اللحمة الوطنية، في ظل مؤسسات سياسية هشة وانقسامات داخلية متنامية وصعوبة التوافق على مشروع وطني جامع. إن هذه التحديات انعكست مباشرة على عملية صنع السياسات العامة، حيث أصبح صانع القرار يواجه معضلة مزدوجة تتمثل في الموازنة بين الاعتراف بالتنوع من جهة، والحفاظ على استقرار الدولة ووحدتها من جهة أخرى الأمر الذي أدى في كثير من الحالات إلى تعثر السياسات أو إعادة توجيهها بشكل يخدم اعتبارات هوياتية ضيقة على حساب الصالح العام، ومن هنا تأتي أهمية دراسة أثر تحديات الهوية الثقافية على عملية صنع السياسات العامة في ليبيا، باعتبارها مدخلًا ؛لفهم أعمق للتفاعلات المعقدة بين البنية الثقافية للمجتمع وآليات الحوكمة؛ وللكشف عن أوجه القصور المؤسسي في إدارة التنوع، واقتراح مقاربات عملية يمكن أن تُسهم في تحويل التعدد الثقافي من عامل تفكك وصراع إلى رافعة أساسية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتعزيز بناء الدولة الليبية على اسس اكثر شمولية وعدالة .

المبحث الأول:

الهوية الثقافية وتأثيرها على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.

حين تُصاغ السياسات العامة في غرفة مغلقة، دون أن يُؤخذ في الحسبان إيقاع الأغاني الشعبية في الجنوب، أو لهجة الأسواق في مصراته، أو طقوس الأعراس في الجبل الغربي، فإنها تفقد شيئًا جوهريًا وهو قيمة الناس، ليست السياسة في جوهرها، مجرد قوانين أو خطط تنموية، بل هي أيضًا تعبير عن تصور جمعي لما يجب أن تكون عليه الحياة المشتركة وفي ليبيا، حيث تتشابك الرمال مع البحر، وتلتقي القبائل بالمدن في فسيفساء معقّدة من التقاليد والانتماءات، تصبح الهوية الثقافية أكثر من مجرّد خلفية اجتماعية؛ إنها متغير سياسي حاسم، وغالبًا ما تكون العنصر غير المرئي الذي يُحدد مسار القرار، أو يعطّله فالهوية الثقافية في ليبيا ليست موَّحَّدة أو مغلقة، بل متعددة ومتحركة، تنبض بين الذاكرة الجماعية للجماعات المحلية، وبين صراعات الحاضر حول الانتماء والمواطنة ؛ ولأنها كذلك فإن أي محاولة لبناء سياسات عامة تتجاهل هذا التنوع لا تكون فقط قصيرة النظر، بل تحمل في طيّاتها بذور التنافر والمقاومة الصامتة أو المعلنة، فكيف يمكن للدولة أن تبني مؤسسات عادلة في مجتمع لا تُعترف فيه كل الهويات وكيف تُترجم القيم المحلية إلى منطلقات لصياغة السياسات العامة، لا إلى عوائق تُقصى أو تُحيد، إذا فأنه هذا المبحث لا يسعى لتقديم الهوية الثقافية بوصفها عائقًا أو ميزةً بشكلٍ مطلقٍ بل كعنصر مركّب يتداخل مع اعتبارات السلطة، والتاريخ، والمجتمع، ويشكّل تفاعله مع السياسة ميدانًا خصبًا لفهم أعمق لتعقيدات الدولة الليبية الحديثة ومن خلال تفكيك العلاقة بين الهوية الثقافية وصنع السياسات العامة نحاول هنا أن نعيد التفكير ليس فقط في "ما الذي تفعله الدولة"، بل في "لمن تُصنع الدولة" أساسًا.

المطلب الأول:

التأثير المباشر للقيم الثقافية والمعتقدات والتقاليد على توجيه القرارات السياسية في ليبيا.

شكّلت المرحلة التي أعقبت سقوط النظام الليبي السابق في عام (2011) لحظة فارقة في تاريخ الدولة الليبية، حيث انفتحت الساحة السياسية على مسارات متعددة اتّسمت بالتعقيد والانقسام، وغابت عنها المرجعيات الوطنية الموحدة وفي خضم هذا التحوّل، برزت القيم الثقافية والمعتقدات والتقاليد باعتبارها أحد العوامل الأكثر تأثيرًا في توجيه القرارات السياسية، ليس فقط بوصفها خلفيات اجتماعية تراكمية، بل كقوى فاعلة في ميدان السياسة اليومية، تعمل على ترسيخ مبدأ المصالحة الوطنية[1]، و تُوظَّف بوضوح في بناء الشرعية، وتحديد التحالفات، وصياغة المواقف تجاه القضايا المصيرية.

حيث أن شهدت ليبيا في الفترة الممتدة من 2011إلى2021 تصاعدًا لافتًا لدور الهويات الفرعية سواء كانت قبلية أو جهوية أو دينية، في التأثير على المشهد السياسي، حيث أصبحت هذه البُنى الثقافية أدواتٍ مباشرة لتبرير الخيارات السياسية بل ومحددات رئيسية لتوزيع السلطة والثروة والتمثيل في المؤسسات، ولم تعد القرارات السياسية تنبثق من رؤية وطنية شاملة بل باتت غالبًا انعكاسًا لمطالب ومصالح نابعة من البُنى الثقافية المحلية، ما ساهم في إعادة إنتاج الانقسام وإضعاف مركزية الدولة، وإفشال كثير من المبادرات التوافقية، كما أن ما يُعرف بـ"الموروث القيمي" بما فيه من تصورات دينية، وأعراف اجتماعية، وأسس عرفية تقليدية أصبح يُستدعى بشكل مباشر في صياغة السياسات، سواء عبر المؤسسات الرسمية التي تبنّت الخطاب الديني كمرجعية تشريعية، أو من خلال الفاعلين السياسيين المحليين الذين استخدموا الرموز القبلية والدينية لتحقيق مكاسب سلطوية أو شرعية مجتمعية.

هذا المطلب لا يبحث في التأثير الثقافي بوصفه عنصرًا خارجيًا على السياسة، بل كعامل داخلي لهذه القيم والمعتقدات والتقاليد، وكيفية توجّه القرار السياسي في ليبيا بعد 2011، وفهم العلاقة بين البُعد الثقافي والسلوك السياسي في سياق دولة ما بعد الثورة، حيث لم تحسم بعد ملامح

1– م ، عواطف ، إمحمد ، و منصور ، هاجر ، إمحمد، دور القانونيين في ترسيخ مبدأ المصالحة الوطنية ، مجلة البيان العلمية ،ع10، جامعة سرت ،2021.

النظام السياسي ولا أطر المرجعية الوطنية وهذا ما يجعل من هذا المطلب مدخلًا جوهريًا لفهم أحد أعقد التحولات في تاريخ ليبيا المعاصر، ويضعه في قلب النقاش حول إعادة بناء الدولة والهوية الوطنية.

مفهوم القيم الثقافية

القيم الثقافية هي موجهات اجتماعية مشتركة تُعبّر عن المواقف والمبادئ التي تعتبرها الجماعة صالحة ومطلوبة، وهي التي تحدد كيفية فهم الناس لعلاقاتهم ببعضهم وبالعالم المحيط بهم[1].

ومن منظور علم الاجتماع فقد تمَّ تعريف القيم الثقافية على النحو التالي:- هي مجموعة من المعتقدات والمعايير المشتركة التي يتبناها أفراد المجتمع وتُحدد ما يُعتبر مرغوبًا أو غير مرغوبٍ، صحيحًا أو خاطئًا، مقبولًا أو مرفوضًا، وتُشكل مرجعية سلوكية تُنظّم العلاقات الاجتماعية وتوجّه سلوك الأفراد داخل الجماعة.

ويُنظر إلى القيم على أنها جزء جوهري من البناء الثقافي للمجتمع، لأنها تُعبّر عن تصورات الجماعة حول العالم، وتُشكل الإطار الذي من خلاله يُفهم الواقع الاجتماعي، وهي تنتقل من جيل إلى آخر عبر التنشئة الاجتماعية، وتُؤدي دورًا مهمًا في تحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار، لكنها قد تكون أيضًا مصدرًا للصراع عندما تتعدد القيم أو تتعارض داخل المجتمع الواحد.[2]

مصادر القيم الثقافية:

في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، تُعتبر القيم الثقافية نتاجًا لتفاعل معقد بين الفرد والمجتمع، وهي لا تنشأ من فراغ، بل تستمد جذورها من مصادر متعددة ومتشابكة، وإن ضعف هذا الشعور المستمد يؤدي الى آثار سلبية خاصة على الانتماء الوطني، وانهيار ثقافة المواطنة [3]، فيما يلي نستعرض أهم مصادر القيم الثقافية مع شرح كل مصدر بإيجاز.

أولًا- الدين:

1- بركات، حليم. المجتمع العربي المعاصر: بحث في خصائصه العامة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4، سنة 1993 ص103-104

2 -عدنان يوسف وآخرون. علم الاجتماع الثقافي، دار المسيرة، عمّان، 2010، ص. 89-91

3- عسكر، مسعود علي عمر، تنمية قيم المواطنة في المجتمع الليبي، مجلة لسان القلم، ص333، جامعة نالوت، ع 1، يونيو 2023.

إن تحقيق العدالة والمصالحة الوطنية فريضة شرعية وضرورة دينية، والمصالحة الوطنية بين أبناء الوطن الواحد دون إقصاء أو تهميش لأي طرف، مستمدة من كتاب الله جل جلاله، والسنة النبوية، والتجربة التاريخية الإسلامية والإنسانية، فهي من أولويات العمل الوطني، وهي مسؤولية كافة أبناء الشعب الليبي، وأساسها العدل والإنصاف القائم على إعادة الحقوق إلى أصحابها ورد المظالم، وجبر الضرر والاعتراف بحق الضحايا، ورد الاعتبار إليهم وتكريس الإحساس بالمواطنة تحقيقًا للسلم والأمن الأهليين[1].

ثانيًا– الأسرة والتنشئة الاجتماعية:

الأسرة هي أول مؤسسة اجتماعية يتفاعل معها الفرد، ومن خلالها يكتسب قيم الطاعة، الاحترام، الكرم، الشرف، وغيرها من المبادئ التي تستمر معه طوال حياته .

ثالثًا– المدرسة والمؤسسات التعليمية:

تقوم المدرسة بتعليم القيم بشكل رسمي، مثل النظام، الانضباط، المواطنة، التعاون، والعمل الجماعي، وهي تُكمل ما بدأته الأسرة ولكن بشكل منظم.

رابعًا – البيئة الاجتماعية (المجتمع المحلي):

وتشمل تلك الجماعة المرجعية، الأصدقاء، الحي، وزملاء العمل، حيث يتأثر الأفراد بالقيم السائدة في محيطهم اليومي المباشر.

خامسًا – وسائل الإعلام والتكنولوجيا:

في العصر الحديث، تُعد وسائل الإعلام مصدرًا بالغ التأثير في تشكيل القيم، خصوصًا لدى الشباب، من خلال البرامج الأفلام، والمحتوى الرقمي، فهي تعتبر الوسيلة الانسب في نشر الثقافة والتبشير بها[2].

سادسًا– الخبرة التاريخية والسياسية:

فالتحولات الكبرى (كالثورات، الحروب، الاستعمار، أو الاستقلال) التي تُعيد تشكيل القيم الثقافية في المجتمع، مثل قيم التحرر و الكرامة، أو المقاومة، تبين أن مصادر القيم الثقافية متعددة ومتداخلة، وهي تختلف من مجتمع إلى آخر، لكنها تشكل معًا ما يمكن تسميته بـ"الإطار

1– الصلابي، علي محمد. العدالة والمصالحة الوطنية ضرورة دينية وإنسانية، ط1، دار المعرفة بيروت، لبنان، 2012

2 -الطاهرة ، خالد احمد العباس ، دور وسائل الاعلام المتعددة في تعزيز ثقافة السلام في السودان . رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

الأخلاقي العام" الذي يحدِّد سلوك الأفراد والجماعات، ويؤثر بدوره في النظم السياسية والاجتماعية.

يمكن القول بأن قيم الهوية الثقافية ليست متخفية أو جامدة، بل هي كائن حي يتنفس مع كل جيل، ويتأقلم مع المتغيرات، لكنه لا يفرّط في جوهره. هي توازن حسَّاس بين الأصالة والانفتاح، بين ما يجب أن يبقى لأنه يشكِّلنا، وما يجب أن يتغير لأنه يقيِّدنا.

وفي هذا التوازن يكمن التحدي الأكبر: كيف نحمل تراثنا دون أن يحجب عنا المستقبل؟ وكيف نسمح لهويتنا أن تُلهم الدولة، لا أن تُحتجز داخلها؟

ليبيا اليوم لا تحتاج إلى الانصهار في هوية واحدة بقدر ما تحتاج إلى هندسة سياسية تعترف بتعدديتها وتُحسن توظيفها. فالقيم الثقافية – إذا فُهمت على أنها طاقة مجتمعية لا مجرد ماضٍ – يمكن أن تتحول إلى رافعة للوحدة لا سببًا للفرقة، وإلى أساس للسياسات لا مجرد زينة للخطابات. لذلك، فإن مستقبل ليبيا لا يُصاغ فقط بالدساتير والقوانين، بل أيضًا بالقيم التي يختارها الليبيون أن يحملوها مستقبلا.

جذور التأثير الثقافي في القرار السياسي الليبي قبل 2011:

حين نستعرض مسارات القرار السياسي في ليبيا ما قبل 2011، لا يمكن تجاهل البُعد الثقافي كعاملٍ خفيٍّ ومؤثّر في آنٍ واحدٍ، فقد تَشكّل المشهد السياسي الليبي ليس فقط بفعل الوقائع الجيوسياسية أو التوجهات الأيديولوجية، بل من خلال موروث ثقافي عميق الجذور، يُعكس بنية اجتماعية معقدة، وتركيبة هوياتية متشابكة تضم القبيلة، والدين، واللغة، والتقاليد فلعبت الثقافة بما تحمله من رموز ومعانٍ وأعراف دورًا يتجاوز الشكل الرمزي إلى التأثير المباشر على خيارات النخب السياسية واتجاهات التشريع، وأسلوب الحكم، ولعلّ الفترة التي سبقت عام 2011 تُمثّل نموذجًا خاصًا، لفهم هذا التداخل حيث أعاد النظام الحاكم إنتاج الثقافة الشعبية في قوالب أيديولوجية، موظفًا الموروث القبلي كأداة فاعلة للضبط السياسي ومستخدِمًا (الكتاب الأخضر) كمرجعية ثقافية سياسية حاول من خلالها إرساء سردية بديلة للحداثة والدولة الوطنية

وفي هذا السياق، لم تكن الثقافة محض خلفية اجتماعية، بل تحوّلت إلى آلية من آليات الشرعية، وإلى وسيلة لإعادة تشكيل الوعي الجمعي وتطويعه لخدمة قرارات سياسية مركزية.

من هنا، فإن فهم الجذور الثقافية المؤثرة في القرار السياسي الليبي لا يقتصر على دراسة التقاليد أو العادات، بل يتطلب تفكيك العلاقة بين الثقافة كمنظومة قيمية، وبين الدولة ككيان سلطوي، فقبل 2011 كانت الثقافة تُستخدم كقالب تعبوي، ومصدر لإضفاء الشرعية القانونية، وأداة لإعادة هيكلة المجتمع، الأمر الذي ساهم في تشكيل بيئة سياسية ذات طابع استبدادي مغلّف بمفردات محلية وشعبية، هذه الخلفية تفسّر الكثير من ملامح السياسة العامة آنذاك وتكشف عن مدى تغلغل الهوية الثقافية في صلب عملية اتخاذ القرار السياسي، على نحوٍ يتجاوز المعايير المؤسساتية أو القواعد القانونية التقليدية.

أولًا– دور الموروث القبلي والديني في صنع القرار السياسي خلال النظام السابق:

شكّل الموروث القبلي والديني أحد المرتكزات الأساسية التي اعتمد عليها النظام السابق في هندسة بنية القرار السياسي الليبي طوال فترة حكمه (1969–2011) لم يكن ذلك مجرد استدعاء للهوية الثقافية للمجتمع، بل كان توظيفًا واعيًا واستراتيجيًا لمنظومتين تقليديتين (القبيلة والدين) لخلق شرعية بديلة عن المؤسسات السياسية الحديثة، ولضبط التوازنات داخل المجتمع الليبي قام باستخدام الموروث القبلي كأداة سلطة وهيمنة، واعتمد على القبيلة بشكل كبير لتكون ركيزة سياسية واجتماعية، حيث أعاد إحياء دور القبائل بعد أن كانت الدولة الاستقلالية (1951–1969) تميل نحو المركزية الحديثة، فبدلًا من بناء دولة مؤسسات حديثة، عمد النظام إلى إضعاف البنية المؤسسية الرسمية، وتعزيز الهياكل القبلية في مقابل ذلك، مما أدى إلى ما يسميه البعض "إعادة تقليدية الدولة"، وقام بإنشاء "مجلس قيادة الثورة" الذي ضم عدد كبير من الضباط الذين ينتمون الي قبائل مختلفة ؛ لتفادي استئثار قبيلة واحدة في حين حدوث أي مشاكل قبلية.

وقام باستخدام نظام "اللجان الشعبية" المرتبطة بالمؤتمرات الشعبية، والتي كانت في كثير من الأحيان تتوزع بحسب الولاءات القبلية، فكان النظام السابق يعمد إلى خلق توازنات بين القبائل من خلال سياسة "فرِّق تسُد" ومنح الامتيازات لبعض القبائل لضمان الولاء.[1]

1. استخدام النظام السابق في ليبيا الدين كأداة شرعية

تم توظيف الدين كدعامة رمزية للسلطة السياسية، تسهم في ترسيخ صورة النظام السابق بوصفه ممثلًا (للإسلام الصحيح) ومجددًا له، وقد سعى القذافي، عبر خطاب ديني مؤدلج، إلى

1– فان ديوال، ديرك. تاريخ ليبيا الحديث (A History of Modern Libya) .كامبريدج، المملكة المتحدة، جامعة كامبريدج (Cambridge University Press)) 2006، ص112–14.

احتكار المعنى الديني وتطويعه لخدمة سلطته الفردية، مع تغييب تام للمؤسسات الدينية التقليدية، وتهميش أي خطاب فقهي مستقل، أعلن القذافي أن القرآن الكريم هو "دستور الدولة الليبية"، معتبرًا أنه لا حاجة لدساتير وضعية، بل إن العودة إلى النص القرآني تكفي لتنظيم المجتمع.

هذا الإعلان لم يكن ناتجًا عن توَّجه إسلامي مؤسساتي، بل كان خطوة رمزية تمكّن من خلالها من نزع الشرعية عن أية آلية تشريعية مستقلة، وتقديم نفسه كالمُفسِّر الوحيد لكلام الله. وبالفعل، في سياق "سلطة الشعب" التي أعلنها عام 1977 تم إلغاء الدستور الرسمي، في مقابل تبنّي القرآن بوصفه المصدر الوحيد للتشريع، دون وساطة فقهية أو تشريعية واضحة في هذا الإطار، قدم القذافي نفسه على أنه قائد رسالي، يحمل مشروعًا جماهيريًا يستند إلى الإسلام، لكنه لا يُشبه الإسلام التقليدي أو المذهبي، بل يعتمد على قراءة خاصة وفردية. وقد برز ذلك في الكتاب الأخضر، الذي مزج فيه القذافي بين مفاهيم قرآنية مثل "الشورى" و"العدل"، وبين رؤى سياسية جديدة تتعارض أحيانًا مع الفقه الإسلامي المألوف، في محاولة لإضفاء مسحة إيمانية على فلسفته السياسية الخاصة، التي وصفها بأنها "النظرية العالمية الثالثة"، متناسيا انه الفكر الاسلامي يعمل على مبدأ الشورى الذي يعمل على تضمين كيفية تولي السلطة خاصة الامامة الكبرى او رئاسة الدولة [1]، ولترسيخ هذه الشرعية الرمزية، عمد القذافي إلى إعادة تشكيل المجال الديني بما يخدم السلطة، فقد أنشأ مؤسسات دينية مثل جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، التي عملت على نشر "إسلام جماهيري" منسجم مع توجهات النظام، كما فرض رقابة مشددة على المساجد والخطباء، وجرَّم كل نشاط ديني مستقل خارج سيطرة الدولة. وفي ذات الوقت هاجم القذافي المذاهب الإسلامية الأخرى، ورفض السنة النبوية كمصدر للتشريع، وكتب مؤلفات دينية تهاجم العلماء التقليديين، وتدعو إلى فهم "مباشر للقرآن"، بما يُبرِّر استبعاده لأي مؤسسة دينية مستقلة أو معارضة.

كل ذلك ساهم في تحويل الدين إلى وسيلة لإنتاج الهيمنة الثقافية، لا كمنظومة قيمية فوق السلطة، بل كخطاب تعبوي يشرعنها ويمنحها القداسة. فكان القذافي يستدعي الآيات القرآنية في خطبه لتبرير القرارات السياسية، ويربط بين طاعته وطاعة الله، بشكل يُضفي طابعًا روحانيًا على مشروعه السياسي، ويجعل من معارضته مرفوضة لا فقط سياسيًا بل دينيًا أيضًا.

1- عارف أحمد التير د. عارف أحمد التير, & د. محمد الطيف عثمان شيحة د. محمد الطيف عثمان شيحة. (2020). حق الترشيح والانتخاب: في الإسلام" دراسة تأصيلية". مجلة شروس, 1(1).

وهكذا أصبح الدين في النظام الليبي السابق أداة شرعية رمزية مطوَّاعة، لا تحتكم كمصدر للعدالة أو تقييد السلطة، بل يُعاد تفسيرها وتوجيهها لتبرير سلطة مطلقة.

وقد أدى ذلك إلى إفراغ الدين من محتواه التعددي والنقدي، وجعله مجرد أداة في خدمة النظام الأمر الذي كان له تبعات ثقافية ودينية خطيرة على الوعي الديني والسياسي في ليبيا، وأسهم في إضعاف الثقة بالمؤسسات الدينية لاحقًا، وخلق فراغًا مهَّد لظهور تيارات متطرفة بعد انهيار النظام[1]

2. استخدام النظام السابق الدين كأداة للسيطرة الأيديولوجية في ليبيا

اعتمد النظام الليبي السابق بقيادة معمر القذافي على الدين، وعلى الإسلام تحديدًا الإسلام، كأداة للسيطرة الأيديولوجية، لا بغرض ترسيخ الهوية الدينية للمجتمع، بل لتوجيه الوعي الجمعي، وتفريغ الدين من أبعاده النقدية والسياسية، وتحويله إلى خطاب خاضع للسلطة، يخدم مشروعه السياسي الفردي ويُعزِّز من استمرارية نظامه. وقد مثّل هذا الاستخدام للدين أحد أبرز مظاهر "الهندسة الثقافية" التي مارسها النظام على المجتمع الليبي.

منذ وصوله إلى السلطة عام 1969، سعى القذافي إلى إعادة تشكيل المجال الديني بالكامل فعلى خلاف الأنظمة التي تستند إلى مرجعيات دينية تقليدية (كالأزهر أو المجامع الفقهية)، عمد القذافي إلى تفكيك المؤسسات الدينية القائمة، مثل الزوايا الصوفية، والطرق السنوسية، التي كان لها حضور تاريخي وشرعي في ليبيا، وتمت مصادرة الأوقاف، وتهميش العلماء التقليديين، ودمج المساجد ضمن إدارة الدولة، في مسعى لاحتكار الفضاء الديني، في هذا السياق قام القذافي بإلغاء دور الإفتاء المستقل، واستبدله بخطاب ديني مركزي ينبع من السلطة ذاتها، وقدَّم نفسه كمجدد ديني، ومفسِّر فريد للقرآن الكريم، عبر كتابات مثل البيان العملي للقرآن، حيث رفض السنة النبوية كمصدر للتشريع، وهاجم المذاهب الفقهية، وألغى بعض الشعائر بحجة أنها بدع أو موروثات خاطئة، هذا التفسير الخاص للنصوص المقدسة مكَّنه من إخضاع الدين لأيديولوجيته السياسية، وتوجيهه في خدمة الدولة الجماهيرية، التي صوّرها على أنها التجسيد الحقيقي للإسلام.

لقد لعبت المؤسسات التي أنشأها النظام، مثل جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، دورًا في تصدير هذا الفهم للدين إلى الخارج، خصوصًا في إفريقيا، ضمن مشروع "الإسلام الجماهيري" الذي يُروِّج

1- ست. جون، رونالد بروس، ليبيا: الاستمرارية والتغيير، ط1، لندن ونيويورك: دار روتليدج للنشر، 2011، ص98-99.

لتصور ديني يخلو من المعارضة أو التعدد، ويستند إلى الولاء المطلق للسلطة. داخليًا، أصبحت وزارة الأوقاف وأجهزة الأمن هي الجهات المسؤولة عن تعيين الخطباء، ومراقبة المساجد، وضبط الخطب والمواعظ، بما يضمن عدم خروج أي خطاب ديني عن المسار المرسوم من قبل الدولة.

وفي تسعينيات القرن العشرين، اشتد استخدام الدين كأداة للضبط الأيديولوجي، حيث جرَّم النظام أي جماعة دينية مستقلة، وشنّ حملات قمعية ضد تيارات إسلامية معارضة مثل إقصاء وتهميش المنهج الإباضي على الرغم من أنه أحد أقدم المناهج الإسلامية المتجذرة في ليبيا ذا التاريخ العريق خصوصًا في منطقة زويلة جنوب ليبيا وجبل نفوسة[1]، هذا الإقصاء كان له أثر كبير في خلق سياسات لا تعكس واقع المجتمع الليبي المتنوع للثقافات العريقة، وكذلك المناطق التي تحتضن هذا المذهب، والتي شعرت بالتهميش والإقصاء، وهذا الأمر عزَّز من عدم الاستقرار المؤسسي والإداري، وكذلك تم اعتقال وتعذيب، وإعدام العشرات من الدعاة، وأعضاء الحركات الإسلامية بزعم أنهم يمثلون تهديدًا لأمن الدولة، بينما كان الهدف الحقيقي هو منع أي تفسير ديني قد يُوّظف لمساءلة السلطة أو تقييدها.

الأمر الملفت للنظر أن القذافي، على الرغم من ادعائه بأن الإسلام هو المرجعية أيضًا أنه استخدم الدين كغطاء أيديولوجي لنظام شمولي فردي، لا يقبل المعارضة ولا يعترف بالمؤسسات فبينما كانت السلطة السياسية تدّعي الالتزام بالإسلام، كانت عمليًا تُفرَّغه من محتواه القيمي والتعددي، وتُعيد إنتاجه كأداة دعائية وشكلية، وقد أدت هذه السياسات إلى انكماش الوعي الديني النقدي في ليبيا، وزرعت الشك في المؤسسات الدينية الرسمية، وخلقت فراغًا بعد سقوط النظام في 2011، وقد أدت هذه السياسات إلى انكماش الوعي الديني النقدي في ليبيا، وزرعت الشك في المؤسسات الدينية الرسمية، وخلقت فراغًا بعد سقوط النظام في 2011، استُغل لاحقًا من قبل جماعات متطرفة ملأت هذا الفراغ بخطابات راديكالية[2].

ثانيًا – السياسات الرسمية تجاه الثقافة والتقاليد بين القمع والتُوظيف

شهدت ليبيا منذ تولي النظام السابق الحكم تحوّلاً جذريًا في طريقة تعامل الدولة مع الثقافة، والتقاليد المحلية حيث اتسمت السياسات الرسمية في هذا المجال بنهج مزدوج قائم على القمع من

1– عبد العزيز القوصي، الإسلام والمجتمع الليبي: دراسة في التنوع المذهبي والهوية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

2– رونالد بروس ست. جون، ليبيا: الاستمرارية والتغيير، ط 1(لندن: روتليدج، 2011)، ص .

جهة والتوظيف الأيديولوجي من جهة أخرى، فبينما تم تهميش وإقصاء العديد من المكونات الثقافية والرمزية للمجتمع الليبي، عمد النظام إلى توظيف عناصر مختارة من التراث والتقاليد بهدف ترسيخ حكمه و شرعية بديلة تستند إلى سردية "الثورة الجماهيرية" التي روّج لها النظام طيلة أربعة عقود.

ففي المرحلة الأولى من حكم القذافي، كان التركيز موجّهًا نحو إعادة صياغة الهوية الثقافية الليبية ضمن مشروع سياسي وأيديولوجي مركزي، يقوم على رفض النماذج الغربية والمؤسسات الليبرالية، وفي الوقت ذاته، تقويض النماذج التقليدية المتجذرة في التاريخ الليبي، مثل الطرق الصوفية والسنوسية والبنى القبلية المستقلة. فتمّت مصادرة أوقاف الزوايا الدينية وتفكيك شبكات التعليم الديني التقليدي، وتهميش الرموز الدينية والاجتماعية التي لم تنخرط في الخطاب الثوري الرسمي، إلى جانب القمع، تبنّى النظام خطابًا ثقافيًا رسميًا وظّف فيه بعض عناصر التقاليد الشعبية والهوية المحلية كدعائم رمزية لخدمة النظام السياسي، فعلى سبيل المثال جرى تمجيد التراث البدوي والريفي، وتم تصوير القذافي نفسه كـ"ابن الصحراء" و"ابن القبيلة"، في مقابل ازدراء النخب المدنية والمثقفة، وتمَّ توظيف رموز مثل "عمر المختار" و"الجهاد ضد الاستعمار" داخل الخطاب الرسمي، لكن بشكل انتقائي يخدم النظام لا الذاكرة الجمعية المستقلة، وفي هذا الإطار لم تكن القبيلة في ليبيا موضوع إقصاء، بل أداة للتوظيف السياسي، إذ استخدم النظام العلاقات القبلية كوسيلة للضبط الاجتماعي وتوزيع الولاءات، خاصةً من خلال سياسة "فرِّق تسُد"، التي تمثلت في منح الامتيازات والمناصب على أساس قبلي وليس وطني.

ومع توالي العقود، تعمق هذا النموذج من القمع والتوظيف، حيث أصبحت الثقافة مجرد انعكاس لإرادة الحاكم، ووسيلة لإعادة إنتاج السلطة، وليس لفهم الذات الجماعية، وانعكس ذلك بوضوح في النظام التعليمي، والإعلام الرسمي والمهرجانات الثقافية التي كانت تُستخدم للترويج إيديولوجية النظام القائم أن ذاك بينما جرى تهميش الإبداع النقدي، وتعرض المثقفون الليبيون للمراقبة أو التضييق أو النفي.

بعد سقوط النظام في عام 2011، ظهرت الآثار التراكمية لهذه السياسات بشكل جلّي، حيث كشفت الفوضى الثقافية والاجتماعية عن فراغ كبير في الهوية الوطنية تسمى بمرحلة الفراغ الرمزي والثقافي، حيث عجزت النخبة السياسية عن تقديم سردية ثقافية جامعة تعيد بناء الهوية

الوطنية على أسس تعددية وبدلًا من ذلك، تصاعدت الهويات الفرعية، وأصبح الموروث القبلي والديني يُستدعى بشكل مباشر في رسم الاصطفافات السياسية وتوجيه القرار العام[1].

في ظل غياب مؤسسات ثقافية مستقلة خلال النظام السابق، لم يكن هناك أساس معرفي أو فني أو تعليمي يُعتمد عليه في بناء وعي وطني بعد الثورة، وهو ما أدى إلى فوضى رمزية وانقسامات معرفية تُرجمت إلى صراعات سياسية ومسلحة

فغياب المؤسسات الثقافية المستقلة خلال عقود القذافي، وتآكل الذاكرة الجمعية الجامعة، أدّى إلى تصاعد حدة التمزقات الثقافية بعد الثورة، سواء على أساس جهوي، أو قبلي، أو ديني وأشار المحلل السياسي علي عبد اللطيف أحميدة (Ahmida, 2009, pp. 195–197) إلى أن القمع الثقافي الذي مارسه النظام السابق ساهم في تفكيك الذات الوطنية، ما جعل عملية الانتقال السياسي في ليبيا معقدة على المستويين الرمزي والاجتماعي، بسبب غياب سردية وطنية جامعة[(2)].

وبحلول عام 2021، وعلى الرغم مرور عقد على إسقاط النظام، ما تزال ليبيا تعاني من آثار تلك السياسات الثقافية، على رأسها المشاكل الداخلية التي تعاني منها هذه الدول، كتردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية، وهو الأمر الذي يفرض ضرورة طرح رؤية شاملة لتقديم حلول جذرية في ظل الواقع الأليم الذي تشهده ليبيا في ظل تفاقم الأوضاع سياسيًا وأمنيًا، وتزايد حدة الصراع بين الفصائل المتناحرة من ناحية والميلشيات الغير خاضعة للدولة من ناحية أخرى، مما يجعلها تمثل تهديدًا وجوديًا للسلم والأمن الدوليين[(3)].

فالمؤسسات التعليمية لا تزال أسيرة خطاب ممزق، والهوية الوطنية تتنازعها قوى متباينة، في ظل صراع سياسي مفتوح لم ينجح بعد في ترسيخ ثقافة ديمقراطية تعددية، كما أن غياب مشروع ثقافي موحِّد، يعترف بالتنوع الليبي (اللغوي، الجهوي، القبلي، والديني)، يمثل تحديًا كبيرًا أمام إعادة بناء الدولة والمجتمع.

---

1 –باك، جايسون. (2013). الانتفاضات الليبية 2011 والصراع من أجل مستقبل ما بعد القذافي (ص. 4). بالغريف ماكميلان.

2– أحميدة، علي عبد اللطيف. صناعة ليبيا الحديثة: بناء الدولة، الاستعمار، والمقاومة. ط2، ألباني: دار نشر جامعة ولاية نيويورك، 2009، ص195.

3– الباروني، إلياس أبوبكر، أهم التحديات التي ستواجه البرلمان الليبي، عبر برنامج أحاديث مغاربية، قناة الغد العربي الفضائية، من لندن2014.انظر للرابط1.https://www.facebook.com/elyas.albarouni

في الختام يمكن القول ان تحليل السياسات الرسمية تجاه الثقافة والتقاليد في ليبيا خلال النظام السابق يكشف عن نوايا مشروع سلطوي طويل الأمد سعى إلى احتكار الرمز، وتوجيه الثقافة، وإعادة تأطير التقاليد لخدمة الأيديولوجيا الحاكمة. وقد أدى هذا النهج إلى تفكيك الهوية الوطنية، وتعطيل تطور المؤسسات الثقافية، وخلق هشاشة معرفية واجتماعية ظهرت آثارها بشكل صارخ بعد 2011، واستمرت إلى غاية2021، ولذلك فإن أي مشروع وطني لإعادة بناء ليبيا لا يمكن أن يتجاهل الضرورة الملحة لإعادة الاعتبار للثقافة باعتبارها أداة للمصالحة، والتعدد، وبناء الدولة الحديثة .

ثالثًا – ملامح التأثير المباشر للقيم والمعتقدات بعد 2011.

في البلدان التي يسبق فيها الاجتماع السياسي بناء الدولة، وتُستدعى فيها الذاكرة الجمعية أكثر من الدستور، تتحوّل القيم والمعتقدات من مكوّنات ثقافية إلى أدوات فاعلة في هندسة الواقع السياسي، هذا بالضبط ما عرفته ليبيا بعد 2011، حين انكسرت السلطة المركزية دون أن تنهار البنى العميقة للمجتمع، فعادت القيم التقليدية، والمعتقدات الدينية، والعادات الاجتماعية لتلعب دورًا مركزيًا في صياغة الفعل السياسي، وتحديد معاييره، بل وأحيانًا في شرعنته أو مقاومته، فما أن غاب السقف الموحد الذي فرضه النظام السابق في ليبيا لعقود، حتى انفتحت الساحة على تعددٍ غير مألوف في المرجعيات، حيث لم تعد الدولة وحدها من يملك أدوات توجيه القرار، بل أصبحت المرجعيات الثقافية، بدءًا من القبلية ووصولًا إلى التفسيرات الدينية والشعبية، تلعب دورًا موازيًا وربما أحيانًا بديلاً. لم يكن هذا التحول مجرد ارتداد إلى الوراء بل كان إعادة تدوير للقيم والمعتقدات في سياق نزاع مفتوح على السلطة والهوية والشرعية، فما يُميز هذه المرحلة ليس فقط صعود هذه المرجعيات، بل الطريقة التي تغلغلت بها في تفاصيل القرار السياسي: في التفاوض، في بناء التحالفات، في تموضع الأطراف، وحتى في تبرير العنف أو المصالحة لم تعد القيم مجرد انعكاس ثقافي، بل أصبحت أدوات تحليل سياسي بحد ذاتها.

إن قراءة ملامح التأثير المباشر للقيم والمعتقدات في هذه المرحلة، هو في جوهره قراءة للكيفية التي يعاد بها تعريف الوطن من القاعدة لا من القمة، وللكيفية التي يُصاغ بها القرار من موقع الانتماء قبل منطق المؤسسات .

1. القرار السياسي بين ضغط الشارع والانتماء الثقافي: (توضيح لكيفية عمل العادات، والتقاليد في عملية توجه القرار السياسي)

عندما اندلعت ثورة فبراير 2011في ليبيا، بدأ المشهد في لحظاته الأولى ثورة على الماضي وعلى التقاليد التي كبَّلت المجتمع لعقود تحت حكم مركزي، حاول أن يمحو الهويات المحلية والقبلية تحت شعار "الجماهيرية"، لكن سرعان ما تبيّن أن انهيار السلطة المركزية لم يُنتج فقط فراغًا سياسيًا، بل أعاد إحياء ذاكرة ثقافية كانت كامنة، متأهبة لتشكيل الفضاء العام من جديد ولكن هذه المرة بشروط العُرف لا القانون، وبسلطة الانتماء لا الدستور.

منذ سقوط النظام، بدأ المجتمع الليبي يعيد ترتيب أولوياته وفق مفاهيم ما قبل الدولة الحديثة: القبيلة، النسب، الجهة، اللغة، والرمز الاجتماعي، وبدل أن يكون البرلمان هو من يُشرّع، أصبح مجلس الحكماء هو من "يُرضي" وبدل أن تكون الحكومة من تُعين، أصبح "الحق القبلي" هو من يُحدد نصيب كل مجموعة في الوظيفة والتمثيل هكذا، أصبحت الثقافة ناطقة، وبدأ القرار السياسي يُكتب بلغة غير مكتوبة.

في بنغازي مثلًا، حين احتدمت الاشتباكات سنة 2014، لم تكن مواقف الجماعات المسلحة منفصلة عن تركيبتها الاجتماعية. كانت العائلات، المناطق، والرموز المحلية تحدد التموضع، لا فقط البرامج أو الخطاب السياسي، وفي تلك اللحظة، كانت الثقافة العرفية هي من تحكم من يحق له "الدفاع"، ومن يتوجب عليه "الانسحاب"، وكان قادة المعارك يستدعون مفردات مثل "الثأر"، "الكرامة"، "الشرف"، وهي مفردات ذات جذور ثقافية لا سياسية.

ثم جاء تشكيل الحكومات بعد كل جولة تفاوض: حكومة الكيب، حكومة زيدان، حكومة الغويل حكومة الوفاق الوطني برئاسة فائز السراج ، وحتى حكومة الوحدة الوطنية لاحقًا لم تكن الحقائب الوزارية تُوزّع على أساس الكفاءة فحسب، بل وُزِّعت وفق ما يُسمى بـ"التمثيل الجهوي والقبلي" .

هنا تبرز القاعدة العرفية التي تقول: "كل قبيلة أو مدينة كبرى لها نصيب"، أي أن العادة أصبحت قاعدة توزيع سياسي، ما جعل القرار لا يُبنى على هيكل الدولة بل على خريطة الأعراف ، وعندما حاولت حكومة الوفاق سنة 2016 فرض بعض الإجراءات الأمنية والإدارية، اصطدمت بما يُعرف بـ"توازنات المجتمع"، لم تكن مقاومة تلك الإجراءات قائمة فقط على المعارضة السياسية، بل لأن بعض الإجراءات اعتُبرت "إخلالًا" بعُرف اجتماعي مستقر، مثل إخضاع بعض التشكيلات المسلحة، أو تقليص نفوذ شخصيات اجتماعية نافذة.

وفي الملف الأخطر – المصالحة الوطنية – برز الدور الثقافي بوضوح، فعلى الرغم من أن الدولة تمتلك لجان قانونية، إلَّا أنها لم تتمكن من حل قضايا مثل ملف (تاورغاء – مصراته) أو (ورشفانة – الزنتان) إلَّا عبر تدخل أعرافية تقليدية لم تُفعل قوانين العدالة الانتقالية كما هو متوقع، بل لجأت الدولة إلى مجالس الأعيان، والصلح القبلي، و"الوجهاء"، لإعادة الناس إلى ديارهم أو لتهدئة الخصومات.

وبالتالي، القرار السياسي بشأن المصالحة لم يُتخذ في البرلمان، بل في الخيمة، حيث الشاي الأخضر، والعبارات التقليدية، والمفاوضات التي تقوم على "رد الاعتبار" لا على محاضر الجلسات ، حتى عندما قررت البعثة الأممية إجراء حوار ليبي شامل في جنيف سنة 2020، لم تستطع تخطي هذه الثقافة فكان لابد من مراعاة التمثيل الجغرافي–القبلي في لجنة الحوار، وكان المعيار الأساسي هو إرضاء كافة الأطراف وفق انتمائها، لا استنادًا إلى كفاءتها أو خلفيتها المدنية، وفي ديسمبر 2021، عندما اقترب موعد الانتخابات، عاد الصوت الثقافي ليتصدر المشهد من جديد فتم رفض بعض المرشحين بحجة "عدم انتمائهم"، لا لأنهم متورطون في ملفات فساد أو فقدوا أهليتهم القانونية، فُسِّر ترشح بعض الشخصيات بأنه "تعدٍّ على التراتبية الاجتماعية" لا تجاوزًا على القانون، مما اضطر المفوضية لتأجيل الانتخابات بعد ضغوط "عرفية" لا دستوري، يمكن القول بأنه خلال عشر سنوات من التحول السياسي لم تعمل الثقافة كعنصر خلفي في ليبيا، بل تصدّرت المشهد، وبدل أن تتراجع التقاليد أمام مؤسسات الدولة، تحوّلت العادات إلى منصّة توجيه القرار، وأصبح الساسة يحسبون حساب الكلمة المنطوقة في المجالس القبلية أكثر من الكلمة المكتوبة في القوانين، فالسياسي في ليبيا لا يستطيع تجاهل "الشيخ"، ولا يمكنه تجاوز "المجلس الاجتماعي"، حتى لو امتلك سلطة تنفيذية أو تشريعية وهكذا أصبحت القرارات تُكتب بقلم الدولة، لكنها تُحرّر بروح الموروث.

2. نماذج من القرارات الامنية والسياسية المتأثرة بالثقافة في ليبيا:

فبعد سقوط النظام السابق في ليبيا عام 2011 دخلت ليبيا مرحلة سياسية انتقالية شديدة التعقيد حيث تولى المجلس الوطني الانتقالي قيادة البلاد، ثم خلفه المؤتمر الوطني العام في يوليو2012، وفي ظل هشاشة المؤسسات، وضعف الأجهزة الأمنية، برز الشارع الليبي كفاعل سياسي جديد، يمارس الضغط المباشر عبر المظاهرات والاحتجاجات، وكان لذلك أثر كبير على توجهات الحكومة، واستقالة بعض الوزراء والمسؤولين في وقت مبكر من عمر الدولة الجديدة.

في هذا السياق، لم يكتف الليبيون بدور المتفرّج أو المُنتظر، بل تحوّلوا سريعًا إلى فاعلين سياسيين عبر حركة احتجاجية واسعة اتخذت من الشارع منبرًا ومن الميادين أدوات ضغط، لتُعبّر عن سخطها على أداء الحكومة الانتقالية، وتُطالب برحيل بعض وزرائها، بل بإعادة النظر في شرعية وجودها .

لقد مثّلت مظاهرات2012 عام في طرابلس وبنغازي لحظة مفصلية في تاريخ الدولة الليبية الحديثة، حيث برز فيها الشارع لأول مرة كقوة رقابية مؤثرة، قادرة على تنفيذ قانون العزل السياسي و تغيير المسارات السياسية ودفع الحكومة إلى التراجع، بل والاستقالة دون حاجة إلى أدوات مؤسسية تقليدية كالأحزاب أو البرلمان ، وتُمهّد هذه الدراسة لفهم كيف شكّل ضغط الشارع في عام 2012 إحدى أدوات توجيه القرار السياسي في ليبيا، وما هي الأسباب التي دفعت المواطن الليبي إلى خوض أولى معاركه مع السلطة الجديدة، بعد أن ظن أن الثورة وحدها كافية لصناعة التغيير[1].

أبرز النماذج:

بداية المظاهرات في عام 2012، اندلعت مظاهرات واحتجاجات واسعة في طرابلس وبنغازي، كان أبرزها مظاهرات فبراير ومارس 2012، للمطالبة بتحسين الخدمات وتوفير الأمن، ورفض ما اعتُبر "بطء الأداء الحكومي" والاحتجاجات التي طالبت بـ"إقالة الحكومة الانتقالية بقيادة عبد الرحيم الكيب"، متهمة إياها بعدم القدرة على ضبط الأوضاع الأمنية، خاصةً في شرق ليبيا، ومن ثم استقالة وزير الداخلية عاشور شوايل عام (2013) على الرغم من تعيينه وزيرًا للداخلية في

1- الجزيرة نت. (13 ديسمبر 2012). مظاهرات بليبيا تطالب بالعزل السياسي. الجزيرة نت.

حكومة علي زيدان (التي بدأت في نوفمبر 2012)، فإنه واجه احتجاجات متكررة، خصوصًا في بنغازي بعد سلسلة اغتيالات لضباط الجيش والشرطة.

فالاحتجاجات اشتدت بعد مقتل الناشط عبد السلام المسماري في يوليو 2013، حيث خرجت مظاهرات ضخمة تطالب باستقالة الحكومة، ومحاسبة المسؤولين عن الانفلات الأمني وبسبب هذا الضغط، قدم الوزير عاشور شوايل استقالته رسميًا في أغسطس 2013، مشيرًا إلى ظروف العمل الصعبة وفشل التنسيق بين الأجهزة الأمنية والسلطة السياسية[1].

وبين عامي 2013 و2014، تحوّلت بنغازي إلى مركز للاحتجاجات شبه اليومية بسبب الانفلات الأمني، واغتيال عشرات من عناصر الجيش والشرطة فتزايد الغضب الشعبي دفع المتظاهرين إلى محاصرة المقار الحكومية، والضغط لإقالة المسؤولين، في 2014، خرَّج آلاف المواطنين في "جمعة إنقاذ بنغازي" للمطالبة بإنهاء وجود الجماعات المسلحة، ومحاسبة حكومة علي زيدان على فشلها في حفظ الأمن، حيث طالب المحتجون برحيل وزير الدفاع ووزير الداخلية، ووُصفت الحكومة بأنها "رهينة المليشيات".

ومن ثم استقالة علي زيدان – رئيس الوزراء (مارس2014) استقالته جاءت نتيجة لمزيج من ضغط الشارع، وسحب الدعم السياسي تحت وطأة الغضب الشعبي، على الرغم من أنه لم يُقَل مباشرة بسبب مظاهرة واحدة، فإن تراكم الاحتجاجات – خصوصًا فشله في حماية موانئ النفط من قوات إبراهيم الجضران، وفشله في فرض هيبة الدولة – دفع المؤتمر الوطني العام إلى سحب الثقة من الحكومة، وكان الشارع قد ضغط مرارًا في طرابلس وبنغازي، ووسائل الإعلام والمحتجون وصفوه بـ"العاجز"، خاصةً بعد فشل محاولة القبض على الجضران، واسترجاع صادرات النفط.

يمكن القول أنه بين 2013، 2014 كان الشارع الليبي صاحب الكلمة الفصل في توجيه مسار القرار السياسي.

الاحتجاجات في طرابلس وبنغازي لم تكن فقط صرخات في الهواء، بل تحولت إلى أدوات تغيير فعلي دفعت وزراء للاستقالة، وأسقطت حكومات، وكشفت عن هشاشة الدولة أمام قوة الصوت الشعبي، خاصةً حين يتغذى من مشاعر الانتماء والرفض العرفي.

1- الجزيرة. (18 أغسطس، 2013) . استقالة وزير الداخلية الليبي. الجزيرة.

إنّ المعتقدات الدينية بدورها أضفت طبقة إضافية من التعقيد؛ فالحركات الصوفية التاريخية مثل السنوسية، فهي لم تكن مجرّد طريقة روحية، بل إطارًا جامعًا استُثمر لتثبيت سلطات محلية وإضفاء شرعية أخلاقية على القرارات الحاسمة في بدايات الاستقلال، حتى بعد التحوّلات والتغيرات الجذرية في عهد القذافي، بقيت بعض الطرق والزوايا حاضرة بمرجعيتها الرمزية إذ لم تستطيع شعارات (السلطة الشعبية) و(اللجان الثورية) في محو هذه المرجعيات تمامًا، بل كثيرًا ما أُعيد توظيفها بمرونة بحسب مصلحة النظام، وإذا تأملنا السياسة التنموية، فإننا نلاحظ كيف كان توجيه الموارد يعتمد على (القيمة الرمزية) للجهة أو المجموعة، فكان رصف طريق هنا أو بناء مشروع زراعي هناك يتجاوز منطق الجدوى الاقتصادية ليصبح رسالة توازن مجتمعي، تُهدئ حساسيات قبيلةٍ أو منطقةٍ شعرت بالتهميش ، ولا يمكن إغفال أن بنية الثقافة السياسية في ليبيا بقيت لفترة طويلة تُؤطّر ضمن (ثقافة شفهية) أكثر منها مكتوبة أو مؤسسية فالكلمة، والوعد والحلف، والمجالسة، وأدوات الترضية ظلّت هي لغة السياسة اليومية، ولذا ظلَّ المجال الرسمي هشًّا أمام نفوذ الوسطاء الذين حملوا القيم القبلية معهم إلى غرف التفاوض وصنع القرار.

إنّ المعضلة الجوهرية هنا تكمن في أنّ هذه القيم والتقاليد، بقدر ما وفَّرت غطاءً اجتماعيًا للاستقرار النسبي أحيانًا، فإنها عمَّقت في المقابل منطق «المسارات الموازية» للحكم. فحين يغيب الإطار المؤسسي الرشيد تتقدّم أعراف الحل العرفي وحين تتقلّص الثقة في القانون، ينمو سلطان الوجهاء وشيوخ القبائل باعتبارهم ضامنين للحقوق وفق معايير الشرف والثقة الشخصية، ومن زاوية التحوّلات الكبرى، فإن سقوط النظام المركزي في 2011 أظهر بشكل فاقع إلى أي حدّ لم يكن المجتمع قد تجاوز منطق التقاليد، إذ عادت الأطر القبلية والمعتقدات الثقافية لتلعب دورًا تفاوضيًا حاسمًا، لا كعنصر موروث بل كوسيط واقعي يسدّ الفراغ الذي تركته مؤسسات الدولة التي ظلت لعقود تنكر قوّتها في العلن وتستدعيها في الخفاء، وأخيرًا يمكن القول أن مسار القرار السياسي الليبي يقدم مثالًا صارخًا على ما يسميه بعض الباحثين (الحقل الثقافي المؤسس) أي ذلك الفضاء غير الرسمي الذي يشكّل مسارًا موازياً للشرعية والتفويض الشعبي.

إنّ المستقبل يظل رهينًا بمدى قدرة الدولة الليبية على إعادة ترتيب العلاقة بين الثقافة والسياسة، بحيث تُحتَرم الرمزية التاريخية للهويات الفرعية، لكن دون أن تتحوّل إلى مرجعية وحيدة توجه القرار بمعزل عن منطق المواطنة المتساوية وسيادة القانون.

المطلب الثاني:

التحديات الناتجة عن تعارض الثقافات في عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.

إن انتقال البلاد من الاستبداد وهيمنة السلطة المركزية إلى المشهد السياسي المُجزَّأ، حيث السلطات المتنافسة على كل شيء ، يسلط الضوء على الصعوبات التي تعترض على وضع وتنفيذ سياسات عامة متماسكة تؤثر فيها جملة من المحددات القيمية والسياسية والقانونية [1] يمكننا التحدث حول التحديات الهائلة التي تواجه صياغة وتنفيذ سياسات عامة فعَّالة في ليبيا التي تعاني من الصراعات والانقسام، وغياب سلطة موحدة تقوم عبر أدواتها المختلفة، ومؤسسات الدولة المعنية بصياغة وتنفيذ السياسية العامة. فمنذ سقوط نظام القذافي في 2011، أصبحت ليبيا تواجه هشاشة متواصلة بشكل متواصل أمام وجود سياسة عامة ذات بعد شمولي بالمعنى الوظيفي والمعنى الجغرافي أيضًا. وعلى الرغم من استمرار الأمل بالانتقال إلى نظام ديمقراطي من شأنه أن يضفي على عملية صياغة وتنفيذ السياسة العامة أبعادًا ديمقراطية وتشاركية وشفَّافة، فقد حالت الأوضاع التي نجمت عن الانقسام والجولات المتكررة من الصراع والحرب والتدخل الأجنبي دون وجود سياسة عامة بالمعنى والمفهوم والمضمون المتعارف عليه، بل إن الفساد الحكومي وسيطرة الفاعلين غير الرسميين على المؤسسات الرسمية واقتصاد الفساد والتدخل الأجنبي جعلت ما يمكن اعتباره عملية صياغة وتنفيذ للسياسية العامة في ليبيا مجرد تفكير رغائبي، ومظهر للهشاشة والانقسام والفساد، على الرغم جهود بعض المؤسسات، فالبلاد لا زالت تفتقر إلى استراتيجية وطنية للتنمية وإطار مناسب لموائمة الأولويات والأعمال، لتحقيق الاستقرار وأهداف التنمية المستدامة. وتستكشف الورقة هذه العقبات التي تحول دون صياغة السياسات، وتقترح استراتيجيات محتملة للتعامل معها. كما تجادل الورقة بأن نهجًا متعدد الأوجه يعطي الأولوية للشفافية، ويمكّن المجتمع المدني، ويعزِّز التعاون بين الفصائل المتنافسة، ويعالج

1 – د. الياس أبوبكر الباروني. (2022). تأثير الكيانات الدولية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا. مجلة شروس, جامعة نالوت 2(1), 20-30.

جذور الفساد، يمكن أن يفسح الطريق أمام انطلاق عملية للسياسة العامة في الحدود الممكنة بما يمهد الطريق لليبيا أكثر استقرارًا وازدهارًا.[1]

إن ما يُوصف عادةً بالتعدد الثقافي في ليبيا لم يُترجم إلى ثراء تنموي أو تعددية سياسية بناءة، بل تحوَّل في سياقات كثيرة إلى مصدَر احتكاك يهدد جوهر الدولة الوطنية ذاتها. فصناعة القرار في بلد تتداخل فيه الثقافة بالقبيلة، والقانون بالأعراف، والسياسة بالتاريخ المحلي، لا يمكن أن تكون محايدة أو شاملة دون وعي عميق بالبنى الثقافية الكامنة خلف المواقف والتوجهات ويتمثل التحدي الأكبر في غياب مرجعية ثقافية جامعة تُنتج سياسات قادرة على مخاطبة التنوع دون الوقوع في فخ الهيمنة أو الإقصاء.

وبهذا لم يعد تعارض الثقافات في ليبيا مسألة رمزية أو خطابية، بل صار عنصرًا مهيكلًا يعرقل قدرة الدولة على التخطيط، والتنفيذ، والإصلاح فمن هنا تبرز أهمية تفكيك هذا التعارض، وتحليل آثاره الموضوعية على صياغة السياسات العامة، بما يتطلبه ذلك من أدوات اصطلاحية، ورؤية تتجاوز ثنائية "الوحدة أو الفوضى"، نحو تصور يؤمن أن الاعتراف بالتنوع هو شرط أول لبناء دولة قابلة للحياة.

أولًا – التحديات التي يُنتجها تعارض الثقافات في صنع السياسات

1. غياب رؤية وطنية موحّدة.

ليست الأزمات التي تعيشها ليبيا بعد 2011 مجرد نتيجة لصراع سياسي على السلطة، بل هي انعكاس لفشل عميق في بناء سردية وطنية جامعة قادرة على صياغة مشروع سياسي وثقافي مشترك، ففي دولة ما بعد الثورة حيث كان يُفترض أن يبدأ الانتقال نحو بناء دولة مدنية تعددية، كشفت المرحلة عن فراغ مفاهيمي وهوياتي، تُرجم إلى تصادم بين رؤى ثقافية متنافرة، تسللت إلى صلب عملية صنع السياسات العامة، لتجعلها رهينة صراع لم تُحسم أسسه.

إن غياب الرؤية الوطنية الواعدة لا يُقاس فقط بعدم وجود وثيقة رسمية تعكس إجماعًا وطنيًا، بل يتجلى أيضًا في السياسات اليومية، وفي الخطابات المتناقضة التي تنتجها الدولة عبر مؤسساتها؛ ولأن السياسات العامة تُعد أداة تمثيل للقيم الوطنية وتوزيع للسلطة الرمزية والمادية فإن تنازع الثقافات في غياب مرجعية وطنية عليا، يُنتج بالضرورة حالة من الانسداد والانقسام

1– الصواني، ي. م. ج. (سبتمبر 2024) . صياغة السياسات العامة في دولة هشة: التحديات والفرص في ليبيا ما بعد القذافي، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الثالث للجمعية الليبية لعلم الاجتماع، طرابلس، ليبيا.

المؤسسي والثقافي والتدخلات الخارجية سواء من الدول الاقليمية او الدول العظمى كان له اثر كبير على عملية صنع السياسة العامة [1]، ويمكن لهذه الرؤى أن تطور وتصبح مشاريع سياسية متكاملة وأوراق مساومة سياسية، من بينها الدعوة إلى الفيدرالية أو الحكم المحلي، أو إعادة توزيع الثروة، وكلها تندرج ضمن تعارض الرؤى الثقافية للدولة والدستور، وعدم الاعتراف المتبادل بين مكونات الهوية الثقافية في ليبيا، انعكس على المؤسسات التشريعية والتنفيذية، وأيضًا المؤسسات التي باتت تنتج سياسات فئوية أو متناقضة، ما قلَّل من فعاليتها وشرعيتها.

2. الانقسام المؤسسي وفشل التمثيل العادل.

شكّل غياب الاستقرار المؤسسي بعد 2011 أرضية خصبة لتنامي الشعور بالتهميش، ولفشل الدولة في بناء تمثيل عادل يعكس حقيقة التنوع الثقافي والجهوي، مما جعل السياسة العامة رهينة انقسام لا ينفك يعيد إنتاج نفسه.

فالانقسام في ليبيا لم يكن مجرد نزاع على السلطة بين حكومتين أو مجلسين، بل هو انعكاس مباشر لعجز البنية المؤسسية عن التوسط بين مكونات ثقافية واجتماعية متباينة، لكل منها سرديتها التاريخية وهواجسها ومطالبها الخاصة.

هذا الفشل في التمثيل العادل جعل المؤسسات غير قادرة على إنتاج سياسات عامة تُجمع عليها، وبالتالي رسّخ الفوضى الرمزية قبل أن يعمّق الأزمة التنفيذية.

وفي أواخر عام 2011 حدثت جملة من الانقسامات مثل الانقسام الذي حصل بين المجلس الوطني الانتقالي والمؤتمر الوطني العام، وبين مجلس النواب في طبرق والمؤتمر الوطني في طرابلس، وبين حكومات متعددة مثل حكومة الإنقاذ، الوفاق، والحكومة المؤقتة، ثم حكومة الوحدة الوطنية لاحقًا، فهذا الانقسام لم يكن فقط إداريًا، بل كانت كل مؤسسة تعكس هوية جهوية وثقافية معينة، وتتهم الأخرى باللاشرعية أو الهيمنة.

3. اللغة كأداة للتمييز الثقافي.

أدى غياب الاعتراف بالتعدد اللغوي والتهميش الثقافي إلى مفاقمة تعارض الثقافات، وتعطيل مسارات بناء السياسات العامة التوافقية في ليبيا وادى ايضا إلى تعميق تعارض الثقافات،

1– سليم ساسي طالب. صنع السياسة الخارجية في ليبيا: دراسة بين أثر الانقسامات والتدخلات. مجلة شروس, جامعة نالوت 5(1)2024 .

وتشظّي السياسات العامة، وتهديد شرعية الدولة الرمزية. فالاعتراف باللغات ليس تنازلًا سياسيًا، بل حجر الأساس في بناء مواطنة متساوية .

ويمكن القول بأن ليبيا لن تستقيم لغويًا إلَّا إذا اعترفت بأنها ليست "صوتًا واحدًا"، بل "جوقة أصوات" يجب أن تُسمع وتُمثَّل.

في عام 2013، شهدت مدينتا زوارة ونالوت مظاهرات حاشدة وغير مسبوقة، تطالب بـ تدريس اللغة الأمازيغية والاعتراف بها رسميًا كلغة وطنية، في خطوة عكست بداية التحول العلني من الاحتجاج الثقافي الصامت إلى الفعل السياسي المفتوح بعد عقود من التهميش في ظل النظام السابق، وكانت أبرز شعارات المتظاهرين(لغتي هويتي!)و(لا وطن دون أمازيغ!) و(نطالب بمناهج أمازيغية لأبنائنا)و(نعم لتعدد اللغات، لا لإقصاء الثقافة) و(تدريس الأمازيغية حقٌّ لا مِنّة)[1].

4. الصراع بين القيم التقليدية والحداثية.

مرَّت مرحلة على ليبيا حدث فيها صراع عميق بين قيم تقليدية راسخة، تستمد مرجعيتها من العرف والدين والمجتمع القبلي، وبين قيم حداثية تتبنّى الفردانية والمواطنة والدولة المدنية، هذا الصراع لم يخلق فقط فجوات بين السياسيين، بل ولَّد حالة من تعارض الثقافات انعكست في شكل السياسات العامة واتجاهاتها.

لقد شكّل هذا الانقسام القيمي عائقًا أمام الوصول إلى توافق وطني حقيقي، حيث بدا أن لكل فئة مجتمع "دولتها الخاصة"، وقيمها غير القابلة للتفاوض، ما أدى إلى تشظي الخطاب الوطني

إن فشل الدولة الليبية في التأسيس لرؤية قيمية جامعة، يعكس عمق الأزمة الثقافية التي تواجهها، فالصراع بين التقليد والحداثة لم يكن مجرّد جدل فلسفي، بل أصبح صراعًا على "حق التمثيل" و"شكل الدولة"، ما أنتج سياسات عامة عاجزة عن خلق الانسجام المجتمعي، إن مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا لا يمر فقط عبر السلاح أو الحوار السياسي، بل عبر صياغة ميثاق قيمي–ثقافي يوازن بين الأصالة والمعاصرة، يضمن احترام التعدد، ويمنع التحوّل نحو التطرف أو التبعية، وفي وسط التداخل المعقد بين القيم التقليدية والحداثية، لم تكن ليبيا مجرد مسرح لصراع فكري بل انعكاس لذاتها المجزأة، حيث تتصارع أزمان وقيم تتنكر لبعضها البعض هذه المواجهة ليست صراعًا بين الماضي والحاضر فقط، بل صراع بين طبقات من الذاكرة الجماعية التي

1– الجزيرة نت. (13 ديسمبر 2012). مظاهرات بليبيا تطالب اللغة الامازيغية. الجزيرة نت.

تحاول أن تجد لها متنفسًا في فضاء السياسة، بينما السياسة ذاتها تكافح لتلتقط نبض مجتمع تائهًا بين جدران هوياته المتضاربة.

5. تسييس الهويات الثقافية .

تمر ليبيا في عقدٍ مضطرب، حيث لم تعد الهويات الثقافية مجرد مكونات اجتماعية فحسب، بل أصبحت أدوات وأسلحة سياسية تُستغل في صراعات على السلطة والشرعية، فالهوية التي يُفترض أن تكون جسرًا للتلاقح والتعايش، تحولت إلى ورقة ضغط وأداة تهميش الامر الذي أدى لظهور سياسات قطاعية وجهوية بدلا من سياسات وطنية شاملة، فتسييس الهويات الثقافية هنا لا يعني فقط إدخالها في الميدان السياسي، بل إحداث شرخ عميق في نسيج المجتمع الليبي، حيث تُستخدم لتضخيم الاختلافات، وتكريس الانقسامات، وتحويل التعدد الثقافي إلى خلافات مستعصية، وبذلك تصبح عملية صنع السياسات العامة في ليبيا ميدانًا لتعارض ثقافيّ سياسي أكثر منه مساحة لبناء حلول مشتركة، هذه الديناميكية تعكس تحديًا معقدًا يعيق المسارات الديمقراطية، ويحوّل الهوية من قيمة **تنمّي المجتمع إلى عبء يُثقل كاهله، وتعقيدًا للمسار السياسي وإعاقة بناء مؤسسات الدولة .**

إن تسييس الهويات الثقافية في ليبيا من عام 2011إلى2021 كان عاملًا محوريًا في تعقيد المشهد السياسي والاجتماعي، حيث أفضى إلى تعارض ثقافي واضح أثَّر سلبًا على صناعة السياسات العامة، ويمكن القول إن معالجة هذه التحديات تتطلب رؤية علاجية واضحة مكوَّنة من بناء مؤسسات سياسية تُرَّسخ مبدأ المواطنة على قاعدة الحقوق والواجبات و حوار مجتمعي مستمر يهدف إلى تقليل التوترات الثقافية وايجاد خارطة للطريق تخفف التوتر وتحسن الامن وتبني الثقة[1]، وتحويل الهويات إلى عوامل قوة بدلاً من انقسام و رؤية وطنية شاملة تعترف بالتنوع الثقافي دون الضغط عليه واستغلاله سياسيًا.

1- Christopher s .chivvis Jeffrey martini ،ترجمة : ادريس محمد علي قناوي ،ليبيا بعد القذافي ، الدروس والاثار المستقبلية ، ص ، 70 _2014.72 .

المبحث الثاني:
التحديات الثقافية والقبلية على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.

في هذا العقد الانتقالي المضطرب لم تُصغ السياسات العامة في ليبيا ضمن فضاء وطني موحد، أو تحت مظلة مشروع مجتمعي جامع، بل جرى تشكيلها على وقع التنازع بين المرجعيات القَبَلية والثقافية، كل منها تسعى لإعادة تعريف من هو المواطن، ومن له الحق في التمثيل، ومن يملك سلطة القرار، لقد تحوّلت القبيلة من رابطة اجتماعية إلى لاعب سياسي، والثقافة من هوية رمزية إلى أداة تفاوض ومطالبة بالامتيازات، مما جعل السياسة العامة أشبه بعملية تكيّف انتقائي مع موازين قوى متبدّلة، لا نتيجة لتخطيط عقلاني شامل، فليبيا ليست مجرد مساحة جغرافية مترامية الأطراف، بل هي فسيفساء من الانتماءات الثقافية والروابط القبلية والعرقية التي تمتد جذورها إلى أعماق التاريخ، وتتمدد آثارها في كل مفصل من مفاصل الدولة الحديثة، وبينما يُفترض أن يكون التعدد الثقافي عامل إثراء لصياغة سياسات أكثر شمولًا وعدالة، تحوّل في السياق الليبي إلى عامل تعقيد وتشظٍ سياسي، حيث لم تُصغ السياسات العامة استجابةً لحاجات الدولة، بل ارتدّت إلى مرآة توازنات القوى المحلية، وموازين الانتماءات الأولية.

في الحالة الليبية، لم يكن الانقسام مجرد خلاف في الرؤية السياسية، بل كان تجليًا لصراع رمزي بين الولاء للقبيلة أو الجهة أو المكوّن الثقافي، وبين المشروع الوطني الغائب، أو المؤجل فالتحديات التي واجهت صانعي السياسات لم تكن محصورة في غياب المؤسسات، بل في حضور مهيمن لهويات فوق وطنية، تعيد توجيه القرار السياسي، ليخدم مراكز النفوذ التقليدية لا الصالح العام، لذا فإن هذا المبحث لا ينظر إلى القبلية والثقافة كمجرد عوامل خارجية تؤثر في صناعة السياسات، بل يتعامل معهما كفاعلين رئيسيين في بنية اتخاذ القرار، وكأدوات يُعاد عبرها إنتاج السلطة وتوزيع الموارد وإعادة تعريف الوطنية ذاتها .

المطلب الأول:

التحديات الثقافية وتأثيرها على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.

لم تكن المسألة الثقافية مجرد خلفية ناعمة للصراع أو تفصيلًا منسيًا في زوايا الخطاب السياسي في ليبيا بعد عام 2011 ، بل تحوّلت إلى عنصر فاعل، ومتغير مستقل، ومصدر توتر مستمر في كل مراحل صناعة القرار العام على امتداد عقد من الزمن، بدا وكأن السياسات العامة تُصاغ في فراغ ثقافي، أو على الأقل في غياب الاعتراف الجاد بأن ليبيا لم تكن يومًا كيانًا متجانسًا من حيث اللغة أو الذاكرة أو النسق القيمي.

لقد انفجرت الهويات الكامنة تحت سطح الدولة الوطنية الموحدة، وبدأت كل جماعة تعيد تعريف ذاتها: الأمازيغ طالبوا بالاعتراف بلغتهم وثقافتهم، الطوارق سعوا لاستعادة حضورهم الرمزي، التبو نادوا بإنهاء التهميش التاريخي، والمدن الليبية الكبرى انقسمت فيما بينها على أساس إرث اجتماعي وثقافي قديم، تم بعثه من رماده في غياب مشروع وطني جامع، و كل ذلك جرى في سياق لم يَعُد فيه القرار السياسي يُصنع من داخل مؤسسات مستقرة، بل من قلب أزمات أمنية، ومنابر جهوية و تحالفات اجتماعية هشة.

لم تكن التحديات الثقافية مجرد "تنوع" لم تتم إدارته، بل تحولت في كثير من اللحظات إلى عائق مباشر أمام تنفيذ السياسات العامة، أو حتى الوصول إلى اتفاق بشأنها، لقد اصطدمت محاولات الإصلاح الإداري، وإعادة توزيع الثروات وتوحيد مؤسسات الدولة، بأسئلة الهوية والانتماء والتمثيل الرمزي، وبدل أن تكون الثقافة أداة للتكامل، أُسيء توظيفها في كثير من الأحيان، فأصبحت أداة تعبئة سياسية، ومصدر إقصاء مضاد، وجدارًا عازلًا بين الدولة والمجتمع.

في هذا المطلب تُطرح تساؤلات حاسمة: إلى أي مدى ساهم التعدد الثقافي في تعطيل مسار السياسات العامة ؟ وهل التحدي الثقافي في ليبيا هو وليد اللحظة الراهنة، أم أنه نتيجة تراكم تاريخي لانفصال الدولة عن التنوع المجتمعي؟

إن تحليل هذه الأسئلة لا يهدف إلى تبسيط المسألة الثقافية أو شيطنة التنوع، بل إلى تفكيك العلاقة المعقدة بين السياسات العامة وبنية المجتمع الثقافية. فالفترة في ليبيا ما بين عامي 2011و2021 تقدّم حالة دراسية غنية لفهم كيف يمكن للثقافة حين تُغفل أو تُسيَّس أن تتحول

من عنصر قوة إلى أداة إرباك في الفضاء السياسي، خاصةً في الدول الخارجة من النزاع، والتي تحاول جاهدة إعادة بناء ذاتها من الرماد.

هكذا، لا يصبح الحديث عن التحديات الثقافية مجرد إضافة نظرية، بل ضرورة تحليلية لفهم جذور التمزق والتشظي السياسي ومسببات فشل بعض المشاريع العامة، وإخفاق محاولات التوفيق بين الدولة والمجتمع .

اولا– التعدد الثقافي الليبي وصعوبة ادارة الدولة في مرحلة ما بعد ثورة فبراير.

عقب ثورة فبراير والتي اطاحت بالنظام السابق، وجدت الدولة نفسها أمام واقع ثقافي متعدد ومعقد، يتمثل في وجود فسيفساء من المكونات الثقافية واللغوية والانتمائية مثل العرب، والأمازيغ، والطوارق، والتبو، وكل منها يحمل ذاكرة تاريخية خاصة، ومطالب رمزية وسياسية واقتصادية متمايزة.

هذا التعدد لم يكن بالضرورة معيقًا في ذاته، بل إنّ غياب سياسات شاملة لإدارة هذا التنوع هو ما أدى إلى تعثر عدد من المسارات السياسية والإدارية والتشريعية، عندها تحوّل التعدد إلى ساحة صراع رمزي على الاعتراف والتمثيل بدل أن يكون عنصر إثراء للمشهد الوطني.

ولتوضيح العوامل التي ساعدت على جعل التعدد الثقافي الليبي عملية معقدة لصنع القرار السياسي لا بد من العودة إلى جذوره العميقة التي تشكّلت بفعل تراكب تاريخي بين التهميش السياسي، وغياب الاعتراف الرسمي بالهويات المتنوعة، وسوء إدارة التنوع في ظل مركزية الدولة الحديثة، مما جعل هذا التعدد مصدر توتر بدل أن يكون رافعة للاستقرار."

1. ضعف الشرعية السياسية بسبب غياب التمثيل الثقافي المتوازن:

الحكومات المتعاقبة ما بعد الثورة فشلت في توفير تمثيل رمزي عادل للمكونات الثقافية، مما أفضى إلى أزمات شرعية ورفض شعبي في مناطق تعتبر نفسها مهمّشة، مثل مناطق التبو والطوارق، وهو ما انعكس سلبًا على تنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالخدمات، والتوظيف، والمشاركة السياسية[1].

2. رفض السياسات المركزية الموحدة في التعليم والإدارة

1– الزوبي، محمد. "السياسات العامة في ليبيا بين المركزية والتنوع المجتمعي"، المجلة الليبية للعلوم الاجتماعية والسياسية، العدد 6، 2020، ص.44–58.

إن محاولات توحيد المناهج الدراسية والنظم الإدارية بعد الثورة، قوبلت بموجات اعتراض من المجتمعات الثقافية، خصوصًا في جبل نفوسة وسبها وغدامس والكفرة، حيث رأت هذه المجتمعات أن السياسات الجديدة أعادت إنتاج الإقصاء الثقافي للغات والتقاليد المحلية.

3. تعطيل مشاريع المصالحة الوطنية بسبب تجاهل المرجعيات الثقافية .

غالبًا ما اصطدمت مساعي المصالحة الوطنية في ليبيا، التي اعتمدت على مجالس شيوخ القبائل والوساطات التقليدية، بعقبة تجاهل الجذور الثقافية العميقة للنزاعات، حيث انحصرت تلك الجهود في تسويات ظرفية ومقاربات سياسية سطحية، ما أدى إلى هشاشة نتائجها وتكرار الأزمات المحلية، فضلًا عن تعثر مسارات التنمية والاستقرار المستدام.

ثانيًا – التراكمات التاريخية والسياسات المركزية وأثرها على التحديات الثقافية في ليبيا.

التحدي الثقافي في ليبيا هو نتاج تراكمات تاريخية وسياسية طويلة الأمد، خاصةً سياسات الدولة التي أغفلت التنوع المجتمعي، وفرضت هوية مركزية موحدة، وبعد سقوط النظام القائم عام 2011، كشفت الأحداث عن هذه التراكمات بشكل حاد، مما أدى إلى تفجر التحديات الثقافية والصراعات على الهوية، في ظل ضعف مؤسسات الدولة وعدم وجود آليات شاملة لإدارة التنوع، فعند الرجوع بالحقبة الزمنية للوراء كانت عبارة عن جملة من التراكمات الاستعمارية وسياسات التهميش والإقصاء والنفي خصوصًا فالفترة ما بين 1911-1943 ، حيث فرضت سياسات فصل عنصري، وفرضت هويات جائرة اتجاه بعض الجماعات كالأمازيغ والطوارق[1]، بعد الاستقلال سعت الدولة الليبية إلى بناء هوية وطنية مركزية عربية إسلامية على حساب التنوع الثقافي، ما أدى إلى تهميش الهويات الفرعية[2] .

أما السياسات التي عمل بها النظام السابق في ليبيا فهي عبارة عن إيديولوجيا الوحدة العربية، وأدار الدولة بسياسات قمعية تجاه المطالب الثقافية واللغوية، مثل قمع اللغة الأمازيغية، ومحاولة إلغاء الهوية القبلية لصالح الهوية الوطنية الموحدة .

هذه السياسات أدت إلى فجوة بين الدولة والمكونات الثقافية المختلفة، وخلق شعورًا بالتمييز والتهميش بين بعض الجماعات ما مهد لانفصال اجتماعي وثقافي واضح، وخلال الفترة ما بين

1- أحمدة، علي عبد اللطيف. بناء ليبيا الحديثة: تشكيل الدولة، والاستعمار، والمقاومة. مطبعة جامعة ولاية نيويورك، 1994

2- بن حليم، أحمد. "سياسات الهوية وتحديات الوحدة في ليبيا". مجلة دراسات شمال أفريقيا، المجلد 23، العدد 2، 2018، ص 195-213.

عـامي 2011-2021 وبعـد ثـورة فبرايـر ، وإسـقاط النظـام القـائم آن ذاك، أدى لظهـور الهويـات الثقافية المكبوتة، مع تزايد قوة المكونات العرقية والقبلية المطالبة بالحقوق السياسية والاجتماعية في الساحة السياسية ، يتضح مما سبق أن التحدي الثقافي في ليبيا ليس مجرّد نتيجة للأحداث التـي توالـت بعـد عـام 2011، بـل هـو نتـاج تراكمـات تاريخيـة وسياسـية عميقـة، حيـث أسـهمت سياسات الدولـة قبل 2011في فصلها عن تنوع المجتمع الليبي وبعد عام 2011، تحولت هذه التراكمات إلى صراعات ونزاعات ظاهرة، نتيجة لضعف مؤسسات الدولة وافتقادها لآليات فعَّالة للاحتواء والتوافق الاجتماعي.

خصائص التحديات الثقافية في السياق الليبي:

أولًا – الهوية الثقافية المتعددة:

ليبيا بلد ذو بنية ثقافية مركبة؛ فبالإضافة إلى الأغلبية العربية، تضم البلاد مكونات ثقافية أصيلة مثل الأمـازيغ، الطـوارق التبـو، إلـى جانـب التنـوع الجهـوي والقبلـي، وقد ظـل هـذا التعـدد غيـر معترف به رسميًا لفترات طويلة، سواء خلال العهد الملكي أو في ظل النظام السابق، حيث رُكّز الخطاب الرسمي على "الهوية العربية الإسلامية" على حساب باقي المكونات، وبعد سقوط النظام عام وثورة فبراير عام 2011 ، لم تتبنَّ الدولة مشروعًا وطنيًا ثقافيًا يدمج مختلف المكونات، مما أدى إلى تكريس "الهويات المتوازية" بدل الانصهار في هوية وطنية شاملة، ويظهر هذا الخلل في المناهج التعليمية والإعلام الرسمي، حيث يغيب التمثيل المتوازن للتعدد، الأمر الذي أدى لظهور الهويات المهمّشة على المشهد الثقافي السياسي، وأصبحت تطالب بالاعتراف، ما أدّى إلى توترات سياسية وثقافية، أثّرت بشكل مباشر على صناعة السياسة العامة .

ثانيًا– تضارب القيم بين التقليدي والحديث:

يمر المجتمع الليبي بتحولات ثقافية حادة منذ سقوط النظام السياسي عام 2011، أبرزها تصاعد التوتر بين القيم التقليدية الراسخة والقيم الحديثة الناشئة بفعل الانفتاح الإعلامي، والتغيرات السياسية، وتأثيرات العولمة وقد أنتج هذا التوتر تحديًا ثقافيًا عميقًا، انعكس بوضوح في العملية السياسية، ومؤسسات الدولة، وصنع السياسات العامة، فالقيم القديمة تضع الولاء للقبيلة أو الجهة فوق الدولة، بينما تدعو القيم الحديثة إلى بناء دولة تقوم على حقوق متساوية للمواطنين، هذا التناقض يُنتج إرباكًا في الانتماء والهوية السياسية .

ويمكن القول إن تضارب القيم بين القديم والحديث في ليبيا ليس مجرّد اختلاف فكري، بل هو تعبير عن أزمة ثقافية حادة تعرقل الانتقال نحو الدولة المدنية الحديثة، ويتطلب هذا الواقع وعيًا عميقًا بطبيعة التحدي الثقافي، والعمل على إدارة التعدد القيمي بما يُحافظ على الهوية ويضمن في الوقت ذاته التقدم والتنمية.

ثالثًا– الانتماءات القبلية والمناطقية:

تشكلت ليبيا تاريخيًا على قاعدة من الكيانات القبلية والمناطقية المستقلة نسبيًا، مثل برقة وفزان وطرابلس، حيث كانت القبيلة وحدة اجتماعية واقتصادية وأمنية، ومع تأسيس الدولة الوطنية الحديثة في منتصف القرن العشرين، لم تفلح السياسات الرسمية في تفكيك الولاءات التقليدية أو دمجها ضمن إطار مؤسسي مُوَّحد، بل أحيانًا تم توظيفها لتعزيز السيطرة السياسية

وعلى الرغم من أن هذه الانتماءات كانت ولا تزال أدوات تضامن اجتماعي ومجتمعي، إلَّا أنها تحوَّلت، في ظل غياب مؤسسات الدولة، وضعف مشروع الهوية الوطنية الجامعة، إلى تحدٍ ثقافي عميق يعيق بناء دولة مدنية حديثة، وصنع سياسات عامة فاعلة.

كيف تصبح الانتماءات القبلية والمناطقية من خصائص التحديات الثقافية؟

1. تقديم الولاء القبلي على الولاء الوطني.

في ظل ضعف الثقة بمؤسسات الدولة، تعزَّزت الولاءات الأولية (القبيلة، المدينة، الإقليم)، وأصبحت الجماعات تُعلِّي من مصالحها الخاصة على حساب المصلحة الوطنية، وقد ظهر ذلك في دعم المليشيات المسلحة والوقوف خلف زعامات تقليدية تعارض مؤسسات الدولة[1].

2. هيمنة منطق "التمثيل الجهوي" على الكفاءة .

غالبًا ما يتم توزيع المناصب والوظائف العامة وفقًا للانتماء الجهوي أو القبلي، لا على أساس الكفاءة أو التخصص، مما أضعف فعالية المؤسسات، وأدى إلى ضعف الثقة الشعبية في الدولة كضامن للعدالة.

3. عرقلة السياسات العامة التنموية.

تعترض بعض القبائل أو المناطق على تنفيذ سياسات عامة تراها تهدد نفوذها .أو تخلّ بتوازن القوة غير الرسمي، وقد أدى ذلك إلى تعطيل مشاريع اقتصادية أو قرارات تشريعية، خاصةً في

1– الغويل، حافظ. (2019) . "أزمة العقد الاجتماعي في ليبيا". العرب ويكلي (The Arab Weekly) .

ما يتعلق بتوزيع الثروة والموارد، مثل ما حدث في مايو 2019 عندما قامت مجموعة مسلحة باقتحام محطة تحكم النهر الصناعي في منطقة الشويرف، وأجبرت العاملين على إغلاق الصمامات، وتحويل التيار الكهربائي عنها، مما أدى إلى انقطاع المياه عن طرابلس ومدن الغرب والوسط، وفي حالات أخرى تهدّد القبائل أو الميليشيات بإغلاق الضخّ إن لم تُلبَّ مطالبها، كإطلاق سراح **معتقلين**.

4. تغذية النزاعات المسلحة .

تُستخدم الانتماءات القبلية والجهوية أحيانًا كغطاء لنزاعات مسلحة، تتخذ شكل صراعات سياسية أو اقتصادية ؛ ويرجع السبب الرئيسي لضعف مؤسسات القانون والأمن، الأمر الذي يدفع المجتمعات إلى الاعتماد على الهياكل التقليدية والرمزية والقبلية لحماية مصالحها[1]، ما يُعزِّز النزاعات المسلحة كوسيلة للحماية والصراع على الموارد، وهذا يجعل من الصعب تطبيق سياسات أمنية، أو إصلاحية موحدة على مستوى الدولة.

5. استحضار التاريخ والذاكرة الجماعية.

إعادة تفسير التاريخ والمآسي السابقة بشكل ينمّي الشعور بالظلم والتهميش، مما يُبرِّر اللجوء إلى العنف دفاعًا عن "الهوية" أو "الكرامة" بالإضافة لتضخيم الذاكرة الجماعية للنزاعات القديمة مما يؤدي إلى تأجيج الصراعات، وتسييس الرموز الثقافية والدينية لاستغلالها ولإضفاء الشرعية على المجموعات المسلحة، وجذب الدعم الشعبي أو الدولي لها .

رابعًا – فشل سياسات الاندماج:

لم تنجح الحكومات المتعاقبة في ليبيا بين عامي 2011-2021 ، من بناء مؤسسات تتسم بالتمثيل المتوازن، الأمر الذي عزَّز شعور التهميش في مناطق مثل فزان أو مدن التبو والأمازيغ، ومع غياب العدالة في توزيع الثروات أدى إلى شعور مجتمعات كاملة بالإقصاء، مما عمّق الانقسام بين "مركز" متمثل في طرابلس و"هامش" ممثل في الجنوب والجبال، وجعل من المستحيل اعتماد سياسة اندماج وطني موحّدة.

1 – أودريسول، د. وماك غينتي، ر. (2021). السلام والنزاع اليومي: التفاعلات (غير) المميزة في كركوك، العراق. كوفنتري: جامعة كوفنتري، ص 7.

دراسات حالة حول فشل سياسات الاندماج:

أولًا – الأمازيغ في الجبل الغربي و الجنوب – تُعد مسألة دمج المكونات الثقافية غير العربية، وفي مقدمتها الأمازيغ إحدى أبرز تحديات بناء الدولة في ليبيا ما بعد، فعلى الرغم من مشاركتهم المبكرة في ثورة فبراير عامة 2011، فإن الأمازيغ واجهوا تجاهلًا سياسيًا وثقافيًا تجلّى خصوصًا في مسار صياغة الدستور، تمثل هذه الحالة نموذجًا حيًا على فشل سياسات الاندماج الثقافي، وتحولها إلى عائق مباشر في بناء التوافق السياسي، وتطوير السياسات العامة، حيث تم تشكيل أول مجلس أعلى للأمازيغ (المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا) عام 2011 ، الذي يعتبر مظلة تمثيلية لمجتمعات الأمازيغ في المدن والمناطق الأمازيغية، مثل زوارة، يفرن، جادو، كاباو، نالوت، زوارة، والجبال الغربية، وذلك استجابةً لحاجة الأمازيغ إلى تمثيل سياسي واجتماعي يعبر عن تطلعاتهم الثقافية واللغوية والحقوقية في مرحلة ما بعد الثورة، وبدأ المجلس في المطالبة بدسترة اللغة الأمازيغية والاعتراف الرسمي بالهوية الأمازيغية ضمن مشروع بناء الدولة الليبية الجديدة، ورُفعت مطالب الأمازيغ بشكل رسمي إلى الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور سنة 2014، وطالبوا بأن يعترف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب العربية، وحماية حقوقهم الثقافية والدينية في الدستور، والتمثيل العادل لمؤسسات الدولة بالإضافةإلى صياغة هوية ثقافية غير إقصائية ، غير أن النسخة الأولية من مسودة الدستور تجاهلت هذه المطالب، أو تعاملت معها بعبارات غير مُلزِمة، مما دفع ممثلي الأمازيغ إلى الانسحاب رسميًا من الهيئة التأسيسية في يونيو 2014 وفي عام 2017 مع اقتراب عرض المسودة النهائية للاستفتاء، أعلن المجلس الأعلى للأمازيغ رفضه للوثيقة، ورفضه المشاركة في الاستفتاء[1]، معتبرًا أن الدستور لا يمثلهم ولا يلبي الحد الأدنى من حقوقهم، وهذا الحدث يجسّد نموذجًا واضحًا لفشل سياسات الاندماج الثقافي، حيث تحولت مطالب مشروعة إلى مصدر صراع سياسي .

إن استقرار ليبيا مستقبلاً يتطلب الاعتراف الكامل بالتنوع الثقافي لا تجاهله أو التعامل معه كعبء.

1– خيرالدين الجامعي، "المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا يرفض قرار للمؤتمر الوطن ويواصل مقاطعة هيئة الدستور"، جريدة العالم الأمازيغي، 19 مارس 2014.

ثانيًا – أزمة الجنوب الليبي: عانت مناطق فزان من تهميش شديد في الخدمات، على الرغم من كونها شريان النفط والمياه، ما دفع بعض مكوناتها للتلويح بالانفصال.

يشغل الجنوب الليبي ما يقارب ثلثي مساحة البلاد، ويتميز بتنوع عرقي وثقافي كبير، حيث تعيش فيه مجموعات مثل التبؤ، والطوارق، والعرب، ضمن نسيج اجتماعي متماسك تقليديًا، لكنه هش أمام الضغوط السياسية والنزاعات. عانى الجنوب عبر تاريخ الدولة الليبية الحديثة من إهمال مؤسسي وخدماتي، حيث لم تُعتمد سياسات تنموية أو اقتصادية تضمن دمجه في خارطة الدولة الوطنية بشكل فعّال، مما ساهم في تكريس شعور بالتهميش والانفصال عن المركز

وعلى الرغم من الخطابات المتكررة حول ضرورة تعزيز وحدة التراب الليبي وبناء دولة جامعة لكل أبنائها، إلَّا أن الواقع الجنوبي يكشف عن فجوة عميقة بين الشعارات والممارسات فمنذ عقود، لم تكن سياسات الدولة الليبية سواء في العهد الملكي أو الجمهوري، أو ما بعد2011 قادرة على تلبية متطلبات الاندماج الوطني الحقيقي، خاصةً في الجنوب الذي ظل في موقع المتلقي لا الشريك في صياغة السياسات الوطنية .

لقد ساهمت عدة عوامل سياسية وإدارية وثقافية في تعميق التهميش البنيوي، مما أدى إلى انكشاف واضح في نسيج الدولة، خاصةً في ظل هشاشة المؤسسات المركزية بعد الثورة. وبدلًا من أن يكون الجنوب طرفًا في مشروع الدولة المدنية، تحول إلى ساحة لغياب الدولة، وبيئة لتصاعد النزاعات، ومرتعًا للتنافس بين الفواعل المحلية والخارجية

وعليه، فإن تحليل **مظاهر فشل سياسات الاندماج** لا يعني فقط تشخيص مظالم الجنوب، بل يمثل مدخلًا أساسيًا لفهم تعثر مشروع الدولة الوطنية في ليبيا برمّته، وفي هذا السياق يمكن الوقوف عند أبرز مظاهر هذا الفشل كما يلي:

1- التهميش سياسي: لم يتمتع الجنوب بتمثيل سياسي حقيقي في مؤسسات الدولة ما بعد 2011، حيث أُقصيت مكونات أساسية مثل الطوارق والتبو من مناصب قيادية، بل وتعرضت حقوقهم للانتقاص في بعض الدساتير المقترحة.

2-إقصاء ثقافي ولغوي: غياب الاعتراف الرسمي باللغات والثقافات المحلية، وخاصةً ثقافتي التبو والطوارق الذي أدى إلى شعور واسع بالتمييز.

3-ضعف البنية التحتية والخدمات: تعاني مدن وقرى الجنوب من نقص حاد في الخدمات الأساسية مثل الصحة، التعليم، والمياه، مما يزيد الفجوة مع باقي الأقاليم.

4-الاستغلال الأمني والسياسي: جرى توظيف الجنوب في كثير من الأحيان كمنطقة نفوذ عسكري أو أمني من قبل الفصائل المسلحة، دون اعتبار لأهله، مما زاد من هشاشة المنطقة.

5- التمييز القانوني: عدم الاعتراف الرسمي ببعض المكونات العرقية كمواطنين متساويّ الحقوق، وحرمانهم من الحصول على أوراق ثبوتية، وخدمات، ومشاركة في الانتخابات.

انعكاسات التحديات الثقافية على فعالية السياسة العامة في ليبيا:

في عالم يتّجه بخطى متسارعة نحو العولمة والحوكمة الحديثة، تبدو الثقافة – بما تحمله من رموز، وقيم، وتصورات جمعية – وكأنها عنصر هامشي في حسابات صانعي السياسات العامة. غير أن التجارب المقارنة، خاصةً في الدول متعددة الهويات والانتماءات، تكشف عن حقيقة مغايرة: الثقافة ليست مجرد خلفية اجتماعية تُصاغ السياسات بمعزل عنها، بل هي بنية فاعلة تُحدد إيقاع التفاعل مع تلك السياسات، وتعيد تشكيل مضامينها على مستوى التنفيذ والتقبّل المجتمعي.

في الحالة الليبية، حيث تتقاطع التقاليد المحلية مع الهويات اللغوية والقبلية والمناطقية، تمثل التحديات الثقافية أحد أبرز العوامل غير المرئية التي تعرقل فعالية السياسات العامة. فغالبًا ما تُصاغ السياسات بمنطق تقني مركزي يتجاهل الاعتبارات الرمزية والثقافية، ما يؤدي إلى رفض مجتمعي صامت، أو إلى تحويرها وتفريغها من مضمونها عند التنفيذ.

بهذا المعنى لا يكمن الإشكال في غياب السياسات أو ضعف تمويلها فقط، بل في صدامها مع واقع ثقافي لم يُستوعب جيدًا ومن هنا نسعى لتوضيح العلاقة بين التحديات الثقافية وفعالية السياسة العامة، من خلال تحليل كيفية تأثير التركيبات الثقافية المحلية بما فيها من عادات ومعتقدات، وأنماط هوية في مسار السياسات من لحظة **التصميم** إلى لحظة **التقييم** مستندين إلى الحالة الليبية كنموذج غني بالدلالات والتعقيدات:

1. **تشظّي المؤسسات:** إن تشظِّي المؤسسات وضعف الانسجام الثقافي بين النخب لا يؤدي فقط إلى تضارب السياسات، بل يؤدي الى انسداد سياسي وهيكلي يعرقل بناء الدولة ويغذي الصراع والانشقاق المؤسسي، وهو ما يجعل من تعزيز الانسجام الثقافي والتكامل المؤسساتي، شرطًا ضروريًا لأي عملية إصلاح سياسي أو دستوري .

فبين عامي 2011و2021، شهدت ليبيا حالة من الانقسام السياسي أدت إلى وجود حكومتين متنافستين الاولى في الشرق ممثلة في الحكومة المؤقتة المدعومة من مجلس النواب بطبرق والثانية في الغرب ممثلة في حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً آنذاك، هذا الانقسام السياسي لم يبقَ في إطاره الإداري فحسب، بل امتد ليشمل مؤسسات الدولة السيادية، وأدى إلى تشكل برلمانين ومصرفين مركزيين، أحدهما في طرابلس والآخر في البيضاء، وهو ما نتج عنه حالة من التشظي المؤسسي والازدواج في مراكز اتخاذ القرار، فالنتيجة المباشرة لهذا الانقسام تمثلت في غياب التخطيط الاقتصادي الموحد وتضارب السياسات المالية، إذ صار كل طرف يدير موارده بشكل منفصل ويصرف الميزانيات وفقًا لأولويات جهوية أو سياسية ضيقة، بعيدًا عن المعايير الوطنية أو المصلحة العامة، كما أضعف وجود مصرفيين مركزيين القدرة على تنظيم السياسة النقدية، فشهدت البلاد طباعة غير منضبطة للعملة من قبل الفرع الشرقي، مما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم وانهيار لقيمة الدينار الليبي، وتفاقمت الأزمة مع الانقسام في المؤسسات الإدارية مثل الأزمة التي تمر بها البلاد نتيجة الانقسام المؤسسي، والذي بدوره أدى لتأكل بعض المؤسسات الحيوية مثل مؤسسة النقل الجوي، والذي جعلها مساحة للمحاصصة، وتوزيع النفوذ وتمدد الفساد في غياب منظومة رقابية وحسابية حقيقية، الأمر الذي يتطلب توحيد المؤسسات السيادية وإنهاء حالة الانقسام السياسي؛ لتحقيق الاستقرار وضمان مرجعية واحدة [1].

2. **صعوبة تطبيق القوانين:** تعرضت ليبيا لجملة تحديات عميقة في بناء نظام قانوني فعّال، وكان من أبرز هذه التحديات صعوبة تطبيق القوانين التي لم تُراعِ الخصوصيات الثقافية للمكونات الليبية المتعددة، فقد شهدت البلاد بعد سقوط النظام السابق انفتاحًا على مرحلة انتقالية طموحة نحو الديمقراطية، غير أن القوانين والتشريعات التي صدرت في هذه الفترة غالبًا ما صيغت من منطلقات سياسية مركزية، دون اعتبارٍ كافٍ للتنوع الثقافي واللغوي والعرقي، ما أدى إلى رفض شعبي، وعدم التزام فعلي بتلك القوانين في مناطق وجماعات بعينها، فعلى سبيل المثال قوبلت عدة قوانين صادرة عن السلطة الانتقالية برفض واسع في مناطق الأمازيغ والطوارق والتبو؛ لأنها لم تعترف بلغاتهم كلغات وطنية، ولم تضمن تمثيلهم في المؤسسات الدستورية بالشكل الذي يُراعي خصوصياتهم الثقافية، ولقد ظهر بوضوح هذا

1- الباروني، إلياس .أثر عمق التشظي السياسي والمؤسسي على السياسة العامة للنقل وأبعادها على الخطوط الجوية الليبية، تصريح للجزيرة نت 2025. انظر للرابط https://aja.ws/iawv9j

الرفض في عام 2014، عندما قاطع ممثلوا الأمازيغ هيئة صياغة الدستور احتجاجًا على عدم تضمين اللغة الأمازيغية كلغة رسمية في مسوَّدة الدستور، معتبرين ذلك استمرارًا لنهج الإقصاء الثقافي .

ويشير الباحث الليبي علي عبد اللطيف أحميدة إلى أن الدولة الليبية منذ تأسيسها لم تبنِ مؤسساتها على أساس تعددي حقيقي، بل اعتمدت على منطق "الاندماج القسري"، مما جعل القوانين تُنتج مركزيًا بمعزل عن التقاليد الثقافية المتجذرة في المجتمع الليبي، خصوصًا في الجنوب الغربي والمناطق الجبلية، وهذه الفجوة بين القانون والثقافة أضعفت من شرعية الدولة، وفاقمت من الانقسام الاجتماعي[1].

كما يوضح المفكر المغربي عبد الله العروي في كتابه مفهوم الدولة أن القانون الذي لا يُبنى على أساس التوافق الثقافي والاجتماعي، "يفقد مشروعيته العملية، حتى وإن كان قانونًا شكليًا صحيحًا"؛ لأن تطبيقه لا يجد حاضنة اجتماعية حقيقية (العروي، 1996، ص.112)[2].

هذه الصعوبة في تطبيق القوانين تعكس أن فعالية القانون لا تقوم فقط على صدوره من سلطة شرعية، بل على قبوله من قبل المجتمع المتنوع ثقافيًا، وإذا ما استمرت القوانين في تجاهل هذا التعدد، فإن النتيجة ستكون مزيدًا من الانقسام المؤسسي والاجتماعي، ومن ثم إعاقة وتعطيل مسار بناء الدولة.

3. **ضعف المشاركة السياسية:** شكّل ضعف المشاركة السياسية في ليبيا انعكاسًا حادًا للتحديات الثقافية غير المُعالجة، حيث لم يكن العزوف عن المشاركة مجرد مسألة إدارية أو تنظيمية، بل نتيجة مباشرة لتجاهل التنوع الثقافي في البنية المؤسسية والسياسات العامة، إن قصور الدولة في ضمان تمثيل منصف للهويات الثقافية داخل المنظومة الحاكمة دفع العديد من المكونات المجتمعية إلى الانسحاب من الساحة السياسية، باعتباره لا يعكس واقعهم، ولا يحترم خصوصياتهم.

هذا التهميش المتكرر عمّق فجوة الثقة بين الدولة والمواطن، وخلق صورة ذهنية لدى شرائح واسعة بأن العملية السياسية صُمِّمت لخدمة نخبة ثقافية وجهوية معينة ليس لإدارة وطنية جامعة، كما أن غياب الاعتراف باللغات والثقافات غير العربية في الوثائق الرسمية أضعف الإحساس

1- أحميدة، علي عبد اللطيف. ما بعد الاستعمار: ليبيا بين الماضي والحاضر، دار الفرجاني، طرابلس، ط1، 2011.

2- العروي، عبد الله. مفهوم الدولة. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1996، ص.112.

بالانتماء السياسي، وهو ما أدى إلى ضعف رغبة المشاركة أو الدفاع عن سياسات عامة تُصاغ من خارج السياق الثقافي المحلي.

من الناحية النظرية، تؤكد الباحثة نانسي فريزر أن العدالة السياسية لا تكتمل إلَّا بالتمثيل المتساوي للهويات داخل الفضاء العمومي، وأن الإقصاء الثقافي يُفضي حتمًا إلى تهميش سياسي واقتصادي، وهذا ما حصل في ليبيا، حيث انعكس غياب التمثيل الثقافي على فاعلية السياسات العامة التي أُنتجت بمعزل عن التنوع، فكانت غير قادرة على الاستجابة لحاجات المجتمع الكلية، بل غالبًا ما تعثرت أو قوبلت بالرفض[1].

وبالتالي فإن ضعف المشاركة السياسية لم يكن عرضًا مؤقتًا، بل نتيجة لتركيبة ثقافية إقصائية وتمييزية لاتعترف بالتعدد ساهمت في إضعاف السياسة العامة من حيث الشمولية، والشرعية، والاستدامة .

4. **ضعف شرعية المؤسسات في المناطق المهمشة:** عقب ثورة فبراير عام 2011 ، ومع تطلعات شعب عان ويلات التهميش منذ أكثر من أربعة عقود مضت على أمل خروج نظام ديمقراطي يحترم خصوصيات التعدد الثقافي، فبرزت إحدى الإشكاليات البنيوية في الدولة الليبية، وهي ضعف شرعية مؤسسات الدولة المركزية في المناطق ذات الثقافات المتعددة، مثل مناطق الأمازيغ في الجبل الغربي، والتبو في الجنوب، والطوارق في فزان، لم ينبع هذا القصور من ضعف في الكفاءة او الأداء المؤسسي، بل كان في جوهره ضعفًا في القبول المجتمعي للمؤسسات القائمة، نظرًا لغياب التمثيل، والتهميش، والتجاهل المزمن للهويات الثقافية المختلفة.

هذا الضعف خلق حالة من عدم الثقة تجاه السلطات والمؤسسات، حيث رأى سكان تلك المناطق المهمشة خصوصًا الأطراف أن الدولة تمثل هوية مركزية (عربية–قبلية)، تتجاهل واقع التنوع هذه الفجوة في الثقة انعكست في ضعف التعاون مع السياسات العامة، سواء في المجال الأمني، أو الإداري، ورفضت في بعض الأحيان الانخراط في المؤسسات والعمليات الوطنية (مثل الانتخابات، أو صياغة الدستور، أو الحوار الوطني)، وبعض الأطراف أصبحت تشعر بحالة من الاغتراب السياسي والثقافي ما أدى لبروز مطالب انفصالية، الأمر الذي ساعد على إفراز حالة

1– فريزر، نانسي. (2000) . إعادة التفكير في الاعتراف. مجلة "نيو ليفت ريفيو"، العدد (3)، الصفحات107–110.

من الانغلاق السياسي، وأعاق فعالية السياسات المفترضة أن تكون شاملة للجميع دون إقصاء أو تهميش.

5. إتساع الفجوة بين المركز والأطراف:

لم يكن اتساع الفجوة بين المؤسسات في طرابلس أو بنغازي ومصراتة، وبين الأطراف مناطق (الأمازيغ، التبو، الطوارق، الجنوب والجبل الغربي) مجرد خلل إداري، أو ضعف في إيصال الخدمات، بل شكّل تحوّلًا عميقًا في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. ففي لحظة ما بعد 2011، ومع انهيار النظام المركزي، لم تعد الدولة مركزًا موحدًا تنتج منه السياسة العامة، بل تحوَّلت إلى مجموعة من المراكز الثقافية المتناثرة، لكلٍ منها رؤيته للشرعية والهوية والمطالب خصوصًا بعد حقبة زمنية طويلة من الإقصاء والتهميش والحرمان من المشاركة السياسية والثقافية، فلم تعد الثقافة مجرّد خلفية صامتة بل أصبحت فاعلًا سياسيًا مباشرًا، يُفاوض ويقاطع ويقاوم ويضع شروطه، واتساع الفجوة بين المركز والأطراف كشف هشاشة الأسس التي قامت عليها الدولة الوطنية الليبية سابقًا، حيث لم يُبْنَ المشروع السياسي منذ الاستقلال على اعتراف متبادل بين المكونات الثقافية، بل على تفسير أحادي للماضي والحاضر، وإلغاء التعدد في الروايات الثقافية .

حين فشلت الدولة والحكومات المتعاقبة في احتضان التنوع الثقافي والتعدد، وبدأت الأطراف في إعادة صياغة علاقتها مع الدولة وفق منطق ثقافتها الخاصة، وقد تجلى ذلك بوضوح في انسحاب الأمازيغ من هيئة صياغة الدستور، ورفضهم لأي نص لا يعترف بلغتهم، أو في مطالب التبو المتعلقة بالتمثيل والحقوق المتساوية وحرمان العديد منهم من الجنسية الليبية أو في اشتراط الطوارق إدماجهم العادل في المناصب، والموارد مقابل مشاركتهم السياسية، وينظر لهم أحيانًا كالأجانب على الرغم تاريخهم العريق .

6. عدم صياغة دستور وطني جامع.

تعتبر أزمة عدم صياغة والاتفاق على الدستور من الأزمات المزمنة التي يعاني منها المجتمع والدولة في ليبيا، فغياب دستور ينظم الدولة فهو من الميراث الثقيل، الذي ورثه الليبيون من سلطة حكمت البلاد لمدة 42عام من الإقصاء والتهميش، ولهذا صاحب الجدل والتداعيات السلبية استحقاق دستور ينظم الحياة السياسية في ليبيا طيلة 12سنة من عمر الثورة فلم يستطيع

الليبيون الانتقال من حالة الفوضى والثورة إلى حالة الدستور والدولة والانتهاء من المراحل الانتقالية التي سيطرت على المشهد الليبي إلى يومنا هذا.

إن الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الليبي بدأت ولايتها القانونية منذ انتخابها في أبريل 2014، بتمثيل انتخابي متساوي بين أقاليم ليبيا الثلاث بواقع 20 عضو على كل إقليم، وهو يخالف المتعارف عليه في صياغة الدساتير، من حيث التمثيل في هيئة الدستور في العادة يتناسب مع عدد السكان من جهة، ومن جهة أخرى فإن عملية الانتخاب التي تمت لهيئة صياغة الدستور انعكس سلبًا على هيئة الدستور، وذلك من خلال قلة الخبرة الدستورية مثل بعض أعضاء اللجنة مما جعلها تتجاوز الآجال القانونية لعملها، حيث أن هيئة الدستور بدأت عملها في ذروة الانقسام السياسي، الأمر نتج عنه استقطابات وتجاذبات سياسية كثيرة أثرت بشكل مباشر على أعمال الهيئة، حيث أن الخلافات دفعت رئيس الهيئة الدكتور علي الترهوني إلى اعتماد مسودة مثيرة للجدل خرجت عن مداولات لجنة العمل الأمر الذي أفضى في المحصلة إلى شكوى قضائية أسفرت عن فصل الدكتور الترهوني[1].

لقاءات كثيرة حاولت دفع أعمال هيئة الدستور وإعادة أعمالها، غير أن التحديات الداخلية والخارجية شكلت عقبات في أدائها حتى أمام طرح مشروع مسودة الدستور على ما هو عليه الآن إلى استفتاء عام، لكن يبدو أن الخلافات العميقة في وثيقة الدستور ليست تقنية، بل هي قضايا تحتاج إلى توافق سياسي شامل وعادل، دون أي تحيز أو إقصاء لأي طرف من مكونات ليبيا الثقافية؛ ولذلك أصبح من المهم اعتماد محددات سياسية بديلة يتم فيها ربط صياغة الدستور بالمسار السياسي، وإن افتراض القطيعة بين الاثنين أمرًا ينقصه المنطق الواقعي الذي يفترض أن تعالج به مثل هذه القضايا.

خلاصة القول هو أن صعوبة الاتفاق على إنشاء دولة مركزية فاعلة يؤطرها دستور يلقى القبول، ويحصل على الشرعية، ويُوَّحد مؤسسات البلد، ويجعل سلطة الإكراه بيد الدولة هو الملمح العام الذي يمكن رصده وتحليله، وفي ذات الوقت تعاني المؤسسات الليبية من غياب المهنية، فهي تعتمد على تحويل النقاش إلى مشكلة فردية وتغليب الايديولوجية ولا تؤمن بعلوية القانون والدولة المدنية، ناهيك على أن الجماعات المسلحة الليبية التي يتم توظيفها من الطبقة السياسية

1- الشريف، نادرة .الدستور الليبي بين الصراع والتنازلات، المكتب الطباعي للاتحاد الأوروبي (Publications Office of the European Union)، الطبعة العربية أبريل 2021، ص7

والتي تنفذ أجندات إقليمية ودولية، هذا يقودنا إلى أهمية محاولة تحليل مسارات التسوية كما تطرحها الأطراف الداخلية الليبية ، لا يمكن فهم السياسة العامة في ليبيا دون الغوص في أعماق المشهد الثقافي الذي يطبع البلاد بتعقيداته، وتنوعه الصارخ فالتحديات الثقافية التي تواجه ليبيا اليوم ليست عوارض سطحية، أو مشكلات طارئة، بل هي تجليات لهويات متجذرة، تم إقصاؤها قسرًا أو تجاهلها عمدًا في مسار بناء الدولة الحديثة، فقد بُنيت النظم السياسية الليبية المتعاقبة على تصوّر أحادي للهوية، يقوم على تعريب شامل وتديُّن رسمي، لا يفسح مجالًا كافيًا لتعدد اللغات، والانتماءات، والرؤى الثقافية هذا الإقصاء لم يكن مجرد خيار بيروقراطي، بل كان فعلًا سياسيًا مقصودًا، أدى إلى تفكيك العلاقة بين السلطة والمجتمع

لقد أثّرت هذه التحديات بشكل مباشر على مسار السياسات العامة، إذ تحوّلت الدولة إلى كيان متعالٍ على مكوناتها، لا يمثلها تمثيلًا حقيقيًا، بل يفرض عليها رؤيته الخاصة التي أنتج عنه سياسات مشوّهة .

بعد عام 2011 حين أُتيحت الفرصة لإعادة صياغة شكل الدولة الليبية، خرجت إلى السطح كل التصدُّعات الثقافية التي ظلت مغطاة تحت أنقاض الخطاب المركزي، فإذا بالمطالب الأمازيغية، والتبَّاوية، والطوارقية تتجدد وتتحول من مظلومية إلى مشاريع سياسية ومجتمعية متكاملة، غير أن النخب السياسية الجديدة، على الرغم تبنيها لخطاب التعدد، عجزت عن تفكيك إرث الدولة الأحادية، واستمر التوجس المتبادل بين المركز والأطراف.

لقد أثبتت المرحلة الانتقالية أن غياب الوعي العميق بأهمية الثقافة كمكون استراتيجي في صنع القرار السياسي يؤدي إلى مزيد من الانقسام والعنف الرمزي، بل والمادي، ولم تعد الإشكالية محصورة في تمثيل ثقافات بعينها، بل في كيفية صياغة سياسة عامة تراعي خصوصيات المجال الثقافي دون الوقوع في فخ التقسيم أو الفيدرالية الانعزالية.

إن تحدي الثقافة في ليبيا يتجاوز الأبعاد التقليدية، لأنه يمس بنية الإدراك السياسي نفسه، فالنُّخَب سواء كانت تكنوقراطية أم أيديولوجية، كثيرًا ما تعاملت مع الثقافة كعائق لا كفرصة، وهذا ما أدى إلى تجاهل "الرؤية الثقافية " للمجتمعات المحلية، وبالتالي تقويض مشروعية السياسة العامة في أعين تلك المجتمعات.

من هنا، فإن المطلوب ليس فقط إعادة الاعتبار للهويات الثقافية، بل إدماجها في منطق السياسة ذاته، بحيث لا تُصاغ التشريعات بمعزل عن البنى الرمزية للمجتمع، ولا تُصمم المؤسسات دون مراعاة للامتدادات التاريخية والثقافية التي تحدد سلوك الأفراد تجاه الدولة.

الخروج من هذا المأزق لا يكون عبر شعارات المصالحة أو وحدة التراب، بل عبر بلورة نموذج سياسي ليبي جديد، يتأسس على الاعتراف بالتعدد واعتباره رافعة، لا تهديدًا، فحين تصبح الثقافة أحد ركائز الفعل السياسي، يمكن للسياسات العامة أن تستعيد معناها الحقيقي، أي التعبير عن إرادة الناس كما هم... لا كما يُراد لهم أن يكونوا.

وهكذا، فإن التحدي الثقافي في ليبيا ليس عقبة على الطريق، بل هو الطريق ذاته إن لم يتم السير فيه بفهم عميق وتصور شامل، فإن أي محاولة لبناء دولة، أو إنتاج سياسة عامة ستظل مجرد هندسة على الورق، لا تصمد أمام واقع تتعدد فيه الأصوات، وتتقاطع فيه الهويات، وتتشكل فيه الدولة من جديد .

المطلب الثاني:

التحديات القبلية وتأثيرها على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.

في ليبيا، ليست القبيلة مجرّد تكوين اجتماعي ورثته الأجيال عن تاريخ بدوي طويل، بل هي أشبه بظلٍ ثقيل يرافق الدولة الحديثة في كل محطات تشكّلها المتعثر، فحين تُناقش عملية صنع السياسات العامة، يُفترض أن ينصرف الذهن إلى المؤسسات التشريعية، والأجهزة التنفيذية، والمصالح الوطنية العامة. غير أنّ الواقع يكشف أنّ المسافة بين القبيلة والسياسة لم تُختصر يومًا، بل تمددت على هيئة تحالفات، وشبكات ولاء، وصفقات غير مكتوبة يُعاد إنتاجها كلما حاولت الدولة أن تُعيد تعريف ذاتها؛ لأن التحديات التي تفرضها القبلية وخصوصًا في السياق الليبي لا يمكن وصفها انقسامات اجتماعية تقليدية فحسب، بل تعتبر تفاعلات حركية حية، تتداخل مع الاقتصاد الريعي[1]، أي أن سياسات الدولة تكون قائمة على الاعتماد بشكل رسمي على عوائد النفط وبعض الموارد الطبيعية أكثر من أنها تكون معتمدة على الضرائب والإنتاج الأمر الذي يخلق علاقة معكوسة بين الدولة والمجتمع، ويُقلِّل من المساءلة الديمقراطية[2]، ومع غياب المؤسسات المستقرة، وضعف الوعي بالمواطنة، فتحيل السياسة العامة إلى حقل ألغامٍ من المصالح الضيقة، والتوازنات الهشة، ومع غياب رؤية شاملة لإدارة التنوع القبلي ضمن إطار قانوني عادل، تتحول القبائل إلى فاعل سياسي موازي، يفاوض، ويُساوم، ويضع شروطه .

لم تكن القبيلة في العقد الذي أعقب سقوط النظام السابق مجرد شاهدٍ على تحولات المشهد الليبي، بل أصبحت أحد أبرز اللاعبين في رسم خطوطه الحمراء، وفي إرباك محاولات ترميم الشرعية الممزقة، وصياغة السياسات العامة التي طالما وُلدت ناقصة أو مشلولة

ما بين 2011و2021، بدا واضحًا أنّ القبيلة تجاوزت دورها الاجتماعي التقليدي، لتتحول إلى وسيط سياسي وأمني واقتصادي، توجه نزعة السيطرة تارةً، وتدفعه بحجة الحماية تارةً أخرى، في مناطق شاسعة من البلاد انتقل الولاء من مؤسسات الدولة إلى أعراف القبيلة وشيوخها ومجالسها،

1- الاقتصاد الريعي: هو نوع من الاقتصاد يعتمد بشكل أساسي على الإيرادات الريعية، أي العوائد التي يحصل عليها بلد ما دون إنتاج حقيقي متنوع. يكون الريع عادةً من مصدر طبيعي أو موقع جغرافي، مثل عوائد النفط أو الغاز أو المعادن أو رسوم عبور الموانئ.

2-الدولة الريعية في العالم العربي، نُشر ضمن كتاب/مؤلف جماعي، المحرر: حازم الببلاوي، Croom Helm, London، 1987

فتعثرت مشاريع المصالحة، وتعقدت جهود إعادة بناء الأجهزة التنفيذية، وصار سنّ القوانين وإنفاذها مرهونًا بمفاوضات غير مكتوبة بين زعماء محليين، وقوى قبلية قد تتقاطع مصالحها مع الداخل أو تمتد إلى تحالفات إقليمية، الأمر الذي كشف بأن الفترة التي تلت الثورة تكن فيه القبيلة مجرد بُنية اجتماعية موروثة، بل إنها كانت كيانًا موازيًا لإدارة الحكم، يسد الفراغ المؤسساتي، ويُعيد إنتاج الانقسامات، ويحوّلها من مجرد اختلافات مكانية واقليمية إلى صراعات سياسية مسلحة، وعلى امتداد هذه الفترة، صار صنع السياسات العامة في ليبيا مرتهنًا بمدى قدرة الفاعلين الرسميين على التكيف مع منطق الأعراف القبلية، إذ لم يعد يكفي إقرار القوانين على الورق، بل صار من الضروري ضمان ولاء التحالفات المحلية، وتجنب استفزاز التوازنات القبلية شديدة الحساسية.

إنّ دراسة التحديات القبلية وتأثيرها على السياسات العامة في ليبيا خلال هذا المطلب ليست مجرد استعراض تاريخيًا فحسب، بل هو شرطٌ لفهم تعقيدات المرحلة الانتقالية، وتحليل كيف تحولت القبلية من إطار انتماء تقليدي إلى سلطة تفاوضية موازية، واستشراف آفاق بناء الدولة، فهل يمكن إخراج القبيلة من معادلة الفعل السياسي؟ أم أنّ الأجدى هو إعادة تعريف العلاقة بينها وبين الدولة بما يُخرجها من خانة العرقلة إلى فضاء الشراكة البنّاءة، وكيفية صياغة عقد اجتماعي جديد يعترف بالقبلية كواقع دون أن يسمح لها بابتلاع مؤسسات الدولة؟ هذه الأسئلة تشكل جوهر هذا المطلب البحثي.

أولًا – القبيلة كفاعل تفاوضي موازي: قراءة في تعقيدات المشهد الليبي خلال الفترة ما بين عامي 2011-2021.

على مر عقود شكلت القبائل الليبية قوة ضاربة سعى صناع القرار بدءًا من العقيد معمر القذافي وصولًا إلى من خلفه في السلطة، إلى احتوائها وإغرائها بشكل يؤمن لهم السلطة، خصوصًا أن هناك من تلك القبائل من يتعدى عدد أفرادها مليون نسمة في بلد يفوق 6 ملايين نسمة، وهي قبيلة ورفلة التي تتمركز في الغرب الليبي في مناطق مثل بني وليد، وبرز دور القبائل بشكل كبير إثر سقوط النظام السابق في ليبيا عام2011، حيث بدت كلمة القبائل "وازنة ومسموعة " وجعل العديد منها تعلن ولاءها لهذا الطرف السياسي أو العسكري، والدخول في وساطات لحل بعض المشكلات مثل ملف المصالحة الوطنية، الأمر الذي دفع القبيلة في إبراز دورها التاريخي ليس فقط كروابط اجتماعية أو هويات انتماء محلي، بل كوسيط أساسي يعيد ضبط التوازنات

ويملأ الفراغ في مواقع السلطة والنفوذ، هنا بدأت تتحول القبيلة من وحدة تقليدية إلى فاعل تفاوضي موازٍ، ينازع المؤسسات الرسمية شرعية في عملية اتخاذ القرار.

إن هذا التحول لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتاج لتفاعلات مركّبة في المرحلة الانتقالية فمن جهة، ساهمت هشاشة الحكومات المتعاقبة، وضعف الأطر التشريعية في فتح المجال أمام الزعامات القبلية للعب أدوار تتجاوز المجال الاجتماعي التقليدي، ومن جهة أخرى وفرَّت الوفرة عائدات النفط كأدوات ضغط إضافية؛ إذ دخلت القبيلة معادلة التفاوض على الثروة والسلطة في غياب توزيع عادل ومؤسسات ضابطة، وعلى امتداد العقد الأخير حافظت القبيلة على موقعها كطرف تفاوضي موازٍ تجسد في ثلاث ملامح أساسية وهي:

1- الوساطة وحل النزاعات: كان للقبيلة دور الوسيط الاجتماعي لحل النزاعات عبر شيوخها ووجهائها الذين يحظون بقبول واحترام الأطراف المختلفة، حيث اعتمدت القبيلة آليات الحل على الأعراف والعادات القبلية منها(الهدنة) و(المصالحة) و(الدية) ؛لإيقاف النزاعات الدموية، حيث تقوم بجمع الأطراف المتنازعة في مجالس الصلح القبلية لإبرام اتفاقيات ملزمة أخلاقيًا واجتماعيًا، وغالبًا ما يحل هذا النظام محل القضاء الرسمي في المناطق التي تتلاشى فيها قوة الدولة، و بهذه الطريقة تظل القبيلة مرجعًا رئيسيًا في إدارة النزاعات والحفاظ على التماسك الاجتماعي.

إن التنوع القبلي ميزة عند المجتمع الليبي منذ القدم، فالطابع القبلي لم ينصهر بعد في بوتقة الدولة كإطار منظم وكمنطق مؤسساتي لتسيير شؤون الشعب كأحد أركان الدولة المعاصرة وهذا على الرغم من تعاقب الأنظمة السياسية في تاريخ ليبيا الحديث، فالقبيلة عامل مهم في الحياة السياسية الليبية بحيث يتراوح تواجدها بين الإقصاء والتوظيف، وذلك بما يخدم المصالح الخاصة بالنظام الحكم القائم ، وهو ما تجلى بوضوح خلال مدة زمنية طويلة مرت بالبلاد ، غير أن سوء توظيفها ادى الى سلسلة من التحديات الأمنية التي تواجهها ليبيا في المرحلة الانتقالية خلال فترة ما بين 2011-2021 [1]، فهذا التنوع جعل البيئة الاجتماعية هشة، وساهم في تعدد ولاة الأمر الذي يؤدي إلى توفر البيئة المناسبة لمشاريع تقسيم ليبيا أشبه بثلاثة أقاليم و مناطق، وتعدد الفواعل في البيئة الداخلية، والاقليمية والدولية .

1 – أم كلثوم الجيلاني العربي الاحرش (2024). مدى إمكانية تفعيل الدائرة الدستورية في القضاء الليبي (بين القبول والرفض). مجلة شروس, ط4, 284–263.

2- توجيه التمثيل السياسي: منذ سقوط النظام السابق في ليبيا عام 2011، وجدت ليبيا نفسها أمام حالة من الفراغ المؤسسي والسياسي، إذ لم تتمكّن الهياكل الرسمية الوليدة ولا الأحزاب السياسية من ملء الفراغ الذي خلّفه انهيار الدولة المركزية وفي هذا السياق، استعادت القبيلة أدوارًا تقليدية قديمة، لكنها اكتسبت وظائف جديدة أكثر وضوحًا في توجيه التمثيل السياسي وضبط التوازنات الداخلية.

فبحسب ما يؤكد الباحث وولفرام لاشر (Lacher, 2020)، فإن استمرار الانقسام المسلّح وتفكك الأجهزة الحكومية سهّل للقبائل أن تكون وسيطًا تفاوضيًا موازياً بين الأطراف المتنازعة، ورافعةً لضمان التمثيل العادل لجماعاتها على مستوى الحكم المحلي والمركزي على حدٍّ سواء، فقد بات شيوخ القبائل وأعيانها يمثلون امتدادًا للمجتمع المحلي أمام السلطة المؤقتة، ما منحهم شرعية غير رسمية تعادل أحيانًا سلطة الدولة ذاتها.

أظهرت العديد من الدراسات، مثل دراسة الفيتوري شعيب (2021) المعنونة (إشكاليات التمثيل السياسي في ليبيا)[1] مفادها أن القبائل الليبية كانت أداة حيوية للحفاظ على ما يُعرف بالتوازن الجهوي، خاصةً في المناطق التي تشهد هشاشة أمنية، و من أبرز الأمثلة على ذلك المؤتمرات القبلية المتعددة التي عُقدت من أجل ضمان تمثيل المناطق الريفية والمناطق الحدودية، التي غالبًا ما تفتقر إلى تنظيم حزبي أو مجتمع مدني فعّال.

في العديد من المناسبات، كانت القبيلة الفاعل الأساسي في حل النزاعات واحتواء الاشتباكات المحلية، كما حدث في مناطق الجنوب الليبي وبعض مناطق برقة، أضف إلى ذلك أنّ بنية القبيلة سهّلت ممارسة نوع من (التوجيه غير الرسمي) للتمثيل السياسي عبر آليات مجلس الأعيان ومجالس الحكماء، الذين لعبوا أدوار وسطاء وحماة للعهود والتفاهمات القبلية، ويبرز هذا في إعادة ترسيم النفوذ بين القوى العسكرية المحلية، وبحسب ماأفاد به الفيتوري محمود في ورقته البحثية (القبيلة والهوية السياسية في ليبيا) فإن القبيلة عزّزت وظيفتها التمثيلية أيضًا من خلال إعادة إنتاج الخطاب الانتمائي الذي يربط بين الولاء القبلي، وضمان الحقوق الاقتصادية والأمنية، وهو ما ساعدها على الحفاظ على دورها كفاعل تفاوضي موازٍ في المشهد الليبي[2].

1- شعيب، الفيتوري. إشكاليات التمثيل السياسي في ليبيا. مجلة المستقبل العربي، بيروت .العدد11، ص45-2021.65

2- محمود، الفيتوري. القبيلة والهوية السياسية في ليبيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، قطر.2019

3- **المساومة على الموارد:** تحوّلت السيطرة القبلية على بعض المواقع النفطية أو المعابر الحدودية إلى أداة تفاوضية للحصول على مكاسب مالية أو اعتراف سياسي.

هذا الواقع أفرز مشهدًا مزدوجًا فمن ناحية أعطى للقبيلة مشروعية جديدة تستند إلى فكرة الحماية، وتوفير الأمن المحلي لكن من ناحية أخرى زاد من صعوبة بناء مؤسسات دولة محايدة وعادلة، إذ باتت قرارات السياسة العامة مرهونة بتوازنات عرفية وتحالفات مرنة ومتبدلة

إن قراءة هذا التعقيد تكشف أن المطلب القبلي في هذه المرحلة لم يعد يقتصر على الدفاع عن هوية تقليدية، بل أصبح مطالبةً بشرعية تفاوضية مستقلة، تحاول فرض نفسها على الأجسام الرسمية كشرط لأي توافق سياسي أو صفقة محلية، أو حتى اتفاقات وطنية شاملة. وهكذا تداخلت الهويات القبلية مع الفاعلين المسلحين، ومع منطق تبادل المنفعة السياسية، ما زاد من هشاشة المؤسسات، وأبقى الدولة رهينة ترتيبات محلية هشة، قد تنهار عند أول اختبار حقيقي.

إن فهم القبيلة كفاعل تفاوضي موازٍ لا يعني بالضرورة الحكم على دورها بالسلب المطلق، بل يفتح النقاش حول سؤال محوري وهو كيف يمكن للدولة الليبية أن تستوعب هذا الدور ضمن إطار قانوني ومؤسسي يقلل من مخاطره، ويحوله من عرقلة إلى شراكة بنّاءة في بناء التوافق الأهلي، دون أن يكون ذلك على حساب احتكار الدولة لاستخدام السلطة وإنفاذ القانون؟

فالقبيلة كما سبق وتم ذكره كانت عاملًا مهمًا في المعادلة الليبية وستظل في المرحلة الانتقالية وكذا في مستقبل ليبيا، إذ يمكن أن تمثل الامتياز والتحدي في آن واحد، وذلك من خلال طريقة توظيفها في هذه المرحلة، بحيث سيكون نفوذها امتيازًا ودعمًا لعملية التحول الديمقراطي، فنفوذها يساهم في حماية الهوية الوطنية مع المحافظة على التنوع الانتمائي، خاصةً أن لها شرعية، غير أن نفوذها فكرًا وثقافةً قد يمثل في البيئة الليبية تحديًا وعائقًا أمام مسار عملية بناء مؤسسات دولة ليبيا الناشئة، وتضعف تواجد الدولة وقوتها، وذلك في حال ما إذا تم إقصائها، أو شعرت أن وجود الدولة يقلص نفوذها

يمكن القول بأن العقد الذي أعقب سنة 2011، كشف عن دور القبيلة، وأنها لم تعد مجرّد إطار اجتماعي أو رابطة تقليدية، بل تحوّلت إلى فاعل تفاوضي موازٍ لمؤسسات الدولة الرسمية، خاصة مع ضعف البنى الحكومية وهشاشة المشهد الأمني والسياسي. فقد لعبت القبائل دور الوسيط في النزاعات، وضامنًا للتهدئة أحيانًا، ومصدرًا للشرعية المحلية أحيانًا أخرى، ما جعلها محورًا للتوازنات بين القوى المسلحة والسلطات الانتقالية، وفي ظل غياب مشروع وطني جامع،

أصبحت القبيلة أداة ضغط تفاوضي تخضع لمعادلات التحالفات والمصالح العابرة للمناطق والأطراف، الأمر الذي زاد من تعقيد إدارة التوافقات السياسية والاجتماعية .

هكذا تكشف هذه المرحلة عن مفارقة جوهرية: فبينما سعت العملية السياسية إلى بناء مؤسسات مدنية حديثة، ظلّت القبيلة تُعاد إنتاجها كإطار تقليدي لكنه ذو فعالية حاسمة في مشهد انتقالي تغيب فيه الثقة بالدولة، ومن ثمّ فإن قراءة دور القبيلة خلال هذه الفترة تُبرز الحاجة إلى إعادة التفكير في علاقة الهياكل القبلية بمشاريع المصالحة وبناء الدولة، بعيدًا عن الفهم التبسيطي الذي يرى فيها مجرد بقايا موروث اجتماعي.

ثانيًا–إمكانات نقل دور القبيلة في ليبيا من العرقلة والتعقيد إلى الشراكة السياسية.

تُعدّ القبيلة في ليبيا من أكثر البُنى الاجتماعية التاريخية رسوخًا، إذ ظلّت لعقود طويلة إطارًا للتضامن الاجتماعي وحلّ النزاعات، لكنها اكتسبت أبعادًا سياسية متجدّدة خاصةً في المراحل الانتقالية التي افتقرت فيها الدولة إلى أدوات الضبط والتمثيل العصري، فمنذ 2011 برزت القبيلة كفاعل تفاوضي موازٍ، لكنها كثيرًا ما تحوّلت إلى عامل عرقلة في مسار بناء الدولة بفعل توظيفها أداةً للضغط، أو حماية المصالح الضيقة، ومع ذلك فإن الحديث عن دور القبيلة لا يمكن أن يظل حبيسًا لمعادلة العرقلة فقط؛ فهناك إمكانات كامنة لتحويلها إلى شريك استراتيجي في العملية السياسية إذا ما أعيد تعريف العلاقة بينها وبين الدولة الحديثة، حيث يكمن التحدّي الرئيس هنا في إدراك أن قوة القبيلة لا تنبع من مؤسسات رسمية بقدر ما تتجذّر في المخيال الاجتماعي وشبكات الثقة المحلية.

إن انعدام الثقة في الأطر المركزية وغياب الأحزاب السياسية الفاعلة قد منَح القبيلة شرعية اجتماعية وسياسية مضاعفة. ففي مدن الجنوب أو الواحات، أو حتى بعض أحياء العاصمة، استمر دورها كوسيط لحلّ الأزمات، ما يجعل من الخطأ تجاهلها أو السعي لإلغائها. ولهذا فإنّ الرهان الأكبر لا يكمن في تهميشها، بل في توجيه هذه القوة التقليدية نحو شراكة بنّاءة، حيث أشارت الدراسات إلى أنّ بعض التجارب المحلية أظهرت نجاحًا نسبيًا حين تحوّلت القبائل من مجرد مراكز نفوذ مسلّح إلى كيانات داعمة للتسويات، كما حدث في بعض المصالحات القبلية في فزان وبرقة. هذه التجارب تؤكد أن إدماج القبيلة في هياكل الدولة ممكن إذا ما توفرت بيئة قانونية تضمن التمثيل المتوازن، وتربط الولاء بالدولة لا بالزعامات فقط.

يطرح هذا التحوّل أسئلة جوهرية: كيف يمكن هندسة نظام سياسي يعترف بالخصوصيات القبلية دون أن يقع في فخّ المنفعة السياسية؟ وكيف يمكن ضمان توزيع عادل للموارد يخفف من الصراع على السلطة الذي غالبًا ما يوظف القبيلة كأداة تعبئة؟ وكيف يمكن تحويل مجالس الأعيان والحكماء إلى منصات تشاركية بدلًا من أن تظل أدوات تفاوض خارج مؤسسات الدولة؟

إن بعض الأدبيات مثل (Lijphart 2004)[1] توصي بمقاربات «الديمقراطية التوافقية» لتوجيه التمثيل السياسي في المجتمعات المنقسمة، وهي فكرة قابلة للتطبيق في الحالة الليبية بشرط ألَّا تتحوّل إلى محاصصة جامدة تُعيد إنتاج الانقسامات. فلا بدّ أن يُرافق هذا التوجه تطوير نظام حزبي ومجتمع مدني قادر على تمثيل المواطنين كأفراد لا كأعضاء في كيانات أولية فقط، إضافةً إلى ذلك، يمكن إعادة تصميم بعض المؤسسات الانتقالية، مثل مجالس المصالحة أو المجالس البلدية، بحيث تعطي للزعامات القبلية دورًا رقابيًا أو استشاريًا لا يتعارض مع فكرة الدولة المدنية، بل يُعزِّزها من خلال بناء الثقة والتكامل، وبهذا ينتقل دور القبيلة من مستوى العرقلة إلى فضاء الشراكة.

يبقى الرهان الأكبر مرتبطًا بإرادة النخب السياسية، إذ أن توظيف البُعد القبلي كورقة ضغط لتحقيق مكاسب سلطوية قصيرة الأمد كان ولا يزال أحد معوقات التحوّل. وهنا تبرز الحاجة إلى ثقافة سياسية جديدة تنظر إلى القبيلة كجزء من الثراء الاجتماعي، وليس كقيد على دولة القانون.

إن نقل دور القبيلة من خانة العرقلة إلى خانة الشراكة السياسية ليس ضربًا من المثالية، بل هو ضرورة واقعية لضمان استقرار ليبيا على المدى الطويل ففي ظل استمرار الانقسامات المسلحة والهشاشة المؤسسية، يصعب تجاوز القبيلة كفاعل تفاوضي، لكن يمكن تحويلها إلى رافعة للتماسك الاجتماعي إذا أُعيد دمجها في مشروع بناء الدولة.

وبهذا يصبح الانتقال من الإعاقة إلى الشراكة مشروطًا بثلاثة شروط أساسية: إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، تعزيز الثقة في المؤسسات، وخلق فضاء سياسي منظم يسمح بتمثيل الهويات الفرعية ضمن هوية وطنية جامعة.

ثالثًا– كيفية تصميم عقد اجتماعي حديث في ليبيا يعترف بدور القبيلة كحقيقة قائمة، ويضمن في الوقت نفسه حماية مؤسسات الدولة من تغوّل النفوذ القبلي.

1– آرند ليبهارت: الديمقراطية في المجتمعات التعددية: استكشاف مقارن مطبعة جامعة ييل، نيو هيفن ولندن 2004.

إن الفترة التي مرت على ليبيا خصوصًا بين عامي 2011-2021، كانت فترة انتقال القبيلة من كونها رابطة اجتماعية إلى فاعل تفاوضي موازٍ لمؤسسات الدولة في كثير من المناطق، حتى كادت تتحوّل إلى إطار فوق الدولة، في ظل هشاشة الحكومات الانتقالية والصراع المسلح وتعدد السلطات.

إن التفكير في صياغة عقد اجتماعي ليبي حديث يقرّ بواقع القبيلة ولا يسمح لها بابتلاع الدولة يقتضي أولًا أن نفكك بنية المشهد الليبي ما بعد 2011 بجرأة وصدق خصوصًا خلال هذه الفترة، تبيّن بوضوح أن انكشاف ظهر الدولة المركزية وانقسام الشرعية السياسية، أفسح المجال للفاعلين القبليين لأن يستعيدوا أدوارًا تقليدية كانت قد تقلصت إلى حدّ ما في عهد الدولة السلطوية، فقد عادت القبيلة لتلعب دور الوسيط في النزاعات، والقناة الأساسية للوصول إلى الموارد، والدرع الواقي لأفرادها وسط حالة من غياب الأمن وانتشار السلاح ومرحلة الهشاشة السياسية [1]، هذا ليس مجرد انبعاث للبنية القبلية في بعدها الثقافي؛ بل تحوّلها إلى لاعب شبه رسمي يفرض شروطه على مسارات الحل السياسي، وعمليات بناء المؤسسات، ومن هنا يجب أن يدرك مصمّموا العقد الاجتماعي أن تجاهل القبيلة أو محاولة اجتثاثها كمعطى تاريخي لن ينجح إلَّا في إعادة إنتاج الفوضى أو توطين النزاعات في قوالب أكثر تعقيدًا. بدلًا من ذلك لا بدّ من جعل القبيلة جزءً من الحل لا العقبة أمامه.

هنا يبقى التساؤل الأبرز، والذي سنسعى للإجابة عنه خلال عدة مراحل متبعة، هو كيف يمكن أن تُستوعب القبيلة في الإطار المؤسسي بطريقة تضبط تمددها وتحول دون تغوّلها؟

الخطوة الأولى: تكمن في التصميم و صياغة مبادئ دستورية واضحة تعترف بوجود القبائل كرافد من روافد الهوية الوطنية، لكنها تنصّ صراحةً على أن ولاء المواطن الأول يجب أن يكون للدولة والقانون، لا لأي رابطة أخرى، وهنا لا بدّ من تجريم أي محاولة لاستغلال البنية القبلية لإضعاف مبدأ المساواة أمام القانون أو تكريس المحسوبية في شغل الوظائف العامة، بعبارة أخرى تُحمى الخصوصية الثقافية للقبائل ضمن أُطُر منضبطة، لكنها لا تصبح مبررًا لتجاوز قواعد الدولة.

الخطوة الثانية: والتي يغفلها الكثير هي بناء مؤسسات وسيطة ذكية بين القبيلة والدولة مثل تأسيس مجلس أعلى للقبائل بصفة استشارية فقط، يكون له دور في دعم جهود المصالحة

1- الياس الباروني. (2023). تأثير دول الجوار على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا. مجلة شروس،3.

الوطنية، والتوسط في فضّ النزاعات المحلية التي لا تصل إلى القضاء الرسمي، ولكن صلاحياته يجب أن تكون محدودة ولا تلامس جوهر الوظيفة التشريعية أو التنفيذية، وبهذا يظل دور الوجهاء قائمًا في حفظ السلم الأهلي دون أن يتضخم إلى حدّ تعطيل القانون.

الخطوة الثالثة: هي دسترة العدالة الترميمية، والتي تُركز على جبر الضرر وفض النزاع، وربطها بالمحاكم النظامية، و من المعروف أن ليبيا كغيرها من مجتمعات شمال أفريقيا، عرفت نظام "الدية" و"الصلحة" القبلية لعقود طويلة، فالموروث يمكن أن يتحوّل من ممارسة خارجية تضعف القضاء، وتضعه في ممارسة مُهيكلة ضمن منظومة العدالة، بحيث تُحل النزاعات البسيطة بعُرف القبيلة لكن تحت إشراف القضاء، وضمن حدود القانون الجنائي والمدني.

الخطوة الرابعة: بناء آليات مساءلة ورقابة على المال العام والتوظيف، ففي الفترة من 2011إلى 2021، تحولت بعض القبائل إلى "أدوات تفاوض" لاقتسام الثروة العامة **(عائدات النفط مثلًا)** وكثيرًا ما اُستخدمت القوة المسلحة باسم القبيلة للضغط على الحكومة لإطلاق حصص مالية أو مناصب قيادية لذا، فإن العقد الاجتماعي الحديث يجب أن يرسّخ معايير شفافة لتوزيع الثروة، على أسس سكانية واقتصادية عادلة مع إشراك ممثلين محليين من البلديات والقبائل لمتابعة ذلك في إطار مؤسسي، وليس عبر صفقات خلفية.

الخطوة الخامسة: والتي تعتبر الأكثر حساسية، فهي العمل على إعادة بناء الذاكرة الوطنية من خلال التعليم والإعلام ففي العقد الماضي، رسّخت الحرب والصراع الانقسامات الانتمائية والقبلية أكثر من أي وقت مضى، إذًا فالعقد الاجتماعي الجديد لا يكتفي بالنصوص القانونية بل يحتاج إلى إعادة تشكيل سردية وطنية تبرز أن القبيلة جزء من نسيج ليبيا الموحد وليست خندقًا تُحشد فيه الانتماءات ضد الدولة.، الأمر الذي تطلَّب برامج تربوية تعلّم الأطفال معنى المواطنة، وقيمة القانون، وتُبرز الرموز المشتركة عوضًا عن رموز الانقسام.

الخطوة السادسة: والتي تتمثّل في صياغة آليات مرنة للحوار(القبلي – الدولي) بدلًا من أن يجري التفاوض مع القبائل بشكل عشوائي وقت الأزمات فقط، ينبغي تأسيس منصّات حوار دورية تجمع بين شيوخ القبائل، وممثلي المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، والخبراء القانونيين، للتباحث في إدارة الأزمات وإصلاح التشريعات التي تمسّ المصالح المجتمعية ؛لأن هذه المنصّات هيا التي تبني الثقة، وتخلق قنوات تواصل دائمة.

أما بالنسبة للمستوى الرمزي، فيمكن أن يُكرّس العقد الاجتماعي فكرة أن الدولة هي الضامنة الوحيدة للسلاح المشروع وهذا يستوجب دمج المجاميع المسلحة ذات الخلفية القبلية في مؤسسات أمنية وطنية موحدة، بموجب اتفاقيات تضمن الحقوق ولا تسمح بابتزاز الدولة بالقوة، فتجربة الفترة ما بين 2011و2021أظهرت أن السلاح القبلي المنفلت هو الطريق الأقصر نحو الفوضى ومن ثم لا بد من الإشارة إلى بُعد غائب في أغلب التصورات وهوا (التحفيز الاقتصادي) ؛لأن أغلبية توسعات نفوذ وتنافس القبائل على التسلح والتمركز في مناطقها دفاعا على مصالحها[1]، وخوفا من التهميش كان مرتبطًا بفشل الدولة في تقديم الخدمات وفرص العمل، ما جعل العامل القبلي هو الموزّع الحقيقي للفرص، والعقد الاجتماعي الجديد يجب أن يرتكز على استراتيجية تنمية متوازنة، تنقل الثقل الاقتصادي من العاصمة إلى الأطراف والمناطق المهمّشة، وتفتح آفاقًا للشباب بعيدًا عن الحاجة للاعتماد على القبيلة في كل صغيرة وكبيرة، وأخيرًا يحتاج هذا التصميم إلى ضمانات دولية ومحلية بمعنى أن المجتمع الدولي الذي انخرط في هندسة المرحلة الانتقالية خلال العقد الزمني مابين عامي2011-2021، عليه أن يدعم هذا التوازن بين البنى التقليدية والمؤسسات الحديثة من خلال مساعدات مشروطة ببناء دولة القانون، وليس فقط بصفقات مع الزعامات القبلية، وفي النهاية فأن جوهر العقد الاجتماعي الحديث يكمن في المعادلة الدقيقة، وهي القبيلة القوية مجتمعيًا وضعيفة سياسيًا أمام القانون والدولة قوية مؤسسيًا لكنها مرنة ثقافيًا، فإذا تم تطبيق هذه النظرية، حينها فقط لن تصبح القبيلة منافسًا للدولة، بل رافدًا لاستقرارها، وهكذا يمكن أن نقرأ دروس العقد الماضي بصدق، ونحوّلها إلى مشروع يليق بليبيا التي تستحق أن تكون دولة مواطنة وهوية متعددة تنصهر كلها وحدة الولاة والانتماء .

إن الإحاطة بتعقيدات الدور القبلي في السياق الليبي يكشف بوضوح عن مفارقة مركبة، فعلى الرغم من ما تُظهره القبيلة من تماسك داخلي وديناميكيات تضامن عميق، فإن هذا التماسك ذاته غالبًا ما يتحوّل إلى عائق أمام بناء مؤسسات دولة حديثة قادرة على احتواء التعددية القيمية والسياسية، فقد بيّنت التجربة الليبية منذ 2011، مرورًا بمراحل الانقسام والصراع الأهلي، أنّ القبيلة لم تتراجع بوصفها وسيطًا اجتماعيا، بل استعادت نفوذها كفاعل تفاوضي بديل في فراغ الدولة، لكن دون أن تمتلك مقومات التحوّل إلى مشروع سياسي جامع أو مؤسسي، وإنّ التحدّي الأبرز هنا لا يتمثّل في وجود القبيلة بحد ذاتها، بقدر ما يكمن في كيفية إعادة هيكلة علاقتها

1- بسيكري ، السنوسي ، ليبيا ، مسار انتقالي مضطرب سياسيا وأمنيا ، الدوحة ، قطر ، مركز الجزيرة للدراسات ،2014/2/17م.

بالدولة بحيث تُفصل بين التضامن الأهلي، وبين آليات الحكم وإدارة المصلحة العامة، وحيث يتجلى التحدي الجوهري للقبيلة، وإن بدت قوية على مستوى التسويات المحلية (حل النزاعات، التوسط، الصلح ودفع الدية وجبر الضرر)، فإنّ دورها على مستوى التشريع أو تخطيط السياسات العامة يبقى محدودًا وغير مؤسسي ، و إنّ غياب الإطار القانوني الذي ينظّم هذا الدور ويدمجه ضمن رؤية وطنية، سمح بتحوّل الولاءات القبلية إلى أدوات تعبئة ظرفية تخدم أطرافًا سياسية تبحث عن شرعية اجتماعية مؤقتة، دون تقديم ضمانات لبناء دولة المواطنة والمؤسسات، ومن هنا فإنّ بناء عقد اجتماعي جديد في ليبيا لا يمكن أن يتحقّق دون إدراك هذه المفارقة، وهي ضرورة الاعتراف بالقبيلة كواقع اجتماعي راسخ، وفي الوقت ذاته العمل على نزع الطابع السياسي الأحادي عنها، عبر توسيع قنوات المشاركة وتطوير الأطر اللامركزية، وتعزيز الثقافة الدستورية التي تضمن العدالة والتوازن بين الهويات المحلية والمصلحة الوطنية

الفصل الثالث:
تأثير الهوية الثقافية في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.

المبحث الأول: تأثير الهوية الثقافية في الاستقرار الاقتصادي على صنع السياسة العامة في ليبيا

المطلب الأول: دور الهوية الثقافية في الاستثمار الاقتصادي وتأثيرها على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا

المطلب الثاني: تعزيز الهوية الثقافية كمورد اقتصادي وتأثيرها على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا

المبحث الثاني: تأثير الهوية الثقافية في الاستقرار الاجتماعي على عملية صنع السياسات العامة في ليبيا

المطلب الأول: دور الهوية الثقافية في تعزيز الانتماء الوطني وتأثيرها على عملية صنع السياسات العامة في ليبيا

المطلب الثاني: دور الهوية الثقافية في تعزيز السلم الاجتماعي وتأثيرها على عملية صنع السياسات العامة في ليبيا

الفصل الثالث:

تأثير الهوية الثقافية في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا

تمهيد:

لا يمكن لأي باحث في الشأن الليبي أن يتجاهل تلك العلاقة الملتبسة بين الهوية الثقافية كوعاء رمزي متجذّر وبين الاستقرار بشقّيه الاقتصادي والاجتماعي الذي ظلّ هشًّا وقابلاً للاهتزاز عند كل اختبار سياسي حادّ وإذا كانت سنوات ما قبل 2011 قد كرّست نوعًا من (الاستقرار المقنّع) بوسائل رقابية مركزية صارمة، فإن السنوات اللاحقة لسقوط النظام لم تلبث أن كشفت عمق الفجوة بين منطق الدولة الحديثة، ومنطق الانتماءات الثقافية والهويات الفرعية التي استعادت مكانتها بوصفها وسائط تفاوضية أساسية. لقد شهدت ليبيا بين عامي 2011و2021 مرحلة مفصلية عميقة اتسمت بتعقيدات سياسية وأمنية غير مسبوقة، انعكست بشكل مباشر على نسيجها الاجتماعي والاقتصادي وفي قلب هذه التحولات، برزت الهوية الثقافية كعنصر ليس فقط مكوّنًا انتمائي أو رمزًا ثقافيًا، بل كقوة ديناميكية مؤثرة في مسارات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم على عملية صنع السياسة العامة لم تعد السياسات مجرد استجابات فنية أو إدارية للأزمات الاقتصادية، بل تحولت إلى ميدان معركة بين تصورات متضاربة حول الهوية والتمثيل والحقوق، وهذا المشهد يُظهر بوضوح أن الهوية الثقافية في ليبيا ليست مجرد ظل خلفي للمشهد السياسي، بل هي مسرح فاعل يُعاد فيه إنتاج السلطة وتوزيع الثروة، ويتم من خلاله ضبط العلاقات الاجتماعية في ظل غياب دولة مركزية قوية، ففي ظل حالة الفراغ المؤسسي والتشظّي السياسي، شكّلت القبيلة، والانتماءات الجهوية، والمكونات اللغوية مثل الأمازيغ والتبو والطوارق، أدوات لا يمكن تجاهلها أو إهمالها أو تهميشها في رسم سياسات التنمية والاستقرار وأن مسألة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا ليست قابلة للفهم بمعزل عن التفاعل بين البنية الثقافية المتعددة والهياكل السياسية المتصدعة والتي تسبب أزمة فعلية بين مختلف شرائح

المجتمع الليبي، كما أوضح المُحلِّل السياسي والأكاديمي الدكتور إلياس الباروني[1] أستاد العلاقات الدولية في الجامعات الليبية، أنه من مثل هذه الازمات سوف تودي لزيادة الفوارق الطبقية وانتشار الفساد، موضحًا أن مثل هذه الأزمات غالبًا ماتستفيد منها قلة من الناس مثل أصحاب رؤوس الأموال بينما يعاني باقي المجتمع من حالة التدهور الاقتصادي، فالتداخل بين الهويات المحلية واحتياجات التنمية والعدالة الاجتماعية أنتج تحديات معقدة، إذ كثيرًا ما تعثرت جهود بناء السياسات العامة أمام جدران مطالب ثقافية متشابكة، واشتباكات حول الحقوق التاريخية والتمثيل السياسي، إضافة إلى ذلك أثرت هذه الهوية على شكل ومضمون القرارات الأمنية والتنموية، حيث استُخدمت كمعيار للشرعية الاجتماعية أو كمصدر للتوتر والاحتقان، مما دفع صانعي القرار إلى اعتماد آليات تفاوض متعددة الأطراف، لكنها في غالب الأحيان لم تتجاوز منطق المصالح الضيقة والولاءات القبلية، مما انعكس سلبًا على جدوى السياسات العامة واستدامة الاستقرار، وهذه المعطيات تطرح سؤالًا جوهريًا حول كيفية إعادة صياغة العلاقة بين الهوية الثقافية والدولة الحديثة في ليبيا، بحيث لا تكون الهوية أداةً للانقسام أو الاحتكار، بل رافعة للتماسك والتنمية.

إن هذا الفصل يعمل على استكشاف هذه التغيرات المركبة، عبر تحليل كيفية تأثير الهوية الثقافية على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا، ومدى انعكاس ذلك على عملية صنع السياسات العامة، خلال العقد الحاسم بين 2011و2021الذي شهد صراعات متشابكة وفرصًا متجددة لتجديد المشروع الوطني.

1- الباروني، الياس ابوبكر، الازمة الاقتصادية على المجتمع الليبي سوف تؤدي الى زيادة الفوارق الطبقية، سبوتنيكSputnik الروسية، 25سبتمبر2024، https://reportage.ly/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3

المبحث الأول:
تأثير الهوية الثقافية في الاستقرار الاقتصادي على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.

بين عامي 2011و2021، شهدت ليبيا تحولات جذرية هزّت أسس الدولة ومؤسساتها، وفتحت الباب أمام إعادة تفكيك وإعادة بناء العديد من منظوماتها، لاسيما على صعيد الاستقرار الاقتصادي وصنع السياسات العامة وفي وسط هذه التحولات برزت الهوية الثقافية كعنصر فاعل لا يمكن تجاهله أو اختزاله في مجرد مظاهر ثقافية سطحية، بل كرأس حربة في التفاعل مع الواقع الاقتصادي والسياسي، فالهوية الثقافية في ليبيا ليست ثابتة أو جامدة، بل هي عملية متحركة ومتغيرة تستجيب لتقلبات الواقع وتتناقض أحيانًا مع المصالح الاقتصادية والسياسية المتباينة، وضمن هذا السياق لم يعد الاستقرار الاقتصادي ممكنًا بدون إدراكٍ عميق لدور التداخلات الثقافية، سواء كانت قبلية أو انتمائية أو عرقية في تشكيل رؤى المواطنين تجاه السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة أو الجماعات الفاعلة فيها، إذ إن الهوية الثقافية تؤثر في كيفية استقبال السياسات، ومدى تقبلها، وحتى في نجاح تطبيقها، الأمر الذي يجعلها عاملًا حاسمًا في استدامة أي إصلاح اقتصادي أو اجتماعي.

إن عملية صنع السياسات العامة في ليبيا خلال هذه الفترة شهدت تحديات متشابكة، لم تكن اقتصادية فحسب، بل سياسية وثقافية، تجسدت في التوتر بين الجماعات المختلفة، والحرص على الحفاظ على خصوصياتها الثقافية وسط مشروع وطني غير مستقر، وهذا التوتر ألحق أضرارًا مباشرة على الاستقرار الاقتصادي، إذ أدت الصراعات والهويات المتباينة إلى إضعاف البنية الاقتصادية، وتعطيل برامج التنمية والانحياز لطرف ضد الاخر الامر الذي ادى لمزيد من الفوضى والدمار[1]، وتقسيم الموارد بشكل يفتقد إلى العدالة الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى ذلك، يمكن النظر إلى الهوية الثقافية كقوة ذات طابع مزدوج فهي قد تكون مصدرًا للوحدة

1- ش، محمد ، عبد الحفيظ ، ليبيا بين الصراع السياسي والمسلح ، التحديات والافاق ، مجلة دراسات الشرق اوسطية ، ع71،2014 عمان ، الاردن.

والانسجام عند إدارتها بشكل واعٍ، أو عاملًا للتفكك والانقسام في حال إهمالها أو تجاهلها في صنع السياسات .

إن غياب إدارة فعّالة للتنوع الثقافي قد يؤدي إلى صراعات مجتمعية، ونزاعات قبلية وجهوية ويؤدي أيضًا إلى سياسات قاصرة عن معالجة جذور الأزمات، إذ قد تبدو الحلول الاقتصادية تطبيقية بحتة، لكنها تواجه تحديات متجذرة في الهويات والانتماءات المحلي؛ لذلك يجب على صانع القرار في ليبيا أن يوازن بين الاعتبارات الاقتصادية وضرورات إدارة التنوع الثقافي، من خلال سياسات شاملة تستوعب الخصوصيات القبلية والعرقية واللغوية دون أن تسمح لها بابتلاع الدولة أو تقويض مؤسساتها، وفي ضوء ذلك يتوجب البحث في مدى قدرة الهوية الثقافية على تعزيز، أو عرقلة التماسك الاقتصادي والاجتماعي، ومدى تأثيرها على اختيار السياسات العامة التي تضمن توزيعًا عادلًا للثروات الاقتصادية وفرص التنمية الاقتصادية في ليبيا .

المطلب الأول:

دور الهوية الثقافية في الاستثمار الاقتصادي وتأثيرها على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.

لقد كشفت تجربة العقد الزمني الذي امتد بين 2011و2021 هشاشة الرؤية التقليدية التي تنظر إلى الاستثمار كمسألة فنية بحتة تُدار عبر قوانين السوق والبيروقراطيات الحكومية، ففي ظل غياب عقد اجتماعي يعترف بالتنوع ويعيد هندسته في مؤسسات الدولة، تسرّبت الهويات الثقافية إلى قلب السياسات العامة، لتصبح مشاريع الإعمار، وإعادة الاستثمار رهينةً لموازين القوى المحلية أكثر من كونها رهينة لمبادئ العدالة الاقتصادية أو الكفاءة، وهكذا تحوّل الاستثمار من محفّز محتمل للاستقرار إلى ساحة صراع على النفوذ، حيث أصبحت المشاريع التنموية أحيانًا أداة لإعادة إنتاج الانقسامات بدلًا من تجاوزها، وبينما تسابقت الحكومات المتعاقبة إلى إطلاق الخطط الاقتصادية وإغراء المستثمرين الأجانب، ظلّت مناطق بأكملها أسيرةً للاعتبارات الثقافية غير المرئية، من توزيع العائدات إلى التوظيف المحلي، ومن اختيار مواقع المشاريع إلى حماية تدفقاتها اللوجستية وسط مناطق النفوذ القبلي، وبدلًا من أن تكون الهوية الثقافية عامل إثراء، وتنوع، استُخدمت كوسيلة للاحتكار و التهميش، وهو ما جعل أي سياسة عامة بلا أفق ثقافي تفقد مشروعيتها سريعًا أمام تفاهمات المكونات المجتمعية، يمكن القول بأن الفترة الممتدة بين عامي 2011و2021 تفرض على المختصين بالتخطيط السياسي والاقتصادي إعادة التفكير في العلاقة بين الهوية والاستثمار، فالتنمية في ليبيا لا يمكن أن تتحقق بسياسات عابرة للهويات بل عبر سياسات تُدير هذا التنوع، وتحوّله إلى مصدر استقرار وثقة وبقدر ما تبدو الهوية الثقافية قوة تفتيت إذا أُهملت، فإنها قد تصبح رافعة للاستثمار إذا أُحسن توظيفها ضمن رؤية شاملة تعيد إنتاج الثقة بين المركز والأطراف وبين الدولة ومواطنيها، وإن التركيز على العوامل الثقافية ليست ترفًا فكريًا ولا شرطًا نظريًا هامشيًا، بل هي ضرورة لفهم طبيعة الثقة المجتمعية، وقدرة الدولة على استقطاب رؤوس الأموال الداخلية والخارجية دون أن تتحوّل المشاريع إلى أدوات لإعادة إنتاج الانقسام ومن هنا فإن هذا المطلب يسعى إلى تحليل التداخل بين الهوية الثقافية والاستثمار الاقتصادي وإبراز كيف يمكن لهذا التداخل أن يصوغ بوعي أو بغير وعي مسارات صنع السياسات العامة في ليبيا في سياق يبحث عن استقرار حقيقي لا يقوم على معادلات مالية

معزولة، بل على إدارة واعية للتنوع الثقافي الذي يمكن أن يكون في لحظةٍ معينة مصدرَ قوة بدلاً من أن يظلّ مصدرَ للنزاع.

أولًا- مفهوم الاستثمار الاقتصادي:

لقد أدركت الكثير من التجارب العالمية أن مجرد امتلاك الثروة لا يكفي لضمان الرفاه والاستقرار ما لم يُترجم ذلك عبر استثمار رشيد يولّد فرص عمل وينوّع مصادر الدخل، ويحقق تنمية متوازنة بين مختلف المناطق والمكونات. وفي السياق الليبي، يكتسب الاستثمار الاقتصادي أبعادًا أكثر تعقيدًا، نظرًا لخصوصية الهوية الثقافية وتشابكها مع موارد الدولة وآليات توزيعها، وهو ما جعل مشاريع الاستثمار لا تنفصل عن التوازنات القبلية والجهوية، وأحيانًا حتى العرقية.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى تفكيك المفهوم ذاته، إذ لا يمكن مقاربة الاستثمار كعملية مالية أو إدارية مجرّدة، بل كمنظومة شاملة تُعيد هيكلة الموارد وفق رؤية وطنية عادلة ومستدامة، وبناء على ذلك، يمكن تعريف **الاستثمار الاقتصادي** بأنه عملية تعبئة وتوظيف الموارد المالية والبشرية والتقنية بهدف خلق قيمة مضافة تعود بالنفع على الفرد والمجتمع، وتحقق النمو والازدهار من خلال توسيع قاعدة الإنتاج وتطوير القطاعات الحيوية بما يُعزِّز من مرونة الاقتصاد الوطني، وقدرته على مواجهة الأزمات، وقد تنوّعت التعريفات التي قدمها الباحثون والمفكرون لهذا المفهوم بحسب الزاوية التي ينطلق منها كلٌّ منهم.

فقد عرّفه محمد دويدار بأنّه (عملية إنفاق موارد حالية بهدف الحصول على موارد أو عوائد مستقبلية، ويتمثل في إضافة طاقات إنتاجية جديدة للاقتصاد الوطني)[1]، بينما يرى محمود أبو زيد أن الاستثمار الاقتصادي يمثل إضافة إلى رأس المال الثابت في الاقتصاد، ويقصد به إنفاق الأموال لإنشاء طاقات إنتاجية جديدة أو تطوير الطاقات القائمة[2].

ومن خلال هذه التعريفات المتنوعة يتّضح أن الاستثمار الاقتصادي ليس مجرد عملية مالية معزولة، بل هو أداة استراتيجية لإعادة هيكلة الموارد وتوجيهها نحو تحقيق التنمية المستدامة، وخلق قيمة مضافة تعود بالنفع على المجتمع ككل لذا فإن تحليل هذا المفهوم يعد مدخلًا ضروريًا لفهم دوره الحيوي في إعادة بناء الاقتصادات، لا سيما في البلدان التي تواجه تحديات استثنائية كتلك التي تمرّ بها ليبيا في سياقها السياسي والاجتماعي والثقافي.

1- دويدار، محمد. الاقتصاد العام، مكتبة الانجلو المصرية، 2002، ص45.

2- بو زيد، محمود محمد. الاقتصاد العام: التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2014، ص 211

ثانيًا– مميزات وعيوب الاستثمار الاقتصادي بالنسبة للهوية الثقافية وانعكاسها على عملية صنع السياسات العامة.

في هذا السياق، تتجلى العلاقة بين الاستثمار الاقتصادي والهوية الثقافية في صورتين متناقضتين من حيث الأثر: إيجابيًا حينما يُدار الاستثمار بوعي ثقافي، وسلبيًا حينما يتم تغليب المنفعة الاقتصادية على حساب الخصوصية الثقافية، فمن جهة المميزات، يُمكن للاستثمار الاقتصادي أن يسهم في تعزيز الهوية الثقافية من خلال تمويل مشاريع صون التراث المادي واللَّامادي، وتوفير بنية تحتية داعمة للصناعات الإبداعية والثقافية، إضافةً إلى المساهمة في تحسين مستويات المعيشة وتقليص معدلات الفقر والبطالة، الأمر الذي يحدّ من الهجرة الداخلية والخارجية ويحافظ على التماسك الاجتماعي، كما يُعد الاستثمار في السياحة الثقافية والصناعات التقليدية أحد المسارات التي تُحول الموروث الثقافي إلى مورد اقتصادي مستدام يُعزِّز الشعور بالفخر بالانتماء.

وفي المقابل، قد تترتب على الاستثمار الاقتصادي جملةٌ من التحديات والسلبيات التي من شأنها تهديد الهوية الثقافية، لا سيّما في ظل غياب سياسات ثقافية مرافقة. إذ قد يؤدي الانفتاح الاقتصادي المفرط إلى تغلغل قيم ثقافية دخيلة وأنماط استهلاك مستوردة تضعف القيم الأصيلة، كما يُحتمل أن تُسهم بعض المشاريع الاستثمارية في تهميش الفئات والمناطق الأقل حظًا، أو في تشويه الرموز الثقافية بتحويلها إلى سلعة فاقدة للبعد الرمزي العميق، ويضاف إلى ذلك خطر تكريس الفوارق الطبقية والاجتماعية نتيجة سوء توزيع العوائد الاقتصادية، وهو ما قد يُفرز أشكالاً من الانقسام الثقافي تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

(الإيجابيات)

1-يعمل الاستثمار الاقتصادي على دعم وتعزيز البنية التحتية الثقافية:

يمكن للاستثمار الاقتصادي أن يساهم الاستثمار في تمويل مشاريع لحماية التراث الثقافي كالمتاحف والمهرجانات.

2-يسعى الاستثمار الاقتصادي على خلق فرص العمل وتقليل البطالة والفقر:

حيث من الجانب الايجابي للاستثمار الاقتصادي هو تحسين مستوى المعيشة بحيث قد يقلل الهجرة الداخلية والخارجية ويحافظ على المجتمع المحلي.

3-تشجيع الصناعات الإبداعية:

الاستثمار في الصناعات الثقافية مثل (الحرف اليدوية، الصناعات التقليدية، السياحة الثقافية) يعيد الاعتبار للهوية الثقافية ويُعزِّز مكانتها.

4-تطوير التعليم والإعلام:

إن الاستثمار الاقتصادي يمكن التعليم ويزوده بالبرامج التعليمية والإعلامية المحلية التي تساعد في نشر، وتعزيز القيم الثقافية وتوضح دور الموروث الثقافي.

5-جعل الهوية موردًا اقتصاديًا:

إن الاستثمار الاقتصادي يُعزِّز الخصوصية الثقافية، ويعمل على تحويلها إلى ميزة تنافسية، إن بلادنا ليبيا تعتبر قبلة سياحية مميزة .

(السلبيات)

1- فرض قيم ثقافية دخيلة:

قد يؤدي الانفتاح الاقتصادي والاستثمار غير المنضبط ثقافيًا إلى تسلل قيم وأنماط سلوك دخيلة على المجتمع، ما يُضعف الخصوصية الثقافية ويشوّش الهوية المحلية. يظهر هذا الخطر بشكل خاص مع هيمنة الشركات الأجنبية وأساليب التسويق العالمية التي تروّج لاستهلاك يتناقض مع العادات الأصيلة ؛ لذا تبرز الحاجة إلى سياسات تنموية واعية تُوازن بين جذب الاستثمار والحفاظ على القيم الثقافية لضمان الاستقرار الاجتماعي والهوية الوطنية.

2-تشويه الموروث الثقافي:

إن عملية التشويه للموروث الثقافي تحدث نتيجة استثمار الثقافات العشوائية دون مراعات أصالة الماضي وعراقته، ودون الاحتفاظ بجزء منه، الأمر الذي يؤدي الى فقدان الهوية الثقافية الاصيلة ويحولها الى بضاعة قابلة للمساومة والتجارة .

3-التهميش الثقافي:

يحدث التهميش الثقافي غالبًا عندما يُركّز الاستثمار في مراكز حضرية محددة أو قطاعات اقتصادية معينة دون مراعاة التنوع الثقافي. هذا التفاوت يُهدّد التوازن الاجتماعي ويزيد من شعور بعض الجماعات بالعزلة، لذا يصبح من الضروري تبني سياسات عادلة تحفظ لكل المكوّنات مكانتها ودورها الثقافي

4-زيادة الفجوة الطبقية:

قد يؤدي الاستثمار غير العادل إلى تركّز الثروة بيد فئات محدودة، ما يعمّق الفوارق بين الطبقات الاجتماعية. هذا التفاوت يخلق فجوة اقتصادية وثقافية بين الأغنياء والفقراء، ويضعف روح التضامن والانتماء المشترك، ومع اتساع الفجوة الطبقية، تزداد مخاطر التوترات الاجتماعية وعدم الاستقرار. لذا تحتاج السياسات العامة إلى ضمان توزيع عادل للعوائد وتحقيق تنمية متوازنة.

5-تغيير أنماط الحياة: يؤدي التوسع الاقتصادي أحيانًا إلى ظهور أنماط حياة جديدة قد لا تنسجم مع القيم والعادات الأصيلة للمجتمع، فتغيّر أساليب العيش والاستهلاك قد يُضعف الروابط الاجتماعية التقليدية ويؤثر في الهوية الثقافية، يظهر ذلك في انتشار ثقافة الاستهلاك والتقليد دون وعي.

وفي ضوء ما سبق، يتبيّن أن الاستثمار الاقتصادي يحمل في طياته فرصًا وتحديات حقيقية على مستوى الهوية الثقافية، إذ يمكن أن يُسهم في تعزيز الموروث الثقافي وتحقيق التنمية الشاملة إذا ما تم توجيهه بوعي يحترم الخصوصيات الثقافية. وفي المقابل، قد يؤدي تجاهل هذا البعد إلى تآكل الهوية وتفكك البنية الاجتماعي، ومن هنا تبرز أهمية إدماج الاعتبارات الثقافية ضمن السياسات العامة، بما يحقق توازنًا بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الهوية، ويضمن استدامة التنمية في سياق اجتماعي وثقافي مستقر

ثالثًا: محددات الاستثمار الاقتصادي.

إن الاستثمار الاقتصادي يشكل حجر الزاوية في تحقيق التنمية المستدامة، والنمو الشامل لأي مجتمع يسعى إلى تحسين مستوى معيشة أفراده وتعزيز قدراته الإنتاجية والتنافسية. ومن المعلوم أن الاستثمار لا يتحقق في فراغ، بل يتأثر بجملة من العوامل المتداخلة التي تشكل في مجموعها البيئة العامة التي تُحدد مدى جاذبية الأسواق وقدرة المشروعات على النجاح والاستمرار، و فهم محددات الاستثمار الاقتصادي يمثل مدخلًا أساسيًا لصياغة سياسات فعالة تستهدف تحفيز رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية.

وتبرز أهمية هذه المحددات من كونها تُبين للمخططين وواضعي السياسات، وصناع القرار أين تكمن نقاط القوة والقصور في بيئة الاستثمار، وتساعدهم في العمل على تذليل العقبات التي قد تحد من تدفق الاستثمارات أو تقلل من فعاليتها وتتوزع محددات الاستثمار على أبعاد اقتصادية

ومالية وسياسية وقانونية واجتماعية وتقنية وبيئية، مما يجعلها إطارًا مركبًا يتطلب تكاملاً بين مختلف القطاعات والسياسات، وفي ظل التحولات العالمية المتسارعة وتزايد المنافسة لجذب الاستثمارات، يزداد الوعي بضرورة تحسين مناخ الاستثمار من خلال معالجة هذه المحددات وفق رؤية شمولية توازن بين متطلبات المستثمرين وأهداف التنمية الوطنية، وبناء على ما سبق نسعى في هذا المطلب توضيح أبرز محددات الاستثمار الاقتصادي، مع بيان كيفية تفاعلها وتفاوت تأثيرها باختلاف المجالات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة.

1-الاستقرار السياسي والأمني:

شهدت ليبيا تحديات امنية واسعة قبل وبعد 2011، نجم عنها تحولات على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1]، والفترة الممتدة بين عامي 2011 إلى 2021 قد كشفت عن مدى هشاشة هذا الاستقرار حين يكون محاطًا بسياقات ثقافية مركّبة تتداخل فيها الهويات القَبَلية والمناطقية مع الولاءات الفئوية العابرة للحدود، فبعد سقوط النظام السابق، شهدت ليبيا حالة من التسيب الامني والسياسي غير مسبوقة، حيث انقسمت مراكز القوى بين سلطات متنافسة ومجموعات مسلّحة وكيانات قبلية لعبت دور الوسيط والحَكَم أحيانًا وفي هذا السياق، اصبح الاستقرار الأمني رهينة لتوازنات هشّة تُدار بمرجعيات ثقافية تقليدية، حيث أعادت الهوية القبلية إنتاج نفسها كفاعل تفاوضي في غياب سلطة مركزية قوية

وقد انعكس ذلك على صنع السياسات العامة في شكل صراع بين الدولة الرسمية والهويات المحلية التي باتت تطالب بتمثيلها الخاص في أي مسار سياسي أو اتفاق تفاوضي، هنا تبرز الهوية الثقافية ليس فقط كعامل جامع بل كعنصر معيق إذا جرى توظيفه خارج الإطار المؤسسي، فقد أفرز هذا التوظيف تباينًا في أولويات السياسات بين مركزية تهدف إلى بناء الدولة ووحدتها، ومحليات تسعى لضمان النفوذ والحماية لمكوناتها التقليدية، ونتيجة لذلك أصبحت جهود إعادة الاستقرار مشروطة بالقدرة على استيعاب التعددية الثقافية ضمن عقد اجتماعي جديد، يقرّ بالهويات الفرعية دون أن يسمح لها بابتلاع مؤسسات الدولة أو تعطيل دورها.

يمكن القول إن التجربة الليبية تعكس كيف يمكن للهوية الثقافية أن تكون سلاحًا ذو حدين، فهي من ناحية قادرة على تعبئة المجتمعات المحلية وبناء الثقة، لكنها من ناحية أخرى قد تُفاقم

1- الباروني، إلياس أبوبكر، التحديات الأمنية على ثورة فبراير: دراسة بين المستوين الداخلي والخارجي. مجلة القلم المبين، جامعة نالوت، ع1، 2023.

الانقسامات إذا ظلت بديلاً عن الهوية الوطنية الجامعة، لذا فإن أي سياسة عامة فاعلة خلال العقد الممتد بين عامي 2011-2021 كانت رهينة لهذا التداخل بين الاستقرار الأمني والهويات الثقافية، وهو تداخل فرض على صانعي القرار التفكير خارج الأطر التقليدية لبناء استقرار دائم يعيد إنتاج الثقة بين الدولة والمجتمع.

2-الاطار القانوني والتشريعي:

يُشكّل الإطار القانوني والتشريعي أحد الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة، إذ يُنظّم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات ويحدد الحقوق والواجبات، في ليبيا بعد الثورة عام 2011 شهد الإطار القانوني والتشريعي حالة من التغيرات والتحديات الكبرى، خصوصًا في ظل غياب الاستقرار السياسي وتعدد الفاعلين السياسيين والمسلحين، حيث برزت إشكالية كبرى تمثلت في محاولة التوفيق بين القوانين المدنية الحديثة ومتطلبات الهويات الثقافية المتنوعة، التي تتوزع بين قبائل وطوائف ومناطق تمتع بهويات ثقافية متجذرة، في ليبيا تعتبر الهوية الثقافية ليست مجرد خلفية اجتماعية بل هي عامل فاعل يؤثر في مدى قبول القوانين وتطبيقها، خاصة عندما تتعارض النصوص القانونية مع الأعراف والتقاليد المحلية.

ففي العديد من المناطق تميل القبائل والمجتمعات التقليدية إلى التمسك بمرجعياتها القانونية الخاصة، مثل القضاء العرفي والصلح القبلي، مما أدى إلى حالة ازدواج قانوني تحدّت قدرة الدولة على فرض هيمنتها، هذا الازدواج شكل تحديًا حقيقيًا أمام صناع السياسات العامة، الذين اضطروا إلى التفكير بمرونة وإدماج هذه الهويات ضمن إطار تشريعي أكثر شمولية، دون المساس بالهوية الوطنية الجامعة.

على مدى العقد الأول بعد 2011، توزعت السياسات بين محاولات لتحديث الإطار التشريعي عبر صياغة قوانين جديدة تعكس قيم حقوق الإنسان والديمقراطية، وبين محاولات لاستيعاب الهويات الثقافية في صياغة قواعد مرنة تسمح بمشاركة أوسع في صنع القرار، تؤكد بعض الدراسات أن الهويات المحلية أعادت تشكيل أولويات المشرعين، فأصبحوا مطالبين بصياغة نصوص قانونية تراعي الخصوصية الثقافية دون المساس بمفهوم المواطنة المتساوية، هذا التداخل انعكس بوضوح في عملية صياغة الدساتير الانتقالية واللوائح المنظمة للانتخابات[1].

1- الشريف، نادرة. الدستور الليبي بين الواقع والتنازلات. طرابلس: مكتبة الأكاديمية للنشر.2020

ومن هنا، يمكن القول إن الإطار القانوني والتشريعي في ليبيا أصبح مرآة لصراع أعمق بين تحديث الدولة وتعددية الهوية، وهو صراع شكل محورًا رئيسيًا في عملية صنع السياسات العامة خلال تلك الفترة، مما استدعى تطوير نماذج قانونية وسياسية تراعي التعددية الثقافية وتدمجها بدلاً من تجاهلها أو قمعها.

3-المحددات الاقتصادية الكلية:

تشكل المحددات الاقتصادية الكلية دورًا محوريًا في توجيه عملية صنع السياسات العامة في ليبيا، حيث تشكل البيئة الاقتصادية الكلية الإطار العام الذي يحدد إمكانيات الدولة وخياراتها في اتخاذ القرارات ومن أبرز هذه المحددات معدلات النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، أسعار الصرف، ومستوى إيرادات النفط، التي تعد المصدر الأساسي للاقتصاد الليبي

في ظل تذبذب أسعار النفط وتقلبات الأسواق العالمية، تواجه ليبيا تحديات كبيرة في استقرار إيراداتها المالية، مما يؤثر بشكل مباشر على قدرة الحكومة في تمويل مشاريع التنمية وتقديم الخدمات الأساسية. ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، يفرض ضغوطًا اجتماعية تدفع بصانعي السياسات إلى تبني برامج تشغيلية وتنموية تستهدف تحسين فرص العمل وتعزيز مهارات القوى العاملة. كما أن التضخم المرتفع يؤثر سلبًا على القوة الشرائية للمواطنين، مما يستدعي إجراءات حكومية لضبط الأسعار وتأمين المواد الأساسية، بالإضافة إلى ذلك تعقيدات سعر صرف الدينار الليبي، التي تؤثر على الاستيراد والتصدير، وتلعب دورًا في تحديد السياسة النقدية والمالية للدولة. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر الأوضاع السياسية والأمنية المتقلبة على البيئة الاقتصادية الكلية، مما يزيد من صعوبة التخطيط الاقتصادي المستدام.

بالتالي تؤدي المحددات الاقتصادية الكلية في ليبيا إلى ضرورة صياغة سياسات عامة مرنة، وقابلة للتكيف مع المتغيرات، تركز على استقرار الاقتصاد الكُلِّي، تعزيز الاستثمارات، وتحقيق التنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار الواقع السياسي والاجتماعي الذي يحدد أفق هذه السياسات.

4-البنية التحتية والخدمات الأساسية:

تشكل البنية التحتية والخدمات الأساسية دعائم أساسية لأي اقتصاد ومجتمع مستقر، إذ تلعب دورًا رئيسيًا في دعم النمو الاقتصادي، ورفع مستوى معيشة السكان في ليبيا، تعرضت البنية التحتية لأضرار جسيمة نتيجة للصراعات المستمرة والاضطرابات الأمنية، مما أثر سلبًا على قدرة

الدولـة فـي تـوفير خـدمات حيويـة مثـل الكهربـاء، والميـاه، والرعايـة الصـحية ووسـائل النقـل والمواصلات، إضافةً لذلك تؤثر حالة البنية التحتية بشكل مباشر على صنع السياسات العامة، حيث تواجه الحكومة تحديات جسيمة في التخطيط والتنفيذ ؛بسبب ضعف الشبكات الأساسية وتأثرها بالعوامل الأمنية والسياسية، فضعف البنية التحتية يعوق استقطاب الاستثمارات ويحد من قدرة المؤسسات على تقديم خدمات فعالة، كما تعمل الأضرار المتراكمة على البنية التحتية الليبية في تقليل القدرة الإنتاجية وتعطيل تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، مما أثر سلبًا على جودة الحياة وزاد من حدة الفقر والبطالة وشكَّل تحديًا واضحًا وصريحًا للحكومة الأمر الذي يجبرها على تبني سياسات عامة تركز على إعادة الإعمار وتطوير البنية التحتية كأولوية استراتيجية، وهو ما أشار إليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره شرطًا ضروريًا لتحقيق الاستقرار والسلام المستدام في البلاد، كما أن ضعف توزيع الخدمات الأساسية بين المناطق الحضرية والريفية يعكس الحاجة إلى سياسات تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الجغرافية[1]. الأمر الذي يستدعي وضع سياسات تُعزِّز إعادة الإعمار وتطوير القطاعات الحيوية، كما أن توفير خدمات أساسية متكاملة يُعزِّز الاستقرار الاجتماعي، ويُقلِّل من حدة الاحتقان الشعبي، وهو أمر حاسم في ليبيا التي تمر بمرحلة انتقالية هشة؛ لذلك ترتبط السياسات العامة ارتباطًا وثيقًا بمشاريع تنمية البنية التحتية وتحسين الخدمات الأساسية كجزء من استراتيجية شاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وتتطلب عملية صنع السياسات مراعاة الفجوات الجغرافية في توزيع الخدمات خاصةً في المناطق النائية والريفية، مما يحتم اعتماد استراتيجيات تشمل العدالة في التوزيع والتكافؤ الاجتماعي، بهذا الشكل تصبح البنية التحتية والخدمات الأساسية عنصرًا مؤثرًا وحاسمًا في رسم سياسات عامة ناجحة تستجيب لتطلعات الشعب الليبي وتدعم إعادة البناء والتقدم.

5-البيئة الاجتماعية والثقافية:

يمكن وصف واعتبار البيئة الاجتماعية والثقافية في ليبيا من العوامل الجوهرية التي لا يمكن تجاهلها عند دراسة عملية صنع السياسات العامة، إذ يتميز المجتمع الليبي بتركيبة اجتماعية معقدة قائمة على البنى القبلية والمناطقية والروابط العائلية العميقة، إلى جانب تأثير الدين والقيم والتقاليد المحافظة ، هذه البيئة أوجدت سياقًا خاصًا جعل صنع السياسات العامة تحديًا متشابك

1- الهيئة الوطنية للإحصاء الليبية. تقرير التنمية الاقتصادية والاجتماعية. طرابلس، ليبيا 2019

الأبعاد، لأن أي سياسة لا تراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية تكون عُرضة للفشل أو المقاومة الشعبية.

لقد برزت الهوية القبلية بوصفها آلية فاعلة في حل النزاعات المحلية، وملء الفراغ الذي خلفه ضعف الدولة، لكنها في المقابل أعاقت في أحيان كثيرة بناء مؤسسات مركزية قوية، إذ أصبحت القبيلة أحيانًا فاعلًا تفاوضيًا موازيًا للسلطات الرسمية، كما أن الانقسامات الجهوية، وعدم العدالة في توزيع الموارد والخدمات زادت من التوترات الاجتماعية، وأثّرت في ثقة المواطن بمصداقية الدولة وقدرتها على إدارة التنوع وبجانب ذلك، يلعب الوعي الجماعي والثقافة السائدة دورًا مهمًا في توجيه الرأي العام تجاه القبول أو الرفض للقرارات الحكومية، وهو ما يعني أن صانع السياسات في ليبيا يحتاج إلى قراءة عميقة للأنماط الثقافية، والقيم السائدة، ومدى استعداد المجتمع لتقبل الإصلاحات.

إن تعزيز المشاركة المجتمعية، وبناء جسور الثقة بين الدولة والمجتمع، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني، كلها مداخل مهمة لتحويل البيئة الاجتماعية والثقافية من عامل معيق إلى عنصر مساند لعملية التحول وبناء الدولة، وفي ظل الظروف الحالية فإن أي محاولة لصنع سياسات عامة فعالة لا بد أن تُدمج البُعد الثقافي والاجتماعي في كل مراحلها بدءًا من التخطيط، وحتى التنفيذ والمتابعة؛ لضمان استدامتها وقبولها من مختلف الفئات.

6-العوامل التقنية والتكنلوجية:

يمكن النظر إلى العوامل التقنية والتكنولوجية بوصفها من المحركات الأساسية التي بدأت تُعيد تشكيل ملامح السياسات العامة بشكل متسارع، ولا سيما في البلدان التي تعيش تحولات انتقالية معقدة كليبيا، ففي زمن تشابكت فيه ثورة الاتصالات مع أدوات المعلوماتية، باتت الحكومات ملزمة بضرورة تسخير هذه الإمكانات الرقمية ليس فحسب لتطوير جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، بل أيضًا لإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة، وتدعيم مبادئ الشفافية والمساءلة ومع ذلك، يكشف المشهد الليبي عن فجوة واضحة في هذا المسار، إذ لا تزال هشاشة البنى التحتية التقنية، إلى جانب محدودية الكفاءات المتخصصة، وقلة الوعي بثقافة التحول الرقمي لدى شرائح واسعة من المجتمع، تشكّل عوائق تحول دون استثمار هذا المجال الحيوي بما يليق بمتطلبات مرحلة إعادة البناء والتنمية المنشودة، بالإضافة إلى محدودية التطور التكنولوجي الذي أثر على

قدرة الدولة في بناء نظم معلومات دقيقة وحديثة، ما يؤدي إلى غياب قواعد بيانات شاملة، الأمر الذي ينعكس سلبًا على جودة القرارات والسياسات العامة.

ويُمكن أن تساهم التكنولوجيا إذا استُثمرت بفعالية في خلق فضاءات جديدة للمشاركة المجتمعية وصنع القرار، من خلال إتاحة منصات التواصل الرقمي والاستشارات الإلكترونية، ما يُعزِّز من ثقة المواطنين في المؤسسات العامة.

7-الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية:

تقع ليبيا في موقع جغرافي متميز شمال إفريقيا، إذ تطل على البحر المتوسط وتمتلك حدودًا ممتدة مع دول عربية وإفريقية عديدة، وهو ما يجعلها همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا من جهة وبين الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة أخرى، هذه الميزة الجغرافية تمنحها مكانة مهمة في المعادلات الإقليمية والدولية، بل هذه المتغيرات تعطي للدولة معالمها وتحدد صفتها ومدى فاعليتها في محيطها الاقليمي والدولي [1]، لكنها أيضًا تفرض تحديات أمنية وسياسية معقدة تتطلب من صانع القرار انتهاج سياسات خارجية ودفاعية مرنة لضمان حماية الحدود وتأمين الموارد.

أما من حيث الموارد الطبيعية، فتُعد ليبيا من أغنى الدول الإفريقية باحتياطيات النفط والغاز، وهو ما جعل قطاع النفط يشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، إذ يساهم بأكثر من 90% من عائدات الدولة، غير أن الاعتماد المفرط على هذه الثروة جعل الاقتصاد الليبي هشًا أمام تقلبات أسعار النفط والصراعات الداخلية التي تستهدف البنى التحتية النفطية، هذا الواقع يفرض على صانعي السياسات ضرورة تبني خطط تنويع اقتصادي، وحماية حقول الإنتاج، وضمان توزيع عادل للعائدات النفطية بين مختلف المناطق للحد من النزاعات والانقسامات، علاوةً على ذلك تُؤثر طبيعة الامتداد الجغرافي واتساع الصحراء الليبية على تخطيط البنية التحتية، وتقديم الخدمات العامة، وربط المدن والمناطق النائية بالمراكز الحيوية.

لذا فإن صياغة السياسات العامة في ليبيا لا يمكن أن تنفصل عن فهم الموقع الجغرافي وتوظيف الموارد الطبيعية بشكل متوازن ومستدام، بما يُعزِّز التنمية الإقليمية المتوازنة، ويحوِّل الموارد من مصدر للصراع إلى أساس للتكامل الوطني والنمو المستدام.

1- الكيخيا، منصور محمد. 2016 ليبيا بين الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية». مجلة كلية الآداب – جامعة بنغازي، المجلد 40، ص. 149-163

رابعًا–انعكاس القيم الاجتماعية بين التحديات والفرص على مناخ الاستثمار الاقتصادي في ليبيا.

لا يمكن الحديث عن الاستثمار الاقتصادي دون الغوص عميقًا في البنية الاجتماعية المركبة، حيث تتشابك القيم(الثقافية والقبلية والدينية) لتصوغ مناخًا خاصًا يطبع كل نشاط اقتصادي بطابعه، فالمال هنا ليس مجرد أرقام وحسابات مصرفية بل يرتبط بسلسلة من الاعتبارات التي تبدأ من الالتزام الأخلاقي، وتمر عبر شبكات الثقة التقليدية، ولا تنتهي عند مفاهيم العيب والشرف والتكافل الاجتماعي.

إن من يظن أن السوق الليبي مفتوح بمنطق حرية العرض والطلب وحده يغفل عن طبقات خفية من التأثير القيمي، والتي تتوزع بين كونها موارد اجتماعية داعمة حينًا، وألغامًا مؤجلة أحيانًا أخرى، فالقيم الاجتماعية قد تتحول إلى وسيلة لتسهيل الانخراط في الأسواق محلية عبر وساطات الأعيان وشيوخ القبائل، لكنها في المقابل قد تغدو سلاحًا فعالًا لتعطيل مشروع إذا لم يحترم الأعراف أو يتجاهل أدوار الفاعلين التقليديين، فمثلًا عندما نقول إن التكافل الاجتماعي عامل إيجابي للاستثمار، فإننا نعني أن (المجتمع الليبي) بحكم قيمه القبلية والدينية يميل إلى التعاون ومساندة بعضه البعض لإنجاح المشاريع التي تعود بالنفع على الجميع، مثل إنشاء مشروع زراعي جماعي أو سوق محلي أو ورشة إنتاجية صغيرة، هنا يصبح التكافل رافعة مهمة ؛لأنه يخلق شبكة دعم غير رسمية تُعزز الثقة وتُسهّل تجميع الموارد والتمويل من الأفراد أو العائلات، لكن المشكلة تبدأ حين ينقلب مفهوم التكافل من (تعاون في إطار شراكة) إلى مرحلة (إعالة) او الإعانة الدائمة، بمعنى أن الناس لا ينظرون إلى المشروع ككيان اقتصادي قائم بذاته يحقق أرباحًا، ويُعيد استثمارها، بل كـ(صندوق اجتماعي) يوزع الأموال والهِبات دون مقابل إنتاجي واضح، وهذا يحدث عندما تصبح مساهمة بعض الأفراد أو الجماعات مجرد منح مالية أو تبرعات بلا مشاركة فعلية في صنع القرار أو تحمل المخاطر عندها يترسخ منطق الاتكال بدلاً من منطق الإنتاجية، ويتحول المشروع إلى أداة لتوزيع الريع بدلًامن كونه نشاطًا اقتصاديًا مستدامًا

بعبارة أخرى، إذا غلبت (الإعالة) على (الشراكة) حينها يفقد الاستثمار معناه الحقيقي، ويتحول إلى عائق؛ لأن الاعتماد على التبرعات وحدها لا يبني اقتصادًا متوازنًا، ولا يضمن بقاء المشروع في حال انقطاع مصادر الدعم بينما أن الاستثمار الفعّال يحتاج إلى مساهمين ملتزمين، لكلٍ

منهم حصةً ومصلحة وأدوار واضحة، بحيث تتحقق دورة اقتصادية متكاملة قادرة على البقاء والتوسع ؛ لذلك يُعد وعي المجتمع بحدود التكافل ضرورةً أساسيةً ؛لضمان أن تظل هذه القيمة عنصر قوة، وليست معوّقًا يُغرق المشروعات في عقلية الريع والاستهلاك فقط.

أما قيمة الضيافة في المجتمع الليبي، والتي تعد من أبرز سمات الثقافة الليبية، فإنها تخلق انطباعًا أوليًا جيدًا لدى المستثمر الأجنبي، لكنها قد تكشف عن وجه آخر حين يصبح صاحب المشروع ملزمًا بعلاقات إنفاق اجتماعية لا تدخل ضمن خطته التشغيلية، إذ غالبًا ما يتوقع المجتمع المحلي مساهمات عينية أو خدمات اجتماعية من المستثمر كنوع من رد الجميل أو (الواجب)وهو ما قد لا تستوعبه دراسات الجدوى التقليدية، ومن ثم هناك قيمة الولاء القبلي، وهي سلاح (سيف ذو حدين) فعندما يكون المشروع مدعومًا من جماعة محلية، فإن ذلك يوفر حماية غير رسمية له ويقلل من تكلفة النزاعات المحتملة خصوصًا في المناطق الريفية أو ذات النفوذ القبلي القوي، لكن في المقابل قد تجد نفس المشروع معرضًا لتهديدات إذا ما تم تفسيره على أنه يستفيد من قبيلة دون أخرى، أو إذا لم تُوزَّع المنافع بشكل يُرضي مختلف الأطراف والقيم المرتبطة بالشرف والسمعة تلعب هي الأخرىً دورًا معقدًا في مجتمع مثل المجتمع الليبي المحتشم والمحافظ الذي تسكنه، وتتعمق فيه اعتبارات العيب والحلال والحرام، فإن بعض المشاريع قد تُواجه بممانعة اجتماعية صامتة، مثل مشاريع الترفيه والسياحة الشاطئية المختلطة، أو الصناعات التي قد تمس المعتقدات الدينية، لذا يصبح على المستثمر أن يكون ملِمًّا بحدود ما هو مقبول وما هو مرفوض، كي لا يفاجأ برفضٍ مجتمعيٍّ يُفرغ مشروعه من روحه.

ومن زاوية أخرى نجد أن نفس القيم قد توفر ضمانًا أخلاقيًا لتعزيز الثقة في المشاريع التشاركية أو التمويل الجماعي، إذ يُعد الالتزام بكلمة الشرف والسمعة الشخصية بديلًا غير رسمي للعقود القانونية في بعض المناطق، هذه الخاصية يمكن أن تتحول إلى رافعة استثمارية لو تم دمجها بذكاء مع القوانين الحديثة، بحيث يُستثمر رأس المال الاجتماعي لصالح استقرار المشاريع بدلاً من تهديدها.

إن انعكاس القيم الاجتماعية على الاستثمار في ليبيا لا يقف عند حدود المجتمع فقط، بل يمتد ليؤثر في طريقة رسم السياسات العامة. فصانع القرار مضطر دومًا لموازنة خططه الاقتصادية مع المزاج الشعبي، وإلا فقد يجد القوانين على الورق بلا حاضنة شعبية للتنفيذ. من هنا تتضح

أهمية بناء حوار مجتمعي مستمر، يضمن أن تظل القيم الثقافية مصدر طاقة لا حجر عثرة أمام حركة المال والتنمية.

هكذا تبدو معادلة القيم الاجتماعية في الاستثمار الليبي، وكأنها حقلٌ من الألغام حين تُدار بسطحية، وخزانُ طاقة اجتماعية هائل إذا ما جرى تفكيكه بوعي، والمستثمر الناجح ليس من يجيد قراءة الجداول المالية فحسب، بل من يقرأ النص غير المكتوب في وجوه الناس وأحاديث المجالس، ليصوغ من هذا التداخل بيئة استثمارية تحترم الثقافة ولا ترتهن لها بالكامل.

خامسًا– العلاقة بين راس المال الاجتماعي والثقافة المؤسسية في ليبيا خلال الفترة ما بين 2011-2021.

تعرضت ليبيا لهشاشة غير مسبوقة في مؤسسات الدولة، فتراجعت الثقة العامة في الأجهزة الحكومية والقضائية والأمنية والمصرفية لأنه نمت سوق موازية نشطة وفعالة وظهور سعر صرف جديد يختلف عن سعر الصرف الرسمي او الحكومي مع انخفاض حجم الانفاق العام وازمة السيولة الامر الذي ادى الى عزوف رجال الاعمال واصحاب الدخل المرتفع عن ايداع اموالهم في المصارف نتيجة لافتقاد الثقة والامان في الجهاز المصرفي [1].

وفي المقابل برز (رأس المال الاجتماعي) أي شبكات القبائل والعائلات والمجالس العرفية كوسيلة أساسية لحماية الأفراد وتنظيم شؤونهم، فعندما ضعفت المحاكم لجأ الناس إلى لجان الصلح القبلية مثلًا، حُلَّت نزاعات الثأر في مناطق مثل الجنوب عن طريق أعيان القبائل بعد فشل القضاء في تنفيذ أحكامه، هذا جعل العدالة العرفية بديلًا للعدالة المؤسسي، وفي الجانب الاقتصادي، عندما عانت المصارف من أزمات السيولة (2014–2017) اعتمد الأهالي على الجمعيات الاهلية أو الصناديق العائلية لتدوير النقود، الامر الذي زاد الثقة بالدوائر الاجتماعية مقابل ضعف الثقة بالمصارف أيضًا بعض المشاريع الصغيرة اعتمدت على رأس المال الاجتماعي لتأمين الحماية، فمثلاً في المدن التي تنتشر فيها بعض المجموعات مسلحة كان أصحاب المحال أو محطات الوقود يعقدون تفاهمات عرفية مع جماعات محلية لحماية ممتلكاتهم بدلاً من الاعتماد على الشرطة وفي بعض البلديات، لجأت مجالس محلية إلى زعماء القبائل

1– الحافظ الزين عبدالله محمد، إبراهيم علي الصغير الولي، وأسامة عبدالسلام بن صافو. (2024). الأبعاد المركّبة والآثار المتعددة لأزمة السيولة في الاقتصاد الليبي: دراسة تحليلية خلال الفترة (2014-2016). مجلة صرمان للعلوم والتقنية، المجلد 6، العدد 1، الصفحات 195–216.

لضمان قبول الناس للمشاريع التنموية ففي بعض مناطق جبل نفوسة كان مشايخ العائلات يشاركون في توزيع الإغاثة أو تنظيم إعادة النازحين، لتعويض ضعف سلطة البلديات أو غياب مواردها وهذا التداخل كشف وجهين لرأس المال الاجتماعي فهو وفر غطاءً للحماية والمرونة المجتمعية، لكنه أضعف الثقة بالدولة، وأبقى الناس معتمدين على شبكاتهم التقليدية أكثر من اعتمادهم على مؤسسات الدولة

الأمثلة كثيرة، في سبها وأوباري، ظلت النزاعات حول الأراضي تُحلُّ غالبًا عبر مجالس العُرف لا المحاكم، وفي مصراتة أحيانًا تُستخدم الروابط العائلية كضامن لحل الخلافات التجارية دون رفع قضايا رسمية، خلاصة الأمر أن رأس المال الاجتماعي لعب دور (صمام أمان) خلال الفوضى، لكنه في نفس الوقت أخرَ بناء الثقة المؤسسية وهذه العلاقة المعقدة توضح أن أي مشروع لإعادة الإعمار، وبناء الدولة في ليبيا لن ينجح ما لم يتم إدماج هذه الشبكات الاجتماعية في منظومة الدولة، وتحويلها من بديل إلى داعم للحوكمة الحديثة.

بهذا المعنى، يمكن القول إن فترة(2011–2021) كانت مدرسة لتعلم كيف يتحول المجتمع الى سلطة موازية حين تغيب الدولة وكيف يمكن أن يتحول رأس المال الاجتماعي إلى قوة مضادة إذا لم يجد الناس مؤسسة رسمية تحمي مصالحهم وتطبق العدالة للجميع.

سادسًا– مساهمة البيئة الثقافية في تحفيز الاستثمار الوطني في ليبيا.

صنف البيئة الثقافية من المحددات الخفية لكنها بالغة التأثير في تشكيل مناخ الاستثمار، خاصةً في المجتمعات التي تتسم بتعقيد البُنى الاجتماعية مثل ليبيا، وقد أكدت دراسات متعددة أن الخصائص الثقافية في ليبيا، القائمة على القيم العرفية وروابط الدم والتكافل الاجتماعي، ساعدت في استمرار بعض الأنشطة الاقتصادية حتى في ظل الأزمات الأمنية والسياسية.

فعلى سبيل المثال، تشير بعض الدراسات إلى أن المجتمعات التي تملك رأس مال اجتماعي قويًا، مثل القبائل والروابط العائلية فهي تستطيع تأمين بيئة استثمارية مستقرة جزئيًا عبر آليات بديلة مثل ما ذكرنا سابقا الجمعيات وصناديق النقود العائلية، وهي ظواهر معروفة في ليبيا، ويمكن القول أن هذه الصيغ الثقافية التقليدية ساهمت في تمويل مشاريع زراعية صغيرة وصناعات حرفية، مما أوجد بديلًا نسبيًا عن المؤسسات المصرفية الرسمية التي قد تفتقر للثقة الشعبية أحيانًا، كذلك فإن بعض المناطق الليبية الريفية خاصة في الجبل الغربي أو مناطق الواحات، تستند إلى قيم الكرم وحسن الضيافة، ما يُشكّل بيئة محفّزة للمستثمرين المحليين، الذين

يجدون دعمًا من المجتمعات المحلية من خلال توفير اليد العاملة أو الأراضي بأسعار رمزية، إضافة إلى ذلك، توضح نادرة الشريف في كتابها (الدستور الليبي بين الواقع والتنازلات)أن غياب الثقة في المؤسسات الرسمية جعل بعض الفئات المجتمعية تلجأ إلى الأطر الثقافية كبدائل، إذ ان بعض الأعراف تحولت إلى أدوات لضبط الالتزامات، مما ساعد في تحفيز الاستثمارات المحلية على الرغم من هشاشة النظام القانوني[1].

غير أن هذا العامل ليس إيجابيًا دائمًا، إذ يشير الدكتور أبوبكر الهوش (2017) في أطروحته بجامعة طرابلس إلى أن التحيُز القبلي قد يؤدي في المقابل إلى نفور الاستثمار في بعض المناطق، إذ تُفضَّل المشاريع من أبناء القبيلة نفسها، مما يعزز الإقصاء، ويحدُّ من انسياب رؤوس الأموال عبر الأقاليم المختلفة[2].

من جهة أخرى، تبرز مبادرات شبابية حاولت تحويل العادات الثقافية إلى مشاريع استثمارية حديثة، مثل الأسواق الشعبية الموسمية، والحرف اليدوية، والصناعات الغذائية المحلية، التي تحافظ على التراث وتخلق فرص عمل مستدامة.

تاريخيًا يظهر هذا الدور الثقافي منذ فترات ما قبل الدولة الحديثة إذ اعتمدت القبائل على نظام العونة، وهو تقليد تعاوني يضمن مشاركة الجميع في الزراعة والحصاد، وفقًا لما نشره المغيربي(2015) في كتابه (الجذور التاريخية للبُنى القبلية في ليبيا)[3]، ولا يمكن إغفال الأثر السلبي أحيانًا لبعض القيم التقليدية عندما تتحوّل إلى معيقات تنظيمية، كرفض بعض المجتمعات للإجراءات البنكية أو التأمين، مما يحد من استفادة المشاريع الصغيرة من آليات تمويل حديثة.

خلاصة القول يُظهر الواقع الليبي أن البيئة الثقافية تلعب دورًا مزدوجًا؛ فهي من جهة تسهم في تحفيز الاستثمار المحلي من خلال شبكات الثقة والتكافل، لكنها تحتاج من جهة أخرى إلى تحديث تدريجي يضمن تكيّفها مع متطلبات الاقتصاد الحديث.

لذا فإن أي خطة لإصلاح مناخ الاستثمار في ليبيا لا بد أن تستوعب هذه المحددات الثقافية، وأن تدعم تكوين شراكة حقيقية بين الدولة والمجتمع المحلي، مستفيدة من الخبرات التاريخية

1- الشريف، نادرة. الدستور الليبي بين الواقع والتنازلات. طرابلس: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 2020، ص.112.

2- الهوش، أبوبكر علي. أثر البنى القبلية على مناخ الاستثمار المحلي في ليبيا، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2017، ص.145.

3- المغيربي، بشير. الجذور التاريخية للبُنى القبلية في ليبيا. طرابلس: مركز الجهاد للدراسات التاريخية، 2015، ص.79.

والمعاصرة التي أظهرت مرونة المجتمع الليبي في تحويل بعض المعوقات الثقافية إلى فرص استثمارية واعدة.

سابعًا–كيفية صياغة سياسات اقتصادية تراعي الخصوصية الثقافية في ليبيا .

إن الحديث عن صياغة سياسات اقتصادية تراعي الخصوصية الثقافية في ليبيا يعني الانطلاق من فهم عميق للبُنى الاجتماعية والتاريخية التي تشكّل المجتمع الليبي، فليبيا ليست مجرد مساحة جغرافية موحدة، بل هي فسيفساء معقدة من القبائل والمدن والواحات والمناطق الساحلية والجبلية التي تمتلك عادات وتقاليد وأنماط إنتاج محلية متباينة، لذلك فإن أي سياسة اقتصادية حديثة يجب أن تنطلق من هذا الفهم التاريخي والاجتماعي، وأن تتجنب الصيغ الجاهزة المستوردة التي تفترض وجود (مجتمع مدني نمطي) بمعزل عن الخصوصيات المحلية، حيث أوصى الورفلي (2019) في بحثه الذي نشره (الهوية الثقافية وصناعة السياسات العامة في ليبيا) بضرورة إشراك الفاعلين التقليديين كزعماء القبائل والأعيان المحليين في صياغة السياسات الاقتصادية، هؤلاء الفاعلون يمتلكون رأس مال اجتماعي ضروريًا لإنجاح أي برنامج تنموي، خاصةً في مناطق تفتقر لثقة كبيرة بالمؤسسات الرسمية[1].

ولا تقتصر الخصوصية الثقافية على البُعد القبلي وحده، بل تشمل أيضًا العناصر الرمزية المرتبطة بالهوية، مثل الحرف التقليدية، والمنتجات الزراعية المحلية، والمهرجانات التراثية التي يمكن أن تتحوّل إلى أقطاب الجذب السياحي .

إن تحويل هذه العناصر إلى مشاريع اقتصادية مستدامة يُعزِّز الشعور بالانتماء ويُعيد الثقة بين المجتمع والدولة، وهو ما طرحه يونس (2020) في دراسته حول الاقتصاد الثقافي في ليبيا ضمن مجلة الثقافة والتنمية[2].

وهكذا يتضح ان السياسات الاقتصادية التي تراعي الخصوصية الثقافية في ليبيا لا يمكن اختزالها في مجرد احترام التقاليد بل تتطلب هندسة مؤسساتية تدمج العرفي بالقانوني والتقليدي بالحديث، وتُشرك الفاعلين الاجتماعيين في كل مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة، هنا فقط يمكن أن تتحقق معادلة التنمية المستدامة التي تحترم الخصوصية دون أن تنغلق عليها.

1– الورفلي، علي. الهوية الثقافية وصناعة السياسات العامة في ليبيا. ورقة بحثية غير منشورة، جامعة سبها، كلية الآداب، 2019، ص.12.

2– يونس، أحمد. (الاقتصاد الثقافي في ليبيا: قراءة تحليلية) مجلة الثقافة والتنمية، مجلد 20، عدد 112، ص.55–75، 2020.

ختامًا، يتّضح لنا أن الهوية الثقافية لم تعد مجرّد إطار رمزي يلوذ به الأفراد لصون ذاكرتهم الجمعية بل تحوّلت في ليبيا منذ التحوّلات الكبرى في العقدين الأخيرين، إلى مركّب دينامي يحكم إيقاع الاستقرار الاقتصادي ويعيد صياغة مساحات التفاوض بين الدولة والمجتمع، إنّ التجربة الليبية، وقد عاشت عقدًا من التحولات الجذرية، كشفت أنّ القيم الاجتماعية المتشبعة بالهوية الثقافية كانت في كثير من الأحيان هي صمّام الأمان الذي عوّض هشاشة المؤسسات الرسمية، لكنها كانت أيضًا سلاحًا ذا حدّين حين تحوّلت إلى وعاء للانغلاق أو إعادة إنتاج التراتبيات القديمة، هنا بالذات يظهر كيف أنّ رأس المال الاجتماعي يمكن أن يكون قوة دفعٍ للتنمية إذا ما جرى توظيفه كرافعة لبناء الثقة المؤسسية، لا كشبكة موازية تحتكر النفوذ وتفرّغ السياسات العامة من معناها، وبين ثنائية الانتماء والانفتاح تبقى سياسات الدولة أسيرة اختياراتها، إمّا أن تُحسن قراءة الهويات بما فيها من قيم تكافلية وتضامنية معًا، فتستثمر رأس المال الاجتماعي في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي، أو أن تظلّ حبيسة مقاربات بيروقراطية لا تنفذ إلى عمق النسيج الاجتماعي، فتفشل في تحويل الهوية الثقافية من عبء تفاوضي إلى حاضنة توافقية.

إنّ الطريق إلى استقرار اقتصادي حقيقي في ليبيا لا يمر فقط عبر خطط إنعاش مالي أو تحرير سوق، بل عبر صياغة سياسات عامة تترجم الهوية الثقافية إلى أداة للتماسك لا للانقسام، وتعيد هندسة القيم الاجتماعية بحيث يصبح رأس المال الاجتماعي جسراً للثقة المؤسسية لا بديلاً عنها وفي هذا التلاقي بين الهويات والاقتصاد والقيم يكمن سرّ عقد اجتماعي جديد، أكثر مرونة وقدرة على تملية سياسات عامة تستمد شرعيتها من الداخل، وتحمي الاستقرار من هشاشة البُنى الفوقية.

وبذلك، يظلّ الرهان الأكبر معقودًا على إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع والهويات، في مشروع وطني يفتح للثقافة والقيم دورًا حقيقيًا في صياغة السياسات، لا بوصفها شعارًا للهوية فقط، بل بوصفها رأسمالاً حيًّا يضمن أنّ التنمية ليست عابرة، بل متجذرة في نسيج اجتماعي يختار الاستقرار طوعًا ويدافع عنه ويديمه.

المطلب الثاني:

تعزيز الهوية الثقافية كمورد اقتصادي وتأثيرها على عملية صنع السياسة العامة في ليبيا.

تُظهِر التجربة الليبية خلال العقد الذي عاصرته من 2011 إلى 2021 كيف تحوّلت الهوية الثقافية من مجرد إطار انتماء رمزي إلى رافعة اجتماعية واقتصادية لعبت أدوارًا متباينة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية الحادة، فقد أفرزت مرحلة ما بعد عام 2011) حالة من الهشاشة المؤسسية والاقتصادية دفعت الفاعلين إلى استدعاء الموارد اللامادية وفي مقدمتها رأس المال الاجتماعي المتشبع بالقيم الثقافية وبوصفها بدائل لتسيير الحياة اليومية وإدارة التوازنات في ظل ضعف الدولة المركزية هنا تبدأ المرحلة الأولى من هذا التحليل برصد كيف أعادت الأزمات المتراكبة إنتاج أشكال التضامن التقليدية، إذ برزت القبيلة والعائلة والجماعة المحلية كحاضنات لتعويض الفراغ المؤسسي مما أعطى الهوية الثقافية بُعدًا وظيفيًا يُمكن توظيفه كرصيد اقتصادي غير مادي، ففي كثير من المناطق، أسهمت الشبكات التضامنية والقيم التكافلية في إعادة تدوير الموارد، وضمان حد أدنى من الأمن الاقتصادي، ولو بشكل غير رسمي، أما المرحلة الثانية فتتمثّل في قراءة العلاقة الجدلية بين هذه الهويات الفرعية وصناعة السياسات العامة، إذ لم تقتصر الهوية الثقافية على حفظ رأس المال الاجتماعي، بل تحوّلت إلى عنصر ضاغط يفرض على صانع القرار تكييف اختياراته وفق خرائط الولاءات المحلية، خاصة في ظل هشاشة الثقة المؤسسية وغياب روافع اقتصادية عادلة، الامر الذي ساعد على بروز إشكالية التوازن:- كيف يمكن للسياسات العامة أن تستوعب هذا المورد الرمزي وتحفّزه إيجابيًا دون أن تقع في فخ استدامة الانقسام أو إعادة إنتاج منطق الترضيات الجهوية؟ وتقودنا المرحلة الثالثة إلى تأمّل فرص تحويل الهوية الثقافية إلى مورد اقتصادي مستدام، يندمج في رؤية تنموية وطنية، لا أن يظل حبيس البُنى التقليدية، فقد أظهرت هذه الفترة أنّ استثمار القيم الثقافية مثل الثقة، والتكافل الاجتماعي، والالتزام العُرفي، يمكن أن يكون مُحفّزًا لدعم ريادة الأعمال المحلية، والصناعات الثقافية والإبداعية، وحماية الموروث بوصفه قيمة اقتصادية وليس فقط رمزًا للهوية، وفي هذا السياق يمكن التأكيد على انه العقد الزمني السالف ذكره اوضح دور الهوية الثقافية كمورد اقتصادي يتطلّب من السياسات العامة ألَّا تظل حبيسة الأدوات البيروقراطية الجامدة، بل أن تُعيد هندسة العلاقة بين المركز والأطراف وتعزّز مشاركة الفاعلين المحليين، وتستثمر في رأس المال

الاجتماعي بوصفه حلقة وصل بين المجتمع والدولة وفي هذا الإطار تبرز الهوية الثقافية باعتبارها أكثر من مجرد انتماء رمزي أو تراكم تراثي، بل كنوع خاص من الرأسمال غير المادي الذي يتجسد في منظومة القيم والمعاني والرموز المشتركة التي توحد الأفراد وتربط حاضرهم بماضيهم وتوجه مساراتهم المستقبلي والاعتراف بأنه الهوية الثقافية كرأسمال غير مادي توفر رصيدًا من الثقة والعلاقات الاجتماعية والتضامن، وتؤسس شبكات تواصل وانتماء قادرة على دعم التنمية وتعزيز استقرار المجتمعات، من هنا يصبح توضيح هذا المفهوم ضرورة لفهم كيف يمكن للثقافة أن تتحول من إرث ساكن إلى قوة منتجة، تُستثمر في البناء الاجتماعي، وصنع السياسات، وتعيد تعريف العلاقة بين الموارد المادية واللامادية في معادلة التقدم

أولًا- مفهوم الهوية الثقافية كرأسمال غير مادي.

ينظر للهوية الثقافية على انها من المفاهيم المحورية في الدراسات الاجتماعية والثقافية، إذ تمثل الإطار الرمزي الذي يحدد انتماء الأفراد، ويمنحهم الشعور بالمشترَك الجماعي، بما يتضمنه من قيم وعادات ورموز ومعايير ومع تطوّر النظريات الحديثة للرأسمال، بدأ النظر إلى الهوية الثقافية كأحد أشكال الرأسمال غير المادي الذي يُكسب الأفراد والمجتمعات موارد رمزية واجتماعية يصعب قياسها ماديًا لكنها شديدة الفاعلية في دعم الثقة الاجتماعية وشبكات التضامن والتماسك[1].

فبحسب بورديو يشمل الرأسمال غير المادي أشكالًا متعددة منها الرأسمال الثقافي والاجتماعي والرمزي التي تتشكل من خلال علاقات الثقة والمعرفة و الانتماء المشترك، وهو ما يمنح الأفراد القدرة على التأثير، ويعزز من قدرتهم على المشاركة وصنع القرار[2]، ومن هذا المنطلق تصبح الهوية الثقافية بمثابة مورد غير ملموس يولّد روابط الثقة والتعاون داخل المجتمع، ويُعَدُّ توظيفها استثمارًا استراتيجيًا خاصةً في المجتمعات التي تمر بتحوّلات أو أزمات هوية .

1- بورديو، بيير. (1986) . أشكال الرأسمال.: جون ريتشاردسون (محرر)، دليل النظرية والبحث في علم اجتماع التربية (ص.242-258) . نيويورك: دار Greenwood للنشر.

2- بورديو، بيير. (1986) . أشكال الرأسمال.: المصدر نفسه.

كما يشير بوتنام إلى أن المجتمعات التي تحافظ على هويتها الثقافية بوصفها رأس مال غير مادي تتمكن من بناء رأس مال اجتماعي قوي يحقق التنمية المستدامة ويُرسّخ المؤسسات الديمقراطية[1]

ثانيًا–أبعاد توظيف الهوية الثقافية في السياق الليبي .

يكتسب توظيف الهوية الثقافية في ليبيا أهمية خاصةً نظرًا لطبيعة المجتمع الليبي القائم على تركيبة قبلية وثقافية متداخلة، وما شهدته البلاد من تحولات سياسية واجتماعية حادة منذ عام2011، حيث يمكن تحليل هذا التوظيف من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية مترابطة وهي:

1- البُعد الاجتماعي:

تُعد الهوية الثقافية بمثابة رأسمال رمزي يُعزِّز التماسك الاجتماعي ويعيد ترميم شبكات الثقة داخل المجتمع الليبي، خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف مؤسسات الدولة، حيث ظهر ذلك واضحًا من خلال دور الأعراف القبلية والمؤسسات التقليدية في فض النزاعات واحتواء الأزمات عند غياب السلطة الرسمية.

2- البُعد السياسي والمؤسسي:

أسفرت التحديات التي فرضتها الانقسامات السياسية عن بروز الهوية الثقافية كإطار جامع يُستخدم أحيانًا كآلية للشرعنة السياسية أو التفاوض بين الأطراف الفاعلة، إذ تسعى بعض القوى إلى توظيف الرموز الثقافية والانتماءات المحلية لبناء قاعدة تأييد أو لملء الفراغ المؤسسي، ما قد ينتج عنه أحيانًا ازدواجية ولاءات بين الدولة والقبيلة.

3-البُعد التنموي والاستراتيجي:

يمثل استثمار الهوية الثقافية مدخلًا للتنمية المستدامة من خلال توجيه قيم التضامن والتكافل إلى بناء مبادرات محلية، مثل الجمعيات الأهلية والصناديق الدوّارة وصيغ الاقتصاد التضامني، إضافة إلى ذلك يمكن للهوية الثقافية أن تلعب دورًا في حماية التنوع الثقافي وإعادة توظيف الموروث المحلي ليصبح موردًا اقتصاديًا داعمًا، كما في السياحة الثقافية أو الصناعات الإبداعية.

1– بوتنام، روبرت د. (2000) . اللعب منفردًا: انهيار وإحياء المجتمع الأمريكي. نيويورك: دار Simon & Schuster للنشر

ثالثًا– محددات الهوية الثقافية في ليبيا خلال العقد الزمني 2011-2021).

في فضاءٍ لم تهدأ فيه التحوّلات السياسية والاجتماعية، ظلت الهوية الثقافية في ليبيا تتشكل على وقع جدلية مزدوجة تجمع بين الجذور المتوارثة وشروط اللحظة الراهنة. لقد كشف العقد الممتد من 2011إلى 2021عن أن الهوية الثقافية ليست بناءً ثابتًا جامدًا، بل هي كائنٌ رمزي يتغذّى من تفاعلات القبيلة والمدينة، من الذاكرة والراهن، من التشتت والوصل، فتتعدد محدداتها بحسب ما تفرضه البيئة السياسية، والهياكل الاجتماعية، ومسارات إعادة إنتاج الخطاب الثقافي عبر الإعلام والوسائط الرقمية، وفي ظل هذا السياق الانتقالي المليء بالثغرات والفرص معًا، برزت محددات الهوية الثقافية في ليبيا بوصفها بوصلةً لفهم طبيعة الانتماءات والولاءات، وكيف يمكن لها أن تتحول إلى مورد غير مادي يُستثمر في بناء الثقة أو يُعيد إنتاج الانقسام. وهكذا، فإن تحليل هذه المحددات لا يكشف فقط عن مصادر التماسك الاجتماعي أو هشاشته، بل يقدم مفتاحًا لفهم العلاقة المعقدة بين القبيلة والدولة، والرمز والمصلحة، والذاكرة وصناعة السياسات العامة.

1-المحدد القبلي والمناطقي:

حيث ظلّ الانتماء القبلي والمناطقي أحد أبرز المحددات التي استعادت قوتها مع ضعف الدولة المركزية. لعبت القبائل دورًا محوريًا في توفير الحماية والأمن والوساطة المجتمعية، وهو ما أعاد ترسيخ الهويات الفرعية القبلية كمحدد أساسي للهوية الثقافية.

2-المحدد السياسي والانقسامي:

إن الانقسام السياسي وتعدد الحكومات عمل على تغذية الهويات الفرعية وتنافس سرديات متباينة عن الهوية الوطنية، فأصبحت بعض الجماعات توظف الرموز الثقافية والانتماءات التاريخية كأداة تفاوضية أو وسيلة شرعنة لسلطتها محليًا.

3-المحدد الديني والثقافي الرمزي:

برزت المحددات الدينية كمكون أصيل وثابت وداعمًا للهوية، لكنها تعرضت أيضًا للتسييس، فقد جرى استقطاب الخطاب الديني في الصراعات السياسية وتحريك الولاءات القبلية والجهوية، مما أثر على العلاقة بين الانتماء الثقافي والديني، وأعاد طرح أسئلة التعدد المذهبي داخل الهوية الوطنية.

4-المحدد الإعلامي والرقمي:

أصبحت وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي محددًا مؤثرًا في إعادة تشكيل الهوية الثقافية. فقد ساهمت المنصات الرقمية في نشر السرديات المحلية والقبلية أحيانًا، أو خلق رموز جديدة، وأعادت إنتاج خطاب الانقسام، لكنها في المقابل فتحت أيضًا مساحات للنقاش حول الهوية الوطنية الجامعة.

5- المحدد التاريخي والذاكرة المشتركة:

لعبت الذاكرة الجمعية (خاصة سرديات الثورة) دورًا مركزيًا في تشكيل الوعي الثقافي لدى الأجيال الجديدة، وقد ساعدت هذه السرديات أحيانًا على استدعاء رموز تاريخية أو شخصيات محلية لتعزيز الإحساس بالانتماء أو التمايز،

رابعًا–الرأس المال الاجتماعي: وسيط فاعل بين البُعد الثقافي والنمو الاقتصادي في ليبيا.

يتّسم مفهوم الرأس المال الاجتماعي بكونه بنية وسيطة تتقاطع فيها الموارد الرمزية والثقافية مع الأبعاد الاقتصادية، فيعيد صياغة كيفية توظيف الأطر الثقافية والاجتماعية في عمليات الإنتاج والتنمية، لذلك فإن رأس المال الاجتماعي لا يُختزَل في كونه رصيدًا من العلاقات أو الثقة فقط، بل هو شبكة دينامية تعيد تحويل الخصائص الثقافية إلى فرص للنمو الاقتصادي خاصةً في المجتمعات التي تواجه تحديات سياسية أو ضعفًا في البنية المؤسسية.

في السياق الليبي، تبرز أهمية رأس المال الاجتماعي كوسيط فاعل نظرًا للخصوصية الثقافية التي تتميز بها بنية المجتمع، إذ يستند المجتمع الليبي بدرجة كبيرة إلى القيم القبلية والعشائرية وشبكات القرابة، التي ما تزال حتى اليوم تشكل مصدرًا حيويًا للعلاقات الاجتماعية، ولإنتاج الثقة المتبادلة بين الأفراد والجماعات. هذه القيم والعلاقات هي من أبرز مكونات البُعد الثقافي الذي يمكن اعتباره رأسمالاً غير مادي، وعندما يُستثمر هذا الرأسمال الثقافي ضمن شبكات رأس المال الاجتماع يصبح حلقة وصل بين الهوية الثقافية والقدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية.

إن العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والبعد الثقافي في ليبيا وثيقة ومعقدة، ففي ظل العقبات المتتالية منذ عام 2011، ومع تراجع دور الدولة المركزية وتفكك بعض اجهزتها، فرصة استعادت فيها الروابط القبلية والمجالس الاجتماعية مكانتها بصفتها آليات بديلة لحل النزاعات وتحقيق الأمن الأهلي، وهو ما أعاد تأكيد دور القيم الثقافية التقليدية كمخزون استراتيجي

لصناعة الثقة، هذه الثقة المستمدة داخل المجتمع المحلي هي التي تكوّن جوهر رأس المال الاجتماعي، فتكون بمثابة وسيط يربط الأفراد والمؤسسات بأهداف جماعية قد تتجاوز نطاق الولاءات الضيقة.

أما من الناحية الاقتصادية، تظهر هذه الوساطة في صور متعددة لعل من أبرزها الأدوار التي لعبتها الجمعيات الأهلية التي بدورها تقوم بجمع المال بهدف المساعدة والإعانة والتجمعات القبلية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المناطق الريفية أو شبه الحضرية، في مثل هذه البيئات، لا يعتمد الأفراد على التمويل الرسمي أو البنوك التقليدية بقدر اعتمادهم على الثقة المتبادلة والضمانات الاجتماعية التي توفرها الشبكات الأسرية، هذا الشكل من رأس المال الاجتماعي يقوم على تفعيل القيم الثقافية مثل التضامن والتكافل والكرم الجماعي ويحوّلها إلى طاقة اقتصادية منتجة إضافة إلى ذلك يبرز دور رأس المال الاجتماعي في استدامة المشروعات ذات الطابع المجتمعي، إذ تُبنى هذه المشاريع على أساس الثقة والتشارك لا على المنافسة الصرفة. هذا النموذج يتناسب مع طبيعة البُنى الاجتماعية في ليبيا، حيث تكون الثقة الشخصية شرطًا أساسيًا لأي تعاون اقتصادي ناجح، لاسيما في بيئة يغلب عليها عدم الاستقرار السياسي، وضعف الإطار القانوني.

كما تجدر الإشارة إلى أن رأس المال الاجتماعي يلعب دورًا مزدوجًا فمن ناحية، يمكن أن يكون قوة إيجابية لدعم التنمية عندما يُوظف في تعزيز التعاون والشفافية؛ ومن ناحية أخرى قد يتحوّل إلى عائق إذا انغلق على شبكات ضيقة تنتج ولاءات بديلة قد تُضعف من شرعية الدولة الحديثة، ويُلاحظ هذا التناقض في ليبيا في الطريقة التي تستغل بها بعض الأطراف الرموز الثقافية لتحقيق مكاسب شخصية مستفيدةً من غياب إطار وطني موحّد يضمن توظيف هذه الرموز ضمن المصلحة العامة، وعلى الرغم من ذلك تبقى إمكانية توظيف رأس المال الاجتماعي إيجابيًا رهينة بوجود سياسات عامة تعترف بأهمية القيم الثقافية كجزء من الرأسمال غير المادي، إذ لا يمكن فصل شبكات الثقة والعلاقات الاجتماعية عن الإطار المؤسسي الأوسع.

إن التجربة الليبية خلال العقد الماضي تقدّم نموذجًا تطبيقيًا ملموسًا لكيفية اشتغال رأس المال الاجتماعي كوسيط حيوي بين البُعد الثقافي والنمو الاقتصادي. ففي غياب الهياكل المؤسسية الفاعلة، كان على المجتمع أن يعتمد على مخزونه الثقافي القائم على القيم والأعراف كقاعدة لتوليد الثقة، ثم تفعيل هذه الثقة في مشروعات محلية حافظت على قدر من الاستقرار المعيشي،

ووفرت بدائل أهلية لإدارة الموارد. وفي حالات كثيرة، شكّلت هذه المبادرات نقطة انطلاق لمشروعات إنتاجية صغيرة استطاعت أن تبني مسارات استدامة على الرغم من صعوبة الظروف.

وختامًا، فإن الفهم العميق لدور رأس المال الاجتماعي كوسيط بين الهوية الثقافية والنمو الاقتصادي في ليبيا يستدعي إعادة التفكير في السياسات العامة بحيث لا تنظر إلى الثقافة بوصفها عنصرًا تراثيًا ساكنًا، بل كمورد رمزي قابل للتوظيف، شرط أن يُعاد إنتاجه ضمن شبكات الثقة التي تصب في خدمة التنمية الوطنية. وفي حال أُحسن استثمار هذا الرأسمال غير المادي، يمكن أن يتحول إلى نقطة قوة تُحسّن من قدرة المجتمع الليبي على تحقيق التماسك والنمو، وعلى الرغم من تعقيدات السياق الانتقالي وما يطرحه من تحديات.

خامسًا – السياسات العامة تحت وطأة الانتماءات القبلية والجهوية في ليبيا.

في قلب كل نظام سياسي هشٍّ تتجلّى علاقة ملتبسة بين البُنى التقليدية والخيارات المؤسسية الحديثة، إذ تتحول الهويات الفرعية من معطًى اجتماعي متوارث إلى أداة لإعادة صياغة موازين القوة وصناعة القرار. ضمن هذا الإطار، تمثل الحالة الليبية مثالًا كاشفًا على كيف يمكن للانتماءات القبلية والجهوية أن تنزاح من دورها الطبيعي كأطر للتماسك الاجتماعي إلى فاعل موازٍ يتسلل إلى هندسة السياسات العامة، مفرزًا خرائط نفوذ متداخلة ومتشظية في آنٍ واحد.

حين تغيب الأطر المؤسسية القادرة على ضبط التعدد الاجتماعي، تتحول الانتماءات الأولية — كالقبيلة والجهة — من روافد تضامنية إلى محددات كامنة تعيد تشكيل مسارات صنع السياسات العامة، ولعل السياق الليبي، بما يكتنزه من إرث قبلي متجذر وبُنى جهوية متداخلة، يقدّم مثالًا حيًّا على الكيفية التي يمكن بها لهذه الانتماءات أن تتجاوز أدوارها التقليدية لتصبح عنصرًا تفاوضيًا نشطًا داخل بنية الدولة الهشة.

إن السياسات العامة، في بيئة انتقالية مضطربة مثل ليبيا، لا تُنتَج فقط من خلال المؤسسات الرسمية، وإنما تُصاغ — جزئيًا أو كليًا — داخل شبكة من الولاءات المتقاطعة التي كثيرًا ما تعلو فيها اعتبارات التوازن القبلي والجهوي على منطق التخطيط الرشيد أو المصلحة الوطنية الجامعة ويعني ذلك أن القبيلة والجهة لا تعودان مجرد خلفية اجتماعية، بل تتحولان إلى آليات فعلية لتوزيع الموارد، وفرض النفوذ، وتحديد من يملك حق تمثيل «الصوت الجماعي» أمام الدولة وأمام الفاعلين الخارجيين على حد سواء.

تكشف هذه المفارقة عن العقبة العميقة، إذ تُطرح الهوية القبلية والجهوية من جهة كأدوات لإعادة إنتاج التضامن الأهلي في ظل ضعف الدولة، لكنها في المقابل تصبح حافزًا لتشظي المجال العام وصعوبة بناء مؤسسات حيادية تستجيب لمعايير الحكم الرشيد، وهنا تبرز خطورة التحوّل التدريجي لهذه الانتماءات من مكوّنات ثقافية إلى قنوات تفاوض مصلحية تقيّد من إمكانيات تطوير سياسات عامة قائمة على قواعد موضوعية، فإن مقاربة السياسات العامة في ليبيا تقتضي قراءة متأنية لطبيعة هذا التشابك بين البُعد القبلي والجهوي من جهة، وآليات إنتاج القرارات والسياسات من جهة أخرى، فالرهان لا ينحصر في قدرة الدولة على إعادة هيكلة مؤسساتها فقط، وإنما يتجاوز ذلك إلى سؤال أعمق وهوا كيف يمكن إرساء وتكييف عقد اجتماعي يحوّل الانتماءات القبلية والجهوية إلى موارد تكاملية، لا أن تبقى عائقًا بنيويًا أمام بناء الدولة الحديثة

سادسًا–جدلية تكييف السياسات العامة في ليبيا مع الهوية الثقافية.

إن عملية تكييف السياسات العامة في ليبيا مع الهوية الثقافية تعد بمثابة شريانًا معقّدًا من تفاعلات التاريخ والاجتماع والسياسة والذاكرة المشتركة، إذ إنّ السؤال هنا لا يدور حول مدى قدرة الدولة على إنتاج سياسات، بل حول مدى قدرتها على جعل هذه السياسات تجد مسارًا مقبولًا في حقل اجتماعي قوامه الانتماءات القبلية والجهوية العميقة و المتجذّرة منذ قرون، هذا السؤال يصبح أكثر تعقيدًا حين نكتشف أن الهوية الثقافية في ليبيا ليست هوية صلبة أو موحّدة يمكن صهرها في قوالب قوانين جاهزة، بل هي شبكات من الرموز والعلاقات والأعراف والمصالح المتداخلة التي أعادت تشكيل ذاتها في كل حقبة سياسية مرّت على هذا البلد.

إن الهوية الثقافية في ليبيا لا تقتصر على كونها تراثًا قَبَليًا أو جَهويًا بحتًا، بل تشمل طيفًا واسعًا من الممارسات الرمزية والتقاليد العرفية التي لا تزال حاضرة في صناعة القرارات اليومية، سواء تعلّق الأمر بحل نزاع، أو فض خصومة، أو توزيع مورد طبيعي. وهذه الهوية، بما فيها من تعدّد وتشعّب، تحوّلت مع الزمن إلى ما يشبه البنية التحتية الخفيّة التي تتكئ عليها المجتمعات المحلية لتجد لنفسها مسارًا حين تضعف الدولة أو تختفي قدرتها على التدخّل، حين نعود الى مفهوم السياسات العامة نجده يرتكز على فكرة الحياد المؤسسي، أي أن الدولة حين تضع سياسة عامة في مجال الصحة، أو التعليم، أو إعادة الإعمار، ينبغي أن تستند إلى معايير المصلحة

الوطنية لا إلى توازنات الولاءات المحلية[1]، غير أنّ هذا الحياد يصبح صعبًا أو حتى مستحيلًا حين يكون الامتثال المجتمعي مرهونًا بمقدار ما تعكسه تلك السياسة من احترام للهويات الفرعية ومراكز النفوذ العرفية، هكذا تبرز الجدلية ؛لأنه كلما حاولت الدولة أن تفرض معيارًا وطنيًا عامًا، اصطدمت بواقع تعدّدي يريد أن يفاوض على كل تفصيل صغير وفق خارطة انتماءات قبلية أو جهوية، وكلما ذهبت بعيدًا في التكييف تراجعت فكرة وحدة الدولة لصالح الولاءات الضيقة.

إنّ هذه الجدلية لم تُولد بعد 2011 فقط، لكنها تجلّت بشكل صارخ في مرحلة ما بعد سقوط النظام المركزي في ليبيا، حين ضعُفت مؤسسات الدولة، وزاد بروز نشاط القبيلة والعائلة الموسّعة والمجالس الاجتماعية كوسائط حاكمة جديدة في تلك اللحظة، لم يكن تكييف السياسات خيارًا بل صار ضرورة سياسية لتجنّب الانفجار. غير أنّ هذه الضرورة المؤقتة تحوّلت تدريجيًا إلى نمط مألوف فتحوَّل حل النزاعات الى مسار عرفي يرتكز على التحكيم الأهلي والوساطة القبلية أكثر من المحاكم، وصار توزيع المشاريع التنموية رهينًا بمدى قوة الطرف القبلي في التفاوض، وصار الأمن المحلي يُنسَّق وفق اتفاقات غير رسمية بين الجماعات بدلاً من أن يُفرَض بقوة القانون.

ومن المفارقات أنّ هذا التكييف أفرز أحيانًا ما يسمّيه الباحثون (الدولة الهجينة) أي أن دولة في ظاهرها تملك مؤسسات، لكن في عمقها تتعايش هذه المؤسسات مع أنماط بديلة للشرعية والتسيير فمثلًا، في بعض المناطق، قد تجد المجلس البلدي رسميًا لكن تجد بجانبه مجلسًا أهليًا يملك شرعية أقوى في نظر الناس وقد تصدر المحكمة حكمًا، لكن قد يُعدَّل الحكم أو يُعاد التفاوض عليه عبر وساطة مشائخ القبائل حفاظًا على السِلم الاجتماعي.

في هذا السياق، يصبح التكييف ظاهرة ذات حدَّين: من جهة، هو شرط لازم للشرعية؛ لأنه يستثمر في رأس المال الاجتماعي الذي تمثّله الهويات الفرعية، ومن جهة أخرى، هو فخّ يكرّس الانقسام إذا لم يُحاط بضوابط قانونية، ويصطدم صانع القرار هنا بسؤالٍ كبير، وهو كيف يحافظ على تماسك الدولة، ويمنع تفكّكها دون أن يتجاهل الشرعية المحلية التي تمنح الأعراف التقليدية وزنًا لا يمكن إنكاره؟ إن هذه المعادلة بالذات هي ما يجعل ليبيا مختبرًا مثيرًا لدراسة العلاقة بين

1- د. نبيل علي الشاعر (2012) . السياسات العامة: مدخل تحليلي. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الاردن، ص21-22.

الدولة الحديثة والهوية التقليدية، وعلى المستوى العربي فإنه قد أشار الدكتور عمر عبد السلام في المقالة التي قام بنشرها (الدولة الهجينة ي العالم العربي) هي محصلة للفشل السياسي والاقتصادي في الإصلاح والتنمية وهي نتاج " ثورات " دون استراتيجيا سرعان ما استحالت إلى انقلابات لصالح تيارات سياسية أرفع من " العصابات" وأقل من الأحزاب المدنية، وهي أيضًا نتاج تدخلات إقليمية ودولية تريد للفضاء العربي أن يبقى "ملعبًا" لأصحاب المشاريع الكبرى[1].

تقريبًا ذات المشهد من سوريا إلى العراق، ومن اليمن إلى ليبيا جيوش ضعيفة مترهّلة تقودها ميليشيات طائفية وعرقية متضخمة الدور والسلاح، قد تسجّل تقدما في نقطة جغرافية على حساب أخرى، ولكن وفق "معادلة" الطائفة قبل الوطن. وتلك مفارقة من مفارقات الوطن العربي.

تظهر هذه الإشكالية بوضوح في تجارب العدالة الانتقالية فقد كانت المصالحة الأهلية في بعض المناطق ممكنة بفضل وساطة الوجهاء وشيوخ القبائل الذين أعادوا إنتاج قواعد الثأر والجودية في صورة (العدالة تصالحية) مكّنت من تجاوز صراعات محلية، لكن في غياب إطار قانوني موحّد، أفرزت هذه التجارب نماذج متباينة؛ فصار الأفراد في بعض المناطق يحصلون على مصالحة عادلة، بينما يبقى آخرون عالقين بين الأعراف المتناقضة والمحاكم المعطلة.

الأمر نفسه ينطبق على التنمية وإدارة الثروات التي لطالما استُخدمت مشاريع الطرق والمدارس والخدمات الصحية كأداة لتسكين الاحتقان الجهوي أو استرضاء القبائل القوية، غير أن هذا التوزيع التفاوضي للثروة يعمّق شعور المناطق الضعيفة بالتهميش، ويعيد إنتاج الهويات المغلقة بوصفها وسيلة للبقاء وهكذا تتحوّل التنمية من مشروع وطني إلى حصص متفرّقة على طاولة الولاءات.

وفي مستوى أعمق فإن الإشكالية لا تتعلق فقط بمنظور الدولة، بل أيضًا بمنظور المجتمعات المحلية نفسها: هل هناك نوايا صادقة وفاعلة وحقيقية للقبائل في تجاوز دورها كوسيط تقليدي؟ وهل ترى في الدولة المركزية شريكًا يعزّز مصالحها أم تهديدًا لمكانتها التاريخية؟ الجواب هنا متعدّد ولا يخضع للتعميم ؛لأن بعض الجماعات تعتبر الانخراط في المؤسسات الرسمية تهديدًا لتوازنها الداخلي، بينما يرى آخرون في الدولة مركزًا ضامنًا للأمن والتنمية متى ما احترمت خصوصياتهم.

1-عبد السلام، عمر. "الدولة الهجينة: رؤية نقدية في بنية الدولة العربية." مجلة المستقبل العربي، العدد 503(2021) . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

إنّ هذا كله يفتح الباب أمام سؤال منهجي عميق: هل نحتاج في ليبيا إلى تكييف السياسات العامة لتنسجم كليًا مع البنى التقليدية، أم نحتاج إلى صياغة عقد اجتماعي جديد يضبط العلاقة بين الدولة والهويات المحلية بحيث لا تبتلع واحدة الأخرى

هذه المسالة تتطلب بناء قدرة الدولة على التفاوض والوساطة دون التفريط بمبادئ المواطنة المتساوية، كما تتطلب سياسات تعليمية وإعلامية تعيد إنتاج الانتماء الوطني بوصفه هوية جامعة فوق الهويات الفرعية بغير ذلك، سيبقى التكييف عملية مؤقته تُنتج هشاشة دائمة، وتجعل السياسات العامة مجرّد أوراق نوايا لا تجد طريقها للتنفيذ إلَّا عبر خرائط الولاء التقليدي.

ختامًا، يتّضح من خلال هذا المبحث أنّ الهوية الثقافية تشكّل عاملًا محوريًا في تعزيز أو إضعاف الاستقرار الاقتصادي داخل المجتمع الليبي، بما لها من قدرة على إعادة إنتاج أنماط الثقة والتعاون أو تأجيج مظاهر الانقسام والصراع ، فقد ساهمت الهويات الفرعية (القبلية والجهوية والمناطقية) في صياغة مواقف الأفراد والجماعات تجاه الموارد، وأثّرت بشكل مباشر على مستويات توزيع الثروة والفرص الاقتصادية، وأنتجت تفاوتاً ملحوظًا بين المناطق، كما أدّت هذه الديناميات الثقافية إلى إعادة توجيه بوصلة السياسات العامة، إذ أصبح صانع القرار مضطرًا للتكيّف مع خرائط الولاءات والانتماءات سعيًا لتحقيق حد أدنى من التوازن والاستقرار، ما أفرز سياسات مؤقتة في كثير من الأحيان وبذلك، يمكن القول إنّ الهوية الثقافية لم تعد عنصرًا ساكنًا في سياق الاقتصاد الليبي، بل أضحت متغيّرًا مؤثرًا يفرض نفسه في تصميم السياسات الاقتصادية وبرامج إعادة الإعمار والتنمية، ويشير المبحث إلى ضرورة إدماج البعد الثقافي ضمن أي مقاربة لإصلاح السياسات العامة، من خلال تبني نماذج تنموية تراعي التنوع الاجتماعي والثقافي، وتستثمر في رأس المال الاجتماعي لبناء الثقة بين الدولة والمجتمع، بما يضمن استدامة الاستقرار الاقتصادي، ويقلل من فرص عودة الأزمات البنيوية التي ساهمت فيها الانقسامات والتشظيات الاجتماعية .

المبحث الثاني:

تأثير الهوية الثقافية في الاستقرار الاجتماعي على عملية صنع السياسات العامة في ليبيا

إن فهم العلاقة الجدلية بين الهوية الثقافية والاستقرار الاجتماعي أمرًا ضروريًا لاستيعاب طبيعة صنع السياسات العامة خاصةً في المجتمعات التي تمر بمراحل تحوُّل سياسي واجتماعي معقدة مثل ليبيا، فالهوية الثقافية لا تقتصر على كونها محددًا رمزًا للقيم والعادات والتقاليد، بل تُعد عاملًا بنيويًا مؤثرًا في تنظيم علاقات الأفراد والجماعات داخل المجتمع مما ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تماسك النسيج الاجتماعي واستقراره، ويتجلّى ذلك بوضوح حينما تتعدد الولاءات الثقافية والهويات الفرعية، فتبرز إشكالية الانقسامات الاجتماعية، وتتعقد مسارات التوافق الوطني، وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على كفاءة صنع السياسات العامة واستدامتها، لقد عانت ليبيا، خلال العقود الماضية وخصوصًا بعد عام 2011 من تزايد تأثير الهويات الثقافية المتمايزة (القبلية، الجهوية) في بنية وتكوين المجتمع، الأمر الذي ساهم في تشكيل ورسم خريطة تحالفات وصراعات محلية متغيرة، أثرت بعمق على مستويات الاستقرار الاجتماعي.

إن هذا التداخل بين الهوية الثقافية والاستقرار يفرض على صانع القرار أن يُدرك حركة التفاعل الاجتماعي ويستثمر رأس المال الرمزي للهوية في بناء سياسات عامة أكثر شمولية وقدرة على التكيف مع التحولات المتسارعة، وبالتالي يسعى هذا المبحث إلى تحليل كيف تُستخدم الهوية الثقافية كأداة لتعزيز الانتماء الوطني في ليبيا، وهل يمكن أن تتغير الهوية الثقافية إلى عامل مُحفِّز للاضطراب أو مهدِّد للاستقرار الاجتماعي؟ وكيف يمكن أن يؤدي غياب مقاربة شاملة للبعد الثقافي إلى إنتاج سياسات عامة هشّة أو غير قابلة للتنفيذ، كما يتناول المبحث العوامل المساندة، أو المعطّلة لدور الهوية في بناء التماسك الاجتماعي، مع تسليط الضوء على نماذج واقعية من السياق الليبي تُظهر مدى تعقيد هذه العلاقة، وصولاً إلى استكشاف سُبل توظيف الهوية الثقافية كرافعة للاستقرار وصناعة السياسات العامة الرشيدة.

المطلب الأول:

دور الهوية الثقافية في تعزيز الانتماء الوطني وتأثيرها على عملية صنع السياسات العامة في ليبيا

حين يواجه الأفراد تعدّد الولاءات وتنافس الهويات داخل حدود الوطن الواحد، يغدو الحديث عن (الانتماء الوطني) أكثر من مجرّد ترديد لشعارات رمزية أو عبارات جاهزة، إنّه في جوهره مساحة معقدة من التفاعل بين الذاكرة الجمعية، والإرادة السياسية، والشعور الوجداني الذي يشدّ الأفراد إلى كيان أكبر من مصالحهم الضيّقة، ولعلّ المفارقة أن هذا الانتماء لا يُفرض قسرًا، ولا يُكتسب تلقائيًا، بل يُعاد إنتاجه وتثبيته أو حتى تقويضه بفعل عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية متداخلة. ان ليبيا تتعرض لهزات انتقالية وصدمات هوية ولا يمكن فهم الاستقرار الاجتماعي دون التطرق إلى طبيعة الانتماء الوطني وكيف يتشكّل؟ وما الذي يجعله هشًّا أو صلبًا؟ وما حدود ارتباطه بمشاعر الولاء الفعلي والسلوك العملي للأفراد تجاه دولتهم ومجتمعهم؟

من هنا، يصبح لزامًا الوقوف عند هذا المفهوم وتفكيك أبعاده النظرية وتجلياته الواقعية، لتحديد ما إذا كان يشكّل ركيزة للوحدة الوطنية أم ساحة مفتوحة لصراع الولاءات. استنادًا إلى ذلك، يسعى هذا المبحث إلى تقديم قراءة معمقة لمفهوم الانتماء الوطني كما عرّفته الأدبيات الحديثة، تمهيدًا لفهم دوره في تعزيز التماسك الاجتماعي وصناعة السياسات العامة في السياقات الهشّة والمعقدة .

أولاً- الانتماء الوطني كمفهوم:

حيث يرى بعض الباحثين أن الانتماء الوطني يتجاوز حدود المشاعر إلى كونه سلوكًا عمليًا يظهر في استعداد الأفراد للدفاع عن وطنهم، والمشاركة الإيجابية في تنميته وصون وحدته[1].

بينما عرّفه د، حسن أحمد عبد المنعم، بأنه عملية تفاعل مستمر بين الفرد والمجتمع، يترتب عليها ترسيخ شعور الفرد بأنه جزء من كيان أكبر يوفّر له الهوية والحماية والفرص لتحقيق ذاته ضمن إطار وطني جامع[2].

1- الزهراني، سعد. عبدالله . تعزيز قيم المواطنة والانتماء الوطني. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.2016.

2- حسن، أحمد. عبدالمنعم. . التربية على الانتماء الوطني في المجتمعات العربية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.2019.

ويذهب بعض الباحثين إلى أنّ الانتماء الوطني لا يقتصر على المشاعر الرمزية، بل يُترجم إلى ممارسات عملية تُظهر التزام الفرد بقيم المواطنة وحقوقها وواجباته، ويُنظرون إليه بوصفه نتاجًا لعوامل متعددة، من بينها التنشئة الاجتماعية والسياسات التعليمية والإعلامية، إلى جانب التجارب التاريخية المشتركة التي تُرسّخ الهوية الوطنية في الذاكرة الثقافية المشتركة .

ثانيًا– العوامل المؤثرة على الولاءة والانتماء الوطني .

هناك العديد من العوامل التي تساعد على تقوية قيم الانتماء الوطني وتُعزِّز متطلباته لدى الأفراد أهمها:

1-دور المؤسسات الدينية في تعميق قيم الولاء والانتماء.

2- دور الأسر والمؤسسات التعليمية على غرس هذه القيم من مراحل عمرية متقدمة ومتابعتها.

3- دور مؤسسات المجتمع المحلي والمجتمع المدني في غرس القيم الصحيحة.

4-دور المؤسسات السياسية والخطاب السياسي في التثقيف السياسي الاجتماعي.

5-دور المؤسسات الإعلامية في تعميق فهم قيم الولاء والانتماء.

6- زيادة المشاركة الفاعلة للمواطنين سياسياً واجتماعيًا تؤثر على فهم ونشر قيم الولاء والانتماء.

7- العمل على تحقيق مبدأ العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات.

8-تمكين وجود القدوة الصالحة في مواقع العمل.

9- وضع التشريعات والأنظمة التي تساعد على تحقيق قيم الولاء والانتماء.

10- التأكيد على أهمية توفير سبل الحياة الكريمة واحتياجاتها كاملة، لما لها من تأثير على وجود هذه القيم لدى الأفراد

ختامًا، يمكن القول إن العوامل التي تؤدي إلى دعم وتفعيل وتقوية قيم الانتماء الوطني في ليبيا تشكل منظومة متداخلة من الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، التي لا يمكن التعامل معها بمعزل عن خصوصية السياق الليبي الراهن، وما شهده من تحولات منذ عام2011 فقد برهنت التجربة الليبية على أن ترسيخ الانتماء الوطني لا يكون إلا عبر معالجة جذور الانقسامات الجهوية والقبلية وانها حالة النزاع وتحقيق الامن والاستقرار[1]، وبناء دولة قادرة على ضمان العدالة، وتكافؤ الفرص واحترام التنوع دون المساس بوحدة الهوية الوطنية الجامعة، كما

1 – شريحة ، امحمد ، الياس. أثر المصالحة الوطنية على الاستقرار الاجتماعي في بناء الدولة الليبية. مجلة الجبل العلمية ع5 ص12، 3، كلية الآداب والعلوم جامعة الزنتان 2022.

يمثل إصلاح المنظومة التعليمية والإعلامية وتفعيل دور المؤسسات الثقافية ومنظمات المجتمع المدني، رافعة أساسية لإعادة إنتاج خطاب جامع يتجاوز الهويات الفرعية الضيقة ويعيد تشكيل علاقة المواطن بالدولة على أسس من الثقة والمسؤولية المتبادلة. وفي هذا الإطار، يظل تعزيز سيادة القانون، وتكريس مبدأ المواطنة المتساوية، وتنمية روح المشاركة المجتمعية عوامل حاسمة لصيانة التماسك الاجتماعي ومواجهة محاولات التشظي.

ثالثًا- الهوية الثقافية بين عامل مُحفِّز للانتماء الوطني أو عامل مهدِّد للاستقرار الاجتماعي في ليبيا .

حين اندلعت ثورة 17فبراير 2011في ليبيا، أعادت الأحداث ترتيب أولويات الهوية الوطنية، لتضعها في صدارة الخطاب العام بعد عقود من التوظيف الأيديولوجي الذي حاول فيه النظام السابق احتكار وتضييق الخناق على تعريف الوطن والهوية في قالب أحادي، لقد أسهم سقوط النظام في كشف الطبقات المتعددة للهوية الثقافية الليبية مثل القبيلة، والمدينة، والجهة، والانتماء العرقي، لم يكن الانتماء الوطني ثابتًا، بل صار موضع إعادة تفاوض اجتماعي وسياسي بين الأفراد والجماعات والسلطة الناشئة، ففي السنوات الأولى بعد 2011، برزت الهوية الثقافية كوسيط مركزي في إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية وبناء شرعية الفاعلين الجدد، فعجز الدولة المركزية عن بسط نفوذها الكامل فتح المجال أمام القبائل والمكونات الثقافية المحلية لتستعيد أدوارًا كانت قد أُقصيت أو هُمّشت سابقًا، هذا التمدد للهويات الجزئية منح بعض المناطق قدراً من الاستقرار المؤقت عبر شبكات الحماية المحلية، لكنه في الوقت نفسه أسهم في إنتاج مشهد سياسي شديد التفتت، إذ أصبح من الصعب رسم سياسات عامة تُراعي التنوع، ولا تقع رهينة الولاءات الضيقة

ومع اواخر عام 2011 شهدت ليبيا نقلة نوعية في خطاب الهوية الثقافية عادت النقاشات حول المكونات الأمازيغية والتبو والطوارق إلى الواجهة، وظهرت مطالبات بالاعتراف الدستوري وباللغة حيث بدا الانتماء الوطني في هذه اللحظة موضوعًا مرنًا فهو ضروري لتأسيس دولة جديدة، لكنه مشروطٌ بمدى استعدادها للاعتراف بالتعددية، الأمر الذ ادى لبروز الهوية الثقافية كعنصر معقّد، فمن جهة تُحفّز الجماعات على الانخراط في مشروع بناء الدولة إذا شعرت بالإنصاف، ومن جهة أخرى تتحول إلى أداة ضغط سياسي قد تُستخدم لتعطيل المسارات التوافقية، وبين عامي (2012-2014) أظهر المؤتمر الوطني العام محاولات مترددة لانسجام وتوافق التعدد الثقافي مع

سياسات عامة في ليبيا ومحاولة منه لتكييف والتلاؤم معها، لكن الصراع بين القوى السياسية سرعان ما زاد من حدة الخطاب الثقافي ومع انهيار المسار الانتقالي الأول تراجعت فرص تحويل التنوع الثقافي إلى رافعة للانتماء الوطني، إذ تحوّلت الهوية الثقافية لدى بعض الجماعات في ليبيا إلى أداة لتبرير الافعال التي قسمت المجتمع سياسيا واجتماعيا اضافة الى التدخلات الاقليمية والدولية من اجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية[1] ، لا سيما مع تصاعد النزاعات المسلحة بين الشرق والغرب والجنوب.

وما بين 2014و2017 ومع انقسام المؤسسات الليبية وتعاقب الحكومات، شهدت البلاد لحظة استقطاب حاد جعل مسألة الانتماء الوطني محل اختبار يومي، فضعف الثقة في المؤسسات، وتنامي شبكات السلطة المحلية دفع الأفراد إلى الاحتماء بهوياتهم الثقافية الأصغر بحثًا عن الأمان في ظل حالة من الصراع الذي لم يعد للدولة فيه حضور موحد ولاتوازن ولا توافق اصبحت الهوية الثقافية تؤدي دورًا مزدوجًا فهي منحت بعض المناطق صمامات أمان محلية أبقت على الحد الأدنى من النظام الاجتماعي، لكنها في الوقت نفسه رسّخت صورة(ليبيا الفسيفساء) بدل ليبيا الوطن الواحد.

وعلى الرغم هذه التشظيات والانقسامات، استمرت مبادرات مجتمعية تسعى إلى إعادة تعريف الانتماء الوطني انطلاقًا من الهوية الثقافية، إذ أطلق بعض الفاعلين المحليين مبادرات مصالحة قبلية ومحلية، وجرى توظيف الرموز المشتركة كتراث عمراني وأعياد محلية وعادات اجتماعية لتجسير الفجوات بين المكونات هذه المحاولات وإن بقيت محدودة أظهرت أن التعدد الثقافي يمكن أن يكون أداة للوحدة متى ما صيغ في إطار توافقي مثل توقيع صلح مدينة مصراته ومدينة تاورغاء بعد أعوام مضت على دروب النزوح وبين مخيمات الإيواء، جاء توقيع رئيس المجلس المحلي تاورغاء عبد الرحمن الشكشاك، وعميد بلدية مصراتة مصطفى كرواد الأحد، على ميثاق الصلح بين المدينتين وسط آمال واسعة بأن تقود هذه الخطوة لإنهاء مأساة إنسانية استمرت لأكثر من 7أعوام، وبالتالي خطوة إلى الأمام باتجاه انجاز مصالحات أخرى، بحلول 2018 عاد الجدل حول دور الهوية الثقافية في صياغة السياسات العامة ليطفو مجددًا، فقد أدركت الأطراف أن تجاهل هذا العامل في إعداد الدساتير أو القوانين سيبقي الانقسام قائمًا، ولذلك برزت في

1 – يوسف ، حمزة، تحديات بناء الدولة في ليبيا 2011_2015، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعالقات الدولية، جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعالقات الدولية،2016.

المؤتمرات الوطنية واللقاءات التشاورية مطالب متكررة بتكريس مبدأ التمثيل العادل وضمان الاعتراف بالحقوق الثقافية للمجموعات المختلفة، لقد صار واضحًا أن أي سياسة عامة في ليبيا لن تنجح ما لم تُصمم بما يعكس هذا التعدد لا يقمعه، ولكن الصعوبات ظلت حاضرة فقد اتخذ بعض الفاعلين السياسيين الهوية الثقافية ذريعة لتكريس شبكات شخصية ذات مصلحة انتفاعية تعيق الإصلاحات الحقيقية وبدلاً من أن تكون الهويات وسيلة لمأسسة المشاركة، جرى توظيفها أحيانًا لإعادة إنتاج نفوذ محلي متنازع عليه مع الدولة المركزية بهذا المعنى بالإضافة لتفعيل سياسة الاقصاء والتهميش وعدم تمكين الشعب من المشاركة السياسية[1] ، فإن الفترة من 2018حتى 2021جسّدت بوضوح كيف يمكن للهوية الثقافية أن تتحرك على خط رفيع بين كونها جسرًا يُعزِّز الانتماء الوطني، أو أداة لتفكيك الدولة إذا لم تُضبط بقواعد دستورية وإدارية واضحة ، وبحلول عام 2021، ومع توحيد السلطة التنفيذية بشكل مؤقت عبر حكومة الوحدة الوطنية، عاد الأمل في إعادة الاعتبار لفكرة (ليبيا الجامعة)التي تتجاوز التقسيمات الحادة، ومع ذلك فإن التحدي الأبرز ظل في ترجمة الاعتراف بالتنوع الثقافي إلى سياسات ملموسة تُعزِّز الانتماء الوطني فعلاً، لقد طرحت عدة مبادرات لتطوير مناهج تعليمية تعكس التعدد اللغوي والعرقي لكن التنفيذ ظل بطيئًا وسط استمرار هشاشة المؤسسات.

إن الدرس المستفاد من هذه السنوات العشر هو أن الهوية الثقافية لا ينبغي النظر إليها باعتبارها عقبة مسبقة أمام بناء الدولة، بل كعامل حيادي يمكن توجيهه نحو الوحدة أو التشظي في الحالة الليبية، أظهرت هذه الهوية مرونتها وقدرتها على لعب أدوار متناقضة بحسب السياق السياسي وقدرة الفاعلين على استثمارها إيجابًا أو سلبًا، وتكشف هذه التجربة أيضًا عن خلل بنيوي في طريقة صنع السياسات العامة، إذ غالبًا ما صيغت السياسات بمعزل عن التشاور العميق مع المجتمعات المحلية التي تُحدد هوياتها أنماط التفاعل والقبول أو الرفض، لذا ظلّت مشاريع القوانين والدساتير عرضة للتعطيل أو لم تنل الإجماع المطلوب، لأن الرؤية الوطنية لم تنجح في استيعاب الهويات المتعددة ضمن إطار يضمن شعور الجميع بأنهم جزء من الوطن لا غرباء عنه.

1 – ج، فهيل جبار، المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد ،2003 مركز دراسات السالم وحل النزاعات، جامعة دهوك– العراق، 2014.

المطلب الثاني:

دور الهوية الثقافية في تعزيز السلم الاجتماعي وتأثيرها على عملية صنع السياسات العامة في ليبيا

في الفترات الانتقالية ما بعد النزاعات، تتحوّل الهوية الثقافية من مجرّد مركّب رمزي إلى متغيّر استراتيجي له القدرة على إعادة تشكيل خرائط الولاء والانتماء داخل المجتمع والدولة على حدٍ سواء، ولعل التجربة الليبية منذ 2011حتى2021 تقدّم نموذجًا فريدًا لدراسة هذه العلاقة الجدلية إذ مثّلت الهوية الثقافية في ليبيا بما تحمله من طبقات قبلية ومحلية ودينية وجهوية بؤرة تجاذبٍ لمشاريع متباينة بين من يوظفها أداةً للسلم الاهلي، ومن يحوّلها وقودًا للاستقطاب وصناعة النزاعات المزمنة طويلة الأمد، لقد كُشف خلال هذا العقد الانتقالي أنّ السلم الاجتماعي لا يتحقق بوسائل أمنية أو تسويات سياسية سطحية فحسب، بل يرتبط ارتباطًا عضويًا بقدرة المجتمع على إعادة إنتاج سردية هوية جامعة تنزع فتيل الاحتقان، وتعيد تعريف العلاقة بين مكونات المجتمع من جهة، وبين هذه المكونات والدولة من جهة أخرى، وتؤسس مكانا للعدالة التي تقي من التطرف والاقصاء والتهميش والتحييز[1]، هنا تتجلى الهوية الثقافية كـ (بنية تحتية ناعمة) لصنع السياسات العامة فهي التي تحدد شرعية القوانين والسياسات في نظر الأفراد، وهي التي تكشف هشاشة أو متانة العقد الاجتماعي عند كل اختبارٍ للأزمات.

إنّ ما يميّز التجربة الليبية في هذا السياق أنّ المجتمع الليبي يتمتّع بتعدّد ثقافي غني ومتداخل إذ تتشابك الهويات القبلية والجهوية في معمار رمزيّ يحمل قدرة كامنة على أن يكون رافعةً للسلم الاجتماعي إذا أُحسن توظيفه ضمن مشروع وطني جامع، أو أن يكون بؤرة لاستدامة النزاعات إذا جرى التعامل معه كأداة تعبئة وتوظيف سياسي ضيق، وقد أظهرت أحداث ما بعد 2011 أنّ غياب رؤية مؤسساتية للتعاطي مع هذا التنوع، والاكتفاء بسياسات إدارة الأزمات عبر المحاصصة أو الترضيات الوقتية، أدى إلى حالة من التصدع في بنية الانتماء الوطني وخلق هويات فرعية متنازعة حول الموارد والشرعية والسلطة، وكشفت التجربة الليبية أنّ السلم الاجتماعي لا يتحقق عبر المعادلات الأمنية وحدها، ولا بمجرد عقد اتفاقات سياسية فوقية، بل عبر إعادة هندسة العلاقة بين الهوية الثقافية والسياسات العامة بما يضمن تمكين المجتمعات

1 - اليامي، محمد بن سرار بن علي. (2024). السلم الاجتماعي: ترسيخ مرتكزاته، وأركانه، ووسائل المحافظة عليه وأثر الوسطية عليه: دراسة في ضوء الثقافة الإسلامية. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، الاسكندرية، مصر ،المجلد 40، العدد 1، ص 179-224.

المحلية من إعادة تعريف ذاتها في إطار مشترك لا يلغي الخصوصيات ولا يكرّسها كجزر معزولة. فمن دون إدماج الهويات الثقافية في فضاء الحوار الوطني، وتوفير ضمانات الإنصاف التاريخي والمصالحة المجتمعية، ستظل الهوية رهينة الخطابات التحريضية التي توظف التنوع كذريعة للإقصاء أو السيطرة.

كما تبرز الإشكالية الأعمق في أن كثيرًا من مقاربات صنع السياسات العامة في ليبيا خلال هذه الفترة ظلت أسيرة النماذج الإدارية التقليدية التي تغفل البعد الثقافي في تحليلها للظواهر المجتمعية، ما جعلها عاجزة عن مخاطبة البنى القاعدية للهوية، وما تحمله من رؤى ومصالح وروايات ذاكرة جماعية، ولهذا فإن أي مقاربة علمية لدور الهوية الثقافية ينبغي أن تقرأها كحقل رمزي ديناميكي، يتأثر بسياقات الصراع والمصالحة معًا، ويتطلب أدوات تحليل عابرة للتخصصات تأخذ بعين الاعتبار تشابك الأبعاد السياسية والاجتماعية والنفسية والرمزية

من هنا، تكتسب هذه الدراسة أهميتها في سعيها إلى تفكيك جدلية العلاقة بين الهوية الثقافية من جهة، ومسارات السلم الاجتماعي وصنع السياسات العامة في ليبيا من جهة أخرى، خلال العقد الزمني السالف ذكره وهي فترة تختزن مؤشرات غنية حول كيف يمكن أن تكون الهوية رصيدًا للمصالحة إذا أُديرت بآليات تشاركية شفافة، أو أن تتحوّل إلى أداة صراع إذا ظلت رهينة الاستقطاب والترتيبات المؤقتة، وأخيرًا يمكن القول: إن إعادة الاعتبار للبعد الثقافي في بناء السياسات العامة ليس ترفًا فكريًا في الحالة الليبية، بل شرط بنيوي لضمان تحوّل الهوية إلى حاضنة للسلم الاجتماعي وعامل توازن مستدام في مجتمع ما يزال يبحث عن صيغته الوطنية الجامعة ، وفي هذا الإطار يبرز مفهوم السلم الاجتماعي بوصفه أحد المرتكزات الجوهرية التي تُسهِم في صيانة النسيج المجتمعي ومنع الانقسامات، وتحويل التنوع من مصدر صراع إلى مورد قوة وتكامل ويكتسب السلم الاجتماعي أهميته من كونه لا يقتصر على غياب النزاعات المسلحة أو العنف المباشر، بل يمتد ليعبّر عن منظومة من القيم والعلاقات التي تحكمها الثقة والتضامن والحوار الفعّال، وانطلاقًا من ذلك يعرف السلم الاجتماعي على أنه حالة من التعايش الإيجابي داخل المجتمع تُعبّر عن قدرة أفراده وجماعاته على إدارة التنوع والاختلاف من خلال الحوار والثقة والعدالة الاجتماعية، بما يمنع نشوب النزاعات ويُعزز روح التضامن ويحقق الاستقرار المستدام[1].

1- قشاني، ع. (2004) . السلم الاجتماعي: مقاربة نظرية وتجربة الجزائر. الجزائر: دار هومة

ويذهب بعض الباحثين إلى أنّ السلم الاجتماعي ليس مجرّد غياب للعنف المباشر، بل هو «توازنٌ مستمرّ في العلاقات الاجتماعية، يضمن احترام الحقوق وتكافؤ الفرص وفضّ النزاعات بوسائل سلمية.

أولاً- الهوية الثقافية كأداءه حاضنة للتنوع الثقافي.

حين يُقال إن الهوية الثقافية في ليبيا أداة (حاضنة) للتنوع، يمكن تصوره وتخيله للمرة الأولى وكانه شعارًا مثاليًا أكثر من كونه واقعيًا، لكن ما بين عامي 2011و2021 تحوّل هذا الشعار إلى حقل تجريبي مفتوح، فيه ما يكفي من النجاحات الجزئية والخيبات البنيوية، لكي نفهم كيف يمكن للهوية أن تنتقل من كونها قيدًا إلى أن تصبح أداة احتواء ، في ليبيا تحديدًا، الهوية الثقافية لم تكن يومًا كتلة متجانسة، بل هي نسيج فسيفسائي تشكّل عبر قرون من الامتزاج الجغرافي والهجرات والغزوات وتجاور المجتمعات المستقرة والبدوية وشبه المستقرة، كل ذلك أنتج طبقات من الرموز والعادات واللغات واللهجات والأديان والمذاهب، اختُزِلت طويلًا في خطاب مؤجه ضمن شعارات رسمية في عهد النظام السابق، على الرغم من ذلك استمرت حية في الأعماق على الرغم من خُفُوتها ظاهريًا .

يمكن القول إن عام 2011 لم يكن لحظة (خلق جديد للتنوع الثقافي)بل لحظة خروجه وانكشافه من تحت ركام الهيمنة المركزية خلال فترة طويلة من الزمن حين أسقطت الثورة قناعًا واحدًا لتنكشف وجوه الهويات الليبية العديدة، هنا ظهرت الأصوات الأمازيغية، التارقية، التبوية والقبائلية والعرقية وحتى الهويات المناطقية في المدن الساحلية مثل مصراتة وبنغازي ودرنة، حيث لم يكن هذا الانكشاف سلسًا في البداية خشي كثيرون من أن تتحول التعددية الثقافية إلى فتيل حرب أهلية حتى البعض حاول استخدام الهوية الثقافية كسلاح في الصراع السياسي في المقابل أدركت مجموعات مدنية وشبابية أن هذا التعدد نفسه قد يكون الجسر لإنقاذ البلد من التمزق التامبقيام الدولة وتوحيدها وتهيئة الظروف المناسبة لإنشاء الدستور[1] ، إن ما حدث بعد 2011 يمكن تلخيصه في نقطة مهمة وهي تحوّلت الهوية الثقافية من (إرث تاريخي) إلى (مخزون رمزي) يُستثمر اجتماعيًا وسياسيًا فمثلًا، صار إحياء اللغة الأمازيغية ليس مجرد احتفاء ثقافي بل ورقة

[1] – س، بول، كادليك، أماندا، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالة ، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية- لبنان الكتاب، ط1، ص 128، 2013. .

تفاوضية للحصول على اعتراف سياسي وصارت الحكايات الشفهية للمجموعات التارقية والتبوية تؤسس لحقوقهم في الأرض والتمثيل والإدارة الذاتية أحيانًا، هذا لا يعني أن التنوع صار مقدسًا، بل صار مادة جدل هل هو قوة أم عبء؟ هل الهويات الثقافية تخدم مشروع دولة المواطنة أم تهددها بالانقسام.

ثانيا–الحاضنة الثقافية في ليبيا من (النص)إلى (الممارسة) خلال الفترة من 2011 الى 2021.

خلال هذه الفترة كانت الحاضنة الثقافية في ليبيا تتأرجح بين النصوص الطموحة والتطبيق المتردد، وبقت معرضة للاختطاف من قِبل الفاعلين السياسيين ومع ذلك، فإن إدراك المجتمع لأهمية هذه الحاضنة كشرط ضروري للتعايش قد يشكّل أرضية لإعادة البناء في المستقبل، حيث ظهرت المبادرات سواء كانت فردية او منظمات وجمعيات او روابط رسمية او غير رسمية في المدن والأرياف تستثمر في الموروثات كقوة ناعمة، وأقيمت المخيمات والمهرجانات المحلية مثل مهرجان غات السياحي حيث اقيمت دورته الابرز عام 2018-2019 بمشاركة ثقافية واسعة من تونس والجزائر والنيجر والسودان ومالي وأيام سبها الثقافية الغنية بالأبداع المسرحي والتشكيلي والشعري والذي اشاع نوره وبرز عام 2017 ومهرجان تين هنان الثقافي الذي يهدف الى زيادة الوعي بالمكونات الاجتماعية والثقافية بالإضافة لمشاركات الفرق الثقافية وافوج الكشاف التي تأتي من كل حدب وصوب وفرق الفنون الشعبية في غدامس ونالوت وأوباري والكفرة والجفرة و إحياء الفلكلور والموسيقى البدوية وجولات داخل المدن القديمة مثل مدينة غدامس القديمة واقامة معارض للأزياء التقليدية ومطاعم عامة للمأكولات الشعبية والصناعات اليدوية واسواق للمقتنيات المحلية [1]، وانعقاد لحلقات النقاش حول القضايا الثقافية والروابط اللغوية كان الهدف منها دعم التبادل الثقافي بين القبائل والمدن ومعظم هذه الملتقيات تُقام عادة في ديسمبر أو يناير لأنها تتزامن مع الطقس البارد والمناسب للتجمعات الصحراوية ولعشاق التخييم والترحال وخاصة الشباب، غير انه الكثير من الفعاليات توقفت بين عامي(2011–2017) بسبب النزاعات المسلحة وقلت الدعم المادي والمعنوي الذي تواجهه، ثم أُعيد إحياؤها عبر منظمات المجتمع المدني، ومع كل هذا لم يكن هذا الاحتفاء بالتراث مجرد حنين رومانسي، بل صار أداة لإعادة

1 – مهرجان (غات) السياحي الدولي في ليبيا: جذب سياحي وتأكيدا للأصالة، العين الإخبارية – غات. 29 ديسمبر 2024.

بناء الروابط الاجتماعية الممزقة بفعل الحرب والتوجهات السياسية مثلًا، بعض القبائل في الجنوب نظّمت ملتقيات ثقافية لجمع الشتات والتأكيد على المشتركات مع المكونات الأخرى، في الغرب عملت منظمات شبابية على الترويج لفكرة أن الهوية الأمازيغية ليست نقيضًا للوطنية الليبية بل جزء من فسيفسائها.

ثالثا- اليات دمج الهويات الثقافية في بناء السلم الاجتماعي في ليبيا.

ان التعايش في جوهره يعني تعلم العيش المشترك وقبول التنوع، والسمة الرئيسة في تعريف التعايش هي العلاقة مع "الآخر" والاعتراف بوجوده، حيث إن الاعتراف المتبادل شروط ضروري للتعايش المشترك، سواء على المستوى الفردي أم المجتمعي أم السياسي. ولقد برز مفهوم "التعايش السلمي" أولاً في إطار العلاقات الدولية والصراع بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، ويستند على الدعوة لأن يكون الصراع بين القطبين المتنافسين صراعا سلميا ولا يتم اللجوء إلى استخدام القوة والحرب وهو يرتكز على اسس ثابتة مثل الاحترام المتبادل لسيادة الدول وسلامة أراضيها وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة وأخيرا المصالح المتبادلة.

وبالنظر إلى واقع الانقسامات والصراعات العرقية والطائفية والقبلية والجهوية والسياسية في عدد كبير من دول العالم المعاصر، وتأثير هذه الانقسامات والصراعات على الاستقرار المجتمعي والسياسي وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فقد تنامت الأدبيات التي قامت بتطبيق مفهوم التعايش على العلاقات بين مكونات المجتمع الواحد والدولة الواحدة وعلى هذا الأساس أصبح التعايش أحد مرتكزات الدولة المدنية الديمقراطية، وعنصرا جوهريا في بناء السلم والأمن المجتمعي والأهلي، ويتعين التعايش في اكتشاف المساحات المشتركة بين الأطراف المختلفة ذات التنوع الثقافي المتعدد بعيدا عن التهميش وهذه المساحات المشتركة تمثل الجسور الممتدة ونقاط اللقاء بين كل الأطراف وبهذا المعنى، فإن التعايش مساحة اجتماعية مشتركة بعيدا عن نزعات الاستحواذ والإقصاء والتهميش[1] وعن محاولات جعل المجال العام حكرا على طرف من الأطراف، وحيث يكون التفاعل مؤسسا على قاعدة احترام التعدد والاختلاف التي تعني، في إطار المجال العام، العيش المشترك والمتساوي بين جميع الأطياف. ولكن هذا لا يعني أن من

1- فريدمان، جون. الهوية والمكان: جدليات الثقافة والجغرافيا. ترجمة أحمد زايد. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012، ص 144.

شروط التعايش "أن يتخلى أحد الأطراف عن قناعاته الفكرية لصالح قناعات الطرف الآخر، بل أن يذهب الجميع إلى المساحة المشتركة ويوظف قناعاته وخصوصياته الثقافية للمساهمة بإيجابية في إثراء المساحة والمجال المشترك، ويستلزم التعايش السياسي تطوير نظام الحكم ومؤسساته وقوانينه بحيث يمكنها استيعاب أشكال التنوع والتعدد الاجتماعي والسياسي والثقافي الحديث لأنه التوتر بين قيم الحداثة ومتطلبات الحفاظ على التقاليد الثقافية القديمة يشكل عقبة أمام توحيد الهوية الثقافية، حيث يخلق فجوة بين الأجيال ويضعف الإجماع على منظومة قيمية مشتركة تُعزز السلم الاجتماعي[1]، وتعزيز حظوظ التعايش المجتمعي والسلم والأمن الأهلي وهذا يعني البحث عن أشكال الحكم الدستورية التي تتنوع من الإدارة المحلية إلى الحكم المحلي إلى الفيدرالية وإلى حتى الحكم الذاتي، وعن أنواع النظم الانتخابية، التي تستجيب لمقتضيات التنوع والتعدد الاجتماعي والسياسي بصورة أفضل وبما يخدم التعايش السلمي في المجتمع والدولة بعبارة أخرى، "لا يمكن أن يوجد تعايش حقيقي دون وجود دولة قادرة وفاعلة لكونها المؤسسة الرئيسة المنوط بها تنظيم العلاقات في المجتمع بمختلف مناحيها، وبسط سلطة القانون بالتساوي، وصياغة مشروع وطني جامع لكل الأطراف والمكونات.

رابعا-التحديات والعراقيل التي تواجه الهوية الثقافية في دعم وتعزيز السلم الاجتماعي في ليبيا.

منذ خمسينيات القرن العشرين، شغلت قضايا التخلف والتحديث والتنمية حقل السياسة المقارنة وتعددت وتباينت مقاربات دراسة التنمية السياسية بتعدد وتباين المنظورات الفكرية لأنصار هذه المقاربات، بحيث أصبح هناك منظور ليبرالي للتنمية ومنظور محافظ للتنمية ومنظور راديكالي للتنمية تختلف بشكل كبير في مقدماتها وعملياتها ونتائجها وبحسبان طبيعة موضوع هذه الورقة فإن المقاربة المناسبة لتناول تحديات التعايش في ليبيا هي المقاربة التي تركز على مشاكل وتحديات بناء الدولة الحديثة الديمقراطية المدنية وتحقيق التنمية السياسية، وأعني بذلك منظور التحديث والتنمية السياسية الذي اهتم بشكل مباشر عبر صياغته لمجموعة من الافتراضات والتصورات، بمحاولة تفسير أنماط تطور المجتمعات والدول المختلفة بصفة عامة ومجتمعات ودول العالم الثالث بصفة خاصة، وتحولها الديمقراطي.

1- غي، إريك. الثقافة والهوية:مصدر سابق.

وقد اقترحت هذه الأدبيات أن أنماط التنمية والتحول الديمقراطي يمكن تفسيرها من خلال الطريقة التي واجهت بها الأمم والمجتمعات تحديات بناء الأمة وبناء الدولة وكيف قامت بحلها، وأطلقت على هذه التحديات تعبير الأزمات (Crises) وحددتها بخمس أزمات هي:- الهوية والشرعية والتغلغل والتوزيع والمشاركة[1].

وقد ركزت أدبيات التنمية السياسية على تحديد كيفية تعاقب وتتابع هذه الأزمات وكيفية مواجهتها في المجتمعات المختلفة وهل كان ذلك بطريقة متزامنة أم في فترات متعاقبة، وإذا كانت قد واجهتها في فترات متعاقبة فكيف كان ترتيب هذا التعاقب وعلى أساس التحليل المقارن، اقترحت الأدبيات أن التعاقب الأمثل في مواجهة المشاكل هو معالجة مشكلة الهوية ثم الشرعية ثم التغلغل ومن بعدها التوزيع والمشاركة، كما تبيّن أن حل إحدى هذه الأزمات في فترة زمنية معينة لا يمنع إمكانية بروزها من جديد في فترة زمنية لاحقة حسب تغير الظروف والأحداث.

والامر الغني على التعريف أن الأوضاع الحالية في ليبيا توحي بغياب يكاد يكون كاملا لمؤسسات الدولة وعوز تام للأمن والقانون وبالتالي للسلم المجتمعي والآمان الأهلي، وأن المجتمع والدولة الليبية تواجه الآن معظم أزمات بناء الدولة في وقت متزامن ما يفاقم تأثيرها ومترتباتها، فالملاحظ أن هناك تساؤلات كثيرة حول الهوية، ومشاكل ملحة حول الشرعية، وعوز واضح في تغلغل مؤسسات الدولة، وعجز كبير في قدرات الدولة التوزيعية، وشكوك حاضرة حول جدوى المشاركة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي والاتجاهات الخاصة به، وتتبعا الى سلسلة التحديات والازمات التي تواجه تعزيز السلم الاجتماعي في ليبيا، نبدأ **بأزمة الهوية** حيث ان نجاح نظام السياسي في مواجهة أزمة الهوية تحديات التنمية والتحول الديمقراطي يعتمد في قدرته على خلق درجة عالية من الاندماج الأفقي، أي بناء الأمة أو تشكيل هوية وطنية مشتركة من مجموع الهويات الطائفية والعرقية والجهوية والقبلية الأولية ولا يعني وجود الهوية الوطنية ورفعتها على الهويات الأخرى بالضرورة إلغاء أو إقصاء أو تجاهل أو هجر كل مصادر الانتماء الأخرى، بل يعني ضرورة استيعابها ضمن إطار الانتماء والهوية الوطنية. ما يميز الهوية الوطنية عن الهويات الأخرى جمعيها أنها هوية عامة وجامعة ترتبط بالكيان السياسي للدولة، بينما الهويات الأخرى هويات جزئية تحت–وطنية، فلا سبيل لترسيخ العمليات السياسية

1- ألموند، جبرائيل (1987)، "تطور دراسات التنمية السياسية"، في محمد زاهي بشير المغيربي (مترجم ومحرر)، التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1998، ص 29--78.

الديمقراطية إلا إذا اقتصرت أهمية وتأثير الولاءات العرقية والطائفية والجهوية والقبلية على المجال الخاص، وسادت قيم الالتزام بمواطنة عامة ومشتركة. لأنه عندما تكون الانقسامات العرقية والطائفية والجهوية والقبلية حادة وعميقة وعنيفة، لا يكون هناك معنى للهوية السياسية المشتركة، وتصبح عملية الدمقرطة أمراً عصيا.

ولقد برزت أزمة الهوية الوطنية الليبية منذ تأسيس الدولة الليبية الحديثة عام1951، فلقد كان مفهوم الهوية الوطنية الليبية غائما، وكانت هناك ضرورة ملحة لتشكيل مثل هذه الهوية بصورة تتجاوز الهويات المحلية والمناطقية والقبلية السائدة آنذاك. وكانت الأداة المناسبة للقيام بذلك هي المؤسسة التعليمية والتعليم مهم جدا وأساسي لأي دولة، وتبرز أهميته من كونه وسيلة للتنشئة والتوحيد في الوقت نفسه وتشير دراسات التنشئة السياسية إلى أنه من الأسباب الرئيسة للاهتمام بالتعليم هو خلق الإحساس بالهوية الوطنية والانتماء للدولة ومؤسساتها[1].

ومن **ثم ننتقل الى ازمة الشرعية** المتمثلة في أبعادها الثلاثة **(**الجغرافية والدستورية والسياسية**)** حيث انها تقف حجر عثرة أمام التحول الديمقراطي في ليبيا، وتهدد بإجهاض كل جهود الانتقال السلمي، ما قد يزجّ بالدولة في خانة الدول الفاشلة. وفي ظل تفاقم هذه الأزمة، يصبح العيش المشترك مهددًا، ويغدو الحفاظ على وحدة الدولة واستقرارها رهينًا بإيجاد صيغ توافقية حقيقية تعيد بناء جسور الثقة بين مكوناتها، فلا يمكن لأي نظام ديمقراطي أن يستمر ما لم يرتكز على أسس متينة من الشرعية التي تمنحه القبول العام، وتجعل مؤسساته محلّ ثقة المواطنين، وعلى الرغم من أن مفهوم الشرعية قد يبدو مركّبًا وعصيًّا على القياس المباشر، إلَّا أنّ تحليله إلى أبعاده الأساسية يكشف عن مكامن أزمته في الحالة الليبية، خصوصًا البعد الجغرافي حين يتعلق بمدى اقتناع السكان بشرعية الحدود الجغرافية للدولة، والإطار الإقليمي الذي يجمعهم، وعندما تهتز هذه القناعة، تنشأ دعوات انفصالية أو جماعات رافضة لفكرة الدولة نفسها.

وقد ساهم تهميش بعض المناطق وتراكم المظالم في ليبيا في إذكاء نزعات التمرُّد والانفصال، بل وظهور تيارات إرهابية تنكر الإطار الوطني كليًّا، ما يهدّد بإعاقة مسار التحول الديمقراطي، ويمزّق الهوية الوطنية المشتركة، ناهيك عن البعد الدستوري، والذي لا يقل أهمية عن البعد الجغرافي، حيث يركز على التوافق المجتمعي بخصوص القواعد المنظمة للسلطة وتداولها.

1- المغيربي، محمد زاهي بشير (1993)، "التحديث وشرعية المؤسسات السياسية: النظام الملكي الليبي، 1951-"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 21، العدد الثالث/الرابع، خريف/شتاء 1993، صفحات 37-56.

وقد برزت هذه الأزمة في التنازع على طبيعة النظام السياسي، وشكل الدولة وهويتها الفيدرالية أو الموحدة، وهو ما ظهر جليًّا في صراعات الهيئات الدستورية، وتعثر مشروع الدستور، مما عمّق الانقسامات وأضعف الإطار الحاكم المشترك، على الرغم من الرؤى والحركات التي تسعى لتقديم حل للازمة الليبية [1]، وأخيرًا البعد السياسي الذي يهتم باقتناع المواطنين بشرعية من يتولون زمام الحكم وفق الآليات الديمقراطية المتفق عليها غير أنَّ ضعف الثقة في نتائج الانتخابات، ورفض بعض الأطراف القبول بمخرجات الصناديق، قاد إلى الالتفاف على المسار السلمي، واستخدام السلاح لتقويض الإرادة الشعبية، كما حدث عند رفض المؤتمر الوطني العام تسليم السلطة، الأمر الذي فجّر اقتتالًا مسلحًا، وخلق سلطتين متنازعتين وحكومتين متنافستين، ما زاد من ضبابية المشهد، وأضعف القدرة على بناء دولة مستقرة، بينما يرتبط مفهوم **التغلغل** بقدرة الدولة على أداء وظائفها الاستخراجية والتنظيمية، وتنجم أزمة التغلغل عن عجز الدولة ومؤسساتها عن أداء وظائفها، وممارسة أدوارها على كامل الامتداد الجغرافي للدولة، وعلى كل المستويات وحيال كل الجماعات بصورة تتسم بالفاعلية والكفاءة، وبالنظر إلى أن المؤسسات الاستخراجية والتنظيمية تشكل أساس إدارة أي دولة حديثة، فإن تدني القدرات الاستخراجية والتنظيمية للدولة يحد من إمكانية التغلغل في المجتمع جغرافيًا ووظيفيًا، ويُقلِّل من إمكانية سيطرتها وتنفيذ سياساتها العامة، وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

ونتبين من النظرة السريعة الخاطفة للأوضاع الحالية في ليبيا تدني قدرات الدولة في مجالي الاستخراج والتنظيم، حيث توجد حكومات عاجزة عن الحكم، وسلطات تعوزها السلطة، ومجالس تشريعية غير قادرة على الحسم، وذلك على الرغم من الميزانيات الضخمة المُخصَّصة والمصروفة، للمجالس التشريعية، والحكومات المتعاقبة في وضع حلول ناجعة لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني، ومعالجة مشاكل المركزية، ومواجهة الإرهاب، والتعامل مع انتشار السلاح.

ويمثل بناء الجيش الوطني إشكالية كبيرة تواجه سلطات الدولة كما لا يجب الافتراض بأن الميلشيات المدنية المسلحة المنتشرة في جميع أنحاء البلاد ملتزمة بالضرورة ببناء الدولة أو الاقتصاد؛ لأن العديد من هذه الميلشيات المسلحة غير المنضبطة تعيش على الدولة، وليس من أجل الدولة، وهذا أحد أسباب معارضة قادة هذه الأفراد الخارجين عن السلطة ، والنخب السياسية المرتبطة بها لإعادة بناء الجيش الليبي، وتفعيل وحداته العسكرية بذريعة أنها من بقايا جيش

1- الباروني، الياس ابوبكر، مشروع الدستور: مصدر سابق .

النظام السابق. وهذا المزيج من دولة لا تتغلغل وسلطات غير قادرة على بناء مؤسسة عسكرية قوية ومنضبطة يفسر الكثير من أزمات بناء الدولة والتعايش المجتمعي والسياسي التي تواجه الدولة الليبية، وقد كان لكل ذلك تأثير سلبي على ثقة المواطنين في مؤسسات المرحلة الانتقالية وقياداتها السياسية، وعندما نذهب إلى **أزمة التوزيع**، والذي يُقصد به الأداء التوزيعي قيام مؤسسات الدولة بتخصيص مختلف أنواع السلع والخدمات والامتيازات، والفرص للأفراد والجماعات في المجتمع، ويمكن قياس الأداء التوزيعي، ومقارنته وفقًا لحجم ما يتم توزيعه، ووفقًا لمجالات الحياة الإنسانية المتأثرة بهذه المنافع، ووفقًا للقطاعات السكانية المستفيدة من هذه المنافع، ووفقًا للعلاقة بين الاحتياجات الإنسانية، والتوزيعات الحكومية التي تهدف إلى الاستجابة لهذه الاحتياجات، حيث يعتمد الأداء التوزيعي للدولة على حجم الموارد، ومصادر التمويل المتاحة لها[1]. وإذا قلنا إن ليبيا تنتمي إلى صنف الدول (الريعية) كما ذكرنا سابقًا، وهي الدول التي تعتمد بشكل أساسي على مورد ريعي وحيد وهو النفط، فسوف يتم التركيز في الجزء المتبقي من هذا القسم على السياسات الاقتصادية الريعية للدولة الليبية خلال العقود الأربعة السابقة لانتفاضة فبراير 2011والسنوات التي تلتها.

ونظرًا لأن النخب الحاكمة في ليبيا، خاصة بعد 1978، كانت هي صانع القرار الوحيد فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والتوزيع والاستثمارات والأنشطة الأخرى، ولم تتركها لقوى السوق، فقد أدت السيطرة على الموارد الاقتصادية الريعية عبر السيطرة على مؤسسات الدولة إلى تعزيز قدرة هذه النخب على تكوين ثروات، وعلى استخدام سيطرتها على الدولة وهيمنتها على النشاط الاقتصادي لتوفير منافع لحلفائها، وحرمان خصومها من الفوائد الاقتصادية.

وقد نتج عن ذلك بروز اقتصاد ريعي مُسَيَّس ومُوَّجه حيث كان الكسب الاقتصادي الفردي نتاجًا للوصول والتقرب من السلطة والقوة السياسية، وليس نتيجة لزيادة الإنتاجية والكفاءة والإسهام في مراكمة الثروة الاقتصادية للمجتمع، ولم تتميز السياسات الريعية بعدم الكفاءة الاقتصادية فحسب، بل قَوَّضت أيضًا شرعية الدولة، وقلَّلت من قبول عدم المساواة، وشجَّعت السلوك ضد- النشاط الاجتماعي، والفساد المالي والإداري والسياسي، وفي مثل هذا المناخ المُسَيَّس جدًا، ومع

1- ألموند، جبرائيل وآخرون (1996)، السياسة المقارنة: إطار نظري، ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس.

محدودية البدائل غير السياسية لتحسين المكانة والدخل، أصبح الصراع من أجل القوة والسلطة حادًا وعنيفًا في الغالب، وتمَّت عرقلة التنمية السياسية والاقتصادية، ومأسسة عمليات بناء الدولة وقد استمرت النخب الحاكمة بعد فبراير (2011) في اتِّباع نفس السياسات الريعية للنظام السابق، واستخدمت الموارد النفطية في تشكيل التحالفات وتكوين الميلشيات، وأصبحت في واقع الأمر رهينة لهذه الميلشيات المسلحة، ووصل الفساد بكل أشكاله إلى مستويات غير مسبوقة. وقد أدى انخفاض أسعار النفط المتواصل منذ 2014إلى تدني دخول الدولة الليبية بشكل ضخم وأثر بصورة مباشرة على أدائها التوزيعي، وخلق أزمة توزيعية حادة أثَّرت على النشاط الاقتصادي، وزادت من معاناة المواطنين وأسهم عجز مؤسسات الدولة المنقسمة عن وضع السياسات الاقتصادية اللازمة لمواجهة هذه الأزمة، وغيرها من الأزمات في تفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ولقد أدى تزايد مستويات الفساد المالي والإداري والسياسي، واستمرار النخب الحاكمة في الاستفادة من المزايا الاقتصادية التي يؤمنها المنصب السياسي، دون أي اعتبار للظروف الاقتصادية الصعبة السائدة، إلى ارتفاع مستويات السخط الشعبي والإحساس بعدم شرعية سلطات الدولة الأمر الذي زاد من العزوف وعزَّز من حدة **أزمة المشاركة**، حتى وإن فتحت ثورة فبراير كل الأبواب، وشُرّعت كل النوافذ أمام المشاركة السياسية والاجتماعية، وكان ارتفاع التوقعات واتساعها بقدر ارتفاع السموات واتساعها، وتشكَّلت الأحزاب السياسية ، وتنامت منظمات المجتمع المدني، وأُجريت الانتخابات المحلية والوطنية والتأسيسية، إلَّا أن عقود التَّصَّحر السياسي، وحظر الأحزاب وتقييد منظمات المجتمع المدني وغياب الانتخابات ألقت بظلالها المعتمة على الساحة السياسية، وأنتجت أحزابًا هَرِمة، ومنظمات مجتمع مدني قاصرة، وانتخابات لم تترجم نتائجُها تطلعات الناخبين وطموحاتهم، وتصرفات وسياسات للنخب الحاكمة لم ترق إلى مستوى توقعات المواطنين.

فقد تأثرت الأحزاب الناشئة بفترات المنع والقمع الماضية، وعوز الخبرة بالعمل الحزبي والسياسي العلني، فهي تعاني ضعفًا تنظيميًا في إدارتها، وتفتقر إلى مشروع سياسي واضح المعالم، وإلى قاعدة اجتماعية حقيقية، وهي لذلك عاجزة عن تأدية دور الفاعل السياسي والاجتماعي القادر على إنجاح عملية التحول الديمقراطي، وإعلاء الصالح العام بالقطع مع القبيلة والغنيمة والعقيدة، أيضًا فإن الأحزاب التي نشأت حديثًا عكست دينامية تصارعية عقدت المشهد، وجعلت الوصول إلى التوافقات والتسويات صعبًا جدًا. وبسبب سوء أداء الأحزاب، الذي يرجع أساسًا إلى حداثة

تجربتها، تنامَى تُوَّجه مؤدَّاه أن مناط الخلل في الأداء السياسي، هو فكرة التعددية الحزبية نفسها، فظهرت دعاوى مناوئة لهذه الفكرة، تُرجم بعض منها عيانًا في قانون انتخابات الهيئة التأسيسية، وقانون انتخابات مجلس النواب، وتتوج أخيرًا في مسودة لجنة العمل للهيئة التأسيسية لصياغة الدستور بمنع الأحزاب السياسية لمدة أربع سنوات من بدء العمل بالدستور الليبي الجديد. وغني عن البيان أن مثل هذه النظرة السلبية لمفهوم التعددية الحزبية، ولأداء الأحزاب إنما تسهم بدورها في عرقلة التحول الديمقراطي، وتحول دون التوافق النخبوي على السياسيات العامة.

ختامًا نقول: يمكن وصف الازمة في ليبيا بانها أزمة حوار وتواصل وتفاعل بين الاطراف الاجتماعية والسياسية، كما يمكن اعتبارها أزمة ثقافة في الاساس، فالتركيبة الثقافية السائدة تسهم إلى حد كبير في تفاقم عمر الازمة [1]، وتنعكس على عمليات بناء الأمة، وبناء الدولة ومن ثم وبالضرورة، على احتمالات التعايش المجتمعي والسياسي، فمن ناحية يرتبط الأداء الاستخراجي والتنظيمي للدولة بشكل وثيق مع أدائها التوزيعي، فالدولة لا تستطيع ممارسة وتوسيع قدراتها ووظائفها التوزيعية إلا بالقدر الذي تسمح به قدراتها الاستخراجية والتحصيلية أو الضريبية والتنظيمية، وبدون شك فإن شرعية الدولة ومؤسساتها تتأثر بشكل مباشر بأدائها الاستخراجي والتنظيمي والتوزيعي، من ناحية أخرى فإن للشرعية علاقة آصرة مع الهوية من حيث إن شرعية الدولة تتأثر سلبًا وإيجابًا بمدى تشكل هوية وطنية مشتركة تشعر من خلالها كل الأعراق والطوائف والقبائل والمناطق بانتمائها لكيان سياسي واحد يجمعها معًا دون إقصاء أو تمييز أو تهميش، وكذلك فإن تقييد فرص المشاركة في العملية السياسية أو إحساس المواطنين والجماعات بعدم جدواها، نظرًا لسوء أداء مؤسسات الدولة وقياداتها ونخبها السياسية ولشعورهم بعدم قدرتهم على التأثير على محتوى واتجاه السياسات العامة، قد يؤدي إلى العزوف عن العملية السياسية، أو الأسوأ من ذلك توظيف العنف ضد الدولة والجماعات الأخرى أداة لتحقيق هذه الجماعة، أو تلك وما يترتب عن ذلك من عواقب سلبية بالنسبة للتحول الديمقراطي والتعايش المجتمعي والسياسي.

1- أ، البسيوني، جاد ، عبدالله. الربيع العربي وضرورة الحوار الاجتماعي، دراسة في سيسيولوجيا العمل، روابط للنشر وتقنية المعلومات- القاهرة، ط1، ص 25، 2019.

خامسًا– المصالحة الوطنية وتحقيق السلم الاجتماعي من خلال الهوية الثقافية – دراسة حول التجربة الليبية خلال العقد الزمني (2011-2021).

قد كانت المصالحة الوطنية وستظل الشغل الشاغل للجميع، وأنها باب الاستقرار، وبناء الدولة ويقين المجتمع بضرورة التعايش السلمي[1]، ولصناعة آلية للحوار، يستطيع الجميع بها أن يساهم في بناء المجتمع، ويعبر فيها عن مطالبه ويعرض أفكاره، دون اللجوء للعنف، سواءالمادي، أو المعنوي، وحماية الوطن، ورفع الذل والمهانة عنه، والتصدي للتآمر علينا، وأننا شركاء بالتساوي في هذا الوطن فالمصالحة الوطنية ركيزة أساسية في بناء الدولة، والعبور بالبالد نحو االستقرار الكامل.

أن السلم يدل على السلام عمومًا، مما يقتضي وجود المظاهر الإيجابية، مثل الهدوء والاستقرار والأمن، ومن ثم غياب كل المظاهر السلبية مثل: العنف، حيث عملت الشريعة الإسلامية على منع كل ما يؤدي إلى النزاع والخصومة، فجرَّمت إيذاء الآخرين بأي وسيلة أو صورة أو قدر، وحرمت على الانسان المكلف ظلم نفسه، كما أوجبت كثيرًا مما يصلح أمر الفرد والجماعة فحببت في التسامح والعفو، وفتح المجال أمام إعادة الثقة بين مكونات المجتمع [(2)]، وشرّعت الصلح وقايةً وعلاجًا من الخصومة وأثارها، حيث وتسعى كافة دول العالم إلى تحقيق الاستقرار داخل مجتمعاتها، مما يتطلب بذل الجهود الحثيثة من أجل تحقيق السلام والتعايش السلمي بين مواطنيها، ويعد القانون وسيلة تنظيمية فعالة في فض النزاعات والصراعات بين الأفراد والجماعات لذلك فإن التطوير القانوني لابد أن يستند على تشخيص الواقع الاجتماعي، وتحليل معطياته حتى نضمن تحقيق الأمن الاجتماعي والقانوني بصورة متوازية، ويأتي هذا التطور للمجتمعات وتقدمها نتيجة استقراها وتماسكها، ويمثل استقرار المجتمعات قاعدة قانونية محكمة ومتينة لتحقيق التنمية المستدامة، ولعل أهم المعطيات التي تحقق الاستقرار والتنمية توافق المكونات السياسية والاجتماعية في هذه المجتمعات، وتحقيق الحد الاعلى من التعايش السلمي بينها، بالإضافة إلى وجود نظام إعلامي ثابت ومؤطر ومحدد بضوابط قانونية وممارسات مهنية ممزوجة بالمصداقية والنزاهة تمكنه من التعاطي مع قضايا المجتمع بمهنية عالية ، وخلال هذه

1 –شريحة ، امحمد ، الياس. أثر المصالحة الوطنية على الاستقرار الاجتماعي في بناء الدولة الليبية، المصدر نفسه .

2– الجابري، عبد الله إبراهيم. المصالحة الوطنية وبناء السلام: مقاربة نظرية وتطبيقية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 87.

الفترة من العقد الزمني، وجدت ليبيا نفسها أمام تحوّلات دراماتيكية فرضت اختلالات في منظومة الدولة والمجتمع على حد سواء، ما أتاح للفاعلين المحليين فرصة إعادة استثمار المخزون الثقافي والاجتماعي كإحدى وسائل تهدئة النزاعات وبناء جسور الثقة المفقودة وفي هذا السياق أفرزت التجربة الليبية العديد من الأمثلة والنماذج، التي حاولت توظيف الهوية الثقافية في تحقيق السلم الاجتماعي، سواء من خلال الأعراف والوساطات القبلية، أو عبر المهرجانات والفعاليات الثقافية، أو عبر المبادرات الشبابية والإعلامية التي أعادت الاعتبار للرمزية الجامعة للتراث الليبي بتنوعه.

وعلى الرغم من التحديات العميقة التي صاحبت هذه الجهود، فإنها تكشف عن أهمية البعد الثقافي باعتباره رافعة محتملة للتهدئة المجتمعية، وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، حينما يجري استثماره في إطار تشاركي وتوافقي، ومن هنا نسلط الضوء للوقوف عند بعض النماذج التطبيقية التي تجسّد هذا التوظيف للهوية الثقافية كأداة لتعزيز السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي، سعيًا لاستخلاص الدروس المستفادة، وتحديد مكامن القوة والقصور في هذه التجارب.

في حين أن **المصالحة الوطنية** خيار ضروري للخروج من الأزمة الليبية التي انعكست أثارها على كافة مجالات الحياة، وأضعفت شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية بين أبناء البلد الواحد الذي يعاني من الصراع والتفكك ويتطلب لوجود نية سليمة تحل تلك الأزمة التي تسببت في بروز الصراعات والانشقاقات القبلية والمناطقية وكافة أشكال العنف[1]، وفي ظل تلك الظروف برز دور مجالس المصالحة الوطنية في السعي، لإنهاء هذه الحالة من الصراعات، و العمل على التوافق بين الأطراف المتنازعة وإعادة العلاقات والروابط داخل المجتمع الليبي، ومحاولة البعد عن الفرقة والانقسام[(2)]، والمحافظة على اللحمة الوطنية، حيث أجريت العديد من الاتفاقيات واللقاءات والاجتماعات بين القبائل والمدن الليبية، للوصول إلى حلول سلمية، ونبذ العنف والتفرقة والانقسام.

إن فكرة مجالس المصالحة ليست جديدة عن المجتمع الليبي، بل هي نتاج البناء الاجتماعي المتشابك والقائم على العلاقات القرابة والنسب بين المدن والقبائل الليبية، وبالتالي أصبحت جزء

---

1 –أ، يوسف محمد، و ريكاردو رينيه الريمونت، ترجمة لطفي زكراوي، الربيع العربي الانتفاضة والصلح والثورة، منتدى المعارف– بيروت، ط1، ص 242_243، 2013.

2– مهذب، سعاد محمد، دور مجالس المصالحة الوطنية في الواقع الاجتماعي الليبي، مجلة القلم المبين، ج1، العدد15، ص115.

من نظامه وثقافته السياسية، وقد ساهمت هذه المجالس في نشر ثقافة الحوار بين أفراد المجتمع، والمحافظة على النسيج الاجتماعي، وتجنب العنف والصراع والبعد عن الانقسام والتفرقة، وخاصةً في حالة الحروب الاهلية والتدخلات الخارجية.

لقد شهدت عملية المصالحة في ليبيا محطات ومسارات متعددة، واختلفت مضامينها ومخرجاتها على الرغم من انتقالها من بلد لبلد، بدءًا من الصخيرات وباريس فالقاهرة وتونس وجينيف واستمر الجدل للعمل على انجاح السبل للوصول بالليبيين إلى واقع السلام والأمن، جرت محاولات كثيرة في ليبيا للمصالحة بين مدن وقبائل بعينها، ألا أنها فؤجئت بالرفض القاطع الأمر الذي يجعل مسالة المصالحة الوطنية، وبناء الدولة الجديدة تواجه تحديات هائلة، أثبتت حتى الأن أنه من الصعب على معالجتها قبل تحقيق العدالة.

وعلى الرغم من كل المساعي والمبادرات السياسية في تقديم تصورات وخرائط لتقاسم السلطة بين الفرقاء الليبيين، إلَّا أنها لم تفلح في تحقيق أي تقدم في مسار حل الأزمة القائمة، وعليه يبقى الحل السياسي الكفيل لضمان سيادة ليبيا ومصالحها الحيوية بعيدًا عن شبح التدخلات العسكريةً والاجنبية، التي كرَّست على نحو خاص التباين المناطقي والقبلي، خصوصًا أن هناك جملةً من الحوافز والمقدر ات الداخلية التي تساعد في إبعاد شبح الانقسام والصراع، وهي دوافع كفيلة بأن تحرر الليبيين من الاجندة الخارجية الخطيرة، ومن ثم الذهاب إلى تسوية تقود لمصالح سياسية ومجتمعية، وهي ما يتطلب تغليب لغة الحوار والحلول السلمية على خيارات الحل العسكري[1].

خلال فترة العهد الملكي 1951-1969م كان لمجالس المصالحة الوطنية دور في الشأن العام، فتم تأصيل هذا الدور من خلال استحداث مجلس للشيوخ ضمن السلطة التشريعية، وذلك إلى جانب مجلس النواب، حيث يقوم الملك باختيار أعضاء هذا المجلس من أهم الشخصيات في القبائل المؤثرة في المجتمع، وقام هذا المجلس بدور مهم في العديد من الاحداث والاحتجاجات الحاصلة في المجتمع، مثل: أحداث يناير 1964م، فعندما عجز النظام الملكي آنذاك عن مواجهة تلك الموجة من الاحتجاجات التي قام بها الشباب، حينئذٍ لجأ إلى مجالس المصالحة

1- الحفيان، نورة التسوية السياسية في ليبيا: الاشكاليات والتحديات، المعهد المصري للد ارسات، 2020.

الوطنية التي يمثلها مجلس الشيوخ، لإنهاء الحالة الاحتجاجية، وإخماد انتفاضة الطالب والعمل ضد الحكم الملكي[1] .

أما خلال فترة نظام القذافي فقد كانت مجالس المصالحة مساندة للنظام السياسي في ذلك الوقت من خلال معالجة الكثير من القضايا والأزمات، والمشاكل المجتمعية، باعتبارها إحدى مرتكزات حماية النظام، وتم تأسيس مجالس اجتماعية للمصالحة تحت مسمى القيادات الشعبية الاجتماعية، وهي أشبه بشبكات تضامنية اجتماعية.

كما لعبت دورًا مهما في عام 2011م، حيث طرحت مبادرات تدعو إلى رفض الخروج على النظام السياسي القائم، كما دعت القبائل الليبية إلى تعزيز وحدة النسيج الاجتماعي من خلال لم شمل الليبيين والبعد عن التفرقة والانقسام.

وبالتالي فإن مجالس المصالحة الوطنية تُشكِّل تضامنات اجتماعية، تحافظ على النسيج الاجتماعي في حالة وجود ما يهدد المجتمع، كالحروب الأهلية والعدوان الخارجي، فتعمل هذه الشبكات على حماية المجتمع في حالة ضعف وعجز الحكومة على إدارة الشأن العام، وتتيح للأفراد القدرة على تنظيم وترتيب الإدراكات ليتمكنوا من توجيه تصرفاته داخل المحيط، ولها القدرة على وضع الضوابط داخل الجماعة.

ومن هنا برزت الرؤية المجتمعية التضامنية لأهمية المجالس المصالحة الوطنية الاجتماعية القيادية، محاولةً منها في رد الصدع الذي أصاب المجتمع الليبي، والمحافظة على النسيج الاجتماعي، فهذه المجالس تبرز وتقوم بدورها عندما يتعرض المجتمع لتوترات وحروب أهلية، حيت تبدأ في عملها بشكل آلي من خلال تواصل بعض الشخصيات القبلية المؤثرة في المجتمع، والذين لديهم خبرة ودراية بتاريخ القبائل، ومن المعروفين على المستوى الاجتماعي، وليس لديهم أي انتماء حزبي أو سياسي، وعلى الرغم من ذلك واجهت مجالس المصالحة بعض الصعوبات في هذه الفترة لعدم رغبة الأطراف المسلحة القوية في الوصول إلى حل النزاعات بالطرق السليمة، ومع هذا بقت الجهود متواصلة لإبرام المعاهدات والاتفاقيات من أجل مصلحة الوطن الذي يجمع كل الليبيين، ومن هذه الملتقيات نذكر منها:

1-حسين سالم مرجين2018 (الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في ليبيا بين أزمة الدولة والانشقاقات المجتمعية، مجلة بحوث، العدد، 12 مركز لندن للبحوث والدراسات والاستشارات، لندن.

1- ملتقى القبائل والمدن الليبية بالزنتان 6-7-2013، حيث سعى المؤتمر إلى مساهمة المدن والقبائل الليبية في معالجة الخلافات والاختناقات، وتسريع عملية بناء الدولة السياسية، والعمل على خلق ميثاق وطني للمدن والقبائل الليبية؛ ليساعد على زيادة اللحمة الوطنية، وعبور المرحلة الانتقالية في أقصر وقت وبأقل تكاليف[1] .

2- بيان المجالس المحلية بمنطقة باطن الجبل (تيجي، أولاد طالب، تندميرة، زقزاو، قصر الوطية بباطن الجبل) حيث أكدوا في بيان أصدروه بأن منطقة باطن الجبل الغربي بكل مكوناتها الاجتماعية عرب وأمازيغ الذين يقبلون التجزئة إلي شبر من تراب ليبيا الغالي، وأن ليبيا وحدة واحدة[2] .

3- الاجتماع الذي انعقد ببلدية الاصابعة والذي ضمَّ أعيان مدن جادو، الأصابعة، غريان الزنتان، المقارحة، الزاوية، ورشفانة، وممثلين عن منطقتي سوق الجمعة ونالوت بتاريخ -2015 12-21م، حيث أكدوا على إنهاء الخلافات والمشاكل بين المناطق في أسرع وقت خدمة للوطن والمواطن، وتسوية الخلافات العالقة.

كما عملت لجنة المصالحة على إقامة الاتفاقيات بين القبائل والمدن الليبية مثل:-

1-الاتفاق الذي عقد بين مدينتي الزنتان وككلة سنة 6-2-2016م

2-اتفاق وقف إطلاق النار بين قبيلتي المشاشية والقنطرار سنة12-10-2016.

3- قيام مجالس المصالحة الوطنية بمساعي حثيثة لأجل عقد مؤتمر وطني للمصالحة الوطنية فعقد في مدينة نالوت سنة 27-9-2016 م، والذي أكد على رفض جميع أشكال التدخل الأجنبي في الشأن الليبي الداخلي، ورفض الاجتماعات التي تعقد بالخارج، مؤكدًا أن الحوار لابد ن يكون داخلي حوارا ليبي- ليبي.

4- ملتقى القبائل الليبية في مدينة ترهونة سنة2017م، حيث أكدوا فيه على ضرورة تفعيل قانون العفو العام باعتباره خطوة مهمة لتحقيق المصالحة الوطنية[3].

إن تتبع خيوط العلاقة بين الهوية الثقافية والسلم الاجتماعي، ثم مدّها إلى فضاء صناعة السياسات العامة في ليبيا، يكشف عن تعقيدٍ ليس مردّه فقط تشظي البنى الثقافية والاجتماعية،

1- بيان ملتقى القبائل والمدن الليبية بالزنتان بتاريخ 6 /7 /2013م.

2 ـ بيان المجالس المحلية بمنطقة باطن الجبل "تيجي، أولاد طالب، تندميره، زقزاو، قصر الوطية بباطن الجبل" بتاريخ 20-8-2013م، بمدينة طرابلس.

3ـ ملتقى القبائل الليبية بترهونة، شاركت فيه قبائل من الجبل الغربي، 2017م.

بل أيضًا هشاشة الأطر المؤسسية القادرة على احتضان هذا التنوع وتحويله إلى رافعة استقرار لا إلى معوَّل انقسام، لقد أبرز هذا المطلب أنّ الهوية الثقافية، حين تُستَحضر بوصفها أداة تماسك واعتراف متبادل، يمكن أن تصبح أحد أكثر مصادر السلم الاجتماعي رسوخًا؛ لأنها تضبط إيقاع الانتماءات الجزئية، وتنسجها ضمن سردية وطنية أوسع، وهو ما يمهّد الطريق أمام سياسات عامة أكثر قدرةً على تمثّل تعقيدات الواقع وتفادي استنساخ الأزمات.

فالسياق الليبي خلال الفترة ما بين عامي 2011-2021، أكد على أنّ تجاهل البعد الثقافي أو اختزاله في شعارات فضفاضة قد حوّله أحيانًا إلى عامل تأزيم، لا عامل اندماج، وبالتالي فإن إعادة اعتباره كمتغير حيوي في هندسة السلم الاجتماعي، وربطه بمداخل صنع السياسات، لا تمثّل ترفًا نظريًا، بل ضرورة ملحّة لبلورة عقد اجتماعي جديد يتجاوز منطق التوازنات الهشة إلى منطق التعددية المنظمة ، وعليه نؤكد أن(الهوية الثقافية ليست معطى جامدًا، بل هي موردٌ حيوي إذا أُحسن توظيفه في فضاء السياسة العامة، ليغدو التعدد نسيجًا للوحدة لا قنبلة موقوتة في أحشاء الدولة) .

ختامًا، يمكن القول: بأن مجالس المصالحة الوطنية في ليبيا بذلت مجهودًا كبيرًا في سبيل التقارب بين الفرقاء الليبيين، ولم الشمل ورد الصدع بين القبائل المتنازعة ، ومن خلال دراستنا لاحظنا وجود تقارب لوجهات النظر للأطراف المتنازعة، وايجاد العديد من الحلول والاتفاقيات على الرغم من التحديات والعراقيل التي واجهتها مجالس المصالحة في سبيل الوصول إلى تحقيق أهدافها المنشودة فيما يتعلق بحماية المناطق المتضررة، والدفاع عنها ورد الحقوق والمظالم لأصحابها[1].

1- مهذب، سعاد محمد، مصدر سابق، ص137.

الخاتمـــة

لم يكن الغرض من هذه الرسالة أن تُدرج الهوية بوصفها مبحثًا ملحقًا أو عاملًا ثانويًا، بل باعتبارها متغيرًا جوهريًّا يتسلل إلى أعماق القرار السياسي في ليبيا، يتخفّى أحيانًا خلف شعارات الدولة الحديثة، ويظهر أحيانًا أخرى كقوة ضاغطة على مسار السياسات العامة، لا سيما في بيئة ما بعد الصراع، حيث تتكاثف الأسئلة حول من يحكم، وكيف يتم الحكم، ولأي ثقافة ينتمي المشروع السياسي، وقد بيّنت الفصول الثلاثة، على الرغم تنوع أدواتها وتعدد مستويات التحليل فيها، أن الهوية الثقافية لم تكن عنصرًا محايدًا في التجربة الليبية، بل شكّلت خلفية صامتة لصراع المصالح والسلطة، وأحيانًا واجهة معلنة لمطالب التمثيل والاعتراف بالتعدد الثقافي ووسيلة رادعة للإقصاء والتهميش وتحوّلت من إطار انتماء جامع إلى أداة تفاوض سياسي، ومن مظلة وطنية إلى شظايا حكايات تاريخية محلية تتنافس على الشرعية والموارد، ما انعكس بشكل مباشر على طبيعة السياسات المُعتمدة، وعلى درجة فاعليتها، وكيفية تطبيقها وعلى إمكانية تحققها ضمن نسيج اجتماعي متعدد ومتشظٍّي في آن واحد فالتجربة الليبية قد كشفت بين عامي 2011و2021 عن تشابك معقد بين الهوية والسياسة، حيث لم تكن الهوية مجرّد خلفية ثابتة، بل فاعلًا متغيرًا ومتنازعًا عليه، يفرض حضوره في سياقات الصراع كما في لحظات البناء، فتبيّن من خلال هذه الدراسة أن السياسات العامة في ليبيا لم تُصَغ بمعزل عن التفاعلات الانتمائية، بل غالبًا ما عكست توترات كامنة أو مصالح رمزية ترتبط بالسرديات الثقافية المحلية، وقد تجاوزت الهوية كونها مجرد إطار نظري، لتغدو معيارًا للشرعية، ومحددًا لمخرجات السياسة، الأمر الذي يفرض على صانع القرار تجاوز النظرة التقنية البحتة إلى السياسة العامة، وتبني فهم أعمق للديناميكيات الثقافية والاجتماعية.

إن هذا الاستنتاج لا يُغلق باب البحث، بل يفتح افاق جديدة نحو ضرورة إعادة تفكيك منظومة الحوكمة في ليبيا من منظور ثقافي والسعي إلى تأسيس نموذج سياسات عمومية أكثر تجذرًا في الواقع المحلي ومعترفًا بتعدد الانتماءات فالمستقبل السياسي لن يُبنى فقط على توازنات القوى، بل على الاعتراف المتبادل بين روافد الهوية الليبية، بما يجعل من الثقافة ركيزةً لا قيدًا، ومن التنوع مصدرًا للقوة لا مدخلًا للانقسام.

النتائج:

في ضوء الإطار النظري والدراسات التي قامت بها هذه الرسالة من تحليل وأبحاث واستنتاجات وتمعن في المعطيات التاريخية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تم تناولها في فصولها الثلاثة السابقة، تبين لنا كمية المحاولات التي سعت اليها للكشف عن طبيعة العلاقة بين الهوية الثقافية والسياسات العامة في ليبيا خصوصًا خلال عقد زمني ممتد ما بين عامي 2011 و2021 حيث ركزت بكيفية تمثيل الهويات الثقافية في بنية الدولة ومدى انسجام وتلائم السياسات العامة معها، وهل هناك سعي جاد من صانع القرار السياسي في وضع أسس ثابتة للسياسات العامة داخل الدولة، وعلى كيفية انعكاس هذه السياسات على الهوية الثقافية .

إن هذا العقد الزمني شهد العديد من التحولات والتغيرات الجذرية في البنية السياسية والاجتماعية في الدولة الليبية التي بدورها عزَّزت دراسة موضوع الهوية الثقافية، واعتباره موضوع محل الدراسة وليس ترفًا فكريًا، بل إنها وصفته وكأنه مدخلاً فكريًا لفهم مظاهر وأشكال التفكك والانقسام وفرص التماسك الوطني، ومن خلال هذه الدراسة تمكنا من التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تُبرز بوضوح الأثر المتبادل بين الهوية الثقافية وصنع السياسات العامة، سواء من حيث التأثير المباشر، أو التفاعلات الكامنة التي تشكل الأطر العامة لصنع القرار، وفيما يلي عرض لأبرز النتائج التي توصّلت إليها الدراسة، والتي تمثل خلاصة التحليل النظري والتطبيقي، وتفتح آفاقًا لتوصيات عملية في بناء سياسات أكثر شمولًا وعدالة في المستقبل، والنتائج كانت كما يلي:

أولًا –أكدت الدراسة إن الهوية عامل مهم جدًا لبناء عملية التعايش السلمي في الدولة، حيث أوضحت الدراسة أن الاعتراف بالتنوع الثقافي، ودمجه في الدستور، والتعليم والإعلام يُعزِّز من عملية الاستقرار المجتمعي .

ثانيًا – وضحت الدراسة إن ضعف المؤسسات الثقافية في ليبيا وخصوصًا في مرحلة كانت مليئة بالحكومات المتعاقبة ساعدت على إقصاء وتهميش وطمس الموروث الثقافي، الأمر الذي جعل من عملية إدماج البعد الثقافي في صنع القرار السياسي محدودة جدًا .

ثالثًا– بينت الدراسة إن الهوية الثقافية أداة مزدوجة، وسلاح ذو حدين إما أن تكون عاملًا محفِّزًا أو تكون أداءه لعملية النزاع السياسي، وإن تهميش الجانب الثقافي ساعد على تغذية النزاعات القبلية والجهوية في ليبيا.

رابعًا–ابرزت الدراسة إن الخطاب السياسي في ليبيا بعد 2011، عمل على استثمار الانتماءات الثقافية والمصطلحات القبلية والجهوية مثل (الانتماء القبلي والعرقي والديني والمناطقي والأيديولوجي) ودمجها في صنع القرار السياسي.

خامسًا– اظهرت الدراسة إن غياب رؤية وطنية موحدة وجامعة في ليبيا ومعترفة بالهوية الثقافية والتنوع الذي بداخلها، انعكس سلبًا على عملية صنع القرار السياسي، وجعله بين مطرقة الانتماء الوطني المشترك والاعتراف بالتعدد، وبين سندان القبلية والتهميش والاقصاء .

سادسًا– كشفت الدراسة إن الهوية الثقافية ليست جامدة، بل متغيرة وذات أبعاد ديناميكيًا، وشهدت العديد من التغيرات نتيجة التفاعلات التي تأثرت بها نتيجة العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ومن خلال ما سبق الاطلاع عليه من نتائج، يتبين لنا أن الهوية الثقافية لم تكن عنصرًا هامشيًا في المشهد السياسي الليبي بعد 2011، بل كانت فاعلًا مؤثرًا، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في توجهات السياسات العامة، وقد ساهم غياب إطار وطني جامع للهوية في تعميق الانقسامات، بينما أظهرت بعض التجارب المحلية إمكانية تحويل التنوع الثقافي إلى مصدر قوة واستقرار وبالتالي، فإن تعزيز الاعتراف بالتعدد الثقافي، وإدماجه ضمن رؤية استراتيجية لصنع القرار السياسي، يعدّ خطوة ضرورية لبناء سياسات عامة أكثر شمولًا وعدالة واستدامة في ليبيا.

التوصيات: (المقترحات)

ومن خلال النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

أولًا – إقامة الندوات وورش العمل والدورات التوعوية، ودعم مراكز البحوث العلمية للتعريف بأهمية الهوية الثقافية وعلاقتها بالسياسات العامة، والعمل على مواكبة التغيرات السياسية لسد الفجوة التي تحصل بينهم بطرق علمية مستحدثة .

ثانيًا – إطلاق رؤية وطنية شاملة للهوية الثقافية والتعدد الثقافي، ودمجها في جميع المجالات التنموية داخل الدولة مثل الاقتصاد والسياسة التعليم والإعلام والصحة .

ثالثًا – تدريب الشباب حديثي السن على التعرف بالتعدد الثقافي وأهميته في ليبيا، وتوضيح اللغات والثقافات الأخرى مثل التبو والطوارق والأمازيغ، لكي يترعرعون وينشؤون عليها من صغرهم، في المقابل نضمن عملية حفظ وتوثيق الموروث الثقافي جيلًا بعد جيل .

رابعًا – إعادة النظر في بعض القوانين أو الأعراف التي قد تحمل إقصاء أو تهميش أو تحيُّز لصالح طرف على طرف أخر، وإعادة صياغتها بما يتماشى، ويتوافق عليه جميع مكونات وأطياف الشعب الليبي .

خامسًا – صياغة دستور وطني جامع يعترف بالثقافات المحلية في ليبيا، ويعترف باللغات الأخرى مثل الأمازيغية كلغة رسمية، وليست وطنية فقط، لأن ذلك يُعزِّز الاستقرار السياسي، ويوفر مناخًا ملائمًا للسلم الاجتماعي .

وفي ضوء ما سبق عرضه من توصيات علمية، تبيّن أن إدماج الهوية الثقافية في عملية صنع السياسات العامة في ليبيا لم يعد خيارًا، بل ضرورة لتحقيق التوازن الاجتماعي وتعزيز الاستقرار المؤسسي، وقد أبرزت هذه الرسالة في توضيح أهمية الاعتراف بالتعدد الثقافي واللغوي، وضرورة تفعيله ضمن الأطر الدستورية والتشريعية والتنفيذية؛ لضمان شمولية السياسات وعدالتها، ومن هنا فإن ترجمة هذه التوصيات إلى ممارسات عملية سيسهم في بناء دولة مواطنة قائمة على التنوع والإنصاف، ويؤسس لمسار سياسي أكثر استجابة للهويات المتعددة التي تشكل النسيج الليبي.

المصادر والمراجع:

اولا- القران الكريم.

ثانيا- التقارير والقوانين.

1. براندت، م.(2011). صياغة الدساتير والإصلاح: دليل إرشادي. منظمة إنتر بيس. ص. 23.
2. بسيكري ، السنوسي ، ليبيا ، مسار انتقالي مضطرب سياسيا وأمنيا ، الدوحة ، قطر ، مركز الجزيرة للدراسات ،2014/2/17م.
3. الهيئة الوطنية للإحصاء الليبية. تقرير التنميةالاقتصادية والاجتماعية. طرابلس، ليبيا2019.
4. اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013) .(UNESCO & UNDP). تقرير الاقتصاد الإبداعي 2013: الإصدار الخاص — توسيع مسارات التنمية المحلية. باريس: اليونسكو.

ثالثا – الكتب.

1. Christopher s .chivvis Jeffrey martini ،ترجمة : ادريس محمد علي قناوي ،ليبيا بعد القذافي ، الدروس والاثار المستقبلية ، ص ، 70 _2014.72.
2. أ، يوسف محمد، و ريكاردو رينيه الريمونت، ترجمة لطفي زكراوي، الربيع العربي الانتفاضة والصلح والثورة، منتدى المعارف-بيروت، ط،1 ص 242_،243 .2013.
3. أحمدية، علي عبد اللطيف. (2005). صنع ليبيا الحديثة: الدولة، المقاومة، والأسطورة. ترجمة: محمد الطاهر الجراري. طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين.
4. إحميدة، علي عبد اللطيف. بناء ليبيا الحديثة: تشكيل الدولة، والاستعمار، والمقاومة. مطبعة جامعة ولاية نيويورك، 1994.
5. إحميدة، علي عبد اللطيف. ما بعد الاستعمار: ليبيا بين الماضي والحاضر، دار الفرجاني، طرابلس، ط1، 2011
6. إريك هوبسباوم، تيرينس رينجر (تحرير) اختراع التقاليد، 1983دار النشر Cambridge University Press لندن

7. ألموند، جبرائيل (1987)، "تطور دراسات التنمية السياسية"، في محمد زاهي بشير المغيربي (مترجم ومحرر)، التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1998.
8. ألموند، جبرائيل وآخرون (1996)، السياسة المقارنة: إطار نظري، ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس.
9. أندرسون، ب. (2006). المجتمعات المتخيلة: تأملات في نشأة وانتشار القومية (الطبعة المنقحة)ص6. لندن: فيرسو.
10. أندرسون، جيفري موير، جورج تشيشيراو، جيمس . صنع السياسات العامة، ط9، دار النشر: Cengage Learning، 2022
11. أنسون، بروس س. (1997). الدولة الرفاهية المترددة: سياسات الرفاه الاجتماعي الأمريكية: الماضي، الحاضر والمستقبل. باسيفيك غروف: شركة بروكس/كول للنشر، ص. 234–235
12. الأنصاري، ابن منظور جمال الدين، مادة سوس، معجم لسان العرب، دار المعارف للنشر والتوزيع القاهرة (1986_–1980).
13. أودريسول، د. وماك غينتي، ر. (2021). السلام والنزاع اليومي: التفاعلات (غير) المميزة في كركوك، العراق. كوفنتري: جامعة كوفنتري، ص 7.
14. إينغهارت، رونالد. (1997). التحديث وما بعد التحديث: التحول الثقافي والاقتصادي والسياسي في 43 مجتمعًا. برينستون، نيوجيرسي: دار نشر جامعة برينستون,
15. باتون، مايكل كوين. التقييم الموجَّه نحو الاستخدام. الطبعة الرابعة. ثاوزند أوكس، كاليفورنيا: منشورات ساج، 2008، ص 39.
16. باك، جايسون. (2013). الانتفاضات الليبية 2011 والصراع من أجل مستقبل ما بعد القذافي (ص. 4). بالغريف ماكميلان.
17. بركات، حليم. المجتمع العربي المعاصر: بحث في خصائصه العامة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4، سنة 1993
18. بلقزير، عبد الإله، عولمة الثقافة وثقافة العولمة، ندوة العرب والعولمة، ط 1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998

19. البلوشي، سيف. (أسس المواطنة والهوية الوطنية) دار النهضة العربية، 2018.
20. بو زيد، محمود محمد. الاقتصاد العام: التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2014.
21. بورديو، بيير. (1986). أشكال الرأسمال.: جون ريتشاردسون (محرر)، دليل النظرية والبحث في علم اجتماع التربية، نيويورك: دار Greenwood للنشر.
22. بيرق، صفاء (مقياس الهوية الثقافية) دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2020
23. تايلور، إي. بي. (1871)، الثقافة البدائية: أبحاث في تطور الأساطير والفلسفة والدين والفن والعادات. لندن: جون موراي.
24. ثامر، كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، ص2004، ص71.
25. ج، فهيل جبار، المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد 2003، مركز دراسات السالم وحل النزاعات، جامعة دهوك– العراق، 2014.
26. الجابري، محمد عابد. الهوية الثقافية والعولمة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
27. جعيط، هشام، أوروبا والإسلام: صدام الثقافة والحداثة، منشورات دار الطليعة، بيروت، 1995
28. جمال الدين، نجوى يوسف، الهوية الثقافية: المصدر نفسه 2016
29. جيمس، أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999.
30. حجازي، حلمي. الهوية والثقافة: جدلية المكان والانتماء. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2009، ص 64.
31. حسن، أحمد. عبدالمنعم. (2019). التربية على الانتماء الوطني في المجتمعات العربية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
32. حسين ، محسن ، طبيعة المعرفة التاريخية وفلسفة التاريخ (اربيل : مؤسسة موكرياني ، 2012) ص10 .

33. حمدي عبد الرحمن حسن، تحليل السياسات العامة: نماذج نظرية وتطبيقات عربية، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2002)
34. الخطيب، غسان. (2019). الاقتصاد الإبداعي ودوره في التنمية. عمّان: دار المسيرة، ص 45.
35. الدعجة ، حسن عبدالله. صنع السياسات العامة ،وزارة الثقافة والمجتمع المدني ،عمان ، الاردن 2019.ص145.
36. دنغ، فرانسيس م. حرب الرؤى: صراع الهويات في السودان، واشنطن العاصمة: مطبعة معهد بروكينغز 1995، ط1، ص577.
37. دويدار، محمد. الاقتصاد العام، مكتبة الانجلو المصرية، 2002.
38. رونالد بروس ست. جون، ليبيا: الاستمرارية والتغيير، ط 1(لندن: روتليدج، 2011)
39. الزغلول، مريم. وسائل الاعلام والسياسة الخارجية، القاهرة، دار المعارف، 2015.
40. الزهراني، سعد. عبدالله . (2016). تعزيز قيم المواطنة والانتماء الوطني. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
41. س، بول، كادليك، أماندا، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالة ، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية- شرق الكتاب، ط،1 ص ،128 .2013 .
42. سامي، نصر محمد. تحليل السياسات العامة: مدخل نظري وتطبيقي. القاهرة: دار النهضة العربية، 2012.
43. سامي، نصر محمد. تحليل السياسات العامة: مدخل نظري وتطبيقي. القاهرة: دار النهضة العربية، 2012، ص 145.
44. ستون، ديبورا أ. (2012). مفارقة السياسات: فن اتخاذ القرار السياسي (الطبعة الثالثة). نيويورك: دار دبليو. دبليو. نورتون وشركاه. ص 3.
45. السحمراني، أسعد. ويلات العولمة على الدين واللغة والثقافة، (ط1)، عمان، دار النفائس 2002
46. سفيان ميمون، الثقافة والهوية والاغتراب، الجزائر، دار الأيام للنشر والتوزيع 2020.
47. سمير أمين. الهوية الثقافية في زمن العولمة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

48. شهيب، عادل . (2006). الثقافة والهوية – إشكالية المفاهيم والعلاقة، ص45 . بيروت: دار الفكر العربي.
49. الشيخ ، رأفت ، تفسير مسار التاريخ ،(القاهرة :عين للدراسات والبحوث،2000)ص14.
50. الصلابي، علي محمد، (2012–1433)م، العدالة والمصالحة الوطنية ضرورة دينية وإنسانية، ط1، دار المعرفة بيروت، لبنان.
51. عبد الرحمن، محمد حسن. (2016). الهوية والثقافة في زمن العولمة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
52. عبد العزيز القوصي، الإسلام والمجتمع الليبي: دراسة في التنوع المذهبي والهوية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
53. عبد المنعم حنفي، المعجم الفلسفي، ط1، (القاهرة، الدار الشرقية، 1999م.
54. عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، ط ب، الاسكندرية 1998م.
55. العروي، عبد الله. مفهوم الدولة. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1996.
56. علي عبد اللطيف إحميدة، ما بعد الاستعمار: ليبيا بين الماضي والحاضر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021، ص158–155.
57. عمارة، محمد، مخاطر العولمة علي الهوية الثقافية. القاهرة، مصر، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع 1999.
58. غرامشي، أنطونيو. مختارات من دفاتر السجن، تحرير وترجمة كوينتين هوار وجيفري نويل سميث –نيويورك: الناشرون الدوليون، 1971، ط1.
59. غليون، برهان. (2005). حين تنحسر الثقافة ينفجر العنف. في نقد السياسة: الدولة والدين والعنف (ص. 45–62). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
60. غي، إريك. الثقافة والهوية: دراسة في الرموز والمعاني. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص 112.
61. فريدمان، جون. الهوية والمكان: جدليات الثقافة والجغرافيا. ترجمة أحمد زايد. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012.
62. فريدمان، جون. الهوية والمكان: جدليات الثقافة والجغرافيا. ترجمة أحمد زايد. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012، ص 144.

63. فيبر، ماكس. الاقتصاد والمجتمع: الخطوط الأساسية لعلم الاجتماع التفسيري. ترجمة: فؤاد زكريا. القاهرة: دار النهضة العربية، 1995، ص 47.
64. قاسم، قاسم عبده. (2008). تزوير التاريخ. عالم الفكر، المجلس الوطني للفنون والآداب الكويت (3)، 7-24.
65. قشاني، ع. (2004). السلم الاجتماعي: مقاربة نظرية وتجربة الجزائر. الجزائر: دار هومة.
66. قنصوه، صالح (الموضوعية في العلوم الإنسانية)، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت 2007
67. الكبيسي،عامر (2008)السياسات العامة مدخل لتطوير أداة الحكومات ص110-111، القاهرة ،المنظمة العربية للتنمية الادارية.
68. ليهام، سلالمه؛ وبارة ، سمير (2015)صنع السياسات العامة دراسة في المفاهيم والمنهجية والبيئة ، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
69. مالتر، ارمان، التنوع الثقافي والعولمة ، ندوة الثقافة والعلوم، دبي 2013.
70. محسن، مصطفى. التربية وتحولات عصر العولمة، المغرب (ط1)، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي 2005.
71. محمد عماره، أزمة الفكر السياسي المعاصر، دار الشرق الأوسط للنشر، القاهرة 1990م.
72. المغيربي، بشير. الجذور التاريخية للبُنى القبلية في ليبيا. طرابلس: مركز الجهاد للدراسات التاريخية، 2015.
73. مكشيللي، ايلكس، الهوية، ترجمة، علي وطفة، دار الوسيم، دمشق، 1993.
74. ناصر بن سعيد ،بن سيف .الهوية والثقافة دار الامل .2018.
75. نبيل علي الشاعر (2012). السياسات العامة: مدخل تحليلي. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
76. هربرت ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة: جورج طرابيشي، ط4، دار الآداب، بيروت، 2004

77. هوبسباوم، إ. ج.، ورانجر، ت. (محرران). (1983). اختراع التقاليد. ترجمة: [اسم المترجم إذا وُجد]. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.
78. هوستي، جيرهت. (2001). عواقب الثقافة: مقارنة القيم والسلوكيات والمؤسسات والمنظمات عبر الدول (ط2) ثاوزند أوكس، كاليفورنيا: دار نشر ساج للنشر الأكاديمي.
79. هول، ستيوارت. "الهوية الثقافية والشتات" جون (محرر). الهوية: المجتمع، الثقافة، الاختلاف. لندن: دار لورنس وويشارت، 1990م.
80. ويليام ن. دن، تحليل السياسات العامة(نهج متكامل) ط6، دار النشر: روتليدج، 2017
81. يرتز، كليفورد. تأويل الثقافات. ترجمة: فايز الصياغ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

رابعا- الرسائل و الأطروحات العلمية .

1. أحمد طليب، دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر-دراسة حالة المجلس الاقتصادي والاجتماعي- (مذكرة لنيل شهادة الماجستير) قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2017.
2. الطاهرة ، خالد احمد العباس ، دور وسائل الاعلام المتعددة في تعزيز ثقافة السلام في السودان . رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
3. مولود الطبيب، العولمة والتمسك المجتمعي في الوطن العربي، (رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة بغداد 2001.
4. ميلاد الهادي أبوراس، الفضاء الأفريقي والعولمة، (رسالة ماجستير غير منشورة) أكاديمية الدراسات العليا طرابلس، 2009.
5. الهوش، أبوبكر علي. أثر البنى القبلية على مناخ الاستثمار المحلي في ليبيا، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2017.
6. يوسف ، حمزة، تحديات بناء الدولة في ليبيا 2011_،2015 رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعالقات الدولية، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعالقات الدولية،2016.

خامسا- المؤتمرات والملتقيات.

1 ـ بيان ملتقى القبائل والمدن الليبية بالزنتان بتاريخ 6 /7 /2013م.

2 ـ بيان مؤتمر المجالس المحلية بمنطقة باطن الجبل " تيجي، أولاد طالب، تندميره، زقزاو، قصر الوطية بباطن الجبل" بتاريخ 2013/8/20م، بمدينة طرابلس.

3 ـ ملتقى القبائل الليبية بترهونة، شاركت فيه قبائل من الجبل الغربي 2017م.

سادسا- المجلات والصحف.

1. إحميدة، عبد اللطيف، علي، (دولة ما بعد الاستعمار والتحوّلات الاجتماعية في ليبيا) مجلة تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية (م1، ع1) دار النشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مكان النشر: الدوحة، قطر.
2. أديتيا، فيقري، رافلي، زينال ، محمد عفيف، وإرلينا، إرلينا. (2025). اللغة العربية والهوية الثقافية: مراجعة منهجية للأدبيات السوسيولغوية. مجلة تعليمي: مجلة التربية العربية والدراسات العربية، 4(2)، 283–306. https://doi.org/10.53038/tlmi.v4i2.312
3. إلياس إمحمد مسعود شريحة. (2024). المشاركة السياسية كآلية لترسيخ قيم الانتماء والولاء في المجتمع الليبي. مجلة شروس, 4, 94–58.
4. ام كلثوم الجيلاني العربي الاحرش. (2024). مدى الدائرة الدستورية في القضاء الليبي (بين القبول والرفض). مجلة شروس, 4, 284–263.
5. إيمان المغربي . مخاطر العولمة على المجتمعات النامية وكيفية مواجهتها، مجلة الحياة والمجتمع، نوفمبر 2022.
6. الباروني ، الياس ، ابوبكر. (2022). تأثير الكيانات الدولية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا. مجلة شروس, 2(1), 20–30.
7. الباروني، إلياس أبوبكر، الأزمة الاقتصادية على المجتمع الليبي سوف تؤدي الى زيادة الفوارق الطبقية، سبوتنيكSputnik الروسية، 25سبتمبر2024، https://reportage.ly/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8-%D8%A7%D9%84%D8%B3.

8. الباروني، إلياس أبوبكر، التحديات الأمنية على ثورة فبراير: دراسة بين المستوين الداخلي والخارجي، مجلة لسان القلم ، جامعة نالوت، ع1، 2023.
9. الباروني، الياس، ابوبكر. (2023). تأثير دول الجوار على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا. مجلة شروس, 3.
10. الباروني، الياس، أبوبكر. غياب الدستور الدائم في ليبيا: إشكاليات الشرعية والتحول السياسي في ظل المرحلة الانتقالية . المؤتمر العلمي الدولي الثاني للدراسات الاقتصادية والسياسية ، جامعة نالوت.
11. بلقزير، عبد الإله، عولمة الثقافة وثقافة العولمة، ندوة العرب والعولمة، ط 1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
12. بن حليم، أحمد. "سياسات الهوية وتحديات الوحدة في ليبيا". مجلة دراسات شمال أفريقيا، المجلد 23، العدد 2، 2018 .
13. بورديو، بيير. (1986). أشكال الرأسمال.: جون ريتشاردسون (محرر)، دليل النظرية والبحث في علم اجتماع التربية، نيويورك: دار Greenwood للنشر
14. التاورغي، سرتية صالح حسين. إنعدام الاستقرار السياسي في ليبيا وأثره على الهوية الوطنية: دراسة حالة. مجلة القلعة، العدد 13، ديسمبر 2019، ص 130–154.
15. الجابري، محمد العابد، العولمة والهوية الثقافية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 1998.
16. جعلاب عبد الله، بدران دليلة، يونسي عيسى. (2020). القيم بين تأثير العولمة والمُحافظة على الهوية الثقافية: مقاربة نقدية تحليلية». مجلة مفاهيم, 3(2), 381–390.
17. جمال الدين، نجوى يوسف، الهوية الثقافية: المفهوم والخصائص والمقومات، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، 2016، مج36، ع2، ص 23
18. جمعة الأحول، الثقافة العربية الأفريقية في ظل العولمة، ندوة الثقافة العربية الأفريقية، مركز الدراسات طرابلس – سبها، 2004.
19. الحافظ الزين عبدالله محمد، إبراهيم علي الصغير الولي، وأسامة عبدالسلام بن صافو. (2024). الأبعاد المركّبة والآثار المتعددة لأزمة السيولة في الاقتصاد الليبي: دراسة

تحليلية خلال الفترة (2014-2016). مجلة صرمان للعلوم والتقنية، المجلد 6، العدد 1، الصفحات 195–216.

20. حدادي، وليدة. (2019). القيم من المنظور الغربي والإسلامي. مجلة النداء التربوي، (23–24)، ص 44.

21. حسين سالم مرجين2018 (الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في ليبيا بين أزمة الدولة والانشقاقات المجتمعية، مجلة بحوث، العدد، 12 مركز لندن للبحوث والدراسات والاستشارات، لن. مهذب، سعاد محمد، دور مجالس المصالحة الوطنية في الواقع الاجتماعي الليبي، مجلة القلم المبين ج1، العدد15، ص137.

22. الحفيان، نورة التسوية السياسية في ليبيا: الاشكاليات والتحديات، المعهد المصري للدارسات، 2020.

23. خضر، وفاء السيد. (2017). الإعلام التربوي: سياساته – تخطيطه. ص26 القاهرة: دار الكتاب الحديث للنشر.

24. خيرو ، عامر ممدوح. التاريخ بوصفه اداة لتعزيز الهوية الوطنية قراءة في رسائل فضل الاندلس .مجلة مداد الاداب، الجامعة العراقية ع2020،1.

25. د. الباروني ، الياس ابوبكر . (2020). الوسطية من منظور الشريعة الإسلامية: دراسة حالة في المجتمع الليبي. مجلة شروس, 1(1).

26. د. عارف أحمد التير د. عارف أحمد التير, & د. محمد الطيف عثمان شيحة د. محمد الطيف عثمان شيحة. (2020). حق الترشيح والانتخاب: في الإسلام" دراسة تأصيلية". مجلة شروس, 1(1).

27. زقوت، ناهض، خميس –مكونات الهوية الوطنية الفلسطينية في السيرة الذاتية، اتحاد الكتاب العرب، 2023، سوريا.

28. الزوبي، محمد. "السياسات العامة في ليبيا بين المركزية والتنوع المجتمعي"، المجلة الليبية للعلوم الاجتماعية والسياسية، العدد6–2020.

29. ساطوروفا، م.، وأورزيبيكوف، ف. (2025). ما دور وسائل الإعلام في تشكيل الهويات والقيم الثقافية؟ مجلة تدقيقات، 62(6)، 125-130

30. سعيد عمار محمد الكيلاني. (2024). التعدّدية الحزبية في أنظمة الحكم السياسية النيابية دراسة بين المظاهر والتأثير. مجلة شروس, 4, 402-377.
31. السويسي، س، . (2018) الحوكمة المفتوحة: التحول نحو الشفافية والمشاركة، العدد 12، مجلة العلوم السياسية، 51-55.
32. سويلم، هدى بنت محمد، واقع التعليم الاجنبي وتداعياته على الهوية الثقافية، مجلة الجامعة الاسلامية 2017، مصر، ع 46.
33. ش، محمد ، عبد الحفيظ ، ليبيا بين الصراع السياسي والمسلح ، التحديات والافاق ، مجلة دراسات الشرق اوسطية ، ع2014،71.
34. شريحة ، امحمد ، الياس. أثر المصالحة الوطنية على الاستقرار الاجتماعي في بناء الدولة الليبية. مجلة الجبل العلمية ع5 ص2، 3، كلية الآداب والعلوم جامعة الزنتان 2022.
35. الشريف، مبروكة، مخاطر الهيمنة على الهوية الثقافية وسبل التعامل معها، دراسات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، جامعة سرت، ليبيا، 2004
36. الشريف، نادرة .الدستور الليبي بين الصراع والتنازلات، المكتب الطباعي للاتحاد الأوروبي (Publications Office of the European Union)، الطبعة العربية أبريل2021.
37. الشريف، نادرة. الدستور الليبي بين الواقع والتنازلات. طرابلس: مكتبة الأكاديمية للنشر.2020.
38. شعيب، الفيتوري. إشكاليات التمثيل السياسي في ليبيا. مجلة المستقبل العربي.2021.العدد11.
39. الشيخ محمد عبد الحفيظ، خيار المصالحة الوطنية في ضوء تحديات المشهد الليبي الراهن، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، لبنان، العدد 21، 2018.
40. طالب ، سليم ساسي. (2024). صنع السياسة الخارجية في ليبيا: دراسة بين أثر الانقسامات والتدخلات، مجلة شروس, 5(1)
41. العازمي، ن. م. ع. (2023). الوعي السياسي: الاتجاهات النظرية المفسِّرة له والمفاهيم المرتبطة به. مجلة بحوث الشرق الأوسط، 11(91)، 129-186.

42. عبد الإله سطي، صنع القرار السياسي، بحث في المؤسسة والمؤسساتية بالنظام السياسي في المغرب، مجلة القضاء المدني، دار نشر المعرفة، طبعة 2017، ص17.
43. عبد السلام، عمر. "الدولة الهجينة: رؤية نقدية في بنية الدولة العربية." مجلة المستقبل العربي، العدد 503(2021). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
44. عبد السلام، عمر. "الدولة الهجينة: رؤية نقدية في بنية الدولة العربية." مجلة المستقبل العربي، العدد 503(2021). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
45. عسكر، مسعود علي عمر، تنمية قيم المواطنة في المجتمع الليبي، مجلة لسان القلم، جامعة نالوت، ع 1، يونيو 2023.
46. علي مراد كاظم, العوامل المؤثرة في صنع السياسة العامة في العراق بعد عام 2003, مجلة الباحث, جامعة كربلاء, المجلد 34, العدد 1,العراق.
47. علي، سعيد، الهوية الثقافية امس واليوم وغدا –جامعة عين الشمس، كلية التربية 2017 ، القاهرة
48. فريزر، نانسي .إعادة التفكير في الاعتراف .مجلة "نيو ليفت ريفيو"، العدد (3)، 2020.
49. كريبة، كريمة محمد (2015) اللغة والهوية، مجلة الآداب، جامعة الملك سعود، مج27، ع1.
50. الكيخيا، منصور محمد. (2016). «ليبيا بين الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية». مجلة كلية الآداب – جامعة بنغازي، المجلد 40، ص. 149-163.
51. م ، عواطف ، إمحمد ، و منصور ، هاجر ، إمحمد، دور القانونيين في ترسيخ مبدأ المصالحة الوطنية ، مجلة البيان العلمية ،ع10، جامعة سرت ،2021.
52. محمد، عياد، علي، و نوح، عبد الله – الهوية الثقافية والأدبية في ليبيا –جامعة بنغازي، كلية الآداب، ليبيا 2020.
53. محمود، الفيتوري. القبيلة والهوية السياسية في ليبيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
54. مهذب، سعاد محمد. دور مجالس المصالحة الوطنية في الواقع الليبي .مجلة القلم المبين العدد 15، 2023.

55. مهرجان (غات) السياحي الدولي في ليبيا: جذب سياحي وتأكيدا للأصالة، العين الإخبارية – غات. 29 ديسمبر 2024.
56. هويدا علي، العولمة والهوية الثقافية في افريقيا، مجلة ودراسات، مركز الدراسات، طرابلس، 2002.
57. الواعر، علي، الطاهر، الثقافة والهوية الثقافية وإشكالياتها في ظل العولمة مجلة كلية التربية، ع1، جامعة الزاوية، 2014.
58. اليامي، محمد بن سرار بن علي. (2024). السلم الاجتماعي: ترسيخ مرتكزاته، وأركانه، ووسائل المحافظة عليه وأثر الوسطية عليه: دراسة في ضوء الثقافة الإسلامية. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، الاسكندرية، مصر ،المجلد 40، العدد 1، ص 179-224.
59. يوسف خليفة يوسف ناعم. (2024). تداعيات الانقسام السياسي على السياسة الخارجية الليبية 2011 . 2023. مجلة شروس, 5(2), 352–37.
60. يونس، أحمد. (الاقتصاد الثقافي في ليبيا: قراءة تحليلية) مجلة الثقافة والتنمية، مجلد 20، عدد 112، 2020 .

سابعا–شبكة المعلومات الدولية (web) .

1. أ، البسيوني، جاد ، عبدالله. الربيع العربي وضرورة الحوار الاجتماعي، دراسة في سيسيولوجيا العمل، روابط للنشر وتقنية المعلومات– القاهرة، ط1، ص 25، 2019.
2. الباروني، إلياس أبوبكر، أهم التحديات التي ستواجه البرلمان الليبي، عبر برنامج أحاديث مغاربية، قناة الغد العربي الفضائية، من لندن2014، انظر للرابط https://www.facebook.com/elyas.albarouni.1.
3. الباروني، إلياس أبوبكر، أثر عمق التشظي السياسي والمؤسسي على السياسة العامة للنقل وأبعادها على الخطوط الجوية الليبية، تصريح للجزيرة نت 2025. انظر للرابط https://aja.ws/iawv9j
4. الباروني، إلياس أبوبكر، مشروع الدستور: الإشكاليات وفرص الاستفتاء عليه .المركز الليبي للدراسات، ورسم السياسات العامة، اغسطس 2025 .

5. أغوان ،علي بشار.(علي بشار)التحليل الاستراتيجي للبيئة والعوامل المؤثرة على صنع القرار السياسي http://www.nashiri.net/articles/politics, and. events/4907. 1102 . 70 . 92 . 02 . 30 . 41 .html..

6. جوه، د. ب. س. (2007). من التعددية الاستعمارية إلى التعددية الثقافية في مرحلة ما بعد الاستعمار: العِرق، تشكُّل الدولة، ومسألة التنوع الثقافي في ماليزيا وسنغافورة ص5.

7. الجزيرة نت. (13 ديسمبر 2012). مظاهرات بليبيا تطالب بالعزل السياسي. الجزيرة نت.

8. السعيد، م. (2022، 18 مارس). اللغة والهوية. صحيفة الاقتصاد. https://www.aleqt.com/2022/03/18/article_2281216.html